

١٠٠٠  
١٠٠٠

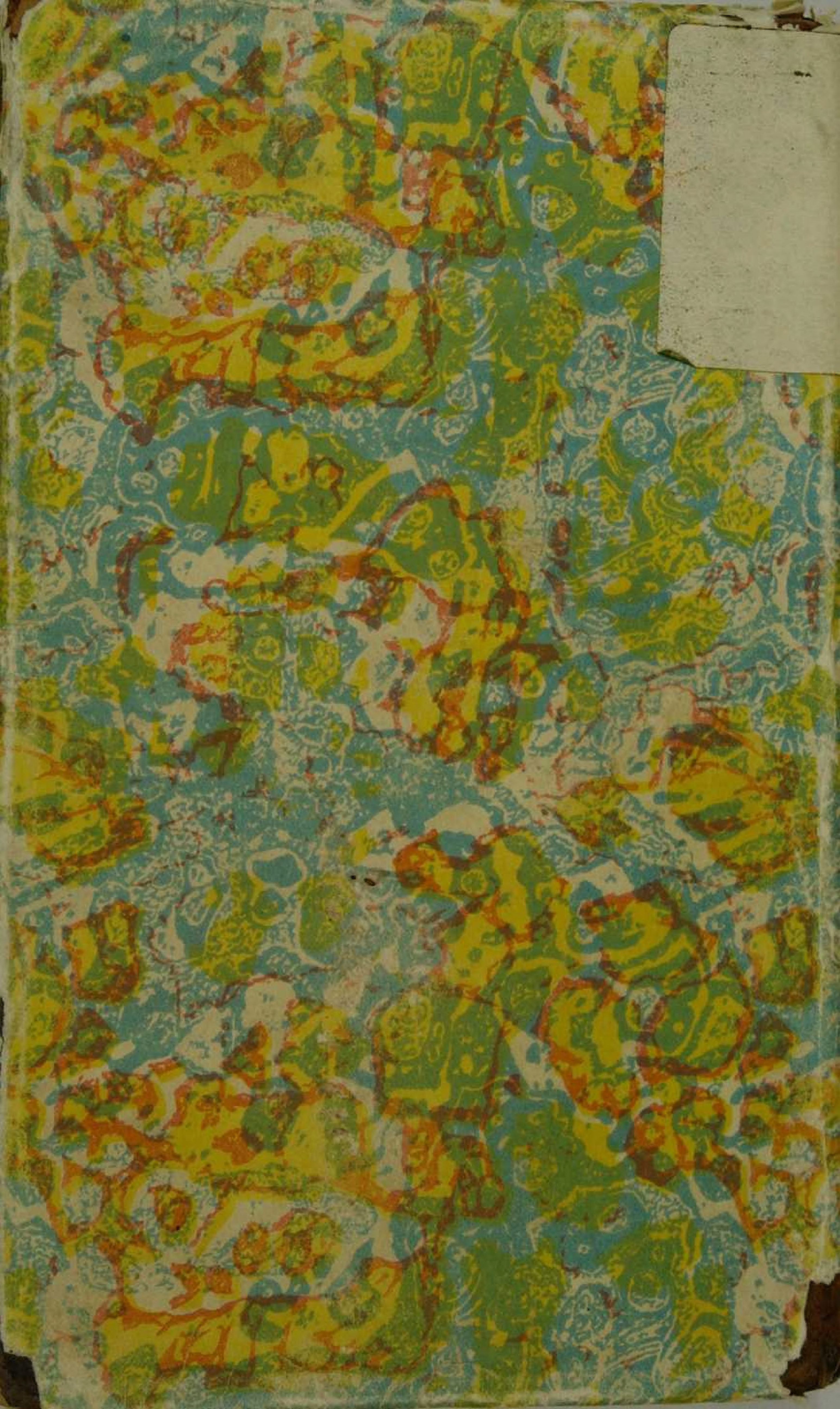
١٠٠٠

١٠٠٠

١٠٠٠

النساء وبناتها







الاشباه والنظائر، تأليف ابن نجيم، زين الدين بن

ابراهيم - ٥٩٧٠ هـ. بخط عبدالرحمن بن الحاج محمد  
- ١٠٥٧ هـ.

١٦٤ ق ٢٥ س ٥٠ ر ٢٥ ر ٢٥ ر ٢٥ ر ٢٥ ر  
نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، رؤوس الغفر بالحمرة،  
طبع .

الارضية ٢ : ١٠٠ ، مكتبة الحرم المكي (الفقه) : ٥

١ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية أ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النفس







المحمد وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وجعلنا** رسلنا انعاما كما  
 الاشياء والنظار العينية على مذاهب الحنفية المشتملة على سبعة انواع اريدت  
 ان **النية** في اوله **الشك** في النواحي **الاول** في التواعد **الاول** لا فارق بين  
 بالنية وفيها بيان بالكون والعدم وبيان دخولها في النكاح  
 والمعاك والمضامات والمباها والمناهي والتزويك **الثاني** لا فارق بين  
 وفيها بيان ان الشيء الواحد يصنف بالحل والحرام باعتبار قصد وفيها  
 ان الكلام في النية مع عشرة مواضع **الاول** بيان حقيقة النية في النكاح  
**الثاني** ان النية في تعيين المتنوع **الثالث** في بيان الترخيصة **الرابع**  
 من الترخيصة والنافلة والاداء والقبض **الخامس** في بيان **السادس**  
 في بيان الحج بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان  
 عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركع **التاسع** في محلها **العاشر** شرطها  
 وفيها بيان ما ينافيها وما يعمده في اليمين وهي تخصيص العلم بالنية وبيان ان  
 المشية لا تدخل النية ام لا وبيان ان اليمين على نية الخلاف او المستخلف  
 وبيان ان الايمان مبنية على الانطاد دون الاغراض وفيها فروع في الطلاق  
 وبيان دخول النية في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم الرتبة  
 ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو وقتها وبيان سماع آية السجدة معي لم يقصد  
 تلاوتها وبيان ان هذه تجري في التزويج ايضا **القاعدة الثانية** **التيقن**  
 لا يزول بالشك وفيها قواعد **الاول** بقاء ما كان على ما كان عليه وبيان  
 ما تزول عليها من الطهارات والعبادات والطلاق وانكار المرأة وصورة  
 النعقة اليها واختلاف الزوجين في التكليف من الوطئ والسكوت والردة  
 والرجعة في العدة وبعدها واختلاف المتبايعين في الطول ودعوى المطلقة

في النية في النكاح  
 في النية في النكاح  
 في النية في النكاح

الحل

الحل **النية** **الاول** برأية الذمة وفيها بيان الاختلاف في القيمة والحوا  
 على اورد عليها **الثانية** من شك هل فعل ام لا فالحل عدمه ويدخل فيها  
 من يتيقن الفعل وشك القليل والكثير وبيان ان ما ثبت بيقين لا يزول الا  
 باليقين وبيان الشك في الوضوء والجملة هل صلحها او لا والشك  
 في تعيين المروءة المستزك وبيان ما اذا اخبره عدل بترك شيء منها او اخطأ  
 بين الامام والعم وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج  
 من ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكوة والصوم المنذور وفي اليمين  
 من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق **الرابعة** **الاهل** العلم وفيها بيان  
 الاختلاف في وصول العينين وفي ربح الشريك والمضارب وفي انة المال  
 رضى او مضاربة وفي قديم الغيب واشراط الخيار في الردية وفي بيان الشك  
 في وصول الدين الى جوف الرضيع بعد ما دخلت ثديها في ثمة وفي افهام التنيه  
 على تعيين القعدة وبيان ما خرج منها **الخامسة** **الاصل** اضافة الحادث  
 الى اقراره فانه وبيان وجود النجاسة في الثوب الفارة في ايشه وبيان ما اذا  
 اقر بقاء عين العبد في ملك البائع وكذا المشتري وفي اختلاف الورثة في المرأة  
 في ابائهم في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار بعضهم في الصحة او المرض  
 وفيما لو اختلفوا في سلامتها بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين الكا  
 المعزول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة **السادسة** **هل** لا صلة الا  
 الاباحة او الحظر او التوقف وبيان ثمة اختلاف السابعة **الاصل** في الاضلاع  
 الحريم وفيها مسائل تجري في التزويج وبيان الطلاق بالعلم والعق بالمستش  
 وبيان ما خرج عنها وفيها بيان وطئ الكساري اللاتي يجلبن الان من الزوم **الثامن**  
 ومن احبابنا احتياطوا في الزوج **الاني** مسئلة وفيها قاعدة **الاصل** في الحكم بنية  
 وبيان ما خرج عليها وبيان ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح وبيان ما  
 اورد علينا جوابه وفيها قاعدة **الاني** مسئلة وفيها قاعدة **الاني** مسئلة وفيها قاعدة  
 لا يزول بالشك مسائل **النية** بيان الشك ولو لم يظن وغالب الظن  
 واكثر الراي **النية** في بيان حد التحاب بحقيقته وما تزول عليه **القاعدة الثالثة**

٩



المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب التخييف سبعة السحر والرض والاكراه  
والنسيان والجهل والحسد وعموم البدوي والنقص وفيه بيان ما وضع فيه ابوجه في العبادات  
وتغيرها على هذه الامة وما وضع فيه لامة الاربعه وتحتها هذه التي عدة بقواعدها  
الاولى المشقة على سعيها وفيها تنبيه في الفرق بين رضى الزوج ورضها الثانية  
ان تخفيفات الشرع انواع ان كانت المشقة والخرج انما يتبين عند عدم  
الرابعة بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اقرض ضاق وبيان ما يجب بينهما  
القاعدة الخامسة الغرض من بيان ما استنبط عليها من ابواب الفقه وتعلق بها  
قواعد الاداء والفروقات بين المخطورات ان ثمة ما يوجب للفردية يتقدر بقدرها  
وتبرئ منها ما جاز بعد بطلان ان ثمة الغرض لا يزول بالغرض وبيان انما  
مقدمة لما قبلها وفيها بيان ما يتجمل في الغرض الخاص لرفع حرمان وبيان ما رتبه  
عليها وفيها بيان ما اذا تعارض حرمان او مفسدان وبيان ما احكام من  
ابتلى ببلية من وبيان قولهم في الما سوا الى من جلب المصالح وما ترتب عليها  
**القاعدة السادسة** العادة محكمة وبيان ما رتبه عليها من حقوق الماء الجاري  
والماء الكثير والمضيض والتمسك بالعمل المفسد للصلاة وكون الشيء مكسلا او موزوا  
وصوم يوم شك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للفاقي وجواز الاكل من الطعام  
المقدم اليه بغير اذن جرح وبناء الايمان والعزور والوصايا والادوات  
عليها وبيان ما ثبتت العادة به وبيان انما تقتضيه الاطردت او غلبت لان  
نذرت وفيها بيان حكم البطالة في المراكس وفيها بيان مساحمة الايام في كل شهر  
اسبوعا للتراحة او لزيارة اهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض  
العرف واللغة وبيان ما رتبه من قولهم الايمان بمنية على العرف وبيان العادة  
المطرقة تنزل منزلة الشرط وما ترتب عليه من استحقاق الاجرة بالشرط اذا اجرت  
العادة بان يعمل بالاجرة وفيه بيان ان العارية اذا شرطها انما يملك بيعها  
اولا وبيان جهل البناء وان لا يجب السؤال عند الشراء من الزوج وبيان  
ان العرف الذي يحمل عليه الافظاغا هو المتعارك لا المتعارف وانه لا يمتنع التعارض  
والرعادي والاماري وفيه بيان ان الواقع او شرط النظر بحكم المسلمين

القاعدة

وكان

وكان في زمنه شفتيا ثم صار لان حنفي لم يكون له اولاد وبيان  
اذا شرط النظر للفاقي ان يكون لفاقي بلوه او الموقوف عليه وفيه بيان  
ان المعتبر العرف العام لا الخاص وهذا في التواعد النوع الثاني قواعد كلنية  
يتخرج عليها ما لا يخفى من الصور الحرة الثانية الا اذا اجتمعت دلالة يقتضي غلبتها  
بيان ان العاقي اذا اراد شهادة فليس لغيره قبولها الا في اربعة دالة لو حكم  
بشيء ثم تغير اجتهاده وبيان ما رتبه عنها وبيان ما استثناه اصحابنا من  
قولهم واذا اقرض اليه حكم حاكم امضاه وبيان قولهم حكم بوجوب وبيان قول  
الموتفين مستوفيا شرائط الشرعية وحكامية شمس الامة الخ لفاقي في قاضي  
عقبته وبيان عدم الفرق بين الحكم بالحقه وحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم  
بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها او خالف مذهبه عمدا او ناسيا  
وبيان ان القضاء على خلاف شرط الواقع كالتضاء بخلاف النص وبيان  
ان محل القاضي واحده انما ينفذ اذا وافق الشرع والا رد التي عدة الثانية  
اذا اجمع الحلال والحرام غلب الحرام على الحلال وبيان ما ترتب عليها من استنباه  
حرمة باجنيبات وما اذا كان احدا يبيع ما كولا والا فغير ما كولا وما اذا  
اشترك الكل في العلم بغيره او كل واحد منهم كلب مجوس وما اذا وضع المجوس يده  
على المسلم الزاح وما اذا عجز المسلم عن مقومة فاعانه جوي وطى وطار  
المشركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد الحلال وبعضها في الحرم وما لو  
اختلطت المزكاة بالميتة وما اذا اختلطت ذكرا لميتة بالزيت وما اذا  
اختلطت زوجه بغيرها وفيه بيان ما اذا اسم وشجرة خمس وما اذا رعى صيدا  
فوقع في ماء او سطح ثم الا الارض وبيان ما رتبه عنها من المسائل العشرة وفي اوا  
تتمه فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او ميتة وبيان دخول في البول  
النجس وطهر والبسج والابارة والكفارة والابراء والبيتة والهدية والوكوفة  
والاقرار والشهادة والقضاء والبيانات والطلاق والعتاق وعارية الرهن  
والوقف وفي اخرها تنبيه على ما اذا اجمع في العبادات جانبها المحض والغير  
ثم فصل في ما عدة اذا تعارض المانع والمتنع فانه يقدم المانع الا ان سابل

فما



القاعدة الثالثة هل يكره الايثار القرب <sup>في</sup> القاعدة الرابعة التابع تابع  
 ويدخل فيها قواعد الاولى الى انه لا يترجم فيها بيان محل الجارية والتركيب  
 والطريق وخرج عنها مسائل الثانية التابع يسقط بسقوط المتبوع وترب  
 منها قوله يسقط الزوج بسقوط المال الثالثة يفتقر في التراجع ما لا يفتقر  
 في غيرها وفيها بيان ما يفتقر ضمنا لا قصدا القاعدة الخامسة تعرف الامام  
 على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع  
 وفي اخرها تبينه على تعرف النسخ في اموال اليساري والاوقاف وفيه بيان  
 احداث الوظائف بغير شرط الواقف وتزوجه في المرتبات في الاوقاف  
 القاعدة السادسة الحدود تندرج بالشبهات وفيها بيان ان القصاص  
 كالحدود الا في خمس مسائل وبيان خالفه التزوير لها القاعدة السابعة  
 الحق لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها القاعدة الثامنة اذا جمع  
 اركان من جنس واحد لم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر غالبا وبيان  
 ما تخرج عليها من اجتماع الحرفين وما وجب الجزاء على الخدم وبيان ما يخرج  
 عن تحريم المسجد وكفى الطواف ثلاثا آية السجدة وبيان تعدد السهو  
 في الصلوة والرق بين جائز الصلوة وجائز الحج وما اذا زنى مرارا او شرب  
 مرارا او وقف مرارا او جماعة وما اذا طلق في رمضان مرارا وتعدد جنسية  
 الحرم ولو طلق بشبهة وما اذا زنى بامة فقتلها او قرة كذلك وما اذا  
 تعددت الجنسية على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة القاعدة العاشرة  
 اعمال الكلام اولى من ابطاله متى امكن والا اجملة وفيها بيان الحقيقة اذا  
 تعذرت او حجت شرعا او عرفا وما اذا تعذر الحقيقة والمجاز وفيها بيان ما  
 اذا جمع بين امرين وغيرهما في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف والقول  
 ينقض القسم وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تبينه اناء سيس خمر  
 من التاكيد وبيان ما تخرج عليه بانه لو كرر الطلاق او اليمين بالآلة  
 منخرأ او معلقا القاعدة السادسة عشرة الخراج بالضمان وبيان مفاهمه وما  
 دخل فيها وما خرج عنها القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب بين

كله

الفن الثاني

كتاب الطهارة ٦١ كتاب الصلوة  
 كتاب الزكاة ٦٢ كتاب الصوم ٦٣  
 كتاب الحج ٦٤ كتاب النكاح ٦٥  
 كتاب الطلاق ٦٦ كتاب العتاق ٦٨  
 كتاب الايمان ٦٩ كتاب الحدود ٧٠  
 كتاب التوبة ٧١ كتاب الشركة ٧٢  
 كتاب الوقف ٧٣ كتاب البيوع ٧٤  
 كتاب القضاء والشرادة والدعاوى ٨٢  
 ومنهم الى كتاب الوكالة ٨٤  
 ومنهم الى كتاب الاقرار ٨٦  
 ومنهم الى كتاب الصلح والى ٨٩  
 كتاب المضاربة ٩٠  
 كتاب الهبة والمداينات ٩١  
 كتاب الاجارة ٩٢  
 كتاب الامانات في الوديعة والعدالة ٩٥  
 وغيرها ٩٥  
 كتاب الحجة والمأذون ٩٦  
 كتاب الشفعة ٩٧ كتاب الغرامات ٩٨  
 كتاب الاكراه ٩٩ كتاب القصب ١٠٠

كلمة نعم وبلى القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قوله وبيان ما  
 تخرج عليها وما خرج عنها القاعدة الثالثة عشر النقص افضل من النقص الا  
 في مسائل القاعدة الرابعة عشر حرم اخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل  
 وفيها تبينه ما حرم حرم طلبة الا في مسلكين القاعدة الخامسة عشر من اجل  
 الشيء قبل اذنه عوقب بحرمانه وبيان ما تخرج عليها وما خرج عنها وفي  
 اخرها لطيفة في العربية القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من  
 الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات القاعدة السابعة عشر  
 لا عبرة بالظن البين خطاؤه القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يخرج  
 كذكر طه وبيان ما خرج عنها القاعدة التاسعة عشر اذا اجمع المباشرة  
 والمستتب اضيف الحكم الى المباشرة وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد  
 ثمان وعشرين الفين اكان في القواعد من الطهارة الى الزاوية على ترتيب  
 الكثرة الثالثة في الجمع والفرق من الاشياء والنظائر وفي اوله بيان  
 احكام بكثرة دورها ويقع بالقيمة جهلها واهل احكام الناس والجاهل والمكره  
 واحكام الصبيان والعبيد والسكران والاعمى والحمل وبيان الاحكام  
 الاربعية الاقتصار والاختصاص والتعيين والانتداب وحكم النفقة وما  
 يتعين وما لا يتعين وما يخرج في احوالها مكان الاخر وما لا يخرج وبيان  
 الساقط بل يعود وان الغائب يملكه لا يملكه الاصيل وما يقبل الكفا  
 من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدارم الا يوفى كالجارية في بعض المبائل  
 دون بعض احكام النائم والمجنون والمعتوه وما يعتبر فيه المن دون اللفظ  
 وعكس احكام الانثى والخنثى والجان والذئبي والحمام وغيبوبة الخشعة  
 وما فارقت فيه الدبر والقبل واحكام العتق والفسخ والملك والدين وغير  
 المثل واجر المثل ومهر المثل في النكاح والتعلق بين الزوجين واليوم  
 الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل في اخره خاتمة  
 اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى <sup>عامة</sup> اذا اتى بالواجب زاد  
 عليه هل يقع الكلي واجبا او لا <sup>عامة</sup> في اقسام العلوم وما يكون في

كتاب الصلاة والصلوات  
 والاضحية والذبيحة  
 والابادة  
 كتاب النكاح  
 كتاب الطلاق  
 كتاب العتاق  
 كتاب الايمان  
 كتاب الحدود  
 كتاب التوبة  
 كتاب الشركة  
 كتاب الوقف  
 كتاب البيوع  
 كتاب القضاء  
 كتاب الحجة  
 كتاب الشفعة  
 كتاب الاكراه  
 كتاب القصب



**قائمه** من يدخل الجنة من الحيوان  
وهم خمسة **قائمه** المومن بقطعه

**قائمه** في الدعاء برفع الطاعون  
**قائمه** في الكنايس اذا هلكم وحل

منها هل يعاد او لا **قائمه** القسوة  
يمنع اهلية الشهادة والقضاء و

الاحامة وغير ذلك **قائمه** في الصلوة  
على ميت موضوع على مكان هل تكرر

ام لا **قائمه** في الفرق بين علم  
القضاء وفقه القضاء في شروط

الامامة المتفق عليها والمختلف  
فيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم

ما اراد الله تعالى به **قائمه** اذا اولى السلطان  
مدبر يسألني باهل هل يصح

توليها ام لا **قائمه** ثلثة  
لا يستجاب دعائهم **قائمه**

كل شيء يسأل عنه العبد يوم  
القيمة الا العلم **قائمه** هل يجوز

وضع قرآنه في المسجد لاجل حفظ  
المحاضر والسجلات ام لا **قائمه**

ما معنى قول العلماء لا شبهة **قائمه**  
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الا

في ما **قائمه** المبنى على الفساد  
فاسد الا في مسألة **قائمه** اذا

اجتمع الحقائق ما يقدم فيها  
**النوع الرابع** في الالغاز

عين وفرض كفاية ومنه دوا وكراما **قائمه** عن الامام الجباري فيما  
يشين لطالب العلم وما لا ينبغي **قائمه** في اعتقاد الانسان في مذهبه

ومذهبه غيره **قائمه** المعز والمضار في نعم في مسائل ولا يعلم في اخره  
**قائمه** العلم ثلثة **قائمه** ثلثة من النداء الرابع من في الالغاز

الحل في الجمل **قائمه** في الاشياء والنظائر التي يجمع في الحكايات  
وفيها وحشية الامام الاعظم الامام الكاظم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
الحمد لله على ما انعم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

العلوم قدرها واعظمها **قائمه** واعلمنا ان ربنا  
واسماها منقبة **قائمه** في القبول نوراً والقبول سروراً والصدور راحة

وتفيد الامور اسعاً وانتفاعاً **قائمه** هذا لان ما بالي حتى والعم من الاستمرار  
على سبيل النظام **قائمه** في التبرير على تسمية الاجتماع والاهتمام

الحلال من الحرام **قائمه** في الجواز والفساد وجه الحكم **قائمه** في الجواز  
وربما ضيقنا ضيقاً **قائمه** في الجواز والفساد وجه الحكم **قائمه** في الجواز

الاتفاق كثر **قائمه** ولا ينبغي على طول الزمان عزة **قائمه** في الجواز  
ولو ان اغضائي جميعاً تكلم اهلهم قوام الدين وقوامهم **قائمه** في الجواز

والهم المخرج في الافرة والدنيا والمرجع في التدرج في الفتوى **قائمه** في الجواز  
احكامنا رجم الله لهم خصوصية البقاء في هذا الشأن والناس لم يتابع الناس

في الفقه عيال على ابي جعفر ولقد انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان  
يشتر في الفقه فليستظر الكتب الى جعفر كاتله ابن وهبان عن حملة وهو الصدوق

لما جدد واجرمي دون القيمة والقيمة وزرع احكامهم على اصوله الى يوم القيمة **قائمه** في الجواز  
المشايخ الكلام قد التوا ما بيني مختص وطول من متون وشروح وقتي

واجتهدوا في المذهب القوي وحرروا ونحوها شكر الله عليهم الا اني لم ازل  
كنايا يحكي كل الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملاً على فصول الفقه

وقد كنت لما وصلت في شرح الكفر الى شيخني بالبيع الفاسد الف

كتابا

كتاباً مختصراً في الضوابط والاستناعات عنها سميتها بالفتاوى **قائمه** في الجواز  
في فقه الحنفية وصل الى الغاية ضابطاً لما لم يكن ان اشعر كل تلك على الخط

السايق مشتملاً على سبعة فصول يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها الاول  
في معرفة القواعد التي يرد اليها وقواعد الحكم عليها واهي اصول الفقه في الحقيقة

وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى واكثر فروعها تطورت به  
في كتب غريبة او عثرت به في غير مطبوعة الا اني يقول الله وقوله لا اتكل الا على

المعتمدة المذهب وان كان ثرواً على قول ضعيف او رواية ضعيفة منتهت  
على ذلك غالباً وحكي ان الامام ابا طاهر الرياني جمع قواعد مذهب ابي حنيفة

سبعة عشر قاعدة ورواه عليها وله حكايته مع ابي سعيد الهروي الشافعي **قائمه** في الجواز  
قائمه لما بلغه ذلك سافر اليه وكان ابو طاهر قد ركب كل ليلة تلك القواعد

بمسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتفت اليه الهروي بحضرة فخرج الناس  
واغلق ابو طاهر المسجدة وسود منها سبعة فحصل للهوى سبعة فحسب به

ابو طاهر فخره واخره من المسجدة لم يتركها فيه بعد ذلك فرجع الهروي الى الحجاز  
وتلا ما عليه من الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو الفقه الاسلامي

للدرسي المتفق والتاخي فان بعض المؤلفين يذكر ضابطاً ويستثنى منه اشياء  
فاذكر فيه ان زدت اشياء اخرى لم يطلع على المزيدي في الزهول وهي

خارجة كما ستره ولهذا وقع متعاضداً عند اهل الانصاف **قائمه** في الجواز  
هو من اول الباب ان لث حرفة الجمع والفرق الرابع الالغاز الخامس

الجمل السادس في الاشياء والنظائر التي يجمع في الحكايات **قائمه** في الجواز  
المشايخ المعقدين والمتأخرين من الحارث والمكاتبات والمراكسات

والجويات وارجمون كرم النخاع ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته  
يصير زجراً للناظرين وموجهاً للمدرسين ومطلباً للتحققين ومعدناً للقضاة

والمفتيين وغنيمة للمصليين وكذا فائدة للدارسين هذا لان الفقه اول فتوى  
لما امرت فيه عيوني واعلمت بدني اني اجد ما بيني وبينه وبدي وطلوني

ولم ازل منذ مني الطلب اعني بكتبه قدما وحديثاً واخيراً في تحصيل ما اجر منها

الرجوع اليها

وتمت درجته الشريفة سوزي اوله بذكر  
تصليته للهوى سبعة فاحسب به

بالقول



قرآن کلام و سحر کلم الشیخ و العود و الحین ای بر باریان فی سحر کلم  
رضوانه علیهم

وَأَنَّ بِاللَّغِ  
عَلَى الشَّيْءِ  
مَلَكًا

دليل ثلثه لا يشك في ان هذا هو المصنف  
او صاعد وانتم الضميمة بمادة وهو  
منها ولم يبق الا صبيح الى الاخر  
لا يكون الباقي مراد الان الا ان  
الضميمة افادة العاقل والقوة  
الضمنية

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقوته  
وآياته العظيمة

مصلحة  
النية شرط في الكفا  
الان يكون ما لا  
يخرج من كماله

السلام فانه يصح بدونه ما يدل قوله ان السلام المكون للنية  
نية السلام على الكون مستتب في تحت القول واما الكبر في شرطه  
لعله ان لو المكون غير صحيح واما قوله انه اذا كان المكون لا يكون  
يا اعتبار ان نية الكون علم في القول من تحت القول فلا يصح صلوة  
و صلوة طهارة الا بانها وضعت او اجبت او سئمت او اذا لم يقطر  
عنها الا بغيره ولو نوى الا بغيره في كذا كان النية شرط في  
و شرع بالاعتبار مستغلا ولا فلا ولا يصح اقتداء بالام لا بغيره  
يرون نية خلافا للكون في حقيقته في البيانية الا اذا صلح خلفه  
بناء فان اقتضى به بغيره الامامة غير صحيح واستثنى بعضهم المحدثين  
ولو حلف ان لا يؤتم احد في قدي بل انسان صح الاقتداء به بل كنه حال  
في الحائمية كنه كنه لادبانية الا اذا شق قبل الشروع فلا تحت قضاء  
وكذا لو اتم الناس هذا الحلف في صلوة الجمعة تحت وجبت قضاء ولا تحت  
اصلا اذا اتم في صلوة الجمعة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤتم  
فلما اتم الناس ما واما ان لا يؤتم في يوم غير يومه فانه حلف  
وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على الامامة وسجدة التلاوة كالصلوة  
وكذا سجدة الشكر على قول من راي مشروعته والمحدثان اختلفا في نيتها  
لا في الجواز وكذا سجدة السهو لا تفرق بنية عدم وقت السلام واما النية  
في الخطبة للجمعة فشرط صحها في وجوب سجدة السهو في الخطبة  
غير فاصلا لا يصح كنه فتح التدبير وغيره وخطبة العيد كذلك بقوله  
لها ما يشترط الخطبة للجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا يشترط  
لصحته واما من شرط للشوا على واما استقبال القبلة فشرط الجحاني  
لصحته النية والصحيح خلافه كافي المبسوط وحل بعضهم الاول على اذا كان  
يصل في القراء واما على ما اذا كان يصل الى الحجاب كذا في البيانية  
واما سجدة العورة فلا يشترط لصحته ولم افرق خلافا ولا لشرط للشوا  
صحته العبادة بل يناب على نية وان كانت فاسدة بغير تعدد كما هو

النية في الخطبة  
النية في الخطبة  
النية في الخطبة  
النية في الخطبة

النية في الخطبة  
النية في الخطبة  
النية في الخطبة  
النية في الخطبة

اما نية استقبال القبلة  
لا يشترط وان كان يصلي في الصحراء  
فان نوى القبلة او الكعبة او جهة جارة  
فادى او جهدي

النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة

النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة

النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة  
النية في الزكوة

محتوا على ظن طهارة وسيا في حقيقة واما الزكوة فلا يصح ادائها الا  
بالنية وعلى هذا فذكره ان في الاستحسان ان من امتنع عن ادائها  
اخذا بالامام كرها ووضعها في اهلها وجنته لان الامام ولان اخذها  
فقام اخره مقام دفع المال باختياره وهو ضعيف والعمدة في المذهب  
عدم الاجراء الاخذ بها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكوة  
فالصالح لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكوة لكونها بلا اختيار  
ولكن يجزى بالجس لئلا يفتقر الى نية يخرج عن شرطها لانه اذا تصدق  
بجميع القصاب بلا نية قال الرضي ينعط عنه ويختلف في سقوط زكوة  
البعي اذا تصدق به تالوا وشرط نية التجارة في الرضي ولا بد ان يكون  
مقارنه للتجارة فلو اشترى شيئا للقيمة تالوا انه ان وجد نية ما علم  
لأن زكوة عليه ولو نوى التجارة فيما فرج من ارضه العشرة او المخرجة او  
او المستأجرة لا زكوة عليه ولو ما رثت نال من مالها كالقبة والصدقة  
والخمس والمهر والوصية لا تصح على الصحيح في السائمة لا بد من قصد ما يقرب  
للمرء والنسل كونه الحول فان قصد بعد التجارة فيها زكوة التجارة ان كان  
الشراء وان قصد به محل او الركوب او الاكل فلا زكوة اصلا واما النية  
في الصوم فشرط صحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة تحت لانها انما يبطل الا  
والنية ليس من الرضي والنية والفعل في اصلا سواء واما الحج فشرط  
صحته ايضا وصحها كان او فلا والعمدة كذلك لا يكون النية والمندور  
كالرضي ولو نوى رجعة الى الام لا يلزم الا حجة السلام كما لو نذر الاضحية والعضا  
في الكل كما لا داعي حجة اصل النية واما الاعساف فهي شرط صحته واجبا  
كان او سئمت او فلا واما الفرائد فالنية شرط صحتها عتقا او صياما  
او اطعاما واما النجاسات فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند البيع  
وتفرع عليه انه لو اشترى امانة بنية الرجعة فذبحها غيره بلا اذن فان اخذها  
منذومه ولم يفتنه اقراره وان عتقها لا يجزى كما في حجة النذر وهذا اذا  
ذبحها عن غيره اما اذا ذبحها عن مالها فلا ضمان عليه وهل يعين الاضحية

فان في

النية في الزكوة

النية في الزكوة







في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

البنية وما كان كناية استعطف له واما الرجعة فكما يحتاج لانها استعطف  
 لكن ما كان منها مما لا يحتاج اليها وكن يتوهم في الهاء والياء  
 بانه فلا يتوقف عليها فتعقد اذ اختلفت اربابا او خطبا او غير  
 وكذا اذا اختلف الخلاف عليه كذلك واما نية تخصيص الهاء في الميم فتعقد  
 وبنية اتفاقا وقضاء عند الحذف والقوى على قوله ان كان الخالف  
 مطلقا كذلك فخلعوا على الالف والياء والياء المستحق والقوى  
 على اعتبار نية الخائف ان كان مطلقا لان كان ظاهرا كما في قوله  
 والخاصة واما الاقرار والوكالة فيحتاجان بدونهما وكذا الايداع والامانة  
 وكذا القذف والسرقة واما القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل  
 لكن قالوا لما كان القصاص مبرا باطنيا انجست الالة مقامه فان قتله  
 بما يوجب الاجرة او عاده كان عذرا وجب القصاص والافان قتله بما لا  
 يوجب الاجرة او عاده كقتله غاليا فتوقف على قصد القاص في عهده الامام  
 الاصل واما الخطاء فان قصد مباحا فيصير مباحا كما علم في باب الجنايا  
 واما اراءة التران قالوا ان التران يخرج عن كونها اربابا بقصد خوروا  
 بل يجب والحارضي قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر الادعية بقصد الدعاء  
 لكن اشكل على قولهم لو قرأوا بقصد الذكر لا يبطل صلوة واجبنا عنه في تركه  
 الكثرة بانه في حله فلا يتغير بغيره واما ان المأموم اذا قرأوا التامة  
 في صلوة الجماعة بنية الذكر لا يلزم عليه مع انه يحرم عليه قرأتها في الصلوة  
 واما الضمان فلهي يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل فلو اني احرمت اذا  
 ليس ثوبا ثم نزعته وقصدته ان يعود اليه لا يتعدى الجراد وان قصد ان  
 لا يعود اليه تعدى الجراد بطلبه قالوا في المودع اذا البس ثوبا لوديعته  
 ثم نزعته ونية ان يعود اليه لم يترتب في الضمان واما التزويك كترتك  
 الممنوع عليه فذكره في الأصول في بحث ما يترتب عليه الحقيقة عند الكلام على حديث  
 انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وقال ان ترك الميم عليه قد  
 يحلح الحنية الخرج عن قوله تعالى انما يحلح التواب فانه كلفه ان يتوجه

التعنى

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

النفس الى قادر اع فليكن نفسه عن حوائج دينه وموئلاته ولا فلا  
 تواب على تركه فلا يتأثر على تركه الزنا وهو يفتي ولا يتأثر العتق على ترك الزنا  
 ولا الا على ترك النكاح الحرام ولا في الزكوة لو تولى التجارة ان يكون  
 فليزيمه كان للخدمة وان لم يعمل بخلافه هو اذا تولى فيها كان للخدمة ان  
 يكون التجارة لا يكون التجارة حتى يقول لان التجارة على ملامته بغير نية والخدمة  
 ترك التجارة فيتم بها قالوا في نية المصنف والمساهم والمكاتب والعلوفه وان  
 حيث لا يكون مسافرا ولا منظر او مكاتب ولا سائمة ولا لوفه تجرد البنية ويكون  
 مقيما وصانعا وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزمخشري وهذا مما قد ساء  
 في المباحة وما ساء ذكره عن المشايخ فحين وضع قاعدة للفقهاء ان نية  
 العيص من تحريمه حرمان قصد التحريم فلا يحرم وان قصد لاجل التحريم حرمان وكذا  
 غرض التحريم على هذا انتهى هذا الغرض لغرض قصد التجارة فلا يحرم ولا كراهية  
 في حوائجها ان يبيع العيص من تحريمه لان قصد التجارة على هذا الغرض  
 يتصور التحريم والتحريم والتميز فوق ثلث ديارم القصد فان قصد التحريم  
 حرمان والا فلا اعداد للامانة على ميت غير زوجه فان قصد ارباع القصد فان  
 قصد ترك الزينة والتعطيل لاجل الميت حرمان عليها والا فلا وكذا قوله ان المحصن  
 اذا قرأ آية من التران جوابا لكلام بطلت صلوة وكذا اذا اجبر المصنف على شق  
 فقال الحمد له قاصدا لشكر بطلت او بما يترتب عليه فقال لا حول ولا قوة الا بالله  
 او بغيره انسان فقال آتاه الله وانا اليه راجعون قاصدا لبطلت وكذا قوله  
 بكنهه اذا قرأ التران في موضع كلام الكسبي اذا اجتمعوا فقرأوا فحفظوا جميعا وكما  
 اذا قرأوا كاسا دينا فاعند ربه كاسين لها نطق كثيرة في النطق الكسبي كلها  
 ترجع الى قصد الاحتفاف به وقال قاضي خان الفقهاء اذا قال عند فتح  
 القناع اللهم شري صلي الله عليه وسلم قالوا يكون آتاه وكذا الحارثي اذا قال في الجاهلية  
 لا اله الا الله يعني لاجلها لا اعلام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال  
 في المجلس صلوات على النبي فانه يشاء على ذلك وكذا الحارثي اذا قال كبروا نيات

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل







وإن كان الرجل شاكراً في وقت الظهر فزوى ظهر الوقت فإذا الوقت قد فرغ من بناء على أن القضاء بنية لا داء ولا داء بنية  
يجوز وهو الحق كذا ذكره في المحیط وإن نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وإن لم يعلم بوجوب الوقت منه

والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته

شك كبر وعقل من النية ثم فإما يجوز في الصوم المنوي وعدمه الأصل عندنا أن يكون من العبادات أو لا فإن كان  
مستوفى فيه فليس يجوز إلى الشك وقبله فإنه كان وقتاً مالم يأتى بحجة أنه يسع غيره فلا بد من التعيين كالصلوة  
أو ما بعد الصلاة وقبل الركعة فنية  
والأول أن كان نوى الظهر فإن نوى باليوم كظهر اليوم صح وأن خرج الوقت  
أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فإن خرج ونسي لا يجزئ في الصحيح وفرض الوقت  
كظهر الوقت لا في الجمعة فإنها بدل الأصل إلا أن يكون اعتقادها أنها  
فرض الوقت فإن نوى الظهراً غير وقتها فيه والأصح الجواز مالم يأتى  
التعيين للصلوة أن يكون بحيث لو شئت أي صلوة تصح قلته أن يجزئ  
بلا تأمل وإن كان وقتها ميلاً كما لا يخفى لا يسع غير ما كالصوم في يوم من  
فإن التعيين ليس بشرط أن كان الصائم صحيحاً متيقناً بطلان النية  
ونية النقل أو اجبة لأن التعيين في المتعين لغو وإن كان مريضاً فيه  
وذلك روايتان الصحيح وقوعه عن مضان سواء نوى واجباً أو نفلاً وأما  
المسافر فلم يزد عن واجبه وفرضه على نواه لأن مضان وفي النقل روايتان  
الصحيح وقوعه عن مضان وإن كان وقتها مشكلاً كوقت الحج شبه المعيار  
باعتبار أنه لا يقع في السنة الآتية واحدة والظن باعتبار أن احتمال  
لا يستغرق وقتاً فيضاد بطلان النية نظر إلى المصاهرة وإن نوى نفلاً  
ومعها نوى نظر إلى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة بيقين الوقت  
لأن السنة باقية بحجة أنه لو شرع متفلاً صح وأن كان يوماً ولا يعين  
جزء من أجزاء الوقت بتعيين العهد فلا بد أنما يتعين بفعله كما كانت  
في الجاهلية لا يتعين واحد من خصائص الكفارة التي هي فعله هذا في الأبداء  
وأما القضاء فلا بد من التعيين صلوة أو صوماً أو حجاً وأما أن كثيراً من نوا  
اختلوا في اشتراط التعيين لتمييز الفرض المتحد من جنس واحد والأصح أنه  
أن كان عليه قضاء من مضان واحد فصام يوماً نافعاً عنه ولكن لم يعين أنه  
عن يوم كذا فإنه يجوز ولا يجوز في مضانين مالم يعين أنه صام عن مضان  
سنة كذا أو أتم قضاء الصلوة فلا يجوز مالم يعين الصلوة ويومها بأن  
يعين ظهر يوم كذا أو لوني أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص

في وقت الظهر والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته

في وقت الظهر والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته

يجزئ من الصلوة ما كان من جنس واحد  
أن يقضى ما كان من جنس واحد  
فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه

يجزئ من الصلوة ما كان من جنس واحد  
أن يقضى ما كان من جنس واحد  
فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه

يجزئ من الصلوة ما كان من جنس واحد  
أن يقضى ما كان من جنس واحد  
فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه

في وقت الظهر والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته

في وقت الظهر والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته

في وقت الظهر والمفتر من المفتر لا يكفيه نية الفرض مالم يصل الظهر أو العصر فإن نوى  
فرض الوقت ولم يعين أياً من الأوقات لم يجز ولا يشترط اعتداد الركعات  
بنيته



ولم يقتضِ يوم العطر جاز وفي المائدة لو عمل الزلوة عن احد المائتين فاشق  
 ما عمل عند قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو اشق بعد الحول لان في  
 الاستحقاق عمل تمام يكن ملكه فبطل التعجيل انتهى وفيها ايضا لو كان له نفس  
 من اهل الحول لم يمتد اليه الجبالي فقبل ثبوتها في غيرها وعافي بطونهم نجت  
 فقبل الحول جاز عا على وان عمل عا على في السنة ان يمتد لا يجوز بهذا  
 ملك في النواصي والواجبات كالمندود والورثا قول الامام والعهد على الصحيح  
 وركعتي الطواف على المختار وينوي الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه في صلوة  
 الجبارة ينوي الصلوة للعبادة والعبادة للعبادة ولا يلزم التقيين في سجود  
 السجدة لاني تلاوة سجدة لا في الغيبة واما النوافل فانفق أصحابنا  
 انها تقع بمطلق النية واما التي الرواتب فاختلوا في اشتراط تعيينها  
 والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانما تقع بنية النقل وبمطلق النية وتوعد عليه  
 لو صلى ركعتين على ظن انهما تقبلان بقاء الليل فبين انهما بعد طلوع  
 الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصيلها بعده للكرامة وانما من قال اذا  
 صلا ركعة قبل الطلوع داوى بعده كانا على السنة فصعب لان السنة لا بد  
 من شروع فيها في الوقت ولم يوجد وقتا والوقت الى الحاشية في الظاهر ساهما  
 بعد ما قد لاخيرة فانه يتم سادسة ويكون الرقاع نقلا ولا يكونان  
 عن سنة الظاهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التقيين لان عدم الاجزاء  
 لكون السنة لم يشرع الا بجملة مستداة ولم يوجد واختلف الصحاح في  
 التراجع هل يقع بمطلق النية او لا بد من تعيين صحة قاضها في الاشتراط  
 والمعتمد خلافه كالسنة الرواتب وتوعد ايضا على اشتراط التقيين  
 للسنة الرواتب وعدم **مسئلة اخرى** اي لو وقع بعد الجمعة اربعين يوما  
 يشك في صحة الجمعة ناويا او ظهر عليه او اذرك وشك في يومه فبين  
 صحة الجمعة فقبل المعتمد ثبوت سنة الجمعة عرف لم يكن عليه ظر فابست  
 تلك القول لا قول لا يفي في الشر وهو ايضا يتوعد على انه الصلوة اذا بطل  
 ومنها لا يبطل وجب على قول الجرح والى يوسف خلافا لمحمد فيمنع ان يقال

[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

إذا كان بعد من المبيت يحتمل أن يكون المبيت  
 غير ذلك وقد ينبغي أن يكون الاقتداء بالامام  
 في الصلوة على المبيت الذي يصلح عليه الامام  
 أو جند

حكم إذا عتق عدد الموتى عشرة فما كان منهم أكثر أو أقل وينبغي أن لا يخرج من  
 إلا إذا كان أكثر فأكثر فإن فهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الزايد  
 ليس من ينوي خلافه يؤدى إلا على قول آخر في الجملة فاته إذا ادرك  
 الامام في التشديد وفي سجود السهو أو ما جمعة وصليها أطلعه عنده والمذهب  
 أنه يصليها جمعة فلا استثناء وأما إذا لم يكن المني من العبادات المتصورة  
 وإنما هو من الوسائل كالوضوء والغسل في التيمم فالوا في الوضوء لا ينوبه لأنه ليس  
 عبادة واعترض الشارح إلا يلحق على الكثرة قوله ويستثناء على نحو الظاهر  
 إلى الوضوء وكذا اعترضوا على القدوري في قوله ينوب الظهاره والمذهب  
 أنه ينوب بالابح الآ بالظاهرة من العبادات أو رفع الحدث وعند البعض

الفية يعني ان نوى القوض يضع الحوت  
 في الماء لا يصح بدون الطهارة ليس شرط  
 في الوضوء في وقتها الطهارة غفلة  
 في الوضوء في وقتها الطهارة غفلة  
 في الوضوء في وقتها الطهارة غفلة

جاءت ان نوى صلوة الامام كذا في فتح القدير وفي القسمة المستوفى ستة  
من علم الرضى منها والسنن وعلم ان من الرضى انه ما يستحق الثواب بفعله والعباد  
مستكره السنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يباحث على تركها فنوى الظهر او الفجر  
او اية واحدة وغنت نيته الظهر عن نيته الرضى وانما لم يعلم ذلك وينوى الرضى  
رضاه ولكن ما يعلم ما فيه من الوايضي المستحج بجزءه والثالث ينوى الرضى ولا  
يعلم منه ولا يجزئه والاربع من علم ان فما يصليته ان من فرايضه ووافل يصلي  
لا يصح ان يسى ولا يغير الوايضي جزء السواقل الا يجزئه لان توبتين السنة مستط  
وقيل بجزئه جهلى في الجملة ونوى صلوة الامام وانما من اعتقد ان اكل رضى  
جاءت صلوة وان لا يعلم ان عليه عبادته صلوات من رضىه ولكنه كان  
يصليها لا اذ كان لم يجزئه استنى وانما في الصوم فقد علت انه يصح نيته مباينة  
ويطلق النية فلا يستط الصوم رمضان اذ اذ نيته الرضى حتى قالوا لو نوى  
ليلة ان الصوم فرسها لم طهر بقية الصوم اذ اول رمضان اذ اوله وانما



الركوة في شرطها بنيت النية لا في صدقة مستعنة ولم احكم نية الركوة  
 المجتعة فظاهر كلاهما انه لا يتقدم مع نية الرضى لانه لا يجزى بصل الركوب لان  
 هو الرضا بالني وقدره بخلاف الحول فانه شرط الوجوب الاداء بخلاف تجبيل  
 الصلوة على وقتها فانه غير جازيكون وقتها سببا للوجوب وشرطا لتمام الاداء  
 واما الحج فتكون اية يصح بطلان النية ولكن علوه بما يتيسر انه يبنى في نفس  
 النية قالوا لانه لا يخلو الملتقى الكثرة الا لاصل الرضى فاستبيط منه الحق  
 اني العام انه لو كان الواقع انه لم يبن الرضى لم يجز به لان حرمة الرضى على  
 عليه علة لا بالطا وحسن قيدا فلا بد فيه من نية الرضى لانه لو نوى الغسل في  
 عليه حجة الاسلام كان نقلا ولا يتقدم نية الرضى في الكفارات وكذا قالوا ان  
 الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تبيين النية من الدليل لان الوقت صالح  
 لصوم الغل اما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا المجتهد لعدم شرط النية  
 فيها واما التيمم فلا يشترط له نية الرخصة لانه من الوضوء لا وقد من ان نية  
 رفع الحرج كما في هذا الشرط لا يشترط له نية الرخصة لتوهم انما اراد  
 حصولها لا حصولها وكذا المخطئة لا يشترط له نية الرخصة وان شرطها ليس  
 النية لانه لا يتخلل بها ديني ان يكون صلوة مختارة لا لاني لا يكون لا رخصا  
 كما هو جوابه وكذا لا يعاد نفل ولم احكم صلوة المستحب في نية الرخصة وينبغي ان  
 لا يشترط كونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان يبنى صلوة كذا التي فرضها الله تعالى  
 على المكلف في هذا الوقت ولم ارا ايضا حكم نية الرضى العيني وفرض  
 الكفارة فيه والتا عدم الشرط واما الصلوة المفاداة لا رخصا بكونه او ترك  
 واجب فلا يشك انها جائزة لا فرض لتوهم سقوط الرضى بالاكوفيل هذا ينوي  
 كونها جائزة لتعني الرضى على انما نفل تحقيا واما على القول بان الرضى  
 يسقط بانها قضاء فاشترط نية الرخصة واما نية الاداء والقضاء ففي ان  
 يتناول الاعادة بسبب الركوة فلا يؤثر في الصلوة التي يؤد بها نية الاداء والقضاء وقال في حرم الاسلام  
 كل صلوة اذنت مع الكراهة فانها قضا لا علة  
 يتناول الاعادة بسبب الركوة فلا يؤثر في الصلوة التي يؤد بها نية الاداء والقضاء وقال في حرم الاسلام  
 كل صلوة اذنت مع ترك واجب او فعل ركوة  
 يتناول الاعادة بسبب الركوة فلا يؤثر في الصلوة التي يؤد بها نية الاداء والقضاء وقال في حرم الاسلام  
 كل صلوة اذنت مع ترك واجب او فعل ركوة

في الظاهر  
 اي كفارة الصوم وكفارة الظاهر  
 وكفارة الركوة  
 الحول من التيمم ان ينوي  
 من الدليل حجة الشريعة  
 كتحصيل مع والى كذا  
 وانما هو

الاداء بنية القضاء وبالركعة بيان ان لا يلزم فيها لا يشترط لها الكفاءة  
 انما بنية الاداء والمطلقة  
 في وقتها فانها قضا لا علة

المطلقة على الوقت كالركوة وسدقة العشر والمراج وكذا انما لا  
 بالعضاء كصلوة الجمعة فلا يتكس لانها اذا انشئت مع الامام بغير الغل والاما  
 يوصف بها كصلوات الخس فتا لا لا يشترط بها انما في فتح النذر لو نوى الاداء  
 على طق بقاء الوقت فبني فوجه اجزا وكذا كنية في البنا بيع لو نوى فرض الوقت  
 بدرا فخرج الوقت لا يجوز وان شك في فوجه فبني فرض الوقت جاز في المجتعة  
 ينويها ولا ينوي فرض الوقت لا يختلف فيه وفي انما جازية كل وقت مشك  
 في فوجه فبني على الوقت مثلا فاذا هو قد خرج الحنرا الحجاز واختلوا ان الوقت  
 تجوز بنية القضاء والحنرا الحجاز او كان في بنية فرض الوقت وكذا القضاء  
 بنية الاداء هو الحنرا وكذا كنية كسر رشرع اصول في الاسلام ان الاداء  
 يعجز بنية القضاء حقيقة كنية من نوى اداء الظاهر اليوم بعد فخرج الوقت على طق  
 انه الوقت باق وكنية الكبر الذي استنبه عليه شرع رمضان فخرى شهر وصامه  
 بنية الاداء فخرج صور بعد رمضان وكذا كنية من نوى قضاء الظاهر على طق  
 ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الكبر الذي صام رمضان بنية القضاء  
 على طق انه قد مضى وجه فيها باعتبار انه الى باصل النية ولكنه اضطر في الطق  
 والخطا في مثله معناه انما الحج فينبغي ان لا يشترط فيه نية التيمم بين الاداء  
 والقضاء **البيان** يخرج الزبلي بان المصلي يحتاج الى نية  
 الا لا فيهما ولم ار من ادخل في حرج في الحنرا بانه لا راي في الوضوء في البرا  
 شرع في الصلوة بالحنرا ثم قال انما راي القصة للبتا ولا راي في الوضوء  
 في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لا قضاء المحصم لا تعيد بل يصح لوجه الله  
 فان كان ضمير لم يصح يؤخر من حسن تيمم القيمة جاز في بعض الكتب انه يؤخذ  
 لوانه ثواب سبعة صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عن فلا يؤخذ  
 به في الفائدة حاشي واما فاد البرا في يقول في حق سقوط الواجب  
 ان الزايعي مع الراجحة مسقط للواجب ولكن ذكره في كني باب الرخصة  
 بان البدنة تجزى عن سبعة الا كانا كل حدين للثمة وحصلت جزماتها  
 من الرخصة وقران ومقعة قالوا فان كان احد من حري لا يله او كان نحران

على لو نوى القضاء على طق مضي الوقت فبني قضاؤه  
 ١٩١ هـ





2

2.0/2

26.7

عدد الأوراق التي  
الطبعة بينهما في هذا الكتاب

من الامام

21

حاصل الجمع بین عبادتین نگاشته

محمد بن عبد الله بن عباس

رشته و ضیق

الشيخ الفقيه الاقوى  
الشيخ الفقيه الاقوى

والتكائن في ارض العم  
نخيل وبلونج الظل والعص  
عص

من الله تعالى  
الرحمن الرحيم







الاقتصار عند افتتاح الياض في نوى حتى وقت غلابة لم يشترع جازوا  
 نوى ذلك على طعن ابد شرع ولم يشترع اقتضى في قيل لا يجوز ان يشرع في الثانية  
 التوبة بغير ضرورة الماء مستحلا فوثرها عند الاغتسال ولما وقتهما في الزكوة  
 فان في البداية ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية مقابلة للماء او مقابلة  
 لغيره مقدار ما وجب لان الزكوة عبادة فكان من شرطها البنية والاعمال فيها  
 الاثر ان لا ان الدفع يتوقف على تحقق الوجود في حاله العمل بتسليم التقدمة البنية  
 في الصدقة انتهى وقد يجوزوا التمسك على الاداء لكن عند العمل وهل يجوز  
 بنية متفرقة عن الاداء فان شرع بالجمع لودنها بلبائيه ثم نوى بعده فانه  
 كان المال قائما في يد الفقير جازوا ان هذا انتهى واما صدقة الفطر فكان الزكوة  
 بنية واحدة ولو اداها في فاته فمصرف للفطر دون الزكوة واما الصدقة  
 فلا يخفى ان يكون فرضا او غلانا فان كان فرضا فلا يخفى ان يكون الصدقة  
 اداء ورضا او غيره فان كان اداء ورضا كان جاز بنية متقدمة من غير  
 التمسك بعبادة هو العمل وعبادة على الشرع لما قبل نصف النوى في  
 تسير على الصائم وان كان غير اداء ورضا من قضاء او نذر او كان به يجوز  
 بنية متقدمة من غير التمسك بعبادة ويجوز بنية مقابلة بطول العمل لان  
 العمل ان كان في فاته فمصرف لغيره وان كان غلانا فمصرف اداء واما  
 الجمع في بنية فبنيته على الاداء عند الاحرام وهو البنية من اليكيت او ما يتقدم  
 مقامها من شوق الذي فلا يمكن فيه التمران وان وفلا لا لا يجمع اضاه الا اذا  
 تقدم الاحرام وهو كمن فيه او شرط على قولني **فان** على بنية عبادة وهو  
 في عبادة اخرى قال في القنية نوى في صلوة مكتوبة او نافلة الصدقة  
 بنية ولا يشترط **الثاني** في بيان عدم شرطها في البقاء وحكمها في كل  
 ركعة قالوا في الصلوة لا يشترط البنية في البقاء والركعة كذا في النية فكذا  
 بنية العبادات وفي القنية لا يلزم بنية العبادة في كل جزء وانما تلزم في جملة  
 ما تعلق به كل حال انتهى وفي النية ان فتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فاتها  
 على نية التطوع اجزائه على المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى لا يشترط

من نية العبادة وهي

وان يتيقن او ما يتقدم صدقة  
 في الاحرام بنية عند القنية  
 وان لم يتيقن او ما يتقدم صدقة

وهي التمسك بالصلوة على ابلغ الوجود وبنية العبادة وهي فعل اراد الله منه  
 وبنية التوبة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي ان يفعلها مستطاعا له  
 في دينه بان يكون اثره على ما وجب من العمل واداء الامانة والعبادة  
 احرم عليه من العمل كمن ان القنية ثم هذه النيات من اول الصلوة الى اخرها خصوصا  
 عند الاغتسال من ركن الى ركن فلا يترتب بنية العبادة في كل ركن من العمل كما نرى فيها  
 التي فيها وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في الرضا وتيسر لها انتهى  
 والى سبل ان المذهب للمعتدات العبادة ذات افعال يكتفي بالنية في اولها  
 ولا يجب اليها في كل فعل كذا في ما يشيخنا عليها الا اذا نوى ببعض الافعال  
 غير ما وضع له قالوا لوطاف طالبا للبر لا يجزيه ولو وقف بعشرات كذلك **في** لغز  
 اجزاء وقد مرناه ولزق ان الطواف بعبادة مستطاعه بخلاف الوقوف  
 ورفق الزيل بنها يترك آخر وهو ان البنية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل  
 في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد البنية والطواف يتبع بعد الطلوع في الاحرام من وجه  
 فاستطاع اصل البنية لا يفي في الجملة انتهى وقالوا لوطاف بنية التطوع  
 في ايام الخروج عن النوى ووطاف بعد ما حل النوى وقوى التطوع اجزائه عن الصدر  
 كما في فتح التدبر وهو مبني على ان بنية العبادة يشيخ على اركانها واستيفيد  
 منه ان بنية التطوع في بعض الاركان لا تبطل في القنية وان تعذر ان  
 لا يويى العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا يثبت الثواب ثم ان كان ذلك  
 فعلا لا تتم العبادة بعبادة فسدت في الا فلا وقدا ساء انتهى **الثاني**  
 في حكمها الحديث كل موضع وقودنا حقيقتهما او هما احكاما الاول لا يكفي  
 التلطف باللسان دون وفي القنية والمجتبى من لا يتردد ان يخبر قلبه بنوى  
 بقلبه او شك في النية فيكون الحكم بلبائيه لا يخلو الله تعالى الا وسعها  
 انتهى ثم قال لا يواظفها بالنية حال سنده لان ما يفعل من الصلوة  
 فيها يسير وهو مقصود صلاها لا يخرجها وان لم يستح بها ثوابا انتهى ومن فرغ  
 هذا العمل انه لو اختلف اللسان والقلب لمعنى ما في القلب فرغ عن هذا  
 العمل الجليل فلو لم يبق له الا لفظ الجليل بلا قصد فقد سقطت الكفارة

في نية العبادة  
 النية في وجع الطلوع من صدر القلب

احكام



او قلنا خلف على شيء فبقيت لسانه الى غيره بهذا المين بالانكاح والطلاق  
 والطلاق فيلحق قضاء لا ديانة ومنه ان قصد بقضاء غير قضاء الشرعي  
 وانما قصد من آخر كلف الطلاق اذا اراد له الطلاق عن وثائق لم يقبل قضاء  
 ويترتب في الحائض لقول العبد انت حر قال قصدت به من غير كذا  
 لم يقصد قضاء وقد كان في البسطة ان بعض الوعاظ طلق في الخاخر شيئا  
 فلم يقصده قال فتخرج منهم طلقك ثلثا كانت زوجته منهم وهو لا يعلم فانما  
 امام الحرمين بوقوع الطلاق قال الغزالي في اللب من شئ انتهى قلت  
 يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من التيق قال بل قال عبيد بن بلخ  
 اقرا قال عبيد بن بلخ بعد اقراره ولم ينعقد عبيده وهو من اهل بغداد او قال  
 عبيد بن بلخ او قال كل عبيد اهل بغداد اقرارا او قال كل عبيد في الارض  
 او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا ينعقد عبيده قال محمد بن عيسى  
 الخلاف الطلاق ويقول ابى يوسف خذ عتقهم بن يوسف يقول محمد بن  
 شاذان لا ينعقد على قول ابى يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السنة او قال  
 كل عبيد في المسجد الجامع فرفعوا على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار  
 فهو عبيده فيها ينعقد عبيده ولو قال ولو قال كل عبيد في هذه الدار  
 في قولهم انتهى فبعضنا ان الوعاظ ان كان في دار طلق وان كان في الجاه  
 او في السكة في المسجد والدار المذكورة فيها  
 فبعضنا انهم قالوا لا ينعقد وانما في دارهم ودينهم وديانة لا في قضاء  
 انتهى فبعضنا ان الوعاظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة التيق لا فرق  
 بين كونهم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا فرفع لوقال الجاهي طالق  
 وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا هو اسمها كافي الحائض ورفقا  
 الجاهي في التيق بين الطلاق فلا يقع وبين التيق فيقع خلاف المشهور  
 ولو جرح الطلاق وقال اردت به التيق على كذا لم يقبل قضاء ووقرن ولو  
 قال كل امرأة طالق او قال اردت غير فلانة لم يقبل كذا قال في الكفر  
 قالت تزوجت على قال كل امرأة طالق طلق الحائض في تريح الجاه

فيه ان مسألة الوعاظ ليست بهذه المسائل  
 لان السكة والمسجد والدار المذكورة فيها  
 والدار غير المذكورة في مسألة الوعاظ  
 فكيف الضامر تأملها

فبعضنا انهم قالوا لا ينعقد وانما في دارهم ودينهم وديانة لا في قضاء  
 انتهى فبعضنا ان الوعاظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة التيق لا فرق  
 بين كونهم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا فرفع لوقال الجاهي طالق  
 وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا هو اسمها كافي الحائض ورفقا  
 الجاهي في التيق بين الطلاق فلا يقع وبين التيق فيقع خلاف المشهور  
 ولو جرح الطلاق وقال اردت به التيق على كذا لم يقبل قضاء ووقرن ولو  
 قال كل امرأة طالق او قال اردت غير فلانة لم يقبل كذا قال في الكفر  
 قالت تزوجت على قال كل امرأة طالق طلق الحائض في تريح الجاه

فبعضنا انهم قالوا لا ينعقد وانما في دارهم ودينهم وديانة لا في قضاء  
 انتهى فبعضنا ان الوعاظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة التيق لا فرق  
 بين كونهم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا فرفع لوقال الجاهي طالق  
 وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا هو اسمها كافي الحائض ورفقا  
 الجاهي في التيق بين الطلاق فلا يقع وبين التيق فيقع خلاف المشهور  
 ولو جرح الطلاق وقال اردت به التيق على كذا لم يقبل قضاء ووقرن ولو  
 قال كل امرأة طالق او قال اردت غير فلانة لم يقبل كذا قال في الكفر  
 قالت تزوجت على قال كل امرأة طالق طلق الحائض في تريح الجاه

نه خزانة ومن الى يوسف انها لا تطلق وما اخذت بخلافه في البسطة  
 وتول الى يوسف اخذ غندي ولو قيل له كذا امرأة غير هذه امرأة فقال كل  
 امرأة طالق لا تطلق هذه الوعاظ بينهما وبين مسألة الكفر المذكور  
 ان الوعاظ في كل عموك لا ينعقد عبيده التيق وانهات اولاده  
 ومبرزة وفي شرحه لا ينعقد ولو قال اردت به الرجال دون النساء وتين  
 وكذا الوعاظ غير المتبرر ولو قال نويت السود دون البيض او عكس لا ينعقد  
 لان الاول تخصيصهم وانما تخصيص الوعاظ لا ينعقد لغيره فلا ينعقد فيه  
 نية تخصيصهم لو نوى النساء دون الرجال ينعقد وفي الكفر ان ليست  
 او شرب او اكلت ونوى ميتا لم يصدق اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما  
 او شربا وتين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في الاكل طعاما وجميع مياه  
 العالم في الشرب شربا يصدق قضاء انتهى ولو اكلت الكفا الكبير يصدق  
 ديانة لا قضاء وقبل قضاء ايضا ولا ينعقد ولو قال لو طوت ديانة انت طالق  
 ثلاثا السنة وقع عند كل طرفة وان نوى ان يقع ثلاثا السنة او عند  
 كل شهر واحدة تحت انتهى ولو شرب انت طالق السنة ونوى ثلاثا  
 جملة او متفرقة على الاطعمة وقع خلافها لصاحب الديانة في نية الجملة ولو قال  
 ولو جمع بين متفرقة وظل فقال احديك طالق لا يقع الطلاق على امرأة  
 قول الى ابى يوسف ان ينعقد ولو جمع بين امرأة واجنبية فقال  
 طلق احديك طلق امرأة ولو قال احديك طالق ولم ينعقد في الاطلاق  
 امرأة وغيرها انها تطلق ولو جمع بين امرأة وما ليس على الطلاق كما لم ينعقد  
 والحج وقال احديك طالق طلق امرأة في قول ابى يوسف وقال  
 حجر لا تطلق ولو جمع بين امرأة واجنبية واما احديك طالق لا تطلق  
 الحية انتهى ولا يخفى انه اذا نوى عدم نيتها قلنا با بوقوع في ديانة ينعقد  
 وفيها لو قال لها يا مطلقة فان لم يكن لها زوج قبلها او كان لها زوج  
 لكن مات وفيه الطلاق عليها وان كان لها زوج قبلها لم ينو الا خيار  
 طلقته وان نوى بها خيارا يصدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به

فبعضنا انهم قالوا لا ينعقد وانما في دارهم ودينهم وديانة لا في قضاء  
 انتهى فبعضنا ان الوعاظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة التيق لا فرق  
 بين كونهم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا فرفع لوقال الجاهي طالق  
 وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كذا هو اسمها كافي الحائض ورفقا  
 الجاهي في التيق بين الطلاق فلا يقع وبين التيق فيقع خلاف المشهور  
 ولو جرح الطلاق وقال اردت به التيق على كذا لم يقبل قضاء ووقرن ولو  
 قال كل امرأة طالق او قال اردت غير فلانة لم يقبل كذا قال في الكفر  
 قالت تزوجت على قال كل امرأة طالق طلق الحائض في تريح الجاه



اقوال

فی ایجا ہے

بسم الله الرحمن الرحيم

فلا  
ممنوع من السلام  
اذا قوتى يكون خاطرا واذا استقر يكون  
في القلب اوليا واذا ثبت يكون واحدا  
وكون بعض الكائنات الهياكلية

وہو تو زعم ان اسے بخاور لائے غایت پرست بہ  
انفسہ عالم تکلم بہ او تعلیم مملکت الہی

بطریق

10

بطين الاول وهذا الثالث لو كانت في الحيات لم يكتب لها اجر لعدم  
التقصير وان لم تقدر في الحديث الصحيح ان الله بالحسنه يكتب حسنه ولم  
بالحسنه لا يكتب سيئه ونظر فان تركها لم يكتب حسنه وان فعلها لم يكتب سيئه  
واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفضل وعده وهو قوله واحدة وان  
التم رفعه واما العزم فانما يحققه علوانه يوافقه ومن جعله من التمر المرفوع  
والبرازية من كسب الكرامته مع بعضه لا يأنم ان لم ينعيم غرضه عليه وان  
عزم يأنم انم العزم لا انم العمل بالجواريح الا ان يكون امره بعباد العزم كالفر  
العبادة بالدم الشرس **الحشر** في شرط البتة **السلام** ولذا لم ينج  
العبادات من كافر حوايه **باب** التيمم عند قول صاحب الكفر وغيره قلغى يتيم  
كافر لا وضوءه لان البتة شرط التيمم وقت الوضوء لا الوضوء فيصنع  
وضوءه وشك فاذ السلام بعد ما صلى بها كفى قالوا اذا قطع دم اكثايبه  
لاقل من عشرة وطهر بالجرود الاقطاع ولا يتوقف على غسل لانه لا يست  
من اليه وان نجح منها وضوء طهارة الكافر قبل اسلامه **فان** قال الملقط  
قال ابو حاتم اعلم العسقاني النقة والقران لغة يهودي ولا ينس المصنف وان  
اعلم ثم من فلا بأس بانتهى ولم تلج الكفارة من كافر فلا تنقض عهده لانهم  
لايمان لهم وقوله سبحانه نكثوا ايمانهم الى الصورية وقد كسنا العوايد  
ان يسه الكفار لا تعتبر الا في مسئلة البرازية وخلاصة هي البتة ونظر الى خراجها  
الى مسيرة ثلاث فبلغ في بعض الطرق ولم الكافر وقهر الكافر لا اعتبار بقصده  
لا البصير في الحشر انتهى **الحشر** في شرط عبادته هي غير مجزئ ولا مجنون  
ومن فرغ من عباد البصير المجنون خطا ولكنه انم ان يكون البصير ميرا اول او  
ويقتضى ضوابط ان لعدم عيظه وبطل صلوة بالسكر كما في شرح منظومة  
ابن وهب **ان** **الثالث** العلم بالهوى في جعل فرضية الصلوة لم تصح منه كما قد شاه  
عن النبي الا في الحج فانهم لا يحرم الجسد لان عباد الله احرم به النكاح  
وصحان ياتي بها او غيره صح اذا كان قبل الشروع في الافعال وان  
شرح في عشرة **الاب** ان لا ياتي بمنايا بينا البتة ولمنوى قالوا ان

مکتوبه علی السلام حکایتی عن ائمه علیهم السلام  
مکتوبه یا سید و ان عملها فاکتوبها سینه و اذا تم بحسنه  
و لم یخفها فاکتوبها حسنه و ان عملها فاکتوبها عسرا  
من شرح الکاشف لابن ملک

الضيق

ای السلام علی الغائبین











لا يسمى شرا على ذلك فخرج ما وقع في كلام الله تعالى ان تناولوا البر حتى  
تشفوا عما كانوا يفتنون الله ورسوله ثم كونه لهم وجرأته الا أصبح كسبت في  
سبيل الله البتة **قوله ان الشك** اليقين لا يزول بالشك ودليلها  
ما رواه مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاهدكم في بطنكم شيئا فاشكوا فيه  
فخرج منه شيئا ام فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد رجلا فاني  
التور من باب الاجناس ما يخرج من فمك شيئا فبما رواه قوله تعالى انما  
واجب مقيد بالامكان وانما اذا لم يكن من الارادة كخفاء خصوص المحل  
المصاب من العلم يتجلى الثوب قبل الواجب غسل طرفه فان غسله بخر او بغير  
طهر وذكر الوجه يبين ان لا اثر للحرى وهو ان يغسل بعضه من ان الكسل  
طهارة الثوب ووجه الشك في قيام النجاسة انما يكون المفسول انما فلا  
يقع بالنجاسة بالشك كذا اوردوه في كتابي في شرح الكيفيات سمعت  
الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول في تفسيره على فائدة في السير  
الكبير حتى اذا فحن جفنا ونهيم ذنبي لا يعرف لا يجوز قتلهم بقيام المانع  
بينهم فلو قتل البعض او اخرج كل قتل الباقي للشك في قيام الحسم  
كذا انما في الخلاصة بعدا ذكره مجرد ان على التعليل فلو صحت صلوات ثم  
ظلمت النجاسة في طرفه فوجب اعادة غسلها انتهى وفي النظرية الثوب في نجاسة  
لا يبرأ من نجاسته الا بغسل الثوب كله انتهى وهو لا يتبادر ذلك التعليل مشكك  
عندي فان غسل طرفه بوجوب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل  
وجوب اعادة غسله في الارادة بعد يتيقن في النجاسة والشك لا يرفع المستيقن  
فلهذا لم يوجب ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول الاصل الخارج هو مكان  
النجاسة المعصوم الوهم الذي يوجب البتة الشك في طهر الباقي واما ما قدم  
الباقين ولا ضرورة ضرورة مشكوكا فيه وارجح اليقين من تحجب مضمومة  
واذا صار مشكوكا فيه نجاسته بارتب الصلوة مع ان هذا ان صح لم يبق  
كلامهم على ان قولهم اليقين بالشك لا يرفع من فائدة لا يجوز ان يشك  
شك في محل ثبوت اليقين يستصحب ثبوت شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين فعل

قال حين كان يحشي في بعض غزواته فقام صاحب ايشة المباركة حتى قد كسبت قوله انت ودميت كسبت انتا فخطب للاصبع اي تحرقته وقوله في سبيل الله ما لقيت اي الذي كفيته في سبيل الله لا في سبيل غيره والحيث اذ القى في سبيل حبيب سوي لا يستحي منه من سجد سجد سيد علي

هنا صحت بعض المحققين ان المرام لا يرتفع حكم اليقين على هذا التقدير  
تخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فتأمل وان ثبت الشك في طهارة  
الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين اليقين بنجاسته وهو عدم  
جواز الصلوة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك الذي لا يرفع حكم اليقين  
السابق على ما صحت من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فتأمل  
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكك والله اعلم ونظيره قولهم القسم من الملمات  
بينه لو تجسس بعض ابيهم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء بل هو المتجسس  
اولا فليس يستدبر في هذه النادرة قواعد منها قولهم الاكل بناء ما كان  
عليها مكانا ويترفع عليها ما اكل منها من يمين الطهارة وشك في الحدث  
لو متعلق من يمين الحدث وشك في الطهارة فهو محذور كافي السراجه  
وغيره لكن ذكر عن محمد اذا دخل بيت الخلاه وجلس للوضوء وشك هل  
خرج منه اولا كان محذورا وان جلس للوضوء بعد ما تم شك هل توضأ اولا  
كان متوضعا عملا بالاحسان فيها ولا حرمانه الاكل استيقن باليتم وشك  
في الحدث فهو على يمينه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في اتم اخذ باليقين  
كافي الوضوء ولو يتيقن الطهارة والحدث وشك في الباقي في البرازية  
يعلم انه لم يغسل عضو لكن لا يعلم بعينه غسله بالسرى لانه اقل على رجليه  
بعد الوضوء سائلا في ذكره بعينه وان كان يرضى كثيرا ولا يعلم انه بول  
او لا يلتفت اليه فينتج فيه وازار به الماء قطعا للوضوء واذا بعد  
عن الوضوء او علم انه بول لا ينعف الحيلة انتهى ومن فزع ذلك ما كان لزومه على  
غزو الف مثلا فخرج من ثوبه على الاداء او لا يبرأ فبرأ من زيد على اقله الف  
لم يغسل حتى يثبتوا انها حادثة بعد الاداء او لا يبرأ وشك في وجود المختص  
فلا يلزم بقاء الطهارة وكذا قال الامام محمد حرم على من عله من الصغار والعبيد  
بالايدى الدنسة والجارا والكعبة يجوز الوضوء من ماء لم يعلم بنجاسته وكذا  
انما بطلان طهارة الطهارة ولا الملتصق فارة فلو كوز لا يبرأ انما  
كانت في الحجة لا ينفخ بفساد الحجة بالشك في حرمانه الاكل اي في ثوبه

مطلب القاعدة الاولى  
ومن شك في الحدث او في وضوءه وان كان محذورا فثبت له الاكل  
فهو على حدته لان الشك لا يرفع اليقين بما يتيقن من الاكل  
بشك وعن محمد قال الموضي اذا شك في وضوءه او في طهارته  
الحاجة وشك في ان يفرج من حاله انما يصح الا بعد قضاها  
توضئه لان الظاهر من حاله انما يصح الا بعد قضاها  
كذلك انما اذا علم انه بول او وضوءه او في طهارته  
قبل ان يتوضأ او بعد ما توضأ فلا وضوء عليه لان الظاهر  
انه لا يقوم حتى يتوضأ والبن على الظاهر واجب عالم  
يعلم خلافه منه مبرر انما حرم في كتاب الطهارة

فهو متطهر  
حله اذ جاز في بعض النسخ



[illegible]

مطلب قاعدہ الثانی



انها تكبرية الانفتاح او الفتحة لم يصرح بها عامة في النسخة من آخر سجود  
 ولو شك في اركان الحج ذكر الحصة انه تجوز كما في الصلوة وقال عامة  
 مشايخنا يردون ثانيا لان تكرار الركعتين والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادته  
 الركعة تسبب الصلوة فكلما كان في باب الصلوة احوط كذا في الجسط وفي الزيادة  
 اذ في الحج ينبغي على الاقل في ظاهر الرواية وفي البرازية شك في اليتم في الحج  
 انها الاكاد او ان ينه رفعة وقد قد التشرع في ركعتين بنية واحدة التي  
 وسورة ثم ام وسجدة تسويان شك في سجدة انها عن الكوا ثم ان ينه في بعضها  
 وان في السجدة الثانية لانه لا يمانعها لان على كل حال اذا فرغ من سجدة  
 ان ينه فسدت صلوة وان كان قد تم قيام وركعة واما بسجدة التسوي  
 وان شك في سجدة انه صلى ركعتين او ثلاثا ان كان في السجدة الثانية  
 فسدت صلوة وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها عند تحملا لان اتمام  
 المايته بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفعي ارتفاعها بالحديث فيقوم ويقعد  
 وسجد لله الى ان قال **من ترك ركعة** ترك ركعة واحدة فسدت صلوة وان  
 قيل لا يخل على ترك الركوع بسجدة فيقوم ويقعد ويصلي ركعة بسجدة في صلوة  
 يوم وليمة ثم تذكر انه ترك الركعة في ركعة ولم يعلم انه صلوة اعادها والوتر  
 وان تذكر انه ترك ركعتين فمكذوب وان تذكر الركعة في الرابع فذوات الرابع  
 كلها انتهى منها شك هل طلق ام لا يقع شك اذ طلق واحدة او اكثر يعني لا  
 كما ذكره الاستبصار في الا ان يتحقق بالاكراه ويكون ان خلة على خلافه وان قال  
 الزوج غرت على انها ثلاث سيرة كما وان اخبره عدول صغروا ذلك المجلس بانها  
 واحدة وصديق اخبره بولم ان كان عدولا وعنى الامام ان حلف بطلاها ولم  
 يدرك ثلاث ام اقل تجوز وان استويا على ما شئت ولا عليه كذا في البرازية  
 ومنها شك في الخارج امتي او موقى وكان في النوم فان تذكر احتلاما وجب  
 الغسل اتفاقا والامام يحث على يوسف علفا لا اقل وهو المعنى وعند حماد  
 احتياط كقولها بالنقض بالمباشرة التي شئت وكقول الامام في الغارة الحسنة  
 اذا وجدت في بئر لم يدري في وقت ومنها فروع لم اراها الا في الاول لو كان

من ترك ركعة

عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية  
 من القضاء اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى بضمه ولا يجل اجرا على  
 التوقيع في الحرام وان ابي خصم ان حلفه ان كان اكثر رايه ان المعنى يجب لا  
 وان انه يبطل كساع له الحلفا انتهى ان لا يبل ويترفع عنه سائمه وشك في  
 ان عليه زكوة كلها او بعضها وينبغي ان يلزم زكوة الكلى ان شك في ثلثها  
 من الصيام الرابع شك في ثلثها من العدة هل هي عدة طلاق او وفاة  
 ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو ترك صلوة وشك  
 انها اية صلوة يلزم صلوة يوم وليمة علفا لا احتياطيا في شك في الحذف  
 هل هو صلوة او صيام او عتق او صدقة وينبغي ان يلزم كفارة عيني اخذ  
 من قولهم لو قال على قدر فعله كفارة عيني لان الشك في المنذر كعدم  
 التسمية بالسكس شك هل حلف بالداد بالطلاق او بالعتق ثم رأت  
 المسئلة في البرازية قبل في شك الايمان حلف ونسي انه بالاعتق او بالطلاق  
 او بالعتاق خلفه باطلا انتهى وفي التسمية اذا كان يعرف انه حلف معلقا  
 بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار وكحه الا انه لا يدري ان كان بالكم  
 او بالطلاق فلو شرط ما ذا يجب عليه قال الجبل على الجبل بالدين ان كان  
 الحائض سائلا قبل له اعلم ان على ايمان كثيرة غير التي لا اعرف عدوما ماذا يصنع  
 قال جيل علفا لا اقل حكما وان الاحتياط فلانها لا انتهى **قاعدة** اصل العدم فيها  
 فروع منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطى لان اصل العدم كمن  
 قالوا في العتق لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكفرته وان قلن ثبته  
 له كونه منكره تحققات التهمة عليه اصل السلامة من التهمة افتراء وقال  
 افتراء من قبله دخول وقال الزوج قتله فالقول قولها لانها تنكره نصف  
 المهر انتهى ومنها العقل قول الشريك والمصاريف انه لم يرجح لان اصل عدمه  
 وكذا لو قال لم اربح الا لانا لان اصل عدم الزيادة في الجمع والافراد جعل القول  
 للمصاريف اذا اثنى بالغبين وقال انها اصل ويرجح لانه لا انتهى لان اصل  
 وان كان عدم الرجح كمن عاينه اصل انه هو وان القول قولها في معتد

مصلح القاعده الرابع







ثم مات فقال لعمره اخرج الحبة وقال الورثة ان حصةنا القول قول الورثة  
والبيتة بيته الميراث وان لم يقع بيته واراد احكامهم في ذلك انتهى وقالوا  
على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وحده فورا في حيا وميتة بعد موته فقال  
اسلمت قبل موته وقال الورثة اسلمت بعده فاقول لهم كما ذكره الزاوي  
في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل بعد موته رجل اخذت  
منك الفاء ودفعها الى زيد فقلت بها عليك فقال الرجل اخذت فلما بعده  
فاليحج ان القول للعاقل من اقل الفعل حادوث فكان ينبغي ان يضاف الى الورثة  
اوقاتة وهو وقت العزل وبقال البعض واختاره الرافضة كقولهم الاول  
لان العاقل اسند الى حاله من قبله للضمان وكذا اذا زعم المأخوذون  
انه فعله قبل تملكه العشاء وفرج ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العقد  
فقلت بيديك وانما بعد قال لعمره بل قطعت بها وانت فركان القول للعبد  
وكذا لو قال المولى لعبد قد اعطيتك فلما اخذت منك علة كل شئ فقلت داعم  
وانت علة فقال للمعق اخذتها بعد العقد كان القول قول المولى وكذا  
الوكيل بالبيع والشراء اذا قال بعثت وقلت قبل العزل قال الموكل بل قد  
كان القول للوكيل ان كان المبيع ستهلكا وان كان ثابعا قال قول  
الموكل وكذا في مسئلة الفقة لا يصدق في الفقة الثابتة وفيها وان  
الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت بيديك انت امي  
فقال لبي قطعتا وانما قوة القول لها وكذا في كل شئ اخذته منها  
عند ابي ج والي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر  
ودقيق تفرق بينها وفي الجمع في الاقرار ولو اقر حربي لم ينفذ الا قبل الام  
او بطلاق غيره بعد او لم يملك حربي في دار الحرب او يقطع به معتقة قبل  
العق وكذا به في الكساذقة بعد الخان في اكل انتهى وقال لا يضمن وفيما  
فرع عليه لو اشترى عبدا ثم طهره كان مريضا ومات عند اشترائه فانه لا يرث  
بالثمن لان المرحى ينفذ فيحصل الموت بالزاد فلا يضاف الى الثمن بقا  
لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزاوي وليس في زعمنا ما اذا تزوج امته

في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل بعد موته رجل اخذت منك الفاء ودفعها الى زيد فقلت بها عليك فقال الرجل اخذت فلما بعده فاليحج ان القول للعاقل من اقل الفعل حادوث فكان ينبغي ان يضاف الى الورثة اوقاتة وهو وقت العزل وبقال البعض واختاره الرافضة كقولهم الاول لان العاقل اسند الى حاله من قبله للضمان وكذا اذا زعم المأخوذون انه فعله قبل تملكه العشاء وفرج ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العقد فقلت بيديك وانما بعد قال لعمره بل قطعت بها وانت فركان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعطيتك فلما اخذت منك علة كل شئ فقلت داعم وان انت علة فقال للمعق اخذتها بعد العقد كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع والشراء اذا قال بعثت وقلت قبل العزل قال الموكل بل قد كان القول للوكيل ان كان المبيع ستهلكا وان كان ثابعا قال قول الموكل وكذا في مسئلة الفقة لا يصدق في الفقة الثابتة وفيها وان الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت بيديك انت امي فقال لبي قطعتا وانما قوة القول لها وكذا في كل شئ اخذته منها عند ابي ج والي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر ودقيق تفرق بينها وفي الجمع في الاقرار ولو اقر حربي لم ينفذ الا قبل الام او بطلاق غيره بعد او لم يملك حربي في دار الحرب او يقطع به معتقة قبل العقد وكذا به في الكساذقة بعد الخان في اكل انتهى وقال لا يضمن وفيما فرع عليه لو اشترى عبدا ثم طهره كان مريضا ومات عند اشترائه فانه لا يرث بالثمن لان المرحى ينفذ فيحصل الموت بالزاد فلا يضاف الى الثمن بقا لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزاوي وليس في زعمنا ما اذا تزوج امته

في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل بعد موته رجل اخذت منك الفاء ودفعها الى زيد فقلت بها عليك فقال الرجل اخذت فلما بعده فاليحج ان القول للعاقل من اقل الفعل حادوث فكان ينبغي ان يضاف الى الورثة اوقاتة وهو وقت العزل وبقال البعض واختاره الرافضة كقولهم الاول لان العاقل اسند الى حاله من قبله للضمان وكذا اذا زعم المأخوذون انه فعله قبل تملكه العشاء وفرج ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العقد فقلت بيديك وانما بعد قال لعمره بل قطعت بها وانت فركان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعطيتك فلما اخذت منك علة كل شئ فقلت داعم وان انت علة فقال للمعق اخذتها بعد العقد كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع والشراء اذا قال بعثت وقلت قبل العزل قال الموكل بل قد كان القول للوكيل ان كان المبيع ستهلكا وان كان ثابعا قال قول الموكل وكذا في مسئلة الفقة لا يصدق في الفقة الثابتة وفيها وان الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت بيديك انت امي فقال لبي قطعتا وانما قوة القول لها وكذا في كل شئ اخذته منها عند ابي ج والي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر ودقيق تفرق بينها وفي الجمع في الاقرار ولو اقر حربي لم ينفذ الا قبل الام او بطلاق غيره بعد او لم يملك حربي في دار الحرب او يقطع به معتقة قبل العقد وكذا به في الكساذقة بعد الخان في اكل انتهى وقال لا يضمن وفيما فرع عليه لو اشترى عبدا ثم طهره كان مريضا ومات عند اشترائه فانه لا يرث بالثمن لان المرحى ينفذ فيحصل الموت بالزاد فلا يضاف الى الثمن بقا لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزاوي وليس في زعمنا ما اذا تزوج امته

في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل بعد موته رجل اخذت منك الفاء ودفعها الى زيد فقلت بها عليك فقال الرجل اخذت فلما بعده فاليحج ان القول للعاقل من اقل الفعل حادوث فكان ينبغي ان يضاف الى الورثة اوقاتة وهو وقت العزل وبقال البعض واختاره الرافضة كقولهم الاول لان العاقل اسند الى حاله من قبله للضمان وكذا اذا زعم المأخوذون انه فعله قبل تملكه العشاء وفرج ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العقد فقلت بيديك وانما بعد قال لعمره بل قطعت بها وانت فركان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد اعطيتك فلما اخذت منك علة كل شئ فقلت داعم وان انت علة فقال للمعق اخذتها بعد العقد كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع والشراء اذا قال بعثت وقلت قبل العزل قال الموكل بل قد كان القول للوكيل ان كان المبيع ستهلكا وان كان ثابعا قال قول الموكل وكذا في مسئلة الفقة لا يصدق في الفقة الثابتة وفيها وان الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم قال لها قطعت بيديك انت امي فقال لبي قطعتا وانما قوة القول لها وكذا في كل شئ اخذته منها عند ابي ج والي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر ودقيق تفرق بينها وفي الجمع في الاقرار ولو اقر حربي لم ينفذ الا قبل الام او بطلاق غيره بعد او لم يملك حربي في دار الحرب او يقطع به معتقة قبل العقد وكذا به في الكساذقة بعد الخان في اكل انتهى وقال لا يضمن وفيما فرع عليه لو اشترى عبدا ثم طهره كان مريضا ومات عند اشترائه فانه لا يرث بالثمن لان المرحى ينفذ فيحصل الموت بالزاد فلا يضاف الى الثمن بقا لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزاوي وليس في زعمنا ما اذا تزوج امته

ثم اشترى امته ولدت ولدا يحتمل ان يكون حادوثا بعد الشراء او قبله فانه لا  
عندنا في كونها ام ولد لان من جهة انه حادوث فليس في اقربا فانه لا انها  
لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها بغير ام ولد عندنا **قاعدة** هل اصل في الاشياء  
الاباحة حتى يدرك الدليل او لا حتى يدرك الدليل على التحريم حتى يدرك الدليل على  
الاباحة ونسبته الى الحق في الجرح وفي البدل المختار ان الحكم لا يخل قبل  
الشروع في الحكم عندنا وان كان ازيد في امرادها عدم تعلية بالفعل قبل  
الشرع فاقضى التعلية لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار لم يعلق الاشياء في  
الاصل في الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من قال في بعض اصحاب الحنفية  
الاصل فيها الحظر وقال الحنفية ان اصل فيها التوقف بخلافه لا بد لها من حكم لكن  
لم يفتوا عليه بالتعليل انتهى وفي العبدية من فعل الحادوث ان الاباحة اصل انتهى  
ويظهر اثر هذا الاشتغال في السكون عنه ويخرج عليها ما اشكل حالها فيها الحيوان  
المشكوك امره والربا في الجحيم فيمنع منها اذا لم يوف حال النهر بل هو مباح  
او مملوك ومنها لو دخل روضة فقام وشك هل هو مباح او مملوك ومنها مسئلة  
الزرافة ومنه هب الشئ في اقل بالاباحة فخلق في الفحل وان مسئلة الزرافة  
فالحنفية عند بعض طائفتها وقال لا يوطى ولم يذكر احد من المالكية والحنفية وقوا  
تفتيها عليها والله اعلم **قاعدة** الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف  
السرار في شرح غرر الامام في النكاح الحظر والبيع للمعوضة انتهى في اقل  
في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم  
الشهد من باب النكاح ولو ان جلاله اربع جوارى اعتق واحدة منهن  
ثم رتبها فلم يدبرها يتبين اعتق لم يسمع ان تحريم الوطى ولا البيع ولا مسح  
الحاكم ان يخل بينه وبينه حتى يتبين المعتقة من غيرها وكذا اذا طلق احد  
نساءه بعينها ثلاثا ثم نكحها وكذا ان يترك كل من الا واحدة لم يسمع ان يتركها  
حتى يعلم انها غير المطلقة وكذا ان يتركها لغيرها حتى يعلم انها غير المطلقة  
فاذا اخرج من ذلك استعمل البيعة ما طلق هذه بعينها تلك ثم جلى بها فان كان  
خلع وهو جاهل بها فلا ينبغي ان يتركها فان باع في المسئلة الاولى

مطالبة القاطنة بالسنة

اشترى امته ولدت ولدا يحتمل ان يكون حادوثا بعد الشراء او قبله فانه لا عندنا في كونها ام ولد لان من جهة انه حادوث فليس في اقربا فانه لا انها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها بغير ام ولد عندنا قاعدة هل اصل في الاشياء الاباحة حتى يدرك الدليل او لا حتى يدرك الدليل على التحريم حتى يدرك الدليل على الاباحة ونسبته الى الحق في الجرح وفي البدل المختار ان الحكم لا يخل قبل الشروع في الحكم عندنا وان كان ازيد في امرادها عدم تعلية بالفعل قبل الشرع فاقضى التعلية لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار لم يعلق الاشياء في الاصل في الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من قال في بعض اصحاب الحنفية الاصل فيها الحظر وقال الحنفية ان اصل فيها التوقف بخلافه لا بد لها من حكم لكن لم يفتوا عليه بالتعليل انتهى وفي العبدية من فعل الحادوث ان الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذا الاشتغال في السكون عنه ويخرج عليها ما اشكل حالها فيها الحيوان المشكوك امره والربا في الجحيم فيمنع منها اذا لم يوف حال النهر بل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل روضة فقام وشك هل هو مباح او مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومنه هب الشئ في اقل بالاباحة فخلق في الفحل وان مسئلة الزرافة فالحنفية عند بعض طائفتها وقال لا يوطى ولم يذكر احد من المالكية والحنفية وقوا تفتيها عليها والله اعلم قاعدة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف السرار في شرح غرر الامام في النكاح الحظر والبيع للمعوضة انتهى في اقل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم الشهد من باب النكاح ولو ان جلاله اربع جوارى اعتق واحدة منهن ثم رتبها فلم يدبرها يتبين اعتق لم يسمع ان تحريم الوطى ولا البيع ولا مسح الحاكم ان يخل بينه وبينه حتى يتبين المعتقة من غيرها وكذا اذا طلق احد نساءه بعينها ثلاثا ثم نكحها وكذا ان يترك كل من الا واحدة لم يسمع ان يتركها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذا ان يتركها لغيرها حتى يعلم انها غير المطلقة فاذا اخرج من ذلك استعمل البيعة ما طلق هذه بعينها تلك ثم جلى بها فان كان خلع وهو جاهل بها فلا ينبغي ان يتركها فان باع في المسئلة الاولى

اشترى امته ولدت ولدا يحتمل ان يكون حادوثا بعد الشراء او قبله فانه لا عندنا في كونها ام ولد لان من جهة انه حادوث فليس في اقربا فانه لا انها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها بغير ام ولد عندنا قاعدة هل اصل في الاشياء الاباحة حتى يدرك الدليل او لا حتى يدرك الدليل على التحريم حتى يدرك الدليل على الاباحة ونسبته الى الحق في الجرح وفي البدل المختار ان الحكم لا يخل قبل الشروع في الحكم عندنا وان كان ازيد في امرادها عدم تعلية بالفعل قبل الشرع فاقضى التعلية لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار لم يعلق الاشياء في الاصل في الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من قال في بعض اصحاب الحنفية الاصل فيها الحظر وقال الحنفية ان اصل فيها التوقف بخلافه لا بد لها من حكم لكن لم يفتوا عليه بالتعليل انتهى وفي العبدية من فعل الحادوث ان الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذا الاشتغال في السكون عنه ويخرج عليها ما اشكل حالها فيها الحيوان المشكوك امره والربا في الجحيم فيمنع منها اذا لم يوف حال النهر بل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل روضة فقام وشك هل هو مباح او مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومنه هب الشئ في اقل بالاباحة فخلق في الفحل وان مسئلة الزرافة فالحنفية عند بعض طائفتها وقال لا يوطى ولم يذكر احد من المالكية والحنفية وقوا تفتيها عليها والله اعلم قاعدة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف السرار في شرح غرر الامام في النكاح الحظر والبيع للمعوضة انتهى في اقل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي الحاكم الشهد من باب النكاح ولو ان جلاله اربع جوارى اعتق واحدة منهن ثم رتبها فلم يدبرها يتبين اعتق لم يسمع ان تحريم الوطى ولا البيع ولا مسح الحاكم ان يخل بينه وبينه حتى يتبين المعتقة من غيرها وكذا اذا طلق احد نساءه بعينها ثلاثا ثم نكحها وكذا ان يترك كل من الا واحدة لم يسمع ان يتركها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذا ان يتركها لغيرها حتى يعلم انها غير المطلقة فاذا اخرج من ذلك استعمل البيعة ما طلق هذه بعينها تلك ثم جلى بها فان كان خلع وهو جاهل بها فلا ينبغي ان يتركها فان باع في المسئلة الاولى



ثلاثا من الجارية في الحكم فان اجازت يمين وكان ذلك من رايه وجعل  
 الباقية من المقتضى ثم رجع اليه بعض ارباب ادمية او ميراث لم يشك  
 ان بطا لانه انما هي قصه فيه بغير علم فلا يشك ان بطا وشيئا منهن بالملك  
 الا ان تميز وجهها في لابس لانها زوجة او امته ولا يجوز الخرى في الزوج  
 لانه يجوز في كل ما جاز للزوجة في الزوج لا يحل بالزوجة امته ثم قال لو اشترى  
 جارية من رقيقه ونسبها لم يحرر لانه في الخرى ولا يجوز للزوجة ان تعتق ابنتها  
 شتم او اعتق الخ اكثر من ثلثيها فانه يحرر ولو كانت له من غير ان الميشت  
 اعتق هذه بعينها اعتقها او اشترى غيرها على علم في البنايات فان لم يفرغ من  
 ذلك شيئا اعتقته وكان ما سقط عنه من ثمنه احد منهن وسقطت خاتمتها من ثمنه  
 عن هذا اهل مسئله في فتاوى قاضي خان حيث ارصفها قوم من اهل  
 قرية اقليم او اكرهم ولا يدرى في ارضها او اراؤا جارية اهل تلك القرية ان  
 تترجها قال ابو ان المصنف اذا لم يظفر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز  
 تخاها وسها من باب الرخصة كمالا يستد باب النكاح فلو ضلقت الرخصة  
 بناء على خبر لم اره الا ان لم يثبت في الحكم الشهادة فيبطل حكمه ونقطه  
 ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق احد من جاريته ولم يفرغ من المقتضى  
 فكل واحد منهم ان بطا جاريته حتى يعلم انها المقتضى بعينها وان كان اكثر من  
 احد منهن هو الذي اعتق فاعتق الا انه لا يوجب حتى يستيقن ذلك ولو رب  
 لم يكن ذلك جارية ولو اشترى من رجل واحد قوما ذلك لم يحل ان يرب واحد  
 منهن حتى يفرق المقتضى ولو اشترى من الا واحد اهل له وطهرت فان فعل ثم  
 اشترى الباقي لم يحل له وطهرت منهن ولا يسه حتى يعلم المقتضى منهن انتهى  
 ثم علم ان هذا في عدة انما هي اذا كان في المرأة سبب تحقق الحرة  
 فلو كان في الحرة شك لم يثبت ولا تأملوا لو اوجلت امرأة حليتها في حرة  
 ووقع الشك في حصول اللين الى جوارها لم يحرم لان في المالك شك في الولائية  
 وفي القينة امرأة كانت تملك زوجها حرة واشترى ذلك فباعها بغير علم لم يكن  
 في ثدي ابن حبي القينة ثدي ولا يسه ذلك الا من حرة جارية لانه ان تترج

في مضمون

طهارة

بغير الميشت انتهى وفي الحال من صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم  
 ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر فذلك احد فان اخبر  
 عدل ثقة يؤخذ بقوله ويحرم النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح واما  
 كبره فانما هو ان يفارقا ثم علم ان البضع وان كان الاكل فيه الحظر  
 يقبل في حله خبر الواحد قالوا لا يشترى امته زيد قال بكره وكفى زيد بينهما ويحل  
 وطهرها وكذا العواصم استأنت لرجل ان مولاه يفتنه اليك بعدة وطن  
 صدق اصل وطهرها ولم ارهم ما اذا وكل شخص في شراء جارية وطهرها  
 فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يبيعها للوكيل فحقت له عدة  
 حرمتها على الموكل التحال انه اشترى بالصفة لان الوكيل بشراء غير المقتضى  
 ان يشترى لنفسه ان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المقتضى فاحرها  
 في الحلق ولكن الاكل الحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة وله  
 نظاير في الفقه ولما كان الاكل الاحتياط في الزوج قال في المفردات  
 اذا عقد على امته مشرتا عن وطهرها حراما على سبيل التحال فهو حسن التحال  
 ان تكون حرة او معتقة الفروع وحلوف عليها بعقودا وقد حثت الحالف  
 وكثيرا ما يقع كاستيما اذا اتت اولتها الا يدرى انتهى عما وقع لبعض الناس  
 من ان وطهر السراي التي يلبس اليوم من الردم والهند والتركام  
 الا ان يصبغ الخلع من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقسمها من  
 غير حنف ولا ظلم او يحصل قسمته من حكم او زوج بغير الحق باذن القاضي و  
 المقتضى والاحتياط اجتنابا من مملوكات وعرا لا يشترى ويرى لاحكام لازم  
 فان الجارية المملوكة الحلال لم يرجع فيها الاصل لئلا يكون كانت صغيرة  
 والحاقها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال **في مزارع**  
 الولية من كن سب الجوارح والاباحة ان احببنا احتياط في امر الزوج  
 الا في مسئله لو كانت جارية بيني وبينك ادعى كل منهما انه يخاف  
 عليها من شركك طلب ان توضع على يد عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون  
 عند كل واحد منهما حرة لذلك انتهى **في الاكل** في الكلام الحقيقة

والكبر

قوله ورجع بقوله فاحق بعض الناس







او بالرفع قولان هنا غير ترجيح وينبغي ترجيح كل كما رتقوه في  
 الصلوة ولو لم يصب الظلم لم يثبت الا بالاربع ولو حلف لا يثبت  
 جماعة لم يثبت با درك ركعة وختلف فيها اذا اتى بالركن **فائدة**  
 فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا الزوال بالشك **فائدة**  
**الاشارة** يستثنى منها مسائل الكا والامتناع المتخرفة بلزومها الا  
 لكل صلوة وهو الوجه الثاني اذا وجد بللا ولا يدري اخرى او متى  
 قد مضى ايجاب الشك مع وجود الشك الثالث وجد فارة ميتة ولا يدري  
 متى وقعت وكان قد توفى عنها زوجها وجعلها عادة عليه منقلا  
 مع الشك الرابع قد مضى ان لو شك هل كبر للاختناج او لا او احبش  
 او مسح رأسه او لا وكان اول ما عرض له استقبال الحائض احبش  
 بحائضه ولا يدري اي موضع احبش غسل الكل على ما قد مضى من  
 الظن مع ما فيه من اختلاف السادة روى جيد اخره ثم يغيب  
 عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدري بسبب موته يحرم مع وجود الشك  
 لكن شرط في الكفر بموته ان يعقد على طلب شرطه فان كان ان  
 يتوارى عن بصره واليه يشير ما في الدعاء والمعتد الاول السابقة لو  
 اكلت الهرة فارة قالوا ان شربت على فورنا الماء نجس كسار  
 الحرام اذا شرب الماء على فوراه ولو مكث ساعة ثم شرب لا نجس  
 عند الحاج لا سيما غسلها فيها بلعابها وعند محمد نجس بناء على  
 انها لا تزول الا بالطلق كالحكمة وهناك مسائل يحتاج الى المراجعة  
 ولم ارها الا ان منها شك مسافر او صل بركعة او لا ومنها شك مسافر  
 هل نوى الاقامة او لا وينبغي ان يجوز له الرضا بالشك ثم رأيت  
 في التا حائضه لو شك في الصلوة اتمم او صافح اربع  
 ويقدر على الثانية احبها فكذا اذا شك في نية الاقامة ومنها  
 صاحب الدعوى اذا شك في انقطاع فصل بطلانها وينبغي ان لا ينجس  
 ومنها جاز من قد ام لا امام وشك متقدم عليه ام لا ومنها شك هل

مصطلح مسئلة سداس  
 مع الشك

سبق

سبق الامام بالتفسير ام لا ثم رأيت في التا حائضه واذا لم يعلم الا  
 هل سبق امامه بالتفسير او لا فان كان اكثر رأيه انه كبر بعد اجزاء  
 وان كان اكثر رأيه انه قبل لم يجزه وان اشرك الظن ان اجزاء  
 لان امره محمول على السداد فيظهر الخطاء انتهى ينبغي ان يكون  
 كذلك حكم المسئلة الى قبلها وهي الشك في التقدم والتأخر ومنها من  
 عليه فائتة وشك في قضاها وفي التا حائضه روى لا يدري هل  
 في ذمته قضاء العوايت ام لا لكي لا ينقض العوايت ثم قال واذا  
 لم يدرك الرجل ان يقي عليه شئ من العوايت او لا ان فضل ان يقرأ في سنة  
 الظلم والعمر والشك في الرابع الناحية والسورة انتهى **فائدة**  
 الشك في الطواف والظن الطواف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب  
 والوجه في ان جهة الخطاء واما الكبر الراي وغالب الظن ولو انطرف  
 الرابع اذا اخذت القبلة لم يعتبر عند الفقهاء كما ذكره الا في شئ في  
 اصوله وماله ان النبي عند الفقهاء من قبيل الشك لا يتم يريدوا به  
 الرد بين وجود الشئ وعدمه سواء استويا او تزوج احدهما ولذا قالوا  
 في كتاب الاقرار لو قال له علي اني في ظني لا يلزمه شئ لانه للشك  
 وغالب الظن عند من يثق باليقين وهو الذي يستثنى عليه الحكم بغير  
 ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في الواقع والوضوح بان القاض  
 كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا طلق الوقوع لم يقع واذا غلب  
 على ظنه وقع **فائدة** في الاستصحاب وهو مكان التحريم الحكم  
 يستلزم امر محقق لم يظن عدمه وختلف في مجتبه فيجب عليه مطلقا وقفا  
 كثير مطلقا واختار المحول الثالث ابو زيد ونحوه لانه في غير الاسلام  
 انه جهة للرفع لا للاسحقاق وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس جهة  
 اصلا لان الرفع استمرار عدمه الا على لان موجب الوجود ليس موجب  
 بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحريم وقا فرغ عليه الشقص اذا  
 يقع من التا حائضه شك في الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيما

مصطلح الشك والظن  
 والوجه

اي وقع الطلاق  
 في الاستصحاب  
 الاستصحاب لغة طلب العينة وكل من لازم شيئا فقد استصحب  
 الحكم الذي هو استصحب الحال لان المستدل يجعل  
 في الحكم مصاحبا له الماصي مصاحبا للحال وجعل الحكم ان يثبت  
 حال البقاء وعدمه الدليل المعتبر وفي الاصطلاح هو الشك في الحكم بالبرهان  
 بناء على ما كان في الماضي من الحكم بنبوت ارضي الحال  
 من القول







بما لا يخلو من كونه

وتحاطر وكذا لو كان في الأصل كونه معاق في وقت شيق في أصل الكون  
 ولو لم يكن له المسلك وأن كان أصله دما والزيادة وإن كان غرقا  
 حيوان حرم الكحل والبراز الطاهر إذا جعل طينيا بالماء الجليد على كونه  
 على أنه العبرة للظاهر بها كان وما كان شيقا في الأصل مع كونه  
 فلا يمكن إلا أن يترفعه وما شرب به السويق إذا ابتل قدماه وهو طاهر  
 الكلب الطين المسروق وزرعة الكرفس وشربة الأسيح وبأجر من ماء  
 ليس بزيل من ترك المستحب في ما وجب وتقول بأن كل ما يباح  
 يزول الجاسة الحقيقة وتسمى المصنف للتعلم في الحنفية الحنفية  
 نزع كل وضوء ونحوه وجب نزع غسل القدم بركته وأنه لا حكم على الماء  
 بالاحتفال ما دام مترددا على الفضل ولا يخفى أنه الماء إذا لاقى المكسب  
 لم ينفصل عنه وأنه لا يخرجه التغير بالكلت الطين والطيب وكل ما يغير  
 صوته عنه وأباحت عيشي وألشد بأرضه سبق الحديث وأباحتها في صلوة  
 الخوف وأباحت الأمانة على الدابة خارج المحرم بالأياد وفي رواية عن  
 أبي يوسف وأباحت التهود بلا عذر ودفع يديه في العبادات كلها فلا يخلو أن  
 من المرأة والركن أقضى ولم يشترط الأمانة في الطهارة ولا ذلك  
 وشرح في المياه فتوضأ إلى رأيي المستحب ولم يشترط مقارنة النية للتكبير  
 ولم يفتي من التران شيئا من الفاتحة عملا بقوله فارقا ما تيسر من التران  
 والتعريف بحيث لا يجوز غيره غير واستقرا الترانة عن الإمام بل منعه  
 منها شفقة على الإمام دفعا للتخليط عنه كذا يهدى بالجائز الأضر  
 ولم يخص تكبيرة الاستسحاب بلفظ وأما جودها بكل ما يفيد التعظيم واستقرا  
 تعلم التران عن المصنف وجوزها بالترتيب في غير النية في شوقي وروى  
 رجوعه عنه واستقرا في الطهارة في الركوع وسجود تيسيرا واستقرا  
 لزوم التعريف على الأصناف الثمانية في الزكوة وصدقة الفطر وجوز  
 تأخير النية في الصوم وعدم التعيين للصوم رمضان ولم يجعل الحج الآ  
 ركيني الوقوف وطواف الزيادة ولم يشترط الطهارة لأداء الاستر

هذا ما لا يخلو من كونه

الحكم بغير الطهارة والظاهر مفتوح ومفتوح  
 الاحتفال الذي يعلو الماء فله حكم  
 الطهارة سببه وجوب  
 جعفر وأره وفيه بوضوئها ولو روي  
 طلب درر سائس الطهارة بغير وضوء  
 جعفر وأره بغير مفتوح وغيره بغيره  
 مفتوح بعد ما وأره وأره بغيره  
 وأره التي تكتب بعد ما وأره بغيره  
 فارسية معناه في الصفح ويقال له الطهارة  
 وهو بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ورواية الأرحم مشهورة عنه فلا وجه لركونه  
 بصيغة التعريف فله حكم  
 كالمصنف

ولم يجعل

ولم يجعل السبقة كلها أركان بل الأكثر ولم يوجب السبقة في الركوع ذلك  
 للتيسير على المومنين ومن ذلك الإرادة بالقلعة شدة الحر ومنه  
 لا إرادة في الجمعة لا تجب بالكلية إليها على ما قبل ولكن ذكر الاستصحاب  
 أنها كالطهارة الزمانية وترك الجماعة للمطر أو الجمعة بالاعذار المعروفة  
 وكذا استحقاق البوع عن الأعيان الجمعة والحج وإن وجد قارئا فدا للشفقة  
 عنه وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحائض لتركها بخلاف الصوم بخلاف  
 المستحاضة لتفوق ذلك سقوط القضاء عن الحائض عليه إذا زاد على  
 يوم وليلة وعن المربعين العاجزين عن الأيام بالأس كترك كل على وجوب  
 صلوة النحر في السفينة قاعد مع القدرة على القيام خوف دوران  
 الرأس وكان الصوم في السنة شهر أو الحج في الزكوة والزكوة ربع  
 الشئ بغيره كذا أضافنا إليها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت  
 بذلك المال وأكل الميتة وما لا يفرح فحان البدل إذا اضطر وأكل  
 الولي والوصي من مال اليتيم بقدر حاجة على وجوب تقديم النية على شروع  
 في الصلوة إذا لم ينفصل الجنب وتقدم النية على القدم من البدل وأقربا  
 عن طلوع الفجر لا قبل نصف النهار المشرعي دفعا للفتنة عن حبس  
 الصالحين لأن الحائض تطهر بعده والكافر يصلم والصغير يلعن كذلك  
 وأباحت التحلل من الحج بالهضار والفوات وأباحت إلى يوسف دعي  
 حشيش الحرم للحاجة في الموسم بغيره ليس بالركبة والقتال وبيع  
 الموصوف في الزكوة كاستحقاقه على خلاف الغنائس دفعا للحاجة  
 المفاليس والاكفاء برؤية ظاهر الضربة والأغوزج ومشرع غير  
 الشرط للتروي دفعا للتمتع وخيار نقد الثمن دفعا للمماطلة ومن هذا  
 القبول بيع الأمانة المستسي كبيع الوفاء وجوزة مشايخ بلج ونجاري تو  
 ويانه في شرح الكفر بغير خيار الشرط ومن ذلك أفتى المتأخرون  
 بالرد بخلاف النين الن حش أما مطلقا أو إذا كان فيه عذر رحمة  
 على المشرعي ومنه الرد بالبيع التحالف والأقالة والحالة والربان

بما لا يخلو من كونه

الحكم بغير الطهارة والظاهر مفتوح ومفتوح  
 الاحتفال الذي يعلو الماء فله حكم  
 الطهارة سببه وجوب  
 جعفر وأره وفيه بوضوئها ولو روي  
 طلب درر سائس الطهارة بغير وضوء  
 جعفر وأره بغير مفتوح وغيره بغيره  
 مفتوح بعد ما وأره وأره بغيره  
 وأره التي تكتب بعد ما وأره بغيره  
 فارسية معناه في الصفح ويقال له الطهارة  
 وهو بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ورواية الأرحم مشهورة عنه فلا وجه لركونه  
 بصيغة التعريف فله حكم  
 كالمصنف

الحكم بغير الطهارة والظاهر مفتوح ومفتوح  
 الاحتفال الذي يعلو الماء فله حكم  
 الطهارة سببه وجوب  
 جعفر وأره وفيه بوضوئها ولو روي  
 طلب درر سائس الطهارة بغير وضوء  
 جعفر وأره بغير مفتوح وغيره بغيره  
 مفتوح بعد ما وأره وأره بغيره  
 وأره التي تكتب بعد ما وأره بغيره  
 فارسية معناه في الصفح ويقال له الطهارة  
 وهو بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ورواية الأرحم مشهورة عنه فلا وجه لركونه  
 بصيغة التعريف فله حكم  
 كالمصنف

ولم يجعل







اللافتي

وَأَقْرَبُ مَسَافَةٍ عَلَى رُوحِ الْفَلَاحِ إِذْ لَوْ جِئْتُ بِهِ وَأَمَّا الْكُتُبُ فَتَحْتَ



وانه اذا ما عتقت بليته عفتت فحيث انتهى **الفصل الرابع** ذكر بعض  
 ان الاثر اذا خاف ان يقع واذا اتسع ضايق وجمع منها بعضهم يقول  
 كذا تجاوز عن حده انفس الى فدية ونظير ما بين ان عدلين في التماس  
 قولهم فيفتقر الدولة الى ما لا يفتقره الابداء وقولهم فيفتقره الابداء  
 ما لا يفتقره البناء وسياق انث والامساك **الفصل الخامس** القوم  
 يزال اصلها قوله صلا الله عليه وسلم لا خير ولا فخر الا في الله واليوم الآخر  
 عن عمر بن الخطاب عن ابي سعيد الخدري واخرجه ابن ماجه عن حديث ابن عباس  
 وعبد الله بن الصامت وفسره في الحديث بانه لا يقر الا بالحق والصدق والعدل  
 ولا جواد انتهى وذكره صاحبنا في كتاب الفقه الشافعي وغيره ما يشهد  
 على هذه القاعدة كثيرة ابواب الفقه فمن ذكرها في جميع انواع  
 الحيات والحجرات والاعمال على المصنفات وشيعة فانها للشريك لوقع  
 خراج القسمة والخراج من خراج السوء بحريتها فكلوا الربا وورثوا القسمة  
 والحدود والقمارات وثمان المثلقات وتجبر على القسمة بشرط ونصب الائمة  
 والقضاة ودفع الضاميل وقيل للمشركين والبقاة وفي الزاوية ترك  
 اكثر اية باع اغنيان فخصايت وخصايت اذ اذني ليعطي بيلج عور  
 الجيران يؤجر بان يجبر فم وقت الارثاء ليشتر واثرة او مرتبة فان قيل  
 والارثاء الى الحاكم ليعنفه الارثاء انتهى وهذه اية اخرى مع التي قبلها  
 متحدة او متداخلة ويتعلق بها قواعد **الفصل السادس** القبولات في الحج والعمرة  
 ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحنة واساغة القمحة بالحر والسلف بكامة  
 اكثر للاكراه وكذا اطلاق المال واخذ مال الغنيمة من اداء الدين بغير ذمة  
 ودفع الضاميل ولو ادى الى قتل وزاد ان فدية على هذه اية اخرى بشرط  
 عدم نقصانها ما لو اخرج ما لو كان الميت نسياناً لا على اكل المحض لان  
 حرمته اعظم نظر الشرع من محبة المحض انتهى ولكن ذكر صاحبنا ما ينبغي  
 فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره فقتل لا يرضى له ان قتل ان لم يفسد

التسمية  
 غلاة كرام الله  
 غلاة حلال

رخصه اركان  
 القضاة وقرينة  
 القضاة حلال

لا يحل له سحر الا لرفع العطش عند الفاقة  
 يشرب قدر ما يدفع عطشه فانه

لا يحل له سحر الا لرفع العطش عند الفاقة  
 يشرب قدر ما يدفع عطشه فانه

ان لا يظن في ذلك نقصان  
 فانه لا يفسد الا بالفساد  
 فانه لا يفسد الا بالفساد

قتل

قتل نفسه اختلف من مفسدة قتل غيره وقالوا لو دق بلاكين لا يثبت  
 عليه لان مفسدة هتك حرمة الله من عدم تكليفه الذي قام السرا بالسر  
 مقامه وكذا قالوا لو دق بلاكين لا يثبت عليه السرا على ما ذكره ولا يخرج  
**الفصل السابع** ما يوجب للفرقة يتعد بغير حاد كذا قال في ايمان الظهير ان المي  
 الكاذبة لا تباع للفرقة وانما تباع للفرقة انتهى لانه ناعاها بالفرقة  
 ومن فروع المصطط لا ياكل من الميتة الا قدر سد الرمق والعلم في الرطب  
 يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما يوجب للفرقة فالتكسر ويتفقد فيها  
 بعلق وطعم وخطب وسلاح ودرهن بلا قيمة وبعد خروج منها لا وما فضل  
 رد الى القيمة وانما بالفرقة بول السورة في الثياب ودون الاداء لانه  
 لا ضرورة في الاولاني الجريان العادة بتجربتها وقرينة كثير من المشايخ في البحر  
 بين آبار الفوات فيعفى عن قليله للفرقة لانه ليس لها روث حاجرة  
 والابل تبع حوله بين آبار الفوات لعدم الضرورة بخلاف الكثرة ولكن المعتمد  
 عدم الفرق بين آبار الفوات والاصار وبين الصحيح والفساد بين الرطب  
 واليابس ويعفى عن ثياب المتوفى اذا احباها من الماء المستعمل على رواية  
 النجاسة للفرقة ولا يعفى عن ما يصيب ثوب غيره لعدمها ودم الشهيد  
 طاهر من نفسه بخلاف حق غيره لعدم الضرورة والجبرة تجب ان لا تستر  
 من الصحيح لا بقدر ما لا يدمنه والطيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة  
 ودفع الشبهة عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لانه ناع  
 الحاجة وفروخ الشبهة عليها ان الجنون لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لانه ناع  
 الحاجة بها انتهى ولم اره من يثبت **الفصل الثامن** ترتيب هذه القواعد  
 باجاز لغير بطلان زواله بطلان التيم اذا قدر على احتمال الماء فان كان  
 لعقد الماء بطلان بالقدرة عليه وان كان لم يرض بطلان بفرقه وان كان له  
 بطلان بفرقه لم يرض بطلان بفرقه وان كان له بطلان بفرقه لم يرض بطلان بفرقه  
 اذا كان الاصل مرضاً فحق بعد الشهاد او سافر فقدم ان لا يطل ان كان  
 على القول بانها لا يجوز ان لا يكون لاسل او مرضاً مفسدة **الفصل التاسع** القبولات في الحج والعمرة







اگر کنن لا یبلغ ثلثة اربعة دفی الا قد رد الربح صلی فی ایتمات و لا یصلح  
 فی الحکم الا یصلح ان یصلح فی ایتمات یا حاسه ولو کان ربح احدیها طاهر و الآخر  
 اقل منه الربح یصلح فی الذی ربح طاهر و لا یجوز فی العکس ولو ان امرأة وصلت  
 قائمہ بیکشف من عورتها ما یجوز جواز الصلوة و وصلت قاعدة لا یکتف  
 منها شیء فانها تصح قاعدة ما ذکر ان ترک النیم ایمن و لو کان الثوب  
 یغطی جسمها و ربح رأسها فترکت تعظیة الرأس لا یجوز و لو کان یغطی اقل  
 من الربح لا یطرح لأن للربح حکم الکمل و ما دونه لا یغطی حکم الکمل و الستة افضل  
 تعظیلا لا ینکث فاستثنی من هذا القبیل ما ذکره فی الخلافات و لو کان  
 اذ اخرج للجماعة لا یقدر علی القيام و وصل فی بیته صلی قائما یخرج الیه و یصلی  
 قاعدا و یسجد و یصلی و یسجد فی شرفه منینة المصلی یصحها المرأة یصلی فی بیته قائما و  
 الا طردنی هذا النوع لو اضطر و عذره منته و ما لا یغیر فانه یارکب المیسة  
 و یسجد علی جنبها و یسجد علی وجهها و لا یباح له المیسة و عن ابن سنان یغضب  
 اولی من المیسة و به أخذ طحاوی و حوزة الکوفی کذا فی البرزازیة و لو اضطر  
 الحرام و عذره منته و صید کلها دونه علی المعتمد و فی البرزازیة لو کان القبیل  
 مذکور کافا فاصید اولی و فاقا و لو اضطر و عذره صید و ما لا یغیر فاصید او  
 و کذا الصید اولی من لحم انسان و عن محمد الصید اولی من الخنزیر انتمی و ذکر  
 ذکره الزیلعی من آخر کتاب الاکراه لو قال ان السلیقین نفسک فی النار و فی الجبل اودھ  
 لا یقتلک و کان الاثنان بحیث لا یخوفونه و لكن فیمنوع خفة فله الخيار ان شاء  
 فطر و ذکر و ان شاء لم یفعل و یضرب یقتل عند الی ح لانه ایتلی بلیقین فینتار  
 ما هو الا ایمن فی زعمه و عذره ما یغیر لا یفضل و کذا فی مباشرة الفطر منشی فی  
 اهلک انفس قصیر یخیر سیاسة و علم ان الحر یق اذ اوقع فی سفینة و علم انه لو خیر  
 فیہ یخیر و لو اوقع فی الماء و غرق فغدره یخیر ایتمات و عذره ما یغیر ثم اذا  
 القی نفس فی النار فاحرق فیض الکراه العناصیر بخلاف ما اذا قال السلیقین نفسک  
 من رأس الجبل و لا یقتلک بالسیف فان فی نفسه فاش عند الی ح یجب الدیة  
 و ان سئل القتل بالمتنزل انتمی و نظیر القاعدة الاربعة فاعبره حاسه و هی

وكان من بين اوصاله في بيته بعدد على القيام  
لوجج الرخامة يضعف عنه لم يدركها حتى  
وقبل الفيل في بيته اذ الرخوة والقيام  
فتاوى

ای نو قالہ المذنبین مضمر فی النار اولاً  
اولاً المذنبین مضمر من اسرار الجبل اولاً

مكتبة  
الملك  
عبد العزيز

وَرَبُّ الْمَغْسُودِ أَوْ رُبَّ حَلِيبِ الْمَصْلُوحِ فَإِذَا تَوَضَّعَ مُسْتَقْبِلَ رُبِّهِ  
 دَفَعَ الْمَغْسُودَ قَالِبًا لَانِ اعْتِنَاءَ الشَّرْعِ بِالْمَهْنِ بِاتِّسَادٍ مِنْ اعْتِنَاءِ  
 بِالْمَاءِ مَوْرَدًا لِدَانِائِهِمْ إِذَا حَرَكُوا بِشَيْءٍ فَأَتَوَاهُمْ مَا سَلَطُوا وَإِذَا تَوَضَّعُوا  
 عَنْ شَيْءٍ فَمَا جَسَنُوا وَرَدَى فِي الْكُشْفِ حَدِيثُ لُتْرُكَ ذَرَّةً قَامَتْ لَهَا أَفْضَلُ  
 مِنْ عِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ وَنَهَى عَنْ تَرْكِ الْأُجُوبِ دَفْعًا لِلشُّكَّةِ وَلَمْ يَسَاحُجْ فِي الْأَقْدَامِ  
 عَلَى الْمَهْنِ بِاتِّسَادٍ فَصَرَّحَ بِالْكِبَرِ مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْبَزَازِيُّ فِي تَنْوِيلِهِ وَمِنْ لَمْ يَجِدْ  
 سِتْرَةً تَرَكَّ الْأَشْتِجَاءَ وَلَوْ عَلَى شَطْنِ نَدْرَانِ الْفَرْجِ رَاجِعًا إِلَى الْمَرْحُومَةِ كَمَا تَوَضَّعَ لَهَا  
 الْأَزْوَاجُ وَلَمْ يَتَقَبَّلْ إِلَّا مَا تَرَدَّدَ مِنْهُ وَأَمَّا الرَّأْيُ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهَا الْفَضْلُ وَلَمْ يَجِدْ  
 سِتْرَةً مِنَ الرِّجَالِ تَوْفِرُهَا الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَجِدْ سِتْرَةً مِنَ الْمَرْأَةِ لَا يَتَوَفَّرُهَا وَيُقْبَلُ  
 وَنَا الْأَشْتِجَاءَ إِذَا لَمْ يَجِدْ سِتْرَةً تَرَكَّ وَالتَّرَقُّقَ أَنْ النِّجَاسَةَ الْحَكِيمَةُ أَتَى وَالْمَرْأَةُ  
 بَيْنَ النَّسَاءِ كَالرَّجُلِ بَيْنَ الرِّجَالِ كَذَا فِي شَرْحِ الْقَائِمَةِ مِنْ فُرُوعِ ذِكْرِ الْمُبَالَغَةِ  
 فِي الْمُضْطَمَّةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مَسْنُونَةٌ وَكَهْ لِلصَّامِ وَتَحْلِيلُ الشُّعْرَةِ فِي الطَّهَارَةِ  
 وَكَهْ لِلْحَوْمِ وَتَذْوِيرُ الْمَصْلُحَةِ لِعَلَّتْهَا عَلَى الْمَغْسُودِ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ مَعَ إِخْلَالِ  
 شَرِطَانِ سِتْرَةٍ وَطَرَامِ الطَّهَارَةِ أَوْ لَسْتَرَاوَالِ اسْتِثْنَاءِ الْخَانِ فِي كُلِّ ذَلِكَ مَسْنُونَةٌ  
 لَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ كِبَالًا لِلدَّعْوَةِ وَأَنْ لَا يَبْأَى اللَّهُ أَكْلَ الْهَوَالِ وَمِنْ أَعْدَدِ  
 شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ جَارَتْ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ تَقْدِيمًا لِلْمَصْلُحَةِ الصَّلَاةُ عَلَى هَذِهِ الْمَغْسُودِ  
 وَمِنْهُ الْكَذِبُ مَغْسُودَ حُرْمَةٍ وَمِنْ تَحْقِيقِ حَلِيبِ مَصْلَحَةٍ تَرْبُوعِيَّةٍ جَازٍ كَالْكَذِبِ لِلصَّلَاحِ  
 بَيْنَ النَّاسِ وَعَلَى الزَّوْجَةِ لِاصْلَاحِهَا وَهَذَا النُّوعُ رَاجِعٌ إِلَى الرَّكَابِ بِأَخْفِ  
 الْمُسْتَدْرِكِ فِي الْحَقِيقَةِ السَّهْوِ **الْفَرْعُ الرَّابِعُ** مِنَ الْحَاسَةِ الْحَاجَةِ تَنْزِيلِ  
 مَنَظَرِ الْفُرُوقِ عَاقِبَةً كَانَتْ أَوْ حَاقِبَةً وَلِهَذَا جَوَزَتْ لِالْجَارَةِ عَلَى خِلَافِ  
 النَّسَاءِ الْحَاجَةِ وَلِهَذَا قِيلَ لَا يَجُوزُ إِجَارَتُهُ بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَبَيْنَ لَاحِقٍ وَجَنَسِي  
 الْمُنْفَعَةِ فَلَا حَاجَةَ لِخِلَافٍ مَا إِذَا اِخْتَلَفَ وَمِنْهَا حَالُ الرُّكْبَةِ جَوَزَتْ عَلَى خِلَافِ  
 الْعِيَالِ وَمِنْ جَوَازِ جَوَازِ السَّلَمِ عَلَى خِلَافِ النَّسَاءِ كَلَوْنِهِ بِسِلْعٍ مَعْدُومَةٍ دَفْعًا لِلْإِسْتِثْنَاءِ  
 لِحَاجَةِ الْمَخَالِسِ مِنْهَا جَوَازُ الْإِسْتِغْنَاءِ لِلْحَاجَةِ وَدُخُولُ الطَّامِ مِنْهَا يُمْكِنُ  
 فِيهَا وَمَا سَتَعْلَمُ مِنْ مَآثِرِهَا وَشَرَابِ السَّعَادَةِ وَمِنْهَا الْإِنْسَاءُ بِسِلْعٍ لَوْ نَافَعَتْ حَتَّى كَثُرَ

قوله لئلا ضيقنكم في الدنيا فمما نعد لكم  
مفعول

صناع ان يقول المصانع كما خفف شئاً  
المادة الصفة كذا



البربر على اهل بخارى وكذا الميرقد ستمه بيع الامانة الشافعية ستمه الزهني  
المعاد وهكذا ستمه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكفر باب خيار الشر  
وفي الفتنة والبيعة يجوز للخارج الاستغاضي بالرضي بالزوج انتهى **الفائدة السابعة**  
الواحدة محجة واصلا قوله يوم ماراه المسكون حسنا وعنده الحسن فلا الملك  
لم اجد حروفا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا يسند ضعيف بطول البحث  
تقريبه

وكثرة الشك والسؤال عما هو قول عبد الله بن مسعود في قوله تعالى  
 في مسنده وأما أن اعتبار العادة والعرف رجع عليه في الفقه في مسائل كثيرة  
 حتى جعلوا ذلك أصلا في الأصول في باب ما يشترط له الحقيقة من كونه حقيقة  
 بدلالة الاستعمال والعادة بهذا ذكره في الكلام فاختل في عطف العادة  
 على الحقيقة اقتضاهما أنهما في الأصل وقيل المراد من الاستعمال نقل النطق عن قصد  
 العرف ما يقع في التفسير من هذه الشهادات  
 المفقول وتلقط الطبع السليمة بالقبول  
 والعادة ما ستر وأعليه والعادة مرة بعد مرة  
 كذا في الإجماع الكبار في شرح المنار  
 في فصل المتعارفات

لو في مائة في النفس بشرارة العقول و  
 الطباع بالحقول و يوحى ايضا لانه لا يحسن الى  
 الظاهر في الكشف كما  
 المجازي عرفنا تمامه في الشرع الكبير و ذكر الهندى في شرح المغزى العارضة عارضة  
 عما يستخرج النظم من الامور المتكررة المتفقاة عن الطبايع السليمة في الوجود

لأنه من الواجب والعادة هو أن العادة في  
العرفية العامة كوضع النظم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
العرفية العامة كوضع النظم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
العرفية العامة كوضع النظم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة  
العرفية العامة كوضع النظم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة

القاعة حد الجارى الاصح انما يبعد النكاح باراً ومنها وقوعه  
 في البر الاصح ان الكثرة ما يستكثره النكاح ومنها قد الماء الكثرة المحي بالما  
 الاصح تفويضه الى رأي المتكلمين لا التقدير بشئ من العشرة والعشرة ونحوها  
 الحيض والنكاح قالوا العزاد الدم على كثرة الحيض والنكاح ترد الى ايام  
 عادتها واما ذلك العمل المفسد للصلاة فتقضى الى العرف ولو كان بحيث  
 لو اراه رأي يظن انه خارج الصلوة ومنه تناول الثمار الساطعة في اجارة  
 الظاهر وفيما لا ينفي فيه من الاموال الربوية يعقب فيه العرف في كونه كيلة او  
 وزناً واما المنصوص على كيلة او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي حنيفة ومحمد  
 خلافاً لابي يوسف وقواه في فتح القدر من باب الربا ولا خصوصية للربا

و اما

واما هو العرف غير معتبر في المنع عليه قال في الطهارة من الصلوة وكما  
 محمد بن الفضل يقول السترة الموضع نبات الشعر من الغانة ليست  
 بعودة لتعال المال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاذعان في المنزاع  
 عن العادة الظاهرة نوع خرج وهذا ضعيف وبعد لان المال بخلاف  
 النقص لا يعتبر انتهى بلفظ وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم  
 يومين قبله والمذهب عدم كراهته صومه بنيت النفل مطلقا ومنه قبول  
 الهدية للفاخي ممن له عادة بالاهداء قبل توليته بشرط ان لا يزيد على  
 فان زاد عليها رد الزايد والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح لا ذر  
 ومنه الفاظ الواقفين بني على انهم كما في فتح القدير وكذا الفاظ النازر  
 والوصي الخالف وكذا الافاريق بنى عليه لا فيما يذكر وسيأتي مسائل الايمان  
 وينقل في هذه التي عدة مباحث **الاول** بما اذا ثبت العادة وفي ذلك  
 خروج **القول** في باب الجبض اختلف في ما فنجد اني ح ومحمد لا ثبت بالاعتبار  
 وعند ابي يوسف ثبت بركة واحدة قالوا عليه الفتوى وهل الخلاف  
 في الاصلية او في الجعلية او فيها مستوفى في الفحصة وغيره **ان** تعلم  
 اكل البقار بغير كراهة للصيد بان يصير الترك عاده له وذلك بتركه لكل  
 ثلاث مرات **ان** لم ار هذا اثبت العادة بالاهداء للفاخي المقصية  
 للقبول **المبحث الثاني** انما تعتبر العادة اذا اجردت او علمت وكذا قالوا  
 في البيع لو باع بدارهم او دنانير وكان في بلد اختلفت فيها النفود صح  
 الاختلاف في المايعة والراجح انصرف البيع الى اغلب تارة الدار لانه  
 هو المتعارف فيصرف المطلق اليه ومنها لو باع الناجز السوق شيئا  
 بشئ ولم يعرفه بجلول ولا تاجيل وكان المتعارف فيما بينهم انه البائع  
 يؤخذ كل جمعة قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لانه المعروف كالمنشط  
 ولكن اذا باع المشتري توليته ولم يبين التقييد للمشتري بل يكون للمشتري  
 الخيار فمنهم من اثبتته والجمهور علانته ببيعته مراعاة لما يبان لكونه حالاً  
 بالبعد ذكره الزيلعي في التولية ومنها في استيجار الكاتب قالوا اجر عليه

الحركة  
قالوا الخير عليه

و اما







في قوله لا يخلط الا بالطين...  
 في قوله لا يخلط الا بالطين...  
 في قوله لا يخلط الا بالطين...

في قوله لا يخلط الا بالطين...  
 في قوله لا يخلط الا بالطين...  
 في قوله لا يخلط الا بالطين...

في قوله لا يخلط الا بالطين...  
 في قوله لا يخلط الا بالطين...

قال في الحيط انه انما يخلط على عادة اهل الكوفة...  
 لانه لا يخلط على الاستساق...  
 عرفة قطعا ومن هنا قال لا يخلط في قول الكثر...  
 ان المختار ان لا يخلط في الحيط لانه لا يخلط...  
 العادة الموطودة على شغل منتهى الشرط...  
 والموقوف عمنها كما لم يشترط شرط انتهى...  
 لا يخلط ليجعل له او الى صانع ليصنعه له...  
 في الاجرة وبعده وقد جرت عاداته...  
 الاجرة فيه اختلاف قال الامام...  
 الصانع حريته اي معالاه...  
 معروفنا بجدة الصنعة بالاجرة...  
 للظاهر المستدل قال لا يخلط...  
 لصانع بل على كل صانع...  
 ومن هذا القبيل نزول الحان...  
 هذا القبيل المعد للاستقلال...  
 فعل المعقولة جازت عاداته...  
 الان يمكن تحريمها على ان...  
 عرفنا كما لم يشترط شرط...  
 بل يحرم اوقافه...  
 واطردت العادة بالامان...  
 فيجوز على المسلمين اعانة...  
 في مزاجه...  
 وقد جرى العرف في المطبخ...  
 كما لم يشترط...  
 على المستعير...

يقين

كذلك

قال



المعروف  
بأنه  
مستحق  
العرف

في الجوهرة ولم يتكلم في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن الربيع  
ثم قال انما الودعية والعينية الموحدة فلا يخفى ان محال استحقاقه ولكن في البرازية  
قالا لا عرف في حد ذاته انما عرفنا ما من له في عاقله فليس له في حد ذاته  
استحقاقه وما يتفرع عن ان المعروف كالمستوسط لوجهه الابن يستحقه بها وفيه  
لها ثم ادعى انه عارية ولا يثبت فيه اختلاف ونحن في الفتوى انه ان كان  
العرف مستحقا ان الاب يدفع ذلك اليها ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان  
العرف مشترك كما نقول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال  
كما في خان وعندي ان الاب ان كان من كرام الناس وشراهم لم يقبل قوله  
وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى لم يرد على ان  
القول للزوج بعد موتها وعلى الاب البتة لان الظاهر بعد الزوج كن  
دفع ثوبا الى فقير لم يقصده ولم يترك الا عارية فانه يحل على الجارية بشهادة  
الفا انتهى وعلى كل قول فالمستوسط له العرف فالقول المفتي به نظر للعرف  
بلد بما وما في خان نظر الاحوال الاست في العرف وفي الكبرى نظر المصلحة  
العرف من ان الاب انما جاز ملكا وفي المصنف من البيوع وعن ابي القاسم  
القصار الاشياء على ما جرت العادة فان كان الغالب الحلال في البيوع  
لا يجيب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت او كان الرجل يارخذ  
المال من حيث وجده ولا يتأمل في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى  
وفيها ايضا ان دخول البردعة والاكاف في بيع الحمار مبني على العرف  
وفيها ايضا ان حل الاجير الاحمال الى داخل الباب مبني على العرف  
ذكره في الاجازات وفي اجازات منية المصنف دفع غلاما الى حاكم مدة معلومة  
لتعليم النسخ ولم يشترط الاجور على احد فلما علم العمل طلبه كسار الاحمر  
من المولى والمولى من الكسار ينظر الى عرف اهل تلك البدة في ذلك العمل  
فان كان العرف يشهد لكسار فيحكم باوجه مثل تعليم ذلك العمل على المولى  
وان كان يشهد للمولى فيحكم باوجه مثل التعليم على الكسار وذكره في قوله  
استحقاقه وما يتفرع عن العرف ان اكثر اهل السوق اذا اشتروا حارشا

ذكره

ذكره الباقون فان الابرة تؤخذ من الكحل وكذا في منافع الزبد وما فيه  
في منية المنع ومنها لو دفع غلاما الى حاكم لتعليمه بالنسخ جوزه من غير  
والرئيس وغيره لغيره انتهى **باب العرف الذي يحل عليه الاعمال**  
انما هو المتعارف السابق دون المتأخر وكذا يتولون لا عبرة بالعرف المتأخر  
فكذلك اعتبر العرف العام لا لم يعتبر في التعليق فيستحق على غيره ولا يخصه العرف  
وفي آخر البسوط اذا اراد الرجل ان ينيب فليفتحه امرأة فقال كل جارية استترتها  
فهي حرة وهو مبني على سفينته جارية علفت بنية ولا يقع عليه العرف قال الاكبري  
الحجرات المستثناة في الجرح والاعلام والمراد الشغل فاذا نوى ذلك علفت بنية لانها  
قائمة في هذا الاستحلاف ونية المظلم فيها يحل عليه مستبشرة والمظلمة يطلق  
على امرأة تزوجها عليها فليقبل كل امرأة استترتها عليها في حاله وهو يبرأ  
بذلك كل امرأة استترتها عليها فليقبل بنية لانه نوى حقيقة كلامه انتهى  
واما الاقرار بغيرها فمما يوجب بقاءه واما تقديم الوجوب على العرف الغالب  
وكذا الواجب برأيه ثم فسرهما انها زيرف او مبهرجة يصدق ان وصل ان  
اقربا الغنى ثم من مباح او فرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زيرف  
وصل ام فصل وصداقاه ان وصل وان اقربا الغنى او ودعته ثم قال  
هو زيرف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تترك على العادة لان الدعوى والآثار  
اخبارها تقدم فلا ينفذه العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فتعبد  
العرف فان في البرازية من الدعوى محزيا الى التامشي اذا كانت النفوس في  
البلد مختلفة احد ما اروج لاتباع الدعوى ما لم يبين وكذا الواجب بغيره وما يبر  
عمر في البلد نفوس مختلفة مما لا يحج بلا بيان بخلاف البيع فانه يفرض الى الاربع  
استحقاقه وقد اوسعنا الكلام في ذلك في شرح الكنترة او في البيع ولكن ان يخرج  
عليها مسئلتان **احد** مسئلة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها  
في اشهر خصوصية محل عليها ما وقف بديها لاما وقف عليها **الثاني** اذا شرط الواقف  
النظر الى ما كان الحاكم اذا كان شافيا ثم صار لان غنيا لانا في غيره  
الابنية بل يكون النظر لان الحاكم اولاً لانه متأخر فلا يحل المتقدم عليه

لا تنزل



فتمنع المرأة عدة النانية ولكن قالوا في الايمان لو حلف الى بلده ليعلمه بكل  
 واعرض البلدة بطلت النية بعزل الوالي فلا يحسن اذا لم يعلم الوالي ان كان ولم ار  
 الآن حكم ما اذا حلف متى رأى منكرا فنهى الى القاضي هل يتعين القاضي حاله النية  
 ومن هذا النوع لو وقف ببلد اعطى الحرم الشريف بشرط النكاح الى القاضي هل ينعرف  
 القاضي الحرم او قاضي البلدة الموقوفة او قاضي بلدة الواقع ينبغي ان يستخرج  
 من مسئلة ما لو كان النية ببلد ما لم ينعرف ببلد اخر في مثل النظر عليه قاضي بلدة  
 الرعية او قاضي بلدة ما لم ينعرف بالاول ينبغي ان يكون النظر في الحرم ويمكن  
 ان يقال ان الراجح كون النظر قاضي البلدة الموقوفة لانه اوفر بصالحا فانظر  
 ان الواقف قصده به يحصل المصلحة وقد اختلفوا فيها اذا كان الغار لا  
 ولاية القاضي وتنازعنا فيه عندنا في حقهم من يبيع قضاؤه ومنهم من نظروا  
 الداعي للزنا في حلف الصحيح في هذه المسئلة **باب** هل المعترضة بناء  
 الاحكام الزوج العام او مطلق الزوج ولو كان خاتما المذهب الاول قال  
 في البرازية معزنا الى الامام البخاري الذي ختم به الفتاوى الحكم العام لا يشترط بالعرف  
 الخاص وقيل بنيت النية فتشترط عاذا ذلك لو استعرض النية واستعرض الموضع فخط  
 امرأة او معلقة على شهر عشرة وقتها لا تزويج على الاخر فبما نلتها انما صحته  
 الاجارة بلاكراية اعتبار العرف خواص بخاري والصحاح مع الكراية في حلف  
 والن لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقافي الكراية بناء  
 وخ القبة باب استيجار المستوفى الموضع المتعارف الذي ثبت به الاحكام  
 لا يشترط بتعارف اهل بلدة واحدة عند البعض وعند البعض ان كان يشترط  
 لكن احدهم بعض اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كلف وان هذا المشكل لم يشر  
 عاتمه بل تعارضه خواصهم فلا يشترط بالتعارف بهذا القدر قال رضة والوصاية  
 انهم وذكر فيها من كتب الكراية في مثل التي لو تواضع اهل بلدة عازية  
 في سجاتهم التي يوزن بها الدرهم والاريسم على خاتمة ساير البلدان  
 ليس لهم ذلك انهم في اجارة البرازية وفي اجارة الامل استأجروا لطلما  
 بغير منه فالاجارة فاسدة ويجب ابر المثل لا يجاوز المستحى وكذا المودع

الى طاركة

الرجاء كغز لا ان يستجبر بالثبوت وشايخ بلخ وغوازم افتوا بخار  
 اجارة الحايك للعرف بما في ابو علي الشافعي ايضا الفتوى على جواب الكتاب  
 لا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النية انتهى وفيها من البيع القاسد  
 في الكلام على بيع الوفاء في القول الكس من انما صحح قال الحاجة الكس فرارا  
 من الربا بلخ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتادوا  
 الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فانطروا اليها ووافوا وما ضاق على  
 الكس امر الا لا تصح حكم انهم في مثل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص  
 ولكن افنى كثير من المشايخ باعتبار **باب** على اعتباره ينبغي ان يثبت  
 بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من حلف الحوانيت لازم ولا يصح الحلف  
 في الحانوت حتى لا يلائم صلب الحانوت افرام منها ولا اجازتها لغيره  
 ولو كانت وقفا قد وقع في حوانيت المجلول بالقصرية ان السلطان الغوري  
 لما بناها اسكنها التجار بالحلف وجعل لكل حانوت قدرا اخره منهم وكتب  
 ذلك بكتب الوفاق وكذا قول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف القضاة  
 بالقاهرة النور عن الوظائف بما لا يبط لها صحتها وقفا وذلك ينبغي  
 الجواز وان لا يوزن له وقضى منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد اعترف القاهرة في مسائل  
 منها ما في فتح القدير وهو قول السمع في البيضاية بالقاهرة دون غيرها  
 لان يومهم طبقات لا يتغير بها الا بغيره وقد تمت القواعد الكلية وهي ستة  
**الاول** لا ذواب الا بالنية **الثانية** الامور عبا صورا **الثالثة** البقية لا زوال  
 بالشك **الرابعة** المشقة تجلب التيسير **الخامسة** الفرز وال **السادسة** النية  
 حكمة والآن نشرع في النوع اكل من القواعد قواعد كلية يخرج عليها  
 ما لا يخرج من القواعد الجزئية **الاجتهاد** لا ينتقض بالاجتهاد ودليلها انما  
 وقد حكم ابو بكر رضة في مسائل وخالفه عمر رضة فيها ولم ينتقض حكمه وعقله بانه ليس  
 الاجتهاد **باب** باقوى من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستتر حكمه وفيه مشقة  
 شديدة وهذا الذي لم قولهم في الدلالة لان اجتهاد اكل كما جها والاول



في قوله

وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا يتقضى بما هو دونه انتهى لانه يمكن  
باني الكا لا قول ولا حاجة الى الترجيح بغير السبق مما اوردته في العنايه  
على قوله ان الاول ترجح بالاتصال القضاء به ترجيح الامل لانه لا امل  
في القضاء راي المجتهد فكيف يتزوج بالقضاء وان اجاب عنه بان الزوج  
يرجع الامل من حيث بناءه لانه حيث انه منه فالشك ان اذا اتى بالقبول  
وكان لا احد خارج فانه يرجع على ما لا فرق له في ذلك فذكر لغيره اجاب  
في القبله على بانك حتى لو صلي اربع ركعات الى اربع جهات بالاجتهاد فلا حاشا  
وانما اقبلوا فيها لوصلي ركعة بالتي الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاول  
وقد بيناه في الشرح وذكر فيها اختلافنا في الخصة منهم ثم قال لا يستقبل منهم  
من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي بشهادته التي سبق ثم تاب  
فاعاد لم تقبل وعلل بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة جفني نقض الالف  
بالجنه ما دواصله في الخصة من رد شهادته لعلته ثم زالت ثم اعادها  
في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة العبيد والكافور والاعلى انتهى ومنها لو كان  
رجل ثوبان احدهما نجس فحرقه وصلي باحدهما ثم وقع في طهارة الاخر لم يعتبر  
اكثر على هذا مسئلة في الشهادة شملت طائفة بقتله يوم الجمعة ولائفة  
يومه بالكونه لغتنا فان قضى باحدهما قبل حضور الاخر ثم تغير الى غيره بالاتصال  
القضاء بهما ومتنص الاول انه لو تخرى وظن طهارته احدهما الثاني فاستعمله  
وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالكا بل يتم ولكن هذا مبني على جواز التخرى  
في الانائيين ومن شرح الجمع قبيل التيمم لو كانا انائيين برزقهما ويتم اتفاقا  
انتهى ومنها لو حكم الحاكم بشي ثم تغير اجاباه ولا يتقضى الاول ويحكم في المستقبل  
باراه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا يتقضى به معنى قول  
الحنابلة في كتاب القضاء واذا دفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف  
الكتاب ولسته والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومفعله في شرح  
الكفر وكنتا المسئلة في النسخة ان **ثم** ان بعضهم استثنى من  
هذه القاعدة ان الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد مستثنى احدهما نقض

الغنية

الغنية اذا اظهر فيها عين فاش فاشتها فحسب باجتهاده فكيف يتقضى  
بمثل الجواب ان نقضها لغوات شرطها في الابدل وهو كماله فخطره  
انها لم تكن صحيحة من الابدل فهو كما لو خطا في القضي بقوت شرط فانه يتقضى  
قضاؤه **الثاني** اذا اراد الامام شيئا ثم مات او عزل فذلك في تغيير حيث  
كان من امور العامة والجواب ان هذا حكم يدور على المصلحة فاذا رايها الكا  
وجعل تابعها **تتبعها** كغير زماننا وقبله الموقنين يكتبون عقيب  
الواقعة عند القاضي من بيع وشحاح واجارة ودفع حكم لموجب من قبل المتقضى  
لوروع الى آخرها جيب درار بانه ان كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة  
من فقه عام منعه والا فلا يكون حكم صحيحا كمت كما ذكره العاوي في فصوله  
وتبعه في جامع الفصولي والكر دري في فتاواه البرزخية والعلامة قاسم  
في فتاواه في شرط نقض القضاء في الجتهادات ان يكون في حادثة ودعوى  
فان كانت هذا الشرط كان فتوى لا حكم وزاد العلامة قاسم ان الاجماع  
عليه وقال لو قضى شئني لموجب بيع عقار لا يكون قضاء بالان شفعة  
للجار ولو كان القاضي حقيقيا لا يكون قضاء بالان شفعة للجار الى اخره ذكره  
من الزروع ومشي عليه ابن العرس واوضحه بامثلة **ان** لو قال الموثق وحكم  
بوجبه حكم صحيحا مستوفيا بشرائط الشرعية فهل يكتب به فاجبت حرارا  
بانه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم كالماني المتعطل  
من كمال الشهادات ولو كنت السجل ثبت عندي بان ثبت الجوارث الحكمية  
انه لو انا ابيع ما لم يبين الامر على التتصيل ثم قال وكذا انه لا يتقضى خاضع غيبته  
بخاري كان يكتب في الامام الخلو في محاضره لا فاوردوا عليه اجوبته في حكا  
كنت تلك النسخة بعينها بنوع قال انكم لا تفسرون الشهادة وقبله ان  
على السورى وقبله شيخنا ابو علي السفي كان لا يفتي عليها فاما انت ومثلك  
لا يفتي بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير عن السيد الامام الى شيخنا  
قال كذا نأمله في ذلك كذا يخبره طاب لبعثه بغير الشهادة فلم يأتوا ارباب  
صحة فحقق عندي ان الصواب هو ان يفتي في الخلاصة من كتاب





المخاض والسيارات الاصل في المخاض والسيارات ان يباين في الذكر والبيان في  
ولا يكتفي بالاجمال حتى قيل لا يكتفي في المخاض ان يكتب صفر فلان واحضرمه فلان  
فادعى هذا الذي صغر عليه ولكن يكتب هذا الذي صغر على هذا الذي اصغره  
ان قال وكذا لا يكتفي بذكر قوله فشيء كل واحد منهم بعد استشهادهما لم يذكر  
عقيب دعوى المدعى هذا الا ان قال ويكتفي في السجل حكم القاضي ونقطة الشهادته  
بما هو ولا يكتفي بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذي ثبتت الحوادث الحكيمه  
الى افه وحكي فيها واقعة الحكمه في حقه عني الى ان قال والمخاض في  
هذا الباب ان يكتفي في السجلات دون المخاض لان السجل لا يرد من مع  
آفر فلا يكون في التداول فخرج انتهى **الثاني** انه لا فرق بين الحكم بالحجة  
والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع  
بين خصمين في الحكم كان الحكم بينهما صحيحا وان لم يقع تنازع بينهما في الحكم  
وكذا الحكم بالموجب ان وقع تنازع في موجب خاص فهو موجب ذلك الشيء  
الثابت عند القاضي ووقت الدعوى بشرط ما كان حكما بذكر الموجب  
فقط دون غيره والا فلا فاذ اقر بوقف غنائه عند القاضي وشرط فيها  
شرطها ونسب ملكه بما وقفه وسلم ان انا طرتم تنازعا عند قاضي حقيقي  
حكم بحجة الوقت وزوجه وموجب لا يكون حكما بالشرط فلو وقع التنازع  
في شيء من الشرط عند القاضي كان له ان يحكم بتسوية مذهب ولا ينفذ حكم  
الحق السابق اذ لم يحكم به في الشرط اذ الحكم باصل الوقت وما تضمنه  
من جهة الشرط فليس في الحكم باطلا باعتبار شرط الغلة او شرط  
او الاستبدال **الرابع** ما يتنازع الشرع حكمه اذ الحكم بقوله ضعيف في مذهب  
او برواية مرجوع عنها او اختلف مذهبها عند ادائها **الخامس**  
عما لا ينفذ التفاضل ما اذا اختلف بيني بيني في الاجماع وهو شرط وما خالف  
الا انه لا ينفذ في الاجماع وان كان فيه خلاف في مذهبهم فقد خالف في الشرع  
ان الاجماع انفذ على عدم العمل بمذهب في خلاف لاربعه لا ينفذ من اجابهم  
واشتهارها وكثرة اتباعهم **السادس** التفاضل بخلاف شرط الوقت كالنقض

رجوع

نقض

نقض النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الوقت كقضي الشارح صرح به  
في شرح المحقق وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف  
شرط الوقت لا ينفذ في النص هو حكم ولا دليل عليه سواء كان نصه في  
الوقت نصا او ظاهرا انتهى ويدل عليه قول المجتهد كافي الدائرة ان الحكم  
اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ وبعبارة ان يكون قولا لا دليل عليه في بعض  
نسخ القدرى بان الى افه ويدل عليه ايضا ما في الاخره والاولا الحكيمه  
وغيرها من ان القاضي اذا اقر رزنا للمسجد بغير شرط الوقت لم يحل له ولا  
يحل للراشئ تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمة اعداء الوظائف واحدا  
المرتبات بالا وادان فعل القاضي ان وافق الشرع فنقد والله عليه  
**السادس** ان اذا اجمع الحلال والحرام غلب الحرام ومعنا ما اجمع في  
ومسح الا غلب الحرام والعبارة الاولى لفظ حديث او رده جماعة ما اجمع  
الحلال والحرام الا غلب الحرام قال العراقي لا اصل له وضعفه البيهقي واخرجه  
عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود وذكر الزبيدي في تاريخ الكوفة كتاب  
الصيبر فوقع في فروعها ما اذا تناقض دليلان احدهما يقتضي التحريم  
والاخر الاباحه قدم التحريم على الاباحه لكونه بتعليل النسخ لانه لو قدم  
المسح لم يترك النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحه فاذا جعل المبيح متاخر  
كان الحكم ناسخا للاحكام الاصلية ثم يصير نسخا بالمبيح ولو جعل الحرام  
متاخر كان ناسخا بالمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل  
وفي التحريم مقدم الحرام بتعليل النسخ او احتياط وقد اختلفنا في سبب المنار  
في باب التناقض ونرى قال عثمان رضي الله عنه سئل عن الحج بيني وبين  
عبدك بيني جملتهما اية وحرمتها فالتزم احب الناسا وذكر بعضهم ان ابن  
من هذا النوع حديث كذا من القاضي ما فوقه لا رده حيث اختلفوا كل  
شيء الا الكناح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والآخر يقتضي  
اباحه ما عدا الركبة فيخرج الحكم احتياط وهو قول ابى حنيفة والي يوجب ما ذكر  
ولف في بعضه من شعار الرم وبن قال احمد غلاما بكا ومنه لو اشتهر تحريم



باجنبات محصورات لم يحل كما قد سناه في قاعدة الأصل في الإيضاح الحريم  
 ومنها من احدا برما وكول والاخر غير ما كول لا يحل كاله على الاصح فاذا ترى  
 كلب على شاة فولدت لا ياكل الولد واذا ترى الجمل على فرس فولدت بعد  
 لم ياكل والا بهلى اذا ترى على الفرس فتسج لا يجوز الا بحته به كذا في الخوارق  
 ومنها لو شاة كلب على كلب فولدت لم ياكل كلب محرم لم يذكر اسم الله عليه بعد احوتم كذا في البداهة  
 ومنها ما في صيد في نيتة كحوتى اخذ بيد مسلم فذبحه والسكنى في المسلم  
 لا ياكل كاله لا يجمع الحريم والمجسج في حريم كالموعر مسلم عن مده فسمه بغير طاعة  
 على مده كحوتى لا ياكل كاله ومنها عدم جواز وطء الجارية المستركة ومنها لو  
 كان بعض الشجرة في الحقل وبعضها في الحرم ومنها لو كان بعض العصاة في الحقل  
 والبعض في الحرم والمنقول في النية كما ذكره الاستيعاب اني ان الاعتدال لقوا به  
 حتى رأسه حتى لو كان قائما في الحقل ورأسه في الحرم فلا شئ يقتله ولا يشترط  
 ان يكون جميع قوائم في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحقل وجب  
 الجواز يقتله لتقليب الجوارح على الاباحه انتهى واما المنقول في الاول  
 فحق الاجناس انما هي تابعة لها وذلك على ثلثة قسم احدها ان يكون  
 اصلها في الحرم والافسان في الحقل فقل قاطع اعضانها البتة وان كان يكون  
 اصلها في الحقل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع سواء كان النقص  
 في اصلها واغصانها وانما ان يكون بعض اصلها في الحقل وبعضها في الحرم  
 قطع القاطع الضمان سواء كان النقص من جانب الحقل او من جانب الحرم  
 ومنها لو اختلطت مسابح الزكوة بمسباح الميتة والعلامة غير وكانت  
 الغلبة للميتة او استويا لم يجر قتال شئ منها ولا بالحي الا عند المحضه  
 واما اذا كانت الغلبة للزكوة فانه يجوز الحرق ومنها لو اختلطت وذك  
 الميتة بالزيت وذكه لم يوكل الا عند الضرورة والمسلكت في صلوة الخواصه  
 من فصل اشتباه القبلة ومتعظا ان بنة انه لو اختلط لبني بربلبي انما  
 او ماء وبول عدم جواز السناول ولا بالحي ومنها لو اختلطت زوجته  
 بغيرها فليس له الوطئ ولا بالحي سوى ان محظورات اولها كما ذكره احبا

في الملقاق الحريم قال الوطئ احدى زوجتيه ميتا او بالوطئ قبل بين  
 ولما كان ووطئ احدهما ميتا لطلاق الاخرى ومن كسرها ما لو لم  
 على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد  
 وان نفى واما الشيطان فمما لا يبطلان النكاح قال في الجمع  
 في فصل نكاح الكافر ولو سلم ونحوه منى او اختان او ام وبنت بطل  
 النكاح فان رتب لافرد خيرة في اختيار اربع مطلقا واحدا في الاختيار  
 وابنت انتهى منها لوروى صيدا فزوج له ماء او على سطح او جبل ثم تروى  
 منه الى الارض حرم له النكاح والاحتياط الحريم بخلافه اذا وقع على الارض  
 ابتداء فانه يحل لانه يمكن التخرج عنه فسطا اعتبارا ووقوعه عن النكاح  
 مسائل **الحكم** من احدا يوبه ككافي والاخر غير مستي فانه يحل كالحاكم و  
 ويجعل كنيته اي تقتضي ان يجعل عوبسا وبه قال الشافعي ولو كان  
 الكافي الاب في الاظهر عنده تغليب الجاني في الحرم لكن احبا يتركو  
 ذلك نظرا للصبر فانه المجوسى شر من الكافي فلا يجعل الولد تابعا له  
**ان** الاجتهاد في الاولانى اذا كان بعضا طاهرا وبعضا نجسا  
 والاقول نجس جاز ويريى ما غلب على طهنة انه نجس مع ان الاحتياط  
 ان يريى الكل ويستم كما اذا كان اقل طاهرا غلبا لا غلب فيها **الحكم**  
 الاجتهاد في ثياب مختلط بعضها نجس بعضها طاهر جاز سواء كان  
 الاكثر نجسا او لا والرقا بين الثياب والاولانى انه لا خلف لها في  
 ستر العورة والوضوء خلف في التطهر وهو المسموح وهذا كله حاله الاختيار  
 واما في حالة الضرورة فيجوز للشرب اثنا فاك في شرح الجمع فيمنع البسم  
 وينبغي ان يلحق بمسئلة الاولانى الفوش المنسوج طهنة من حرير وغيره  
 فيحل ان كان الحرير اقل وزنا او متويا بخلافه اذا اذاد وزنا ولم  
 اره الآن ولا الخدا من الحرير في كتاب الصلوة لو اختلط اوانيه  
 باواني احما به في السرد هم غيب او اختلط رغيغه بارغفة فيرد قال  
 بعضهم تجوز وقاية لا تجوز ويترقب حتى يجرى احما به وهذا في حالة



منه عاقل راجعاً

الاختيار وفي حالة الاضطراب جاز الحزب مطلقاً انتهى وقد جوزنا  
 من كتب التفسير الحديث ولم ينصوا بين كون الاكثر تفسيراً او اقل  
 قيل به اعتباراً بالغالب كما في **الرابعة** لو سقى شاة حراماً ذبحها  
 من ساعته فانها تحل بلكراية كذا في البرازية وتتضمن القعدة المحرم  
 وتتضمن الفرج انه لو علقها علقاً حراماً لم يحرم لبنها ولحمها وان كان الورع  
 الركب ثم قال في البرازية ولو بعد ساعة الى يوم يحل مع الكراية انتهى **الحاشية**  
 ان يكون الحرام مستهلكاً فلو اكل الحرام شيئاً قد استهلك فيه الغلب فلا فدية  
 وقد اوضحناه في شرح الكفر من جنائات الاحرام **السادسة** اذا اختلط  
 ما يح طاهر بما مطلق فالبقرة للغالب فان غلب انما جازت الطهارة به  
 والا فلا ويشارة الطهارات من شرح الكفر بما اذا تميز الغلبة **السابعة**  
 لو اختلط لبن المرأة بماء او بدواء او بلبين شاة فالبقرة للغالب  
 ونسب الحرام اذا استويا احبنا طاهراً في الفدية واختلف فيما اذا اختلط  
 لبن المرأة بلبن اقرى الصحيح ثبوت الحرام منها من غير اعتبار الغلبة كما بينا  
 في الرضا **الثامنة** اذا غلب مال المهرى جلالاً فلا باء في قبول جهته  
 واكمله ماله لم يثبت ان حرام وان كان غالب مال الحرام لا يقبلها ولا باء كل  
 الا اذا قال انه حلال ورثه او استرضته قال الملقون وكان الامام  
 ابو القاسم الحاكم ياخذ جواز السلطان والحيلة فيه ان يشترى شيئاً بال  
 مطلق ثم ينفقه من اى ماله شاء كذا رواه الكافي عن الامام وعن الامام  
 ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى فان وقع عليه حقه قبل واكل  
 والا فلا لعقوله ثم استفتى قبط الكوفة وجواب الامام فيمن به ورع  
 وصفاً طلب ينظر لغير الامانة ويدرك بالبرائة كذا في البرازية من الكراية  
**التاسعة** اذا اختلط حامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يجوز  
 وانما يكره قال في البرازية من القعدة اخذ برج عام في قرينة يثبت ان  
 يخطفها ويولونها ولا يبرئها بطلا علف كذا يقرر الناس فان اختلط  
 عام غير صاحبها لا يبرئ بيان ياخذها ولو اخذها حاكم صاحبها كالاغلة

الاغلة فيها **العشرة** قال في القصة من الكراية غلب على طهارة  
 اكثر بيعات اهل السوق لا يخرج على اقله فان كان الغالب هو الحرام  
 يتبره عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه لطيب لانه منى وقد شاع عن  
 المختص في الجشاشات من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بائس  
 بشرائه يجوز الدلال الذي بعد الجوز فياً فخذ من كل العشرة وشراء لحم  
 السلاخين اذا كان المالك راضياً بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض  
 الحمارين المكسرة وجوز انهم اذا عرف انه اخذ ثياباً راسية وآما مسئلة  
 الخلط عند كونه بائناً في البرازية من الوديعه وآما مسئلة ما اذا  
 ختمت الخلط بالبرازية البلدة فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة  
 على انه من الحرام كافي فدية **خمس** يدخل في هذا القعدة ما اذا جمع بين  
 حلال وحرام في عقد او نية ويوصل ذلك في ابواب منها السكاج قالوا لو  
 جمع بين من كل ذن لا يحل كحرم وعجوبة ووشية وحليلة ومنقوصة ومعدية  
 ومحرمة صحح الخلال اتفاقاً وانما الخلاف بين الامام وصاحبه  
 انفسا المستحب من المهر وعونه واهل في المداية وليس منه ما اذا جمع  
 بين عسرا وخمين في عقد فانه يبطل في الكل الا ان الحرام اجمع لاهل بين  
 او احدهما فقط وكذا لو تزوج امته وحره ما في عقد بطلت بينهما ومنها  
 المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كان تزويجهما عشرة دراهم وذن من حرم  
 فلها العشرة وبطل الخبز ومنها اخلع فكل مهر فيها غلب الخلال الحرام الا ان  
 اشترط بغيره الشرط الفاسد وبطلان به وانما اذا زوج المهر  
 الصغير بالكر من مهر المثل فان كان اباً وجداً صح عليه الا فسد السكاج  
 وقيل يصح بغير المثل ومنها البيع فاذا جمع فيه بين حلال وحرام صفة  
 واحدة فان كان الحرام ليس بالكاثر بين الزكية والحليلة والزوج العبد  
 فانه يسرى بطلان الى الخلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا جمع  
 بين خلق وغيره وان كان الحرام ضئيلاً كان يكون ماله في الجملة كما اذا  
 جمع بين المذنب والمعتق او بين العتق والمحاب او ام الولد وابعد غيره

٢



فانه لا يبرى الف والى الف للضعف فختلف فيها اذا جمع بيني وبين  
وملك فالاصح انه لا يبرى الف الى الف لان الوقت مال نعم اذا  
كان سجدا عامرا لغيره كما في الف الف بالجمع الى الواجب فكلما لم يبر  
ومن هذا القبيل ما اذا شرط الجاني رقبته اكثر من ثلثه فانه لا يقع في  
الثلثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل فكلن اذا اسقط الزايد قبل  
دخوله انقلب البيع صحيحا ومنه ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع  
فان كان المجهول لا يقضى جهالة الا المتنازعة لا يبرى ولا يفسد الكل  
كما علم في البيع ومنها الاجارة وهي كالبيع اكثر كمالها انهما يبطلان  
بالشرط انما سدد وخرخوا بانهم لو استأجروا اكل شهرا فانه يصح  
في الشهر الاول فقط ولم ار الا ان حكمه اذا استأجروا شاة لغيره لثوبا  
طوله كذا وعرضه كذا انما لف بزيادة او نقصان هل يستحق بقدره  
او لا يستحق اصلا ومنها الكفالة والارادة وينبغي ان لا يتعدى الى  
الجائز وقالوا لو قال لها صفت نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد  
ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط انما سدد فلا يتعدى الى الجائز  
ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى الف في فدية له عادة بالاهداء قبل  
القضاء ووردا الف في الزايد لا يفسد الكل كافي فتح القدر فلم يتعد الى الجائز  
وظاهر كلامه انه اذا وفي القدر اما اذا زادت المبلغ كان كانت  
عادة اهدى ثوب كان فاهدي ثوب جبر لم اره الا ان لا يحايف  
وينبغي وجوب رد الكل لا يتعدى ما زاد في قيمته لعدم بقائه من الجائز  
ومنها الوصية فلو اوصى لاجبتي ووارثه فلا يجزئ بغيرها وبطلت للوارث  
كما في الكسرة وكذا الوادعي للقاتل ولا يجزئ ومنها الاقرار قال الزبيدي  
فيها لو اقر بعين او دين لوارثه ولا يجزئ لم يصح في حق الاجبتي  
ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر لوارث مع اجبتي فتكاد  
بالشركة صح في الاجبتي انتهى ومنها باب الشهادة فاذا اجمع  
فيها بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز ففي الظاهر منها وجوب مات

واوصى

واوصى لغيره او جبرانه بشي وانكر الوثقة ومثله فشهد على الوصية وقال  
من جبرانه لغيره او لا وعاء في قال لا تقبل شهادتها لانها شهادته  
الاولا وفيما يجزئ اولادها فبطلت شهادتها في ذلك فاما اذا بطلت في  
حق الاولاد وبطلت اصلا لان الشهادته واحدة كما لو شهد ا على رجل انه  
قد زنى اثمها وبطلت لا تقبل شهادتها وذكر محمد في وقف المال اذا وقف  
على فقر او جبرانه فقصه بغيره فبطلت شهادته جازت شهادتها قال القسني  
ابو الليث ما ذكر في الوقف قول ابي يوسف اما على قياس قول محمد فينبغي  
ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف يجوز ان يبطل الشهادته  
في البعض وتقبل في البعض وعلى قول لا تقبل اصلا وتجعل ما ذكر في  
الوقف محمول على ما اذا كانا قديما يخصون انتهى وفي القسني انه  
واخت اوصيا ارضا وشهد زوجهما ورجل اخر فرد شهادتهما في حق  
الاهن والاف قال الشهادته حتى رد بعضها ترد كلها وفي روضة  
الغمام اذا شهد رجلان لا يجوز له الشهادة وبقية من لا يجوز له الشهادة  
بالا اتفاق وختلف في حق الاخر فقبل يبطل وقيل لا يبطل انتهى كذا  
في شرح الكسرة ان شهادته العدة لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء  
كانت على عده او غيره بناء على انها فسق وهو لا يجزئ ومن هذا  
القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولها لان احدهما طابق الدرر  
والاخر خالفها وكنت في الفوائد المستترة من ذلك ومنها القضاء فاذا  
امتنع القضاء للبعض امتنع للباقي كما في شهادات الزانية ومنها  
باب اعبادات فلو زنى صوم جميع الشهر يبطل فيما عدا اليوم الاول وس  
منه ما اذا عجل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح  
والا فلا ينهما وليس منه ايضا ما اذا زنى حبيبي واحرمها معا فانا  
نقول بدخوله فيها لكن اختلفوا في وقت دفعته لانه لم يكن علم في باب  
اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا زنى النكاح لم يظلم لانه  
نقول يجوز له ان يبطل بالنيكاح الواحدا مشاء من الزايد ولو اقل



ومنها ما اذا احتجنا في وقت وسبق ان يتبع على ميت ومنها ما اذا  
استجنى البول بحجر ثم نام فاحتلم فامتنع فاحسب ثوبه لم يطهر بالبول  
لان البول لا يطهر به فلا يطهر الميت كما هو جوابه ولهذا قال كعب  
الائمة السريسي مشقة المتع بشكلة لان كل فحل منى او لا والمزني  
لا يطهر بالزك لا ان يجعل متعا انتهى وقد يقال لكل يمكن جعل البول  
الباقي بعد الاستنجاء متعا ايضا وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو  
المزني بخلاف البول ولم ار من قبله ومنها باب الطلاق والعتاق  
فلو طلق زوجة وعرضا او عتق عبده وعبد غيره او طلقها اربعا ففد  
فيما يملك ومنها لو استعار شيئا لغيره على قدر معين فزمنه بزيادة قال  
في الكنز ولو عين قدرا او حيا او بليا فالحق من الميراث المستعير او الممنوع  
انتهى واستثنى الثلث ما اذا عين له اكثر من قيمة فزمنه باقل منه وذكر  
بمثل قيمته واكثر فانه لا يضمن خلافا الى خبر انتهى ومنها الوضوء الوقت  
ان لا يواجر وقت اكثر من سنة فزاد الفاضل عليها وظاهر كلامهم ان الفاضل  
في جميع المدة الا فيما زاد على المشرط لانها كالبيع لا يقبل تبرع المصنف  
ومرجه في فتاوى تارخي البداية ثم قال والقدر اذا فسد بعضه فسد  
في جميعه **قوله** وليس من القاعد ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحفر  
وجانب السفرة فانا لا نغلب جانب الحفر ومقتضاها تغليب لانه اجتمع المسح  
والحرم لانه اجابنا قالوا في المسح على الخفين لو ابتداء وتم فافترق  
تمام يوم وليلة انتقلت مدة الامدة المسافر فيمسح ثلث ولو كان  
على عكسه انتقلت المدة المقوم ومقتضاها باعتبار مدة الاقامة فيها  
تغليب لجانب الحفر وبه قال الشافعي وعنده لو مسح احدى الخفين  
حضر او لا فزاد في ذلك على الاصح طرذا القاعدة واما عندنا فافترقا  
في ان مدة مدة المسافر والواحد تام فبلغت سنة ودار الاقامة  
فانه يتم ولو شرع في دار الاقامة فسارت سنة فليس في العقر ولم ارجعها  
الا ان وعندنا فانتهى من اذا اقتضاها في الحفر بغيرها كعتقها وعلمه

يقض

يقض اربعا لان القضا يحكي لاداء والاباء الصوم فاذا احصاهم  
فسأرة اثنا والتمها راو عكس حرم الغطر **قوله** يدخل في هذه  
القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلو ضا  
الوقت والماء عن سنن الطهارة حرم عليها ولو جرح جرحه عن غير  
او جرحه او جرحه او مات بها فلا قصاص وخرج عنها ما مثل **قوله** لو استشهد  
الجب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل لقولها **ان يشبه**  
لو غلط موتي المسلمين بموت الكفار فمقتضاها عدم الغسل لكل واحد  
قالوا تغسل الكل ولم يغسلوا او جابنا فقلوا قتال الحاكم في الكفاية  
من كتاب التوى واذا اختلط موتي المسلمين بموت الكفار فمقتضى  
عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان لم يكن  
عليه علامة المسلمين اكر غسلوا وكفوا وصلى عليهم ويؤنون بالصلوة  
والكفاية المسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان  
الزيمان سواء او كانت الكفاية اكثر لم يغسل عليهم ويغسلون ويكفون  
ويدفنون في مقابر المشركين انتهى وقد روي المانع على مقتضى  
سفل رجل ولولا فخرنا كلا منهما بمنع عن العقر في ملكه حتى لا يفر  
فعله مطلقا ولا يفتق حتى لا يفر به مانع وكذا اتفقوا الا ان والموجر في  
المهرول والعين الموجرة منع حتى المراتين والمستاجر وانما قدم الحيا هنا  
على الملك لانه لا يوت له الا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك نفوت عيني  
على الاخر وقامه في العادة من مسائل الجيطان **القاعدة الثالثة**  
لم ارها الا ان لا يجابنا وارجوه من كرم الفتاح ان يفتحها او يثني من  
وهي الاشارة القرينة ان فتية الاشارة القرينة يكونه وفي  
غيرها جندوب قال الله تعالى ويؤنون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال  
الشيخ عز الدين لا اشارة القرينات فلا يجاب بها الكفاية ولا  
يسر العدة ولا بالصف الاول لان الرضى بالعبادات التعظيم والابال  
من أثره فقد ترك اجلال الاله وتعلمه قال الامام لو دخل الوقت

الاشارة البذل

الاشارة في ثوبه



ومعهما يتوضأ به فوجهه لغيره يتوضأ به لم يجز الا عرف فيه خلاف  
 الاشارة ان يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالثوب العبادي  
 وقال في شرح المذهب باب الحجة لا يقام احد من حلبة لم يجز موضع  
 فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى البعد من الامام كرهه قال  
 المحقق لانه اثر بالقرينة وقال الشيخ ابو محمد في الزوف من دخل عليه  
 وقت الصلوة ومعه ماء يكتفيه لظلمته ومن كان من تحتها جليل لظلمته لم يجز  
 له الاشارة ولو اراد المصنف اشارة بغيره بالطعام كاستيفاء لثبته كان  
 له ذلك وان خاف فوات بركة الوضوء ان الخ في الطهارة لا يكتفى  
 بسوء فيه الاشارة والحق في حال الحجة لنفسه وكره اشارة الطالب غيره  
 بنوعيته في الزاوة لان قراءته في عالم الى رتبة اليها قرينة والاشارة  
 بالثوب مكرهه قال السيوطي في المشكل في هذه الناحية من جاء ولم يجز  
 في الصف فرجة فانه يجز شحها بعد الاحرام ويندب للمجود ان يساعده  
 في التوضؤ على نفسه قرينة وهو في الصف الاول انتهى ثم رأيت في المصنف  
 من منية المصنف في قوله في ان يقرأ في الصف الثاني على نفسه ان علم انه  
 يصير على الشدة في الاشارة افضل والا فافان في الصف الثاني على نفسه افضل انتهى  
**العدة الرابعة** التابع تابع يدخل فيها قواعد **العدة** التابع لا يزد  
 بالحكم ومن فزعها الجمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يزد بالبيع والمصنف  
 ومنها الشرب الطويق يزدان في بيع الارض تبعها ولا يزدان بالبيع  
 على الاظهر ومنها لاكتافه في قتل الحبل ومنها لا لعان بغيره وخرج عنها  
 ما قيل منها يفتح الا يضاء له اعتاق الحبل دون انه بشرط ان تكله  
 لاقل من ستة اشهر ومنها يبيع اقاربه بالوصية بشرط المذكور ومنها  
 يبيع الا يضاء له ولو جعل دابة ومنها يبيع الاقرار له ان بين المقر وبينها  
 صالحا ودولة لاقل من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا ومنها  
 انه يورث بتقسيم الفرق بين ورثة الجنتين اذا فرجت بطنها فالتقنة  
 ومنها يبيع الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاء به لاقل المدة

في الآتي

في الآتي وفي مدة يفتقر عند اهل الخبرة في الهام ومنها صحة تدبيره  
 ومنها ثبوت شبهة فتول صاحب العداية في باب اللعان ان الحكم  
 لا يرتب على الحبل قبل وضعه ليس على طلالة لما علمت من ثبوت الاحكام  
 له قبله فاما بعضهما كما اشار اليه في الغاية وخرج عنها ايضا ما لو قال  
 المليون تركت الاجل او بطلته او جعلت المال حلالا فانه يبطل الاجل  
 كما في الحائضه وغيره ما مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا ينفرد  
 بحكمه واما فخرج عنها لو اسقط الجودة فانه يبيع لا يباحه واما فخرج لو  
 اسقطه في جنس الزين قالوا صح ذكره العاوي في الغصون  
 ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صحه وان الزين والكفيل تابع للدين  
 وهو باق ووافقتنا الشافعية في الزين والكفيل على الاصح مخالفتنا  
 في الاول والجودة فارقين باق بشرط العادة ان لا يكون الوصف مما  
 يغرب العقد فان افرد كالزين والكفيل بالحكم **ان بيت** التابع يسقط  
 بسقوط المستوع ومنها من فاته صلوة في ايام الجنون وقتلنا بعدم التقاض  
 لا تقضى سننها الروايت ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العمرة لا ياتي  
 بالرجى والمبيت لازما تابعا للوقوف وقد سقط ومنها لو مات  
 الفارس سقط سهم الفرس لكنه فخرج عنها من له حق في ديون الخراج  
 كالمعاليك والعلماء وطلبهم والمفيتين والفتها يفرض لاداءهم تبعها ولا يسقط  
 لموت المملوك رغبيا وقد اوجهاه في شرحه لكن في وقا فخرج الاخرى  
 يلزمه تحريك الدابة بكثرة الافساح والبلية على القول المفتحة واما  
 بالقراءة فلا عا ولا يحن رجع ان المستوع قد سقط وهو لفظ ومنها  
 اجراء الموصي على رأس الاربع فانه واجب على الموصي ان يستشي **بني**  
 يورث من ذلك ما قيل يسقط النزع اذا سقط المثل ومن فزع تولم  
 اذا برئ الاصيل ربي الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت النزع وان لم يثبت  
 المثل ومن فزع لوقال لزيد على عمرو الف وانا ضامن به فانكر عمرو ولم  
 الكفيل اذا دعانا زيد دون الاصيل كما في الحائضه ومنها لو ادعى الزوج

الحودود

ج



المنع فانكرت المرأة بآنت ولم يثبت المال الذي هو المال في البيع منها  
 لو قال بعث عبدي من زيد فاعقته فانكر زيد فاعقته لم يثبت المال  
 ومنها لو قال بعته من نفسه فانكر العبد فاعقته بل اعقبت **الثاني** السابح  
 لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقدم المأموم على المأموم في تكبيره الافتتاح  
 ولا في الركعات ان استقل قبل من ركع الامام ووقع عليه فاقى فاقى  
 في التواوي ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة **الرابعة**  
 فيفتقر في البيع ما لا يفتقر في غيرها وقريب منها يفتقر في الشيء فمما  
 لا لا يفتقر قصدا وفي فصل التاسع والثلاثين في جامع الفصولين فيما ثبت  
 ضمنا وحكما ولا يثبت قصدا منه من لهما اعتقه احدهما وهو موكر يكره  
 الملتحق بغيره كالتكليف لم يجز ولا يمكن ان يكتسب من نقل ملكه الى احد  
 لو ادعى الملتحق الضمان الى الساكن ملك بغيره من غير ضمنا فاقى فاقى  
 وضمنا المالك الفاعل ولو اشترى قصدا لم يجز ومنه فصول في زوجه امرأة  
 برضا فان لم يزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال يفتقر ذلك لان  
 لم يفتقر ولو لم يفتقره قول لا ولكن زوجه اياها بعد ذلك انفق في الاول  
 ومنه شري كبر عينا والمشتري بالبيع يفتقر للمشتري لم يفتقر ولو دفع اليه  
 غرارة واحدة ان يكيله فيها حتى اذا باع لا يبيع ان يكون وكيله المشتري  
 في القرض قصدا ويصح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء ما لم يره فكل  
 وكيله يفتقره فيما لو كمل قد سقطت الخيارا عن خيار الزبنة لم يسقط  
 خيار الموكل ولو قبضه الموكل وهو يراه سقط خيار زبنة موكله عند البيع  
 خلافا لهما وقريب من هذا الجنس لا يجوز اجازة ابتداء ويجوز انشاؤها  
 ومنه القاضي اذا استخلف حقة الامام لم ير له ان يخلف لم يجز ومنه هذا  
 لو كمل خليفة وهو يبيع ان يكون قاضيا واذ اجاز القاضي الحكمه يجوز  
 ان الوكيل يبيع لا يملك بالتوكيل به ويملك اجازة بيع بائع ففصولي  
 والمبيع فيه انه اذا اجاز يخط علمه بما الى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك  
 فيكون اجازة في الاستثناء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الاستثناء

منه القاضي لو قضي بآكل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء  
 في يومين من كل اسبوع لا يفتقر في الايام التي لم يكن ولاية القضاء  
 ما اذا اجازت اجازة ما قضت اجازة استثنى **ثاني** نظر  
 بمسئلين يفتقر في الاجازة لو لا لا يفتقر في الجواز على القاضية المقتضية  
**الاول** يفتقر في القاضي القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففصول يفتقر  
 عند منفي المشتري وذكر ان الحكم ان القاضي عليه **الثاني** لو ابقى المأذون  
 الجواز ولو اذن القاضي في قضاء الموعود وقبضه فاقى فاقى  
**الثالثة** تعرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد مر جواب  
 في مواضعها في كتاب البيع في مسألة حجة الامام على النطقة المبيته في  
 طريق العائمة وحرقة ما لا امام ابو يوسف في سب الخراج في مواضع مر  
 في كتاب الجنايات ان السلطان لا يبيع غنوه عن قاتل من لا دلي له وان  
 لا القضاء ولا الضلع ولا في الايضاح بانه نصب غراوسين من اهل مصر  
 العود اهلها ما افرم سعيد بن منصور عن ابي اذ قال عمر بن الخطاب  
 نفسه من مال الله كما بمنزلة والمالي يستعمل ان اخذت اخذت من مال  
 اسيرت ردة فان استغنت استغنت وذكر الامام ابو يوسف في كتاب  
 الخراج قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن عمار بن ياسر على الصلاة والخراج  
 وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبعث مال وبعث عمار بن حنيفة  
 على مساحة الاثني عشر ميل بينهم شاة كل يوم شطرا وبطنها لعمار  
 وبعث عبد الله بن مسعود وبعثها الاخر لعمار بن حنيفة قال اني اراك  
 نفس واباكم في هذا المال بمنزلة والمالي يستعمل فاق الاكل قال في كتابه  
 غلبا فليس تستغف ومن كان قتيلا غلبا كل بالمعروف والله ما اري رضا  
 يؤخذ منها مشاة في كل يوم الا استسرع فراقها استسرع فراقها  
 لا التفصيل ولكن قال في الحيط من كتاب الزكاة والراي الى الامام  
 من تفصيل وتسوية في غير ان عيل في ذلك الى ابي ولا يكتفي له الا ما  
 يكفيه ويمكن اعلاهم بالمعروف ان فضل من الاكل شيء بغير اصال الحق

مسئلة



الخلق فانكرت المرأة بابت ولم يثبت المال الذي هو المال في الخلق منها  
لو قال بعت عبدي من زيد فاعتقه فانكر زيد عن العبد ولم يثبت المال  
ومنها لو قال بعت من نفسي فانكر العبد حتى يباع عن **الثاني** التابع  
لا يتقدم على المتبوع فلا يبيع تقدم الماء وموم على امامه في تكملة الافتتاح  
ولا في المكان ان اتفق قبل مشاركة الامام ووقع عليه فاقى  
في الثاني ما اذا سبق امامه في الكوع والسجود في الرابعة **الرابعة**  
ينقضة التابع ما لا يفتقر في غيرها وقرىب منها يفتقر في الشيء فمما  
ما لا يفتقر قصدا وفي فصل التاسع والثلاثين جامع لمصوبين فيما ثبت  
فيها وحكما ولا يثبت قصدا منه من لهما اعتقه احدهما وهو موكور فلو  
المعتق نصيب السكك لم يجر ولا يمكن السكك من نقل ملكه الى احد كني  
لو ادعى المعتق الضمان الى السكك ملك نصيبه منه غضب فاقى فاقى  
دفعته المالك الفاضل ولو اشتراه قصدا لم يجر ومنه فضولي زوجة امرأة  
برضا فانهم الزوج وكله بعده بان يزوجه امرأة فقال نقضت ذلك النكاح  
لم يفتقر ولو لم ينقضه فلا ولكن زوجه اياها بغير ذلك انتقض النكاح الاول  
ومنه شري تربية عينا والمشتري بالبيع يقبض للمشتري لم يجر ولو دفع اليه  
غرامة واحدة ان يكيله فيها حتى اذا ابيع بالبيع ان يكون وكلا عن  
في القبض قصدا او يبيع فمما وحكما لاصل الغرامة ومنه شراء مال بغيره فوكل  
وكيلا يقبضه قبلا لو كمل قد استقطت الجارية خيار الزبة لم يسقط  
جبارا لو كمل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار روية موكلة عند الي  
فلا فاما وقرىب من هذا الجنس لا يجوز اجازته ابتداء وجوز انهاء  
ومنه القاضي اذا اختلف مع امام لم ير له ان يخلف لم يجر ومنه هذا  
لو حكم خليفة وهو يبيع ان يكون قاضيا واجازا القاضي احكامه يجوز  
ان الوكيل بالبيع لا يملك بالتوكيل به ويملك اجازة بيع يبيع فضولي  
ولم يفسد فيه اذا اجاز يحيط عليه بما اتي به خليفة ووكيل الوكيل كذلك  
فيكون اجازته في الانهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء

ومنه

ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضاء  
في يومين من كل اسبوع لا يفتقر في الايام التي لم يكن ولاية القضاء  
فان اجازة نوبة اجازة ما قضى جازت اجازته انتهى **خامسة** خلفت  
بمسلمتين يفتقر في الابتداء ما لا يفتقر في البقاء على العادة المشروعة  
**السادس** يبيع تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ففسق ينعزل  
عند بعض المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه **الثاني** لو ابيع المأذون  
الخروج ولو اذن الا ببيع في كافي قضاء المخرج وقدره فاقى فان باني يجر  
**القاعدة السابعة** تعرف الامام على الرعية موطا بالمصلحة وقد مر جوابه  
في مواضعها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن السلطة الجبئية في  
طريق العامة ودرج ما لا امام ابو يوسف في كتاب الخراج في مواضعها  
في كتاب الجباية ان السلطان لا يبيع خضوعه عن قائل له لا ولي له وان  
للقضاء الصلح ولا في الايضاح بانه نصيب خراجا وليس من النافذ حتى  
العقد هل ما افرجه حيداني منصور عن الراي قال عمر رضى الله عنه الى الزك  
نفسه من مال الله بغيره والى اليتيم ان اخذت اخذت منه فاذا  
اسيرت ردة فان استغيت استغفقت وذكر الامام ابو يوسف في كتاب  
الخراج قال بعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عمار بن ياسر على العصابة والجر  
وبعت عبد الله بن مسعود على القضاء وبعت مال وبعت عمار بن حنيفة  
على مائة الاربعين وجعل بينهم شاة كل يوم شطرا وبلغها لعمار  
وربها لعبد الله بن مسعود وربها لافرعثمان بن حنيفة قالوا انك  
نفس واما لم ينفذ المال بمنزلة والى اليتيم فاق الا لك قال وفي كتاب  
غيبا فليس يستغفقت من كان فقرا فلياكل بالمعروف والله ما ارى رضى  
بوقدرتها شاة في كل يوم الا استسرع خراجها انتهى فمما لا يجوز  
له التفصيل ولكن قال في الخطبة في كتاب الزكاة والراي الى الامام  
من تفصيل وتسوية في غيران عيل في ذلك الى الهوى ولا يحل لهم الا ما  
يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف ان فضل من المال شيء بغير اتصال الحق

مسقط



لما ارادها قسمه بين المسلمين وان قصده ذلك كان له عليه حجة انتهى  
وذكر ان يلقى من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع  
قال على الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يختصه ولا يخلط  
ببعض لانه لكل نوع حكم يختص به لان قال يجب على الامام ان ينفق  
الله به ويعرض الى كل سحتي قدر حاجته من غير زيادة فان قصده ذلك  
كان الله عليه حجة انتهى وفي كتاب الخراج لا يوضح ان ابا بكر رضى  
قسم المال بين الناس بالسوية فجاء من الناس من قالوا يا خليفة رسول الله  
انك قسمت هذا المال فسيوت بيني وبين الناس ومن الناس من قالوا انك  
وسواقي والقدم تملو فضلت اهل السواقي والقدم والفضل بفضلك قال  
اما ما ذكرتم من السواقي والقدم والفضل فما اعرضت بذكره وانما ذلك شئ  
ثوابه على الله به وهذا معاشي فالسوية خير فيهم من الاثرة فلما كان عمر بن  
الخطاب رضى عنه وجاء الفتوح فضل وقال لا اجعل من قاتل رسول الله  
كمن قاتل من فرض لاهل السواقي والقدم من المهاجرين والانصار من  
شهد بدر اول لم يشهد بدر اربعة آلاف وفرض بين كل مسلم  
كما سلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر منازلهم من السواقي انتهى  
وفي الفتية من باب جعل للموسى والهم كان ابو بكر رضى عنه يسيو بين الناس  
في العطاء من بيت المال وكان عرضة يعطيهم على قدر حاجته  
والنفقة والفضل والاختصاص فاعلم عمر رضى عنه في زماننا حسن فقير الامور  
الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشرة على اهل  
جاز غنيا كان او فقرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان  
وان كان غنيا ضحك السلطان العشرة لفقراء من بيت مال الخراج  
بيت مال الصدقة انتهى **فصل** اذا كان فعل الامام مباحا على  
المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا اذوا  
فان ظاهرا لم ينفذ ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج  
من باب احياء الحوات وليس للامام ان يخرج شيئا من بيت واحد الا  
بحق.

بحق ثابت معروف انتهى قال القاضي في فتاواه من كتاب الوقت  
ويوان سلطانا اذن لغيره ان يجعلوا الرضا من اراضي البلدة حواشي موقوفة  
على المسجد او اخرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت غيبة  
وذلك لا يضر بالمال والناس ينفذوا السلطان فيها وان كانت البلدة تحت حيا  
في على ملك ملاكها فلا ينفذ السلطان فيها انتهى وفي صلح البرازية لم يعط في  
الدوران مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب في الدوران اسم احداهما فخذ  
العطاء والاخر لشيء له من العطاء ويبدل له من كان العطاء له لا معلوما فاصطلى  
بطريرك على العطاء ولذي جعل الامام العطاء للاثنتين فالتحقا بالثاني  
الامام لا دخل له رضى الغير وجعل غير ان السلطان ان يمنع المستحق فقد ظلم فيمنع  
في قصته حواشي المستحق واثبات غير المستحق معاملة انتهى **فصل** في الخراج  
فيما لم يملكه اموال البتة والركبات والادقاف مقيدة بالمصلحة فان  
لم يكن مباحا عليها لم يخرجه ولهذا قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الامور  
ادعي ان يشتري بالثلث قرعة ويتفق فيها بعد الايباء وبني بحسب  
بالثلثين فشرى القاضي عن موسى كيتا يصير حضا عنه بالقرعة واعاقه لغو  
لغته في الوصية وهي الثلث بعد الدين قال القاضي في كتابه واما اعاقه  
فغلو لغته تغذيه باعتبار الولاية العامة لانه ولاية القاضي مقيدة  
بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو انتهى وفي قضاء الولاية رجل اوصى الى رجل  
واقره ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا يمانية دينار وكان الرجل يبيع  
من تلك البلدة ولم يعم له عليه الدارهم ولم يوص له الى تلك البلدة بسجلا  
فامر القاضي الفقير بغير ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدن عليه باق  
وهو متعلق في ذلك وصية المصير قائمة انتهى وهذا علم انه امر القاضي لا ينفذ  
الا وان وافق الشرع وخرج في الذخيرة والولاية وغير ما بان القاضي  
اذا قرر في كذا المسجد بغير شرط الواقف لم يخل للقاضي ذلك ولم يخل للفقير  
تناول المعلوم انتهى وفي علم حرمه اصدات الوظائف بالادقاف بالاول  
لان المسجد احتياجه لقراش لم يخرجه من مكانه استجاره فاشي بلا تور



غيره من الخواص لا يحل بالكلية وبه علم ايضا عروته احوال المرتبات بالاولى  
بالاخر وقد ثبتت عن تواتر النسخ المرتبات بالاولى فانما ثبتت بانها ان كان من  
وقف مشروط للفقراء فالنسخ صحيح لكنه ليس بلازم وانما هو العرف الى غيره  
الا اننا اذا حكمنا بما في اليد من غيره في غير ذلك او في الوقف والوقف وغيره  
وان لم يكن من وقف الفقراء فيصح ولم يحل وكذا ان كان من وقف الفقراء او غيره  
لمن يملكها بانهم سبقت لوقف من قابض وقف سكت الواقع عن مصرفه بانه  
انما يصح ما ثبتت بانها لا يصح ايضا لانها انما كانت في قابض الوقف لا في  
الوقف وانما يشتري بالملكي مستغلا وصريح في الزاوية ومعه في الدور والوقف  
بانها لا يجوز ما بين وقف لوقف او وقف لوقف او وقف لوقف او وقف لوقف  
في شرح الكفر من كان سلب القضاء ان من القضاء البطل القضاء في كل شرط  
الواقف لان من الغنى في الغنى النقص في المقتطع الذي اذا تزوج الصغيرة  
من غير كونهما اجزا انتهى فليعلم ان غنمه معقود بالمصلحة ولهذا هو بانها انما لا يحل اذا  
مال في الطريق فاشترى ما كان ملكا ثم ابراه في ان لم يصح كافي التفسير كذا  
لا يصح تأجيل النسخ لان النسخ ليس له كذا في الجامع الفضلي **القول الثاني**  
الحمد وندمنا بالشبهات وهو حديث رواه ابو حنيفة عن علي بن ابي حمزة  
عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ما استطعت واخره الزمري والحاكم من حديث عايشة ادرؤا الحدود عن علي  
ما استطعت فان وجدهم لم يسمع مني فاحقوا سبيله فانه الامام لان علي في  
الحدود من ان يخطى في العترة واخرج الطبراني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الحدود والنقل عن عباد الله ما استطعت وفيه فتح القدر راجع منها الى صاحبها  
الحدود وتدر بالاشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه تلقية الآمة بالقبول  
والشبهة ما يشبه ان ثبت وليس ثابت وانما يثبت بها الى شبهة في الفعل  
وتسمى شبهة اشبهاء والى شبهة في المحل فالاول يحقق في حق من ائتمه عليه  
والحرمة فظن غير الدليل في الاصل فلا بد من الظن والا فلا شبهة اهلا كلفه حل  
وطى جارية زوجته او ابيه او امة او جده وان عليها وطى الحلقه

واحد

ثلاث

والمراد من النسخ

فلق في العدة او بانها على مال او على طاعة او لم يولد اذا اشتراها حتى في العدة  
وطى العبد جارية مولاه والمهرين في حق المهرينة في رواية وسبقنا الرهن  
كالمرتين في هذه المواضع لاحد اذا قال طنت انها تحل لاولها قال طنت انها  
حرام على وجوب الحد ولو ادعى احدنا النسخ والاخر لم يدع لاحدهما حتى تقرأ  
جميعا بطلها بالحرمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمخلقة طلقا  
بانها بالكنى بات والحجارية المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري  
والمخلقة من اهلها اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بيني الوطئ  
وغيره والمهرينة اذا وطئها المهرين في رواية كذا سبب الرهن وطنت انها  
ليست بالمحرمة في هذه المواضع لا يحل الحد وان قال طنت انها على حرام  
لان المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النسخ كذا وطى جارية عبده للأدوية  
المديون ومكاتبه وطى البائع الجارية المبيعة بعد القبض المبيوع النسيء  
والتي فيها الحيا لمشتري وجارية التي هي اخته من الرضا وجارية قبل  
الاستبراء والزوجة الحرة بالردة او بالمطاعة لا بغيره او بجماع لائمها انتهى  
ما في فتح القدر ومنها شبهة ثالثة عند الجرح وهي شبهة العقد فلا حد ان  
وطى بحرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة فلا حد عن وطى امرأة  
تزوجها بها بشهود او بغيره ان مولانا ابو مولاة وقال لا حد في وطى محرمة  
المعتق عليها اذا قال طنت انها حرام والنسخ على قولنا انما كان في الحلقه  
دون الشبهة وطى امرأة اخذت في حلقه بها ومنها شبهة الحر للبدوي  
وان كان المعتق محرمة ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود وقيل  
في التوكيل بانها تها وتما بينا على انها تقرأ بانها لا تثبت فيشهاد النساء  
ولا يثبت النسخ الى القاضي ولا بالاشهاد على الشهادة بحق متقدم  
سوى عقد العذف الا اذا كان بعد عن الامام ولا يصح اقرار السكان  
بالحدوط الا بعد ان يبين المال ولا يختلف فيها لانه لفظا والكل ونسبه  
شبهة حتى اذا انكر العاذف ترك من غير يمين زايده من هذا الشهر وابعده  
الشبهة ان الولي على ما قال الحسن لا تعبر بشهادتهم الا ان يقول اثنان

بن زباد



منهم عن عطاء وعمر بن هذا الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد فقال  
 اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا المسئلة في العفو شرح الكسفر من العلوي  
 عند قوله يقبل لعله اعلم كذا فلهذا صرح الى هذا ولا يخرج الكفاية بالحدود والقصاص  
 ولو برهن التأويل بجليل او رجل وامرأتين على اقرار المقتول بالزنا فلا يحد  
 عليه ولو برهن بثلاثة على الزنا حد وصدا ولا قطع بسرقته ما لم يصله وان علما  
 وفهم وان سفل واحدا من رجلين وسيدة وعبده ومن بيت مأذون في دخوله  
 ولا فيما كان اسلم منها كما علمت تفارجه في كل السرقة ويسقط القطع به ولو  
 كون المسروق مملوكا لم يثبت ولو القى الطريق وكذا اذا ادعى ان المخطوطة  
 زوجه ولم يعلم ذلك زايده من هذا لكن كاشي في العبد وجب الدية في غيره واستثنى  
 في حرانه المفتين ما اذا قال اقبل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص في هذا  
**في القصاص** كالحود ودره الترتيع يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها  
 فان يقبل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة القبي والحدود  
 لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكذا  
 القاصي الى ان في اجيب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام القبي لكن  
 ان في لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه  
 فكما كانت عبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصلان لا بهما  
 الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلام الشاهد يصار اليها عند عدم الاقرار كذا  
 في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين **في القصاص** كالحود  
 في الدية بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت بالحدود وما فرغ عليه لانه لو زعمنا  
 فقال ذكته وهو ميت فلا قصاص وجوب الدية كما في الحدود ومنها لو جرت  
 القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه يتقلب دية ولا قصاص يقبل من قال  
 اقبلني فقتله واختلفت في وجوب الدية والوجه عدمه ولا قصاص اذا قال اقبل  
 عبدي او ابني او ابني لكن كاشي في العبد وجب الدية في غيره واستثنى في حرانه  
 المفتين ما اذا قال اقبل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتام في الزانية  
 وشيخ في ان لا قصاص يقبل من لا يعلم انه محبوس الدم على التأديب ولا في الحائض

احراز من الشرائع  
 ثلثة

ثلثة قتلوا جبلا عندكم شهودا بعد الترتيع الى العلوي عن عطاء قال الحسن  
 لا يقبل شهادتهم الا ان يقولوا اننا نعلم عن عطاء وعن هذا الواحد من هذا الوجه  
 قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد قال الحسن اقبل في حق الكل انتهى وكتبنا  
 مسئلة في العفو شرح الكسفر من العلوي عند قوله يقبل كخبر اعطه كيدا فلتر  
 وكتبنا في الفوائد القصاص كالحود والآتي مسائل **في القصاص** كالحود والآتي مسائل  
 بعلمه في القصاص دون الحود كما في الخدم **في القصاص** كالحود والآتي مسائل  
 والقصاص يورث **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 القصاص **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 حد القذف **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 كما في العداية من مسائل **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 في القصاص **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 القصاص **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 يثبت بما يثبت به المال ويكرى فيه الخلف ويخفى فيه النكول والكفارات  
 تثبت منها ايضا الا كفارة المفطرة وضمان فاتها تسقطها وكذا لا يجب  
 النسيان والخطأ وبافساد صوم مختلف في حجة كما علم في حكمة واما العدية  
 فتل تسقطها ولذا لا يجب من النسيان لم ارها الا ان ومن الجواب ان الشبهة  
 شرط في الشبهة ان تكون توبة قالوا طوق قتل مسلم ذميا فقتله الى الرجم  
 فانه يقبل وان كان موافقا لابي اليحيى ومن شره النبي يحل ولا يراى خلاف  
 اليحيى انتهى **في القصاص** كالحود والآتي مسائل والقصاص يورث  
 فلو غصب حبسا فمات في يده فمات او بجنى لم يضمن ولا يرد مالومات بصاحبه  
 او من شئ حية او ينقل الى ارض سبعة او الى مكان الصلوة او الى مكان  
 يغلب فيه الحي والاعراض فان دية على عاقلة الغاصب لانه طمان الخلف  
 الاضمان غصب الحر يضمن بالانكاف والعبد يضمن بربها والمكاتب كالحري لا يضمن  
 بالعصب ولو صغيرا فامره في شرح الزيلعي قبيل باليق من واهم الولد  
 كالحرة ولم ار الا ان حكم ما اذا طوى حرة بشبهة فاجعلها وماتت بالولادة

في الشهادة



ويستغنى عن وجوب ديتها بخلاف اذا كانت الله ومنه فروع القاعدة لو  
طاوعة فرة على ان لا تملكها كذا في الحائنة ولو كان الواطع حائنا فله  
ولا مرد هذا يقال لنا واطع خلا عن الحر والعمر بخلاف اذا طاوعته أمه  
كقولهم حق السيد فخرج عن هذه الآية قول الحائنا اذا تنازع جلا  
في امرأة وكانت في بيت احدكما او دخل بها احدكما فلهما كونه دليلا  
على سبق عقدة والا ان يقال ان الزوجية في الزوج طاعة منه وتوهم  
في باب الخلاف ان القول قوله فيما يصلح لهما معنيين بانها في يد الزوج وما  
في يد غيره فيه فيقال في اصل النكاح لا يدخل تحت يد احد الا الزوجية  
فانها في يد زوجها ثم رأيت في جامع النصارى في التاسع عشر من نصيب امرأة  
في دار رجل يدعى انها امرأة وخارج يد غيرها وهي تصدق فالتقول لرب الدار  
فتدبر في بان اليد تثبت على الحره بحفظ الدار كما في المتابع انتهى **القاعدة**  
**الاشهية** اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل  
في الاخر غالبا من زوجهما اذا اجتمع حدث في جنابة وحيض كفي الفصل الواحد  
ولو باشر الحرم فيها دون الزوج ولم يمتد شاة ثم جامع ومتضايا لا كسواء  
بوجوب الجماع ولم اره الا ان حريا ومنها الوضوء الحرم بغيره وجلبه في مجلس واحد  
فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجلس فلهذا عند محمد وعلى قولهما  
يجب لكل يد دم وكل رجل دم اذا اوجدت كل مجلس من جنس عليه اربع دماء  
اذا اوجدت كل مجلس فلم يداو رجل فجلس ما جنابة واحدة من غير ان يتوضأ  
وهو الاتفاق فاذا اوجد المجلس لغير المتضأ واذا اختلف لغير المتضأ بات كونهما  
اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع فرة بعد اخرى مع امرأة واحدة  
او نسوة الا ان مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه برة  
وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الحائنة فان جامعها مرتين  
اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به فرض الحجة الفاسدة  
يلزم دم اخر بالجماع ان في قولنا الحية والى يوسف ولو نوى بالجماع الثاني  
فرض الحجة النافذة لا يلزم شيء بالجماع الا انتهى ومنها لو دخل المسجد

وجنابة م

وصح

وصلى الرض او الرتبة دخلت فيه الحية ولو طاف القادح عن فرضي ونذر  
دخل فيه طواف القادح بخلاف لو طاف لاضافة لا يدخل فيه طواف القادح  
لان كلاهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد حرام فدخل في الجماع  
لا يوجب عن حجة البيت اختلاف الجنس ولو صلى فرضه عقيب الطواف ينبغي ان  
لا يكتفيه عن ركعتي الطواف بخلاف المسجد لان ركعتي الطواف اجبة فلا تقطع  
بصل غيرها بخلاف حجة المسجد ولو تكلم في حجة صليته قبل ان يقرأ ثلاث  
ايات كوت عن التلاوة لحصول المقصود وهو التعميم وكذا لو ركع لها فورا اذ ارا  
قياسا وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح مختار  
وكذا لو تلاوة آية ذكرها في مجلس واحد اكتمت بحجته واحدة ولو تعدد السجود  
في الصلوة لم يتعد بخلاف الجارية الاحرام فانه يتعد ويتعد الحائنة اذا اختلف  
جنسها لان المقصد سجود السهو في النفس الشيطان وقد حصل بالسجدة  
اخر الصلوة والمقصود في الباب جبر تلك الحرمه فكل جبر فاختلاف المقصود  
ولو زنى او شرب الخمر او سرق مرارا كفي واحد سواء كان الاول موجبا لما وجبه  
اذا اذ لا فوز في تكرار شاة كفي اربع ولو تعدد مرارا واحدا او جماعه في  
مجلس او مجلسين كفي واحد بخلاف اذا زنى فحدث زنى فاته ثانيا ولو زنى  
وشرب سرق اقيم لكل لا اختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان حرارا  
لم يلزم باكل وما بعده شيء ولو في يومين فان كانا في رمضان بنى عودت  
والا فان كثر الاول تعددت والا احدث ولو قتل الحرم صبيعا في الحرم عليه  
جزة او واحد للاحرام كونه اقوى ولو لبس الحرم ثوبا معطلا فعليه فدية بان  
الاختلاف الجنس وكذا قال لا يلحق في قول الكثر او خضعت رأسه حياء وهذا  
ان كان ما يعاوان كان عليه فدية دمان للطيب ودم لبقطة الرأس  
انتهى ويتعد الجزاء على التارخ فيما على المزاج دم كونه حراما او حراما  
عندنا وتوهم الا ان يتجاوز المقتات غير حرم انتهى منقطع لانه حاله  
الحاجة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت بشبهة  
مكمل لم يجب ان يهر واحد لان كل صار فمكمل وان كانت بشبهة اشبهه وجب



كل وطلعت من لسان كل وطلعت من كل الفم فلا يكون طلقا بغيره  
 والمكتوبة فاسما وطلعت من كل واحد من كين الجارية المشتركة ولو طلق مكانا  
 مشتركة من لسان واحد في نفسه لها وتقدر في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد  
 في الجارية المستحقة كذا في الظاهر ومن زني بامته قتلها لزم الحد والقيمة  
 لا تقام لزوجها ولو زني بغيره قتلها وجب الحد مع الدية ولو زني بكبيرة فافضلها  
 فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا شيء في الافشاء  
 لضافها ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء  
 في الافشاء ووجوب الفجر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا  
 ولا مهر لها فان لم تستمسك بولها فعليه الدية كاملة ولا حد وضمن ثلث الدية  
 وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها وان كان بول يستمسك فعليه ثلث  
 الدية ويجب المهر في طاهر الزاوية وان لم يستمسك بول فعليه الدية كاملة  
 ولا يجب المهر عند خلعها وان كانت صغيرة بجراح مثلها فهي كالكبيرة  
 الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجامع مثلها فان كان يستمسك بولها  
 فعليه ثلث الدية وكما للمهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزاوية  
 من الحد ورواها الجارية اذا تعددت بقطع عضو ثم قتلها فانها لا تدخل فيها  
 الا اذا كانا فاضلا بين واحد ولم يتكلمها بزوج وصورتها ستة عشر لانه  
 اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عشرين او خطا بين واحد مناهما عدا والا فخطا  
 وكل من الاربعه اما على واحد او اثنين وكل من الثمانية اما ان يكونا اثنى عشر  
 قبل البرء ام بعده وقد اختلفنا في شرح المنار في بحث الاداء والعصاة والمعتقة  
 اذا طلعت بشبهة وجبت اخرى وقد اختلفت في كبرى منها سواء كان لوطا  
 صاحب العدة الا اذا وقره الحصول المعصية وقولت ما اصرنا عنه بقولنا  
 من جنس واحد بقولنا لم يختلف معصية ما بقولنا غالبها والله الموفق **في قوله**  
**ان** اعلى الكلام اولى من اجاله متى لم يكن اهل وكذا انما  
 اختلفنا في الحصول على الحق الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز  
 فلا خلاف لا ياكل من هذه الخلقة اخرج هذا الرقيق حنت في الاول بالكل الجارية

منها

منها وتجنبا ان باعها واشترى بها كولا وفي انما يتخذ منه كالجوز ولو اكل  
 عيني الشبهة والرفيق لم يثبت على الجمع والمهر شرعا او عرفا كالمعتقة وان  
 تعددت الحقيقة والجواز او كان اللفظ مشترك بلا مرجح اهل لعدم الاحتجاج  
 فالاول قوله لا امرأة المعروفة لا يبرها بهذا ينسب لم يحرم بذلك ابتداء ان في  
 لو اوصى لمولى له ولم يعق بالكره معق بالبيع بطلت ولو لم يكن معق بالكره  
 وله موال اعتقهم ولم موال اعتقهم انصرف الى مولى لانهم الحقيقة ولا شيء  
 لمول مولى لانهم لا يزوجون ولا يجمع بينهما مما فرغته على هذه القاعدة ما في  
 التي ينسب رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربعها فطالبت  
 الثلث بيمين في قال الزوج ادفعت الزاوية على طلاقه لا يقع على الاخرى شيء  
 وكذا الرقاع الزوج الثلث كذلك الباقي لصاحبته لا تطلق الاخرى انتهى  
 لعدم إمكان العمل فاعلى لان الشارح حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ابقاء  
 على الحد وفيها حكمية الاسناد والخطاوي كما كان في شية المهر من الطلاق ولو جرح  
 بين من يقع الطلاق بغيرها ومن لا يقع وقال احدكم طالق في الجانية ولو جرح  
 بين منكوته ورجل وقال احدكم طالق لا يقع الطلاق على امرأة في قولنا في  
 وعن ابى يوسف انه يقع ولو جرح بين امرأتين اجنبية وقال ثلثه احدكم  
 طلقت امرأته ولو قال احدكم طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته وعن ابى  
 ومحمد انها تطلق ولو جرح بين امرأتين وبين ما ليس بجمل الطلاق كالبريمة والجرح  
 وقال احدكم طالق طلقت امرأته في قولنا لا والى يوسف وقال محمد لا تطلق  
 ولو جرح بين امرأتين الحية والميتة وقال احدكم طالق لا تطلق الحية انتهى ثم  
 قال فيها ولو جرح بين امرأتين احدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة  
 النكاح وقال احدكم طالق لا تطلق صحيحة النكاح وكما لو جرح بين منكوته واجنبية  
 وقال احدكم طالق انتهى وحاصله انه اذا جرح بين امرأتين وبغيرها وقال احدكم  
 طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جرح بينهما وبين جدار او بينهما  
 لان الجدار لا يمكن اطلاق اللفظ امرأته بخلاف ما اذا كانا في موضع  
 فانه صالح في جملته الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه وكذا لو



قال لها انما منك طلق لقي وقد قال ان الطلاق لا زال له الواسطة ومما  
بينهما وما عتقها على عدة قول الامام الاظم لعبد الله الاكبر ستانته هذا  
ابن قاتر اعلم عتقا حجازا عن صفاق واما اعلاه وقال في الحاشية  
الحروف من او وقال اذا قال لعبد وداية هذا قوله بطلان اسم  
لا صوما غير معني وذكرك غير محل للعتق وعنده هو كذا لكن على احتمالين  
صح لزوم العتق كافي مسئلة العتقين والعلم بالتحليل اول من الامور فعمل  
وضع حقيقة حجازا عتقا وان احتملت حقيقة وصاين كان الاستعارة  
عند احتمال الحكم انتهى فبدا ولا نقول لعبد وداية احكام عتقا بال  
كافي المحيط وبيت النوق في شرح المختار ومنها لو وقف على اولاده وليس له  
الا اولاد اولاد جعل عليهم صونا للفظ عن الاموال على ما لا يكون الوقت  
على ماله وليس له موال فانما لم يوال موال استحقاقا في التبرع وليس بها مال  
ان بالشرط والجزاء بلا عتقا لا نقول بالتعلق لعدم مكانة في التبرع ولا  
يتوى خلافا لنقل عن ابي يوسف وكذا انت طالق في مكة فيستخرج الا اذا  
اراد في دخول مكة فيمنع واذا دخلت مكة تعلج وتجعل الامام الاظم  
منه فروعها ما وقع في فتاوى السبكي فقد ذكر كلا منها بالتمام ثم ذكر ما يستر  
عائنا سبب صواب الامام السبكي لوانه جلا وقت عليه ثم على اولاده  
ثم على اولادهم وسلم عقبه ذكر الاثني عشر مثله الاثني عشر على ان من توفي  
منهم عن ولد او نسل عاد ما كان جارا عليه من ذلك على ولده ثم على ولده  
ثم على نسله على الترتيب وعلى ان من توفي من غير نسل عاد ما كان جارا عليه على  
في درجة من اهل الوقت المذكور تقدم لاقر له فالأقرب يستوي الا في الشبهة  
والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقت قبل استحقاقه شيء من ماض الوقت  
وترك ولدا او خلفا منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء  
من ماض الوقت المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقضى  
مقام المتوفى فعلى الغرض وتوفي المتوفى عليه وانتقل الوقت الى ولده بعد  
التي درتم توفي عبد القادر وترك ثلثة اولادهم على وعمره لطيفة وولدي ابنه

هبة

محمد

محمد المتوفى في حياته والده واما عبد الرحمن ومكة ثم توفي عن غير نسل  
ثم توفي لطيفة وترك بنتا سمي فاطمة ثم توفي على وترك بنتا سمي زينب  
ثم توفي فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل قال من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة  
فاجاب الذي طرأ الا ان ان نصيب عبد الله في جميعه بقسم هذا الوقت  
على سببي جزا لعبد الرحمن مناشان وعشرون وملكه احدى عشر ووزن سب  
سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في اعتبارهم بل كل وقت حسب حال  
وبيان ذلك ان عبد الله درما توفي انتقل نصيبه الى اولاده ثلثة وهم على  
وعمره لطيفة المذكور مثل صفا الاثني عشر على فاه وبعمره ه ولفيفة هـ  
وهذا هو الظاهرنا ويحل ان يقال ان ترك عبد الرحمن ومكة ولدا بعد المتوفى  
في حياته ابيه وزلا منزلة ابيهما فيكون اهما السبعان وعلى السبعان وعمر  
السبعان ولفيفة السبع وها وان كان محتملا فخرج عن عتقه لان  
الحكم فيها خالف ثلثة امور احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احدا  
من ذرية وهذا ضيق لان المتاح اذا لم يزل عليها اللفظ لا يقتضي  
ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفروع لا يبي الطبقتين جميعا  
محتمل لكن خلاف الظاهر قد كانت له حرية في وقف اللفظ اقتضاه في ليست  
اعرف كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان مات من اهل الوقت  
قبل استحقاقه شيء قام ولده فاه وهذا أقوى لكن انما يقع لوصف على المتوفى  
في حياته والده انه من اهل الوقت هذه المسئلة كان قد وقع مثلها في الشئ  
قبل التسعين وستائة والجواب فيها نقلنا في كبره فذكر على الدار المحترمة  
فيسلكون عنها ولا اري ما اجابهم لكن رأيت بعد ذلك في كلام الحاجب فيها  
اذ وقف على اولاده على ان مات منهم انتقل نصيبه الى اولاده ومن مات ولا  
ولده انتقل الى الباقي من اهل الوقت مات واحد من ولدا انتقل الى اولاده ومن  
مات ولا ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى ابيه  
لان صار من اهل الوقت فمما التعليل تنقضي انما صار من اهل الوقت بعد  
موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياته والده ليس من اهل

الوقت



وانما يصدر عن اهل الوقف اذا ازال اليه الاستحقاق قال في الترتيب  
عليه بان يبين اهل الوقف الموقوف عليه عموما وخصوصا من وجه فاذا وقف  
مثلا على زيد ثم غرم على اولاده فموقوف عليه في حصة زيد لا في حصة  
قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط  
استحقاقه وهو موت زيد او لاد ازال اليهم الاستحقاق وكل واحد منهم من اهل  
الوقف ولا يقال في كل واحد ان موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف  
وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كما لعرا قال فيقضي بذلك ان عبد الله في  
والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوف عليه لان الواقف  
لم ينص على اسم قال فيقول ان الموقوف في صورة ابنه يستحق بانه لو مات  
ابوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا قد كنت  
في وقت الجثة ثم جئت عند فاطمة قلت قد قال الواقف ان من مات من اهل  
الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيقول  
على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن  
وملكه في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الاولاد الى ما دل عليه لفظ اولاد  
سواء وافق ذلك عرف الفقهاء ام لا قلت لان في لغة ذلك ما قلنا اما اولاد  
فلانه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه بشي فجوهر ان يكون قد  
استحق شيئا صار به من اهل الوقف ويترتب استحقاقه فيموت قبله فينص  
الواقف على ان ولده يتولى مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا  
انه قال قبل استحقاقه فيقول ان يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي بعده  
وان وصل اليه الاستحقاق انما صار من اهل الوقف قد يتاخر استحقاقه  
اما لانه مشروطا بغيره كقوله في كل سنة كذا فموت في اثنا عشر يوما  
فذلك فيصح ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الان ما استحق في الغلة شيئا  
اذا لم يمتها او لم يمت شرط الاستحقاق بمضي زمان او غيره منها حكم الوقف بعد موت  
عبد الله فيقول في غرض غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته عموما بشرط  
الواقف ان في درجة فيصير نصيب عبد الله في ذلك بينهما انما لا ياتي على ذلك

والطيف

والطيف الثالث ويستمر حرمان عبد الرحمن ومكة فلما ماتت لطيفة انتقل  
نصيبها الى الثالث الى ابنها ولم ينتقل لعبد الرحمن ومكة شيء لوجود اولاد  
عبد الله فيهم فموتهم لا يمتهم اولاد وقدمهم على اولاد الاولاد الذين منهم  
وتأخر في علي بن عبد الله في ذلك فيصير نصيبه في حصة زيد لا في حصة  
نسل نصيب عبد الله في ذلك فيصير نصيبه في حصة زيد لا في حصة  
نصيب لولده وتبقى هي وبناتهما مستوفيتان بنصيب عبد الله في حصة زيد  
نسله ونحوه فلهذا فيقول ان يقال ان نصيب عبد الله في حصة زيد لا في حصة  
اولاده عموما فيقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فلهذا  
يخرج اولاد اولاد الاستحقاق بعد الاولاد وانما يجنبنا عبد الرحمن ومكة وانما  
اولاد الاولاد بالاولاد فانما نخرج الاولاد الى حصة في حصة زيد لا في حصة  
عبد الله في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد  
ما كان بعد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر افتضاه النزول الحادث بانما في  
طبيعة الاولاد المستغنى عنه شرط الواقف ان الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه  
مخالفة لما هو قوله ان من مات فنصيب لولده فانه ظاهره في حصة ان نصيب  
على لبنة زيد واستمر نصيب لطيفة لبنتها فاطمة في حصة فاطمة بهذا العمل  
فيهما جميعا ولم يخالف ذلك زمانا مخالفة نزل الواقف ان بعد الاولاد  
يكون الاولاد الاولاد فلهذا في حصة زيد لا في حصة زيد في حصة زيد  
وهو تعالى في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد  
بالذين بل هو محل نظر الفقيه فيطرح في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد  
اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لا يخرجهم بقوله  
من مات انتقل نصيبه لولده متأخر في العمل بالمستند كقولنا ان هذا ليس  
من باب النسخ في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد في حصة زيد  
اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتقصيد لذلك العمل فكان  
التمسك بالاصل اول ومنها ان من صبيحة عامة بقوله من مات ولده  
صالح لكل فرد منهم ولجودهم واذا لم يوجد لهم كان انتقال نصيب مجموعهم



الورثة  
٤

لا مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله له وجه من افعال الاولاد  
وان لم يعمل بذلك كان الغي الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض  
الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجيح فيه فالاطلاق  
ولا شك ان اقول ان غرض الواقفين ومنها ان استحقاق الوصية لا يقل الا في  
وهو الذي يخصها اذا ترك بينها وبين بقية اولاد الاولاد حقيقة وكذا اذا  
والا يرد على الخلف وكذا انما طرأ عليها مشكوك فيه مشكوك في استحقاق عبد الرحمن  
وملكه فان لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللطيفين يقسم بينهم بقسم بين  
عبد الرحمن ومملكه وزينب فاطمة ويهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون  
لعبد الرحمن خمسة وكل من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم او ينظر الى  
اصولهم فينزلون منزلة لهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة وزينب  
خمسة ولعبد الرحمن ومملكه خمسة وفيه جهل وان الى اكمال اهل حق لا يفضل  
فخذه على فخذ في المقدار بعد موت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل  
والباقي من اهل الوقت زينب بنت جهم وعبد الرحمن ومملكه ولداً  
وكلام في درجتها وجب قسم نصيبها بين عبد الرحمن ونصفه ومملكه وزينب  
ربعة والاقول هنا ينظر الى اصولهم لان الانتقال من ماله وماله من ماله من ماله  
فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد الرحمن ومملكه خمسة ولعبد الرحمن  
موت على نصف ونصف وربع خمس الذي لفاطمة بينها بالزينة فلعبد الرحمن خمس  
ونصف خمس وثلاث خمس ومملكه ثلث خمس وربع خمس واجتمع زينب بنت جهم  
والدوا وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو  
ستون فقسنا نصيب عبد الرحمن على زينب خمسة وربع خمسة وهو سبعة  
وعشرون ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومملكه  
احد عشر وهي ثلث خمس وربع خمس فلهذا ما طرأ ولا اشتبه احد من الفقهاء  
بقوله في بل ينظر لفظة استحقاق كلام السبكي في قلت فانه لا يوجب في ذلك  
اختياره اولاد دخول عبد الرحمن ومملكه بعد موت عبد الرحمن وعلمنا بقوله في  
مات من اهل الوقت الخ وما ذكره السبكي في انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقت

مجموع

ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاق خلاف الظاهر في اللفظ ولا  
المتبادر الى الافهام بل صرح كلام الوقت انه اراد بالوقت الذي مات  
قبل استحقاق الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه  
وقوله شيء من منافع الوقت دليل قوي لذلك فانه فكرة في سياق الشرط  
وفي سياق كلام معناه التي فيق لان المعنى ولم يستحق شيئاً من منافع الوقت  
وهذا يحل ايضا رد السائل الذي قاله بوجوبه ايضا قوله استحق  
ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقت فلهذه  
الافعال كلها صرح في اتمات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما كان  
السبكي لا يستغنى عنه بقوله او لا يخالف ان مات عن ولد عا د لما كان جارا  
عليه على ولده فانه يقع عند ولا ينافي في هذا اشتراط الترتيب في الطبقات  
بشم لان ذاك عام يخصه هذا كما حقيقه ايضا قوله على ان مات  
عن ولد الخ وايضا فانما قلنا بعموم اشتراط الترتيب لزوم من الغاء  
هذا الكلام بالكلية وان لا يخل في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق  
عبد الرحمن ومملكه ما استوا في الدرجة اخذ من قوله عا د عا د في درجته  
فتبقى قوله في مات قبل استحقاق الخ جملة لا ينظر له اثر في صورة بخلاف  
ما اذا اختلفت وخصصنا بعموم الترتيب فان فيه اعلا الكلامين  
وجما بينهما وهذا هو ينبغي ان يطع به رج فنقول لما مات عبد الرحمن  
وقسم نصيب بين اولاده الثلثة وولدي ولده اسباعا لعبد الرحمن ومملكه  
السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه ومملكه  
اخيه فيصير نصيب عبد الرحمن ومملكه بينهم ثلثي نصف ان ولطفه خمس لعبد الرحمن  
ومملكه خمس اثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها كمالها لبقية فاطمة  
ولما مات علي انتقل نصيبه كماله لبقية زينب ولما توفيت فاطمة بنت  
لطيفة والباقي من في درجتها زينب وعبد الرحمن ومملكه قسم نصيبها بينهم  
لذكر مثل حظ الانثيين اعتبارهم لا باصولهم لما ذكر السبكي لعبد الرحمن  
نصف وكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن موت عمر خمس وثلاث وموت



فوقه

من القلعة

منه القصة من غير تسلية نصيب الى اضره فيكون النصف منهما ومن مات  
من ولد نصيب له ما دام اهل طبقة اخيه من مات بعدهم ينقسم نصيبه بيني  
جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه فيستقص القصة  
بعورت الطبقة الثانية ويزول الحجب عن ولدي المتوفى في حصة ابيه على اقله  
ثم على اولاد الاولاد وانما يعمل بقول من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده  
لما لم يكن له اولاد فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى اولاده وانما  
الرابع على هذه فاذا لم يبق احد من البطن الاول تستقص القصة ويكون بينهم  
بالسوية فمن مات من اهل الك عن ولد انتقل نصيبه اليه ان يترخص اهل  
تلك الطبقة تستقص القصة وينقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن  
وحاصل في لغة الكيسوطي ان في كل شئ وهو ان اولاد المتوفى في حصة ابيه  
لا يكونون مبعاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون منهم ووافقه على استقص  
القصة قلت اما في القصة في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواجبه لما  
ذكره الكيسوطي واما قوله تستقص القصة بمقتضى كل بطن فقد في بعض  
علماء العمر وغيره ان ذلك الى الخلف لم يشترطوا لما صوروا الخلف وصورة  
السكنى فانما اذكره حال ما ذكره الخلف باختصار وايضا ما بينهما من  
الوقوف فذكر الخلف صورة **الثاني** وقف على ذرية بلا ترتيب بين البطون  
استحق الجميع بالسوية الاولى والاقل تستقص القصة في كل سنة بحسب طبقتهم  
وكثيرهم **الثالث** وقف عليهم شارطا تقوم البطن الاولى ثم وغم ولم يزد  
فلا شئ لاهل البطن الا ما دام واحد من الاولى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده  
ويستحق من مات ابوه قبل ان يستحق حيا اهل البطن الك لاص الاول كونهم  
منهم **الرابع** وقف على ولده واولادهم ونسبهم لا يدخل ولد من الك  
ابوه مات قبل الوقف لكونه حقيق اولاد الولد الموقوف عليه يخرج المتوفى  
قبله **الخامس** وقف على اولاده واولاد اولاده وذرية على ان يبرأ  
بالبطن الاولى ثم وثم ولا شئ للبطن الك ما دام واحد من الاولى فلو مات  
واحد من البطن الك وترك ذراعا موجودا على ثم انقضت الا على فلا مشرك له



في البطن ان كان له من انثى فاذا انقضت انثى الذكر الثالث  
 وقفت على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسبه ولم يترك وشروط  
 ان مات عن ولد فنيصبه له وكله قسم الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية  
 فاذا اصاب الموتى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول  
 سهم بالسوية وما انتقل اليه ولده **القسم** وقفت على ولده لصلبه ذكرا  
 او انثى وعلى اولاده المذكورين ولده واولاد اولادهم ونسبهم وكله قسم الغلة  
 بين ولده ذكرا وانثى واولاد الذكور ذكرا وانثى بالسوية فيكون لاولاد ذكرا  
 البنين ثلثي ثلثي بقية الغلة لا على ثم ثلثي ثلثي لولد لصلبه ذكرا وانثى فاذا  
 انقضت اصاب لولده البنين دون اولاد البنات ثم لاولاد البنات **القسم**  
 وقفت على بناته واولادهم واولاد اولادهم وكله ان الغلة  
 لبناته ونسبتن فلو قال بقية الغلة لولده لا على ثم ثلثي ثلثي لولده  
 ونسبتن لولده الذكور ونسبتن لولده البنات فان مات بعض ولده الذكور عن غير الاولاد  
 وبقي البعض لولده واولادهم وكله عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب  
 فالغلة للباقيين من ولده فاذا انقضت كانت لولده **القسم**  
 وقفت على ولده وولد ولده ونسبهم مرتبا بشرط ان مات عن ولده  
 له وعن غير ولد فراجع الى اهل الوقت وكله ان الغلة لا على ثم ثلثي ثلثي  
 سبني ثم مات بعضهم عن سبني قال تقسم على عدد اولاد الوقت الموجودين  
 يوم الوقت وعلى اولاده الخاضعين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه  
 وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل لولده من مات حصته اليه مع وجود  
 البطن الا ان يكون الوقت بشرط تقديم الا على لولده ان لم يكن له من مات  
 عن ولده فنصيبه وكذا الوفيات الا ان واحد يجعل سهم الميت لابنه  
 وان كان من البطن انثى مع وجود اهل ولو كان عدوا لبطن الا على  
 عشرة فمات اثنتان بلا ولد ونسبتن ثم مات اخوان عن ولد ونسبتن لكل ثم  
 اخوان عن غير ولد وكله ان نصيب الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى  
 الميتين الذين تركوا اولاداً فما اصاب الاربعة نفولهم وما اصاب

الميتين

الميتين كان لاولادهم ولومات واحده من عشرة عن ولد ثم مات  
 ثمانية عن غير نسبتن تقسم على سبني سهم لولده ثم الميت يكون لاولاده  
 فلو سبنا سبني بين الا على وهم عشرة ثم مات اثنتان عن غير ولد ثم مات  
 واحد عن اربعة اولاد واحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك  
 ولادات اخرى عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذوه  
 وما اصاب الموتى كان لاولادهم وكله سهم له ثم ينظر لاما اصاب الاربعة  
 تقسم لربا فبغير سهم من مات عن غير ولد الى اصل الوقت فتعاد القسمة  
 على ثمانية فما اصاب واحد تقسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه  
 الميت الذي مات عن ولد اثلاثا فما اصاب الميت كان لولده فلو لم يمت  
 احد من البطن الا على مات واحد من الا على ولد اومات بعض الا على ثم من الا  
 رجل او رجلان عن ولد وكله ان نصيب لولده من مات قبل بيه ولا لاولاد من  
 مات من الا على عدم احتقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفية في الصيغة الثانية  
 من غير زيادة ولا نقصان وخرج ان البطن الا على لو كانوا عشرة وكان له  
 انسان ماتا قبل الوقت وترك كل ولد لاهل له مادام واحد من الا على لاهل  
 من البطن الا على فله حق لاهل حتى ينقض نفقات عشرة او ترك كل ولد اخذ  
 كل نصيب بيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقت وان استوفوا في الطبقة  
 فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب اتى اخذوه وما اصاب الموتى  
 كان لاولادهم فان مات اكثر عن ولد انتقلت القسمة لاهل البطن الا على  
 وجبت الى البطن الا على فينظر الى اولاد عشرة واولاد الميت قبل الوقت  
 فيقسم بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل ان يراضى البطن  
 الا على فتقسم على عدد البطن الا على فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقضت  
 البطن الا على انتصفت القسمة وجعلنا على عدد البطن الا على ولم يعمل بتركا  
 انتقال نصيب الميت الى ولده هنا يكون الوقت على ولده وولد ولده فلان  
 دخول اولاد من مات قبل الوقت فله من نصيب القسمة نفولهم بيه له ولدا عشرة  
 فما تو او احواء بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاداً حتى مات عشرة

انتقضت



فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد  
ومنهم من ترك واحد البسطة في مات كان نصيبه لولده فاما مات الثاني  
كيف تقسم الغلة قال ان تقضى التسمية الكاد وادرك ذلك لعدد البطن السا  
فانظر جاعلهم فاقسم على عددهم وبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه  
لولده لان الامر يقول له قوله وولد وولد وكذا لو مات جميع والى  
فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثاني فوجدناهم غايبة انفسهم وكذا  
كل بطن يصير لهم فاقسم على عددهم وبطل ما كان قبل ذلك فاقض بعض  
المعروفين من الصور ثلثة وبيان حكمه ان الحضاف قال ينقض التسمية  
في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسألة السبكي  
وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين الطبقتين وفي مسألة الحضاف  
وقف على ولده وولد ولده بالاولاد ثم قصد مسألة الحضاف اقتضى ان  
البطن الاعلى من السفلى وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم التسمية فالتقيد  
ينقض التسمية وعدمه متبع على هذا والدليل على ان الحضاف بعد ان نقض  
التسمية كما ذكرنا قال قلت فلم كان هذا القول عندك المعجزة وتركت قوله  
كلما حدثت على احد منهم الموت كان نصيبه ردوا لولده وولد ولده وولد  
ابوكماتنا سلوا قال من قبل ان انا وهذا بعضهم يدخل في الغلة ويجب صحة  
فيها بنسبة الابا بغيرها بذلك وسنما الغلة على عددهم اشهرها فادان  
سبب نقضها وتول ولد الولد مع الولد بعد الكلام فان كان صدره لا يشاء  
ولد الولد مع الولد بل يخرج كيف قال ينقض التسمية فان قلت قد صدقت  
ان الحضاف صورها بالاولاد لكن ذكر بعده بما يفيد من ثم وهو تقدم البطن  
الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اواج بعد القول في الاول بخلاف  
التفسير بتم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح  
ان يستعمل بكلام الحضاف على مسألة السبكي مع ان السبكي في القول  
ينقض التسمية على ان الواقف اذا ذكر شرطين متساويين يعمل بالاولى  
قال وليس هذا من باب الشيخ في جعل بالتساوي فان كان هذا في السبكي

في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان منوطا لشيء ربح  
فمستعمل على قوله ان شرط الواقف كقوله ان ربح فان يتحقق العمل بالتساوي  
حيث بينا كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على من ذهبنا فان من ذهبنا  
بالتساوي منها قال الامام الحنفية انه لو كان في اول التكملة بعد الوفاة لا يبا  
ولا يوجب وكذا في اخره على ان لئلا يبيع ذلك الاستبدال بمن كان له  
الاستبدال قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكس ما يبيع  
اشهر في العمل ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على ذرية وسد طبقة بعد طبقة وطينا بعد طين بحسب الطبقة العليا  
السفلى على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد  
انتقل نصيبه الى من يورثه وصية وذوي طبقة على ان من مات قبل دخوله  
في هذا الوقت واستحقاقه شيء من مائة وترك ولدا او ولدا او اسفل  
من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا بهذه الصورة كثيرة الوقوع  
بالقاعدة لكن بعضهم يعتبر في بين الطبقات وبعضهم بالولوفان كان  
بالاول ويقسم الوقف بين الطبقة العليا ودين اولاد المتوفى في صورة الواقف  
قبل دخوله في مائة باهم لو كان حيا مع اخوة فمن مات من اولاد  
الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاقومه  
فيستعمل الحال كذلك لان الواقف اعلى البطن الاعلى وهي مسألة الحضاف الذي قال  
فيها ينقض التسمية حيث ذكر بالاولاد وقد علمت وان ذكر ثم في مات عن ولد  
من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستعمل لا ينقض اصلا بعده  
ولو انقض اهل البطن الاول فادامات احد ولدى الواقف عن ولد والاخر  
عن عشرة كان النصف لولدين مات ولد والنصف لاقوم الشرة فادامات  
ابنا الواقف سهم النصف للولده والنصف للشرة وان استوفوا في الطبقة فقوله  
على ان من مات وله ولد مخصوص من تربية البطن فلا يرثه الترتيب فيسقط  
من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا المافر البطن حتى لو قدر الميت  
مات عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن الاشر ومن مات



عن عشرة اخلف كل اولادته وصلوا اليه في البطن اكثر من عشرين على الواحد  
 الوقت والنصف الا فرين المائة وان استوفى الدرجة **المراد**  
 من قولهم تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نفس من مات  
 لولده ان كان كل اصل تجب زعمه في غير خلاص لا يهل البطن ان مادام  
 واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان اصل  
 تجب فرع نفسه لا فرع غيره كمن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطننا  
 بعد بطن ثم يقولون تجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ولا شك ان هذا باب  
 التبا وكيد وان يجب العليا للسفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطننا بعد بطن  
 وسلا بعد سلا ولا شك ان اذ اجمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعده ثم ناكيدا  
 لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطوسي في الفروع الواسعة  
 ان العلامة عبد البر ابن الشحنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي  
 واقضي غير ما نقله الكيسوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التفتي وكما  
 عنه انه كتب خط تحت جواب ابن القاي في شيء ثم يتي الى خطاؤه فرجع عنه  
 واطال في تفرقه ونظم الواقعة ابياتا فمن رآه زيادة الاطلاع فليرجع اليه  
 ولم يزل العلماء في سائر الاقطار يختلفون في فهم شروط الواقعة في الآسن  
 رحم الله الله الموتى الميتة بكل عسير **يرد في هذه** الى عدة  
 قولهم الماء ليس خير من الماء كيد فاذا ادا اللفظ بينهما تقيي على  
 الماء كسيس ولذا قال احيانا لو قال لزوجته انت طالق طالق طالق طلقت  
 ثلاثا فان قال اردت بالماء كيد فصدق ديانة لا قضاء ذكرنا لا يفي  
 في الكفاية وفي خلاصة اذ اعلن على امر لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس  
 او في مجلس آخر ان لا يفعل بعدكم فعدان نوى عينا او تشبهه بالولم ينفذ عليه  
 كذا رده عيني وان نوى بآبى الاول فعله كذا رده واحدة وفي الخبر يرد على  
 اذ اخلف بايمان ففعله بكل عيني كذا رده المجلس المجالس فيه سواء ولو قال  
 عشت بآبى الاول لم يستقم ذلك في العيني باللفظ ولو حلف تحت او مرة  
 يستقيم وفي الاول ايضا لو قال هو يهودي هو يهودي ان فعل كذا يمين واحدة

التاسيس خير من التاكيد

ولو قال

ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو يهودي ان فعل كذا ففعل كذا ففعل كذا  
 وفي التوازل رجل قال لا فوالله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه  
 سنة ان كتم بعد ساعة فعليه ثلثة ايمان وان كتم بعد سنة فعليه ثلثة ايمان  
 وان كتم بعد شهر فعليه عشرين واحدة وان كتم بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما  
 في الخلاصة **القاعدة الكاشرة** الخراج بالثمان هو حديث صحيح رواه  
 ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة  
 وفي بعض طرق ذكر السبكي هو ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده ماشا والله  
 ان يتيم ثم وجد به عيبا فخاضه الى العتيق فم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله  
 قد اسفل علي فقال الخراج بالثمان قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث  
 غلة العبد يشترى الرجل يستقله زمانا ثم يعثر منه على عيب وكساه البايع  
 فيرده ويأخذ جميع الثمن ويعفوه بقلته كلها لانه كان في ضمانه ولو لم يكن به عيب  
 منه ماله انتهى وفي الناقية كلوا فخرج من شيء فهو فخره خراج الشجرة ثمرة وفراخ  
 الحيوان ذره وسلم انتهى وذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث  
 من جوامع الحكم لا يجوز نقله باللفظ وقال احيانا في باب ضمان العيب الزيادة  
 المنفصلة غير المتولدة من الاول المتعاقبة بالبيع كالكلب والقطه وسلم  
 للمشتري ولا يفر خصمه بالرجاء لانها لم تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بالثمن  
 وانما ملكها بالثمان وبمثل عيب الخراج الحديث ومنه سوادان لم ارهما احدا  
 لو كان الخراج في مقابلة الثمان كانت الزيادة قبل القبض للبايع ثم العقد  
 او القسح كونه من ضمانه ولا قابلية واجيب بان الخراج يعمل قبل القبض  
 بالملك ويعد به وبالثمان معا واقصر في هذا الحديث على التعديل بالثمان  
 لانه اظهر عند البايع واقبل عليه واستباحه ان الخراج للمشتري كما لو كانت  
 القسمة بالثمان لزم ان يكون الاو اولا لما عصب لان ضمانه اشتد من ضمان غيره  
 وبهذا اصح لا يخي في قوله ان الغاصب لا يفي منافع الغصب واجيب بانه  
 عليه السلام فعني بذلك ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو كملكه اذا تلف  
 وتلف على ملكه وهو المشتري وان عصب لا يملك المقتضوب وبان الخراج للمشتري





جعلها من غير النكاح ولا فاشان الغائب لا يملك المقتصد بل اذا انزلها  
فان اختلفت فماتت عليه فلما نزل موضع الخلاف ذكره الكسوطي قال ابو يوسف  
ومحمد بن اذ وقع اليمين الى الكفيل قبل الاداء عند فسخ الكفيل فماتت  
فما يتبعني ان الرجوع يطيب له ويستدل بها في فتح القدير بالجواب وقال الامام  
بردة على الاصل في رواية وتصدق به في رواية وقالوا في المسح فاسدا اذا اخرج  
فانه يطيب للبايع ما رجع المشتري والى اصل ان المجتهد ان كان للملك  
فان الرجوع لا يطيب له اذ اخرج في المقتصد والامانة ولا فرق بين المتعين  
وغيره وان كان لغيره والمالك طاب فيها لا يتعين لانها يتعين ذكره الربيعي  
في البيع ان كسوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة وهي لو اتممت المرأة  
عبدان ولا يكون لاهنها ولو جني جنات خطا فاعقل على عصبته وادناه  
وقد جني مثله في بعض العصباء يعقل ولا يرث انتهى واما منقول مشوخا منها  
**القصة الثانية** في السؤال معاد في الجواب قال البرزقي في فتاواه  
من اخر الوكالة على ان قال لا امرأة زيد طالي وعنده ثوب عليه ثمنه الى بيت الله  
ان دخل هذه الدار قال زيد نعم كان يكلمه لان الجواب يتضح اعاده ما في السؤال  
ولو قال اجرت ذلك لم يمل نعم لم يمل على شيء ولو قال اجرت ذلك على ان  
دخلت الدار والزم نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجارة لا يقع شيء  
وفيها من كتب الطلاق قالت لانا طالق فقال نعم تطلق ولو قال تطلق  
نفسه فقال نعم لا طلاق نوى ولو قيل است طلقت امرأتك قال بل طلقت لانه  
جواب ان تمام بالانهايات ولو قال نعم لا طلاق جواب ان تمام بالنفي كما قال  
نعم ما طلقت انتهى من كان بالاعمال قال فقلت لكذا مس فقال نعم فقال  
السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهذا في انتهى وفي اقرار الغيبة فقال لا فر  
لي عليك كذا في دفعها الى فقال استمره نعم استمره فهو قرار عليه ويؤخذ به انتهى  
وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ عا ذكره شرح المنار في فصل الاداء في  
في شرح قوله وان اعم اذا خرج من خارج الجاهل فمضى راع الاطلاق فليرجع اليه  
وفي بيته الاخر في فتاوى اهل العصر قالت لزومها احلف على ان طالق

ثلث

ثلث ان اخذت هذا الشيء فقال لا زوج انت طالق ثلثا ولم يرد مهل  
يتحقق الجواب اعاده ما في السؤال فيكون تعليق ام يكون تخيضا فقال  
بل يكون تخيضا انتهى **القصة الثالثة** لا ينسب الى ساكت قول فلو  
راى اجبت ببيع ما لم يفسك ولم يمتهم لم يكن وكذا بسكوته ولو راى القاي  
الصبي او المعتوه او عبدا يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذا في التجارة  
ولو راى المرتضى الرأى يبيع الرضى لا يبطل الرضى ولا يكون رضى في ودية  
ولو راى غيره سكت ما لم يفسك لا يكون اذا ما تلافه ولو راى عبده يبيع  
عنه انه اعيان المالك فسكت لم يكن اذا كذا ذكره لا يلحق في المأذون  
ولو سكت عن وطع اعتم لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضو اخذ من سكوت  
عند اتفاق ماله ولو راى المالك رجلا يبيع متاعا وهو حاضر فسكت لا يكون  
رضاء عندنا خلافا لابن ابي ليلى ولو راى فقه يزوج فسكت ولم ينسب  
لا يصير اذ ناله في النكاح ولو تزوجت غير كونه فسكت الولى على المطالبة  
الفرق ليس برضا وان طلق ذلك كذا سكوت امرأة العتيق ليس  
برضا ولو اقامت معه سنين وهي في جامع العتق ليني عارية الحائض الا انه  
لا ينسب بسكوت وخروج عن هذه القاعدة ما يملك كثره يكون سكوت  
فيها كالتعلق **القصة الرابعة** سكوت العتق استياد لهما قبل التزويج وبعده  
**القصة الخامسة** سكوتها عند قبض بصرها **القصة السادسة** سكوتها اذا بلغت بكرة  
**القصة السابعة** صلتان لا تزوج فزوجها ابوها فسكت حنث **القصة الثامنة**  
سكوت المقتصد عليه قبول الموهوب له او المقتصد عليه **القصة التاسعة**  
سكوت الوكيل قبوله ويرد بوجه **القصة العاشرة** سكوت المتزوجة قبوله ويرد بوجه  
**القصة الحادية عشر** سكوت المعتضى اليه عند قبض قبول المقتصد بغيره **القصة الثانية عشر**  
سكوت الموقوف عليه قبوله ويرد بوجه وقيل لا **القصة الثالثة عشر** سكوت احد  
المبتاعين في بيع التخييل يعني قال له جسد قد بدا لي ان جعله بيعة  
صحيا **القصة الرابعة عشر** سكوت المالك المقيم حين قسم ماله بين اثنين  
رضى **القصة الخامسة عشر** سكوت المشتري بالتي رضى بها العبد يبيع ويشترى

سكت ع

عند ٤



سقط بخياره **الاشعة عشر** سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين  
 رأى المشتري قبض المبيع اذن يقتضيه صحيحا كان البيع او فاسدا **الاشعة عشر**  
 سكوت الشفع حين علم بالمبيع **الاشعة عشر** سكوت المولى حين رأى عبده يبيع  
 ويشترى اذن في التجارة **الاشعة عشر** لو تلف المولى لا ياذن له فسكت  
 حنث في ظاهر الرواية **الاشعة عشر** سكوت الحق والقبضه عنه بعد اذ حنث  
 او دفعه بخياره او ابرره ان كان يعقل بخلاف سكوته عن جارية او عن غنم  
 يبيع او تزويج **ان منه عشر** لو تلف لا ينزل فلان في داره وهو نازل  
 في داره فسكت حنث لا لو قال له افرج منها فاني ان يخرج فسكت **الاشعة عشر**  
 سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتثبت اقراره فلا يملك نفقة **العشرون**  
 سكوت المولى عند ولادة ام ولد له اقراره **الحادي عشر** **العشرون** السكوت  
 قبل البيع عند الاخبار بالغيب رضاء بالغيب ان كان المحرم عدلا لا وقتا  
 عنده وعند ما هو مريض وكوفا مستأنا **الثاني عشر** **العشرون** سكوت البكر  
 عند الاجبار بزوج الولى على هذا الخلاف **الثاني عشر** **العشرون** سكوت  
 عند بيع زوجة او قريبه عتقا اقراره ليس له على ما افق من خارج كونه  
 خلافا لما في الجارية فينظر المنة فيه **الاشعة عشر** **العشرون** وانه يبيع عن  
 ادراكه فمصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه **الحاشية**  
**العشرون** احد عشر كى النان قال لا فرا في اشترى هذه الامه لنفسه  
 خاتمة فسكت الشريك لا يكون لها **الاشعة عشر** **العشرون** سكوت المولى  
 حين قال لا لو كمل بشراء معين انى اريد شرائه لنفسه فشرائه كان له  
**ان منه عشر** **العشرون** سكوت ولى العقب اذا رآه يبيع ويشترى اذن  
**ان منه عشر** **العشرون** سكوت عند رويته غيره اذا شق رقة حتى سال ما فيه  
 رضى **ان منه عشر** **العشرون** سكوت الخائف لا يستعمل مملوكه اذا  
 خرمه بلا امره ولم يرضه حنث هذا الثلثون في جامع المصنفين وغيره وردت  
 ثلاثا اثبتت في القنينة **الحاشية** دفعت في تحريرها لغيرها اشياء من امتعة  
 الابن هو ساكت فليس له الكسر اذ **الثاني عشر** انقعت الام في جهازها ما هو

سكوت المالك عند قبض المولى  
 او المتصدق عليه اذن  
 م

معنا فسكت الاب لم يقبل الام **الثاني عشر** باع جارية وملكها حتى وقطعت  
 ولم يشترط ذلك للمشتري لكن قسم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت  
 كان سكوت بمنزلة التسليم فكان على البايع ان يملكها في الظاهر ثم ردت اوى الزاوة  
 على الشيخ وهو ساكت ينزل منزله بنفقة في الاصح واخرى على خلاف فيها  
 سكوت المولى عليه ولا عذر به انكار وقيل لا ويجوز في قضاء الخيصة  
 فهي حنث في ثلاثون ثم رأت اوى كبتها في الشرح من الشهادات سكوت  
 المولى عند سؤالي عن الشئ بعد قبض **الاشعة عشر** **العشرون** سكوت الابن  
 عند قبض الميراثين العين الميراثية كما في القنينة **الثاني عشر** **العشرون**  
 الرضى افضل من النفل الا في مسائل **الحاشية** اراد الميراث من قبل افضل من  
 انظاره الواجب **الثاني عشر** ابتداء السلم سنة افضل منه رد الواجب **الثاني عشر**  
 الوضوء قبل الوقت مندوب افضل منه الوضوء بعد الوقت وهو نفي **الثاني عشر**  
**الاشعة عشر** ما حرم افذه حرم اعطاؤه كالربوا ومهر البني ولو ان اكلان  
 والاشعة واجر النكحة والاشعة الا في مسائل **الثاني عشر** **العشرون** خوف على نفسه  
 او ماله او سرى او عليه عند السلطان او امره الا في فاته حرم اخذ  
 واعطاء كما تبيناه في شرح الكفر والقضاء وفك كسره واعطاه حتى لم ينجح  
 اجوه ولو خاف الوضوء ان يستولى غاصب على المال فله او ائتمنى ليجلصه  
 كما في الخلعته وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الاكل  
 في شرح المشرق فيه فيقتضيه اصل القاعدة الحرة الا ان يقال ان الصدقة  
 هنا حقة كالصدق على العتي **الثاني عشر** **العشرون** تعرب منها قاعدة ما حرم فعلية حرم  
 طلبها الا في مستثنين **الحاشية** لو ادعى دعوى صادقة فانكر انقره فله تخليعه  
**الثاني عشر** **العشرون** الجزية يجوز طلبها من الزنى مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه لا يمكن منه  
 ازاله الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو كاستمراره على الكفر وهو حرام  
 والا فمتعدله عندنا ولم ير ان يثمة **الثاني عشر** **العشرون** من استعمل الخمر  
 قبل اوانه عوقب بحرامه ونحوه حرامان القاتل موروثة عن الارث  
 ومنها ما ذكره الطحاوي في شكل الاثارة ان الكاتب اذا كان له قرضه على الاداء



فأقره ليدوم له النظر إلى سبته لم يجر ذلك لأنه من وجب عليه يسقط ما يحرم  
أو إذا قد غلبه السبكي في شرح المحتاج وقال أنه يخرج من حيث لا يبعد من جهة  
الغلبة انتهى ولم ينظر في كونها من فروعها وإنما من فروع صندرها وهو أن من  
أقر الشيء بعد دونه فليس له أن يكرهه لأنه لا يكره الجواز فلم يعاقب بحكم  
شيء ومن فروعها لو طلقها بالطلاق صانعا ما صعدا حرمانا من الأرض في عرض مودة  
فإنها تترد وفروعها مسائل **الكتاب** لو قتلتم أتم الولد سبته عتقت لا عزم  
**الكتاب** لو قتل المدبر سبته عتقت ولكن يسقط في جميع قيمته لأنه لا وصية لها **الكتاب**  
**الكتاب** لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه **الكتاب** مسكر وجبته  
مستأجر عشرتها لاجل أرضها ورثها **الكتاب** مسكر كذا لاجل الخلع نفذ **الكتاب**  
شرب دواء في حنت لم تقض الصلوة **الكتاب** باع مال الزكاة قبل الحل  
فأرأعها حج ولم يجب **الكتاب** شرب شيئا لم يرض قبل الخلع صحيح حرما حاز  
له الفطر **الكتاب** قال السوحي رأيت لهذه القاعدة نظائر في الوصية وهو أن  
أتم العمل يجوز أن يفت بعد استيفاء قوله فان غبت قبل استيفاء عمله أصله  
انتهى **القائمة السابعة عشر** الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة  
ولهذا قالوا أن القاضي لا يزوج اليتيم واليتيم لا يزوج اليتيم ولا يزوج اليتيم في الكفاية  
وتوزارح محرم أو أمة أو معتق والولي الخاص استيفاء النكاح والصلح  
والعقد بخلافه والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكفر والامام المعفو  
العقد والصلح لا العفو يقتل ولية لأنه لا يفيها إذا قتل وفي المعفو كونه تائب  
في الكفر والقاضي كالأب الوصي يصلح فقط أي فلا يقتل ولا يعفو **كتاب**  
الولي قد يكون ولية في المال والنكاح وهو الأب الجدة وقد يكون ولية في النكاح  
فقط وهو سائر العصبات والامم وذوي الارحام وقد يكون ولية في المال فقط  
وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلامنا في استيفاء النكاح أنها واثب **الكتاب** ولاية الأب الجدة  
وهي وصية ذاتي لها وتقل ابن السبكي الإجماع على أنها لو عزلت نفسها  
لم تنزع **القائمة الثامنة** السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة للموكل عزله إن لم  
والوكيل عزل نفسه يعلم موكله **الكتاب** الوصية وهي بينهما فلم يجر لأن يزوج

الابنة

**الكتاب** تناظر الوقت وتختلف الشبان يجوز أن لا واقف عزله **كتاب**  
ويشبه أن لا يشترط الحيض والمعتق لا لا واقف والقتل **كتاب**  
وأما عزله لظن أن الغرض الخاص يخرج كل في الغيبة وفي الغيبة لا يمكن أن يجر  
التمتع في مال اليتيم مع وجود وصيته ولو كان منصوصا انتهى وعلى هذا لا يملك  
القاضي التمتع في الوقت مع وجودنا ظاهرا ولو من قبله **كتاب**  
لا عبرة بالظن البين خطأ أو غيره به إجماعا في بواضع منها في باب قضاء  
الطلاق ولو طلق في وقت الضيق ضاق وحل الخلع في بيتين أنه كان في الوقت  
سبعة بطل الخلع إذا بطل في زمان كان في أول الوقت ستة بطل في زمان  
ثم يبيد الخلع فان لم يكن فيه ستة يبيد الخلع فقط وتمامه في سورة الزيلعي ونها لو طلق  
الماء في وقت ضيق ثم يبيد أنه ظاهر جاز وصحة كذا في الفقه ومنها  
لو طلق الموضع الذي غير صرف الزكاة ورفع ثم يبيد أنه معروض اجزائه اتفاقا  
وفروع من هذا ما عده مسائل **الكتاب** لو طلق معروض الزكاة من غير ثم يبيد أنه  
حتى أو بطلان أو غيرهما خلافا لابي يوسف ولو يبيد أنه بطلان أو مكاتبه  
أو حتى لم يجره اتفاقا **الكتاب** لو طلق في ثوب عنده أنه جنى ثم ظهر له طاهر  
أعاد **الكتاب** لو طلق وعنده أنه تحدث فخطبته متوطئة أعاد **الكتاب**  
حتى الزنى وعنده أن الوقت لم يدخل فخطبته كان قد دخل لم يجره فيها  
وهي في فتح القدر من الصلوة وإن يبيد يقتضيه أن عمل مسئلة الخلافه سابقا  
على ما إذا لم يعمل آتيا أصلا فإنه يبيد في هذه المسائل الاعتبار لما طلق المكلف  
لما في نفس الامر على عكسها الاعتبار لما في نفس الامر ولو صلى وعنده أن الوقت  
ظاهر وأن الوقت قد دخل أو أنه متوطئة فبان خلافا أعادوه يعني أنه لو  
تزوج امرأة وعنده أنها غير على فبيد أنها على أو عكسها إن يكون الاعتبار  
لما في نفس الامر وقالوا في المدة ولو طلق امرأة وصعدا عا وشاة طلقا أنها  
أمرأة فإنه يجره ولو كان اعلم إلا إذا ناداها حاجبا بته ولو أقر بطلاق زوجته  
فلما الوقوع بافتا المنة فبيد عزمه لم يقع لما في الغيبة ولو أكل طهه ليل  
فبطلان أنه بعد الطلوع قضى بطلانه ولو طلق في الغروب فاكل ثم يبيد قضاء النهار  
فبيد







وروي في قول الفارة حفيف قبل  
ظاهر ونول الترة على القولين  
كما فرقا ضيقان مستان

التي مسئلتين ان يكون التوب جديدا او من عقب بول لم يزل بالمار  
وقد ذكرناه في شرح الكنز الا بولها بخسة الا بولها بخسة فانه ظاهر  
والتصحيح في بول الترة وقرارة كل شيء كونه وجبة البكر سقيمة  
الدواء كلها بخسة الا دم السميد والدم الباقى في اللحم المذلول اذا قطع والباقي  
في العروق والباقي في الكبد والحال ودم قلب الشاة ودم بطن من دون الانسان  
على المختار ودم البقر ودم البعوض ودم النمل ودم السمكة المستنقصة عشرة  
الجزء بخسة الا في طير ماء كول وغير ماء كول على احد القولين وفراء الفارة  
على اصول الروايتين الجزء المنفصل من الحي ميتة كالاذن المقطوع من السن  
الساقطة التي في حي من طير او من كثر لا ينضم اذا نجس فلا يؤمن حفيف  
التي في البدن فتوالى الفلوات بغير تمام يشترط في الاستنجاء ان لا يخرج عن الراكحة  
عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي يتجه اليه اذا اجزوا ان يمس ثوبا غافلا في لا يمس  
توضعا من ماء نجس هناك من غير غرض عليه الا ان يلام رأيه في توب غير خاسرة  
ما يبعد ان غلب على ظنه انه لو اخرجها اذا وجب الا فلا المركة اذا انتهت  
لا تجس الطام اذا تغير واشتد فغيره تجس وحرم للبي ورايت والسن  
اذا انقضى لا يحرم اكله لاجابة اذا دجت ونفت ريشها وغليت في الماء  
قبل شق بطنها صال الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق الى اكلها الا  
ان تحمل الترة اليها فاكلها **العقيدة** اذا شرب في الصلوة  
وقطرها قبل اكلها فانه يفيضها الا الرض والسن فلا قضاء فيها وانما  
يؤذيها وكذا اذا شرب طائفا ان عليه فضا ولم يكن عليه اقتداء الانسان بكونه  
حالة فانه مطلقا وبالاعلى صحيح مطلقا وبالمثل صحيح الا مثلثة المستحاضة  
والضالة والمثنت الترة في الرض ارباع فرضي في ركعتين الا فيما اذا احدث  
الامام بعد الاولين ولم يكن قراءته فيها فاستخف بسبوقها فانه فرض عليه  
في الاربع المسبوق منها وفيما يفيضه الا في اربع لا يقدر ولا يقدر به ولو كثر تاويا  
الا يستأفد حتى ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يجد له سجدا فربا وياوتى  
بتكبيرات الشريفة اجماعا المسبوق لا يكون اما اذا استخلفه الامام المحدث

من الذي يخرجها من البيوت  
وقت اهدى من قال لا يعرف  
واحد في شئ وهذا  
على كل

على شئ طهرها بالراكحة  
وبل شئ طهرها بالراكحة  
قبل نزعها فبعضهم لا يبل  
بقل حفيف على ظنه انه  
قد طهر منه بوجوه

رشارة الى ان تحمل الترة  
وانما تحمل الترة اليها  
وكذا على كل

كاد

هذا هو الوجه في  
التي مسئلتين ان يكون التوب جديدا او من عقب بول لم يزل بالمار

كما ذكره من المسبوق يقضي اول صلوة في حق الترواة واخرها في حق  
الاستنجاء وتامة في البرزخية لا اعتبار بميتة الكافر الا اذا فصلت شر ثلثا  
ثم اسلم في اثناء المدة فانه يقع بناء على فصوله بقية خلاف العبي اذا بلغ كما  
في الخلافة اذ اكرامة السجدة في مكان محدد كفت واحدة التي مسئلة اذا اقر  
خارج الصلوة وسجد لهما ثم اعاد ما في مكانه في الصلوة فانه يتركه اولا لا يكبر  
جدا الا في مسائل في عيد النحر وفي يوم عرفة لا يشترط وبازاء عذره وماذا اقطع  
الطريق وعند وقوع حريق وعند الخاف وكذا في غاية البيان التي بالقلب والروح  
السان مناهم الا عند التعذر كما في الشرح الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت  
الصلاة على قول عامة من يخشاها في القيمة اذا حجت صلوة الامام حجت  
صلوة المأموم الا اذا احدث الامام عامدا بعد العنود الاخير خلفه مسبوق فان  
صلوة الامام صحيحة دون هذا المأموم اذا احدث صلوة المأموم لا في صلوة  
الامام الا في مسئلة اقدمي قارئ باقى فصلته بما باطله مسلمان في الخارج  
ادرك الامام ركعا فشرع في التحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف  
الاول مع قوته شرع متفلا بثلاث ولم يركع قضاء ركعتي شرع في الفجر  
ناسيا سنة مضى ولا يقضيها الاشتغال بالسنة عقب الرض افضل من الدعاء  
قراءة النكحة افضل من الدعاء المأثور وكل ذكر فاته تحل لم يأت به فلا يكمل سجدا  
بعد فترته ولا يكمل بالسجدة بعد فترته من الركوع مع مكشوف الرأس لم يكره  
الرابعة المسنونة كالنرض فلا يصح في العقدة الكوا ولا يستفتح اذا قام  
الا ان لم يبق في حق الترواة فانه واجبة في جميع ركعاتها تراعى في ركعة النكحة  
والسنة الكوا ان لا يصح على منديل الوضوء الذي يسجد به كل صلوة اذيت  
مع ترك واجب او فعل مكره بخلافها فانه وجوب في الوقت فان خرج لاحاد  
اذا رجع رتبة قبل امام فانه يعود الى السجود ومن جمع ما يهل لا يزال فواجب عليه  
الا اذا كان بعذر دخل المسجد الفجر فوجد الامام يصليها فانه ياتي بالسنة  
بعيدا عن الصفوف الا اذا اضاف سلام الامام مسجد الحلة افضل من الجامع  
الا اذا كان عامدا مسجد الحلة في حق السوقة فاما ما كان عند حاتوته وليس

الاصح في العقدة الكوا سنة التطهر وضعها  
عليه بعد الركعة الاولى في الاربع قبل الركعة  
وسواء اذا قام الى السنة لا يستفتح في الركعة  
بصحة ركعتيه فيه وواقعة ما في الجنبين  
قال ابن الحاجب في سطر الحديث وهذا في الاربع  
ان قبل التطهر في ركعة الاولى في الركعة  
كل التطهر ان يجمع في الركعة الاولى في الركعة  
في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة  
يشترط ان لا يركع الا ركعة واحدة  
كما في هذا الكلام

الاربع الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة  
كل الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة  
في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة  
في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة  
في الركعة الاولى في الركعة الاولى في الركعة



ما كان عند منكره ويكره ان لا يرت بين السورتين ان قلنا بتقدير الترتيب في سنة الخ  
افضل من تطويلها نذكره ان قلنا افضل وقيل لا الحكم بين السنة والارض لا يقطعا  
وكن ينقص الثواب بكونه ان يحصى لصلوة مكانا في المسجد وان قلنا بغيره  
لا ربح يكون شرا بالتركيب لا اذا اراد به التجرد من التعظيم اذا انكر المصالح في غير  
صلوة تجارته ودرسه لم يتطبل وان شغل يومه عن خشوعه لم ينقص جوده ان  
لم يكن عن تقصير ولا استحب اعادتها لترك الخشوع لا ينبغي له ذلك والامام  
انظر احواله ان يكون شريفا ويصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم يتوا امامه  
ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعيدين ويصح نيته  
امامته في غيرهما في حق الخطيب بعد روعه مستغلا قطع على رأس الكعبة الا  
اذا كان في سنة الجمعة فانها تنها على الصحيح لم يجد الا في جرحه في قبيل الجوار  
بغلاف الثوب الخبيث حيث يتخففان لم يجد غيرهما صلي في الحر فداء المسجد  
كالمسجد فيصح الاقتداء وان لم يتصل الصفوف المانع من الاقتداء طرقي غير  
فيه العجلة او انه يجرى فيه السفن او ضلوا في الهواء يسح صفين والحلا في المسجد  
لا يمنع وان وضع صفوفا لان حكم بقعة واحدة فخلعوا في الحائل بينهما والصح  
الصحة اذا كان لا يشبه حال امام المسافر اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها  
تبتطل الا اذا نوى الامامة قبل ان يتغير ان السنة بسجدة الاسير اذا خلص  
يقضي خلق صلوة الميعدين الا اذا دخل العدو به الى مكان ارادوا الوقامة  
فيه عشرة عشر يوما فيقضي صلوة المسافر وفي شقعة برأسه الايام لو كان  
المريض لو فرج به الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر عليه لا صح اذ  
يخرج ويصلي فانه الان الرضى مقدر بجال على الاقتداء وعلى اعتباره سقط  
القيام وخلصوا في مرض ان قام لا يقدر على ركعة سنة التواذ وان قدره  
الصحة انه يقدر ويراعي قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذا ذكر ركعة سجدة  
واحدة في مجلس واحد فالفضل الركعات بسجدة واحدة في مجلس واحد  
واذا ذكر ركعة في غير ذلك فالفضل تكرار الصلوة عليه وان كانه واحدة فيها ولا يربح  
بدرج سجدة واحدة ولا فدية لسجدة واحدة ولا يجزئ نيته التيقن لها السنة

القيام

القيام لها اذا قرأ الامام أية سجدة فالتفضل الركوع لها ان كان في صلوة  
التي فكتها والآية سجدة لا يكره ترك السورة في الاخير من التطوع بعد اذان  
فصله ولو ظهرها في اخرى الزمنية ساء لا يسجد عليه كشوف لا يجوز الاحتذاء  
بالت في في التروان كان لا يقطع التروان عن الزمنية بتعدد ذلك ولو  
قرأ الجنب النكح بقصد النكاح لم يحرم ولو قصد بها النكاح في الجنابة لم يكره الا  
اذا قرأ المصلي فاصدا الشاء فانها تجزئ لاريا في الزمان في حق سقوطها  
اذا اراد فعل طاعة وخاف الربا لا يكره قراءتها لاجل المهمات عند  
الكلية بعدة التراءة في تمام جهرا مكرهه وسرا لا يكرهه ولا يكره للحدث  
من ركبة القعدة والحديث على الصحيح وضع المصلي على الخشب الا لاجل الخشونة  
وضع المصلي تحت رأسه مكرهه الا لخطا لا ينبغي تافيت الدعاء الا في الصلوة  
بكره الاقتداء في صلوة الغائب صلوة البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت  
كذلك ركعة بهذه الامام الجماعة في البراءة والله سبحانه اعلم بقدر السهو  
لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق ويكره الا اذا كان قاعدا انما السجدة لا يخلو  
بالجواب افضل الا بزيادة الحاجة تأخير المغرب مكرهه الا في السفر او علة ما نذر  
**الركعة** الغيبة لا يكون غيبا يكتبه المحتاج اليها الا في ن  
العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار لو اذن  
ملا من الدين على مجلس من غير على المحتاج المريض حتى الموت اذا فرغ ركعة  
الى اخرته ثم مات وهي وارثة اجزاه ووقعت موقعها فان كان له وارث  
اخرت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعم الفير عن صدقة فطرة توقفت  
على اجازته فان اجاز بشرا بطلت وصيته جازت الماء ومورث الزكوة اذا تعدد  
بدرامهم فخر اجزا ان كان على نية الجمع وكانت دراهم المأمور فاعلم نرى  
الركوة الا انه سماه قرصا فخلصوا الصحيح الجواز بعد الخدمة اذا اذن له  
في التجارة لا يكون للتجارة فوجب صدقة فطرة عيق النذر مكرهه فلا  
اعطاء غيره الا اذا لم يعين المندور كما لو قال له على ان اطعم هذا المسكين  
شيئا فانه يتعين ولو عين مسكين لا يقتضي على واحد كسب المستحق

مكرهه







فإن الفل يتعد تبعه والعل وضان عمل  
لا فلا شتر كحرمان في قتل حصيد بعد الخاولو لولا ان في قتل حصيد  
الحوم لا كتمان حقوق العباد جامعاً وافقاً لكل مرة دم الآ الذ يكون في  
مجلس واحد فيكفيه دم واحد ولا يأكل من الهدايا الا ثلثه يهدى للمفتي  
والقران والتطوع الحج تطوعاً افضل من الصدقة الفائلة يكسره الحج على  
بناء الربا بحيث يتفقه المسلمون افضل من الحج الثانية اذا كان  
الفات الساعية على الطريق فالحوض والآ فلاح الرضى اولى له طاعة

والوالدين بخلاف الفعل اذا لم يكن لآب استغفيا لم يحل الخروج وعن ابن  
المستيب كان اذا دخل العشر لا يتكلم الا بقرآن ولا يأخذ من شعر راسه  
قال ابن المبارك السنة لا يؤخر فيه اخذ الفقيه مع الف درهم وهو يحلف  
التوبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت فروع اهل بلده فان  
كان قبله جاز التزوج الحاج عن الميت اذا خلط ما وقع اليه باله يجوز  
فان اخذ المأمور المال والتجرب وزجج عن الميت قال ابو جابر وابو نوح  
لا يخرج الحج خلافا لمحمد الحرم من لا يجوز له الكاهن تأييدا الا يصحى الناس  
ولجوسه اتفق المأمور بالحج الكل بالذئاب ورجع من مال صفى المال مبيدا

بالج الوضئ قبل زيارة النبي ثم ونحوه ان كان تطوعا حج الفخ افضل من الحج  
الغير لان الغير يؤدي الوضئ من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفخ  
افضل من فضيلة التطوع اذا جع بين الصلوة وبين عرفة لا يستقل بعد  
كافي النعمة الماء مور بالحل ان يؤخره عن السنة الا ان يحج ولا يقضي  
كافي ان تار حائنه ولو عيق له هذه السنة لان ذكرها لا يستعمل لا للتعبد  
كافي الحائنه الصحيح وقوعه عن الامر والاضل في النعمة الامر ولواردة  
الوجه سببا لا يجب عليها الحج ولا يحل لها الكفر بعد

اذا كان ميتا الا ان يقول وكلتكم ان تده الفضل من نفسي وتقبله  
لنفيك والموتى عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ارفع المال  
لمن يحج او كان الوصي وارث الميت فيستوفى على اجازتهم والمأمو لا نفاق  
في مال الامر الا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على

الخروج قبل الفلانة وانما تمت بملكه بعد الحج اتمامه بمقادة كسره وعرضه على  
الافاضة زيادة على المقادير مبطل للنفقة الا ان عزمه يعود على الخروج فانها  
تعود الا اذا اتخذ ملكة دارا ونفقة خادما للمأموه عليه الا او كان عتقا لا  
يتخدم نفسه والمأموه يخلط الدراهم من النفقة والايديع وان ضاع المال  
بملكه او توب منها فانفق من مال نفسه وجوبه وان يفرق قضاء ولا وزن  
دلالة الماء موراذا المسك مؤنثة الكراوى وجب ما يشاخص المال ادعى  
المأموه مؤنثة من الحج وقد نفقة في الرأى لما لا يملك الا ان كان له ظنا

فاشهد على صدقة واذا اذعن ان حج وكذبه الشاهد وكذب الوارث  
 فالقول له الا اذا كان مدعيا الميت وقدر ابراء اتفاق ولا تقبل بيعة  
 الوارث انه كان يوم الحيا بالكوفة الا اذا برهن على اقاربه انه لم يحج ليس  
 على امرئ الحج الا بغيره ويعدوه وكل دم وجب على المأمور بقوم من ماله  
 الا دم الا حصار في قول الامام ادعى الميت بالحج فبشرع الوارث او ادعى  
 الحج ولو حج الوارث بالبرهان وجاز له الرجوع وكذا الزكوة والكفارة  
 بخلاف ما عني ليس للمأمور بالحج ولو مرض الا اذا قال له لا احرام  
 ما شئت فلا ذلك مطلقا يحج استحجار الحائض في الغيرة ولا في شاة الا

أو أمسك البعض وحج بالبيعة جاز وبعض ما خلف وأذا انتفى من عالم  
 ومال الميت فانه بعضي الآ اذا كان أكثر من مال الميت وكان مال  
 الميت يكفي للكر أو أوعامة النفقة كذا في الخي نية **كتاب النكاح**  
 المطبوع على سوس النكاح يحول كذا في جامع النسخة لي احتضا ط الحجابنا  
 في الزوج الآ في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شركيين فارتى كل  
 الخوف عليها من شريكه وطلب الوضغ عنه عدل لا يجاب الى ذلك وآخا

[illegible]

المالك  
منع من عالمه  
ووضع من عالمه  
الملك في الدنيا  
والتي هي الدنيا  
فقد رزق الله  
بها ما لا يحصى  
من نعمته  
ولا يمكن حصرها  
أو عدّها  
لأنّ قدرته  
لا تحصى ولا تعدّ

بدر على ابراهيمه السعدان فقال اوى الى النجى على السلام  
فقال افضل العادة اعلمنا ولا شك ان شقة النفس  
شواو فومن شقة النفس في نغم ان في هذه الحارة لا  
ة اكبه و قد اوى عنه مع انه قال لا صدقة الا على امرئ

تحت

الام

منه ان تكتلت

مكتبة جامعة القاهرة  
الكتاب رقم ١٢٣٤٥  
العدد ٦٧٨٩  
الطبعة ١٩٨٠  
الكتاب رقم ١٢٣٤٥  
العدد ٦٧٨٩  
الطبعة ١٩٨٠

في النسخ المذكور في كتاب



هذا هو الحكم في النكاح  
في قوله لا يملك الزوج

تكون عند كل يوم خمسة للملك كذا في كراهية المهر ما ثبت الجاهلية بينهم  
على سبيل الاشتراك لا في مسائل **الطلاق** ولا في النكاح للصغير والصفوة نازلة  
لا ولياء على سبيل النكاح **الطلاق** العاصم الموروث يثبت لكل من  
على النكاح حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بكذا  
ما اذا كان لبا لغيره فان الحاضر لا يملكه في غيبته الا اذا قال لا املك  
العنف **الطلاق** ولا في المطالبة ما زلزاله الفهر العام عن طريق المسلمين  
تثبت لكل من لا يملك في الموروث على النكاح والضابط ان الحق اذا كان  
حقا لا يجرى فانه لا يثبت لكل على النكاح نال استخدام في المملوك بما تجزى  
ليس ن عبادته شرعت من غير ادم علم الى الان ثم تستمر في الحق الا  
الايمان والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مرد ان تزوج عبده  
من امة ولا حمان عليه بان لا ينفك عنه ولو قتل العبد مولا له ولم ينفك  
ففي اصدى ما سقطت القصاص ولم يجب شي لغير العاني عند الامام **الطلاق**  
**الطلاق** من سبعة منه يحتاج الى القضاء وسبعة لا **الطلاق** الفرقة  
بالجلب والعتق وبخيار البلوغ وبغير الكفاية وبقتضائ المهر وبالباء والزواج  
عن الاسلام وبالقانون **الطلاق** الفرقة بخيار العتق وبالايلاء وبالردة  
وبتباين الدارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الثالث  
النكاح يقبل التمسح قبل النكاح لا بعده فله في اقاله ولا يفسخ بالحدود  
الا في مستلزمين فيقبل بعد ردة احد الزوجين **الطلاق** الا في المهر  
باربعة بالذلول وبالحلوة الصحيحة وبوجود العدة عليها غنة ساتوا وموت  
احد الزوج ان يفرق امرأته على اربع وبالمهر ما على ترك الزينة بعد طلبها  
وعلى عدم اجابتهما الا فراسة وهي طارئة من الحيض والغفاس وعلى فوجها  
الجنابة وعلى الزوج من المنهل وترك الاجابة على التواكل من غير حق وعلى ترك الصلوة في رواية وقد يتنازع شرع  
لا اي لا يجوز الزوج زوجة على ترك الصلوة والاب الكفر قوله وما كان بغيره لها ان تخرج بغير اذن قبل ان يملكها  
يجوز للاب عليه قال في المهادة اغاها لغيرها لمنفقة وبعبه اذا كان لها حق او عليها اذ كانت قابلة او غتلة او ذرية  
نحوه لا ينفق عليها **الطلاق** ولا في المهادة الا يرى انه ليس له ان يفرقها على ترك الصلوة ولا في المهادة الا يرى انه ليس له ان يفرقها  
ان يفرقها على ترك الصلوة ولا في المهادة الا يرى انه ليس له ان يفرقها على ترك الصلوة ولا في المهادة الا يرى انه ليس له ان يفرقها  
الزينة ونحوه **الطلاق**

قلت لا بد من ستة مال الكفاية  
وهو هذه الكفاية بانه  
في خلاف القياس بانه

نكاح الزوج امة فاذن مولاهما  
موقوف على اجازة المولى وبعد اجازة يقع النكاح  
ولا يقبل الفسخ كذا في حاشية

يجوز للزوج زوجة على ترك الصلوة  
نحوه لا ينفق عليها **الطلاق** ولا في المهادة الا يرى انه ليس له ان يفرقها

هذا هو الحكم في النكاح  
في قوله لا يملك الزوج

وعبادتهم

هذا هو الحكم في النكاح  
في قوله لا يملك الزوج

وعبادتهم والولية لا تخرج الا باذنه ولو فرقت باذنه كانا عاصيين  
وتختلفوا في فروعها للحام والمعتد الجواز بشرط عدم التزوي والتطليب  
ببعض النكاح با انا ذلك الغير لخال الا في لفظ المنفعة فانه لا يملك  
على العين لخال الا في لفظ المنفعة فانه يملك العين كافي جهة الحق  
لو قال متعقل بهذا النكاح كان يثبت له ان النكاح لا ينفقه الا  
في دار الاسلام لا يجرى عن حد او من الا في مستلزمين تزوج حتى امرأة  
مطلقة بغير اذن ولتتم ثم دخل بها طرعا فلا حد ولا مهر كافي الحاشية  
ولو وطئ الباطل المبيعة قبل التقيى فلا حد ولا مهر ويستقط من الثمن  
ما قابل البكارة والا فلا كذا في بيع الوالدية لا يجوز للمرأة قطع  
شروطها ولو باذن الزوج ولا يحل لها وصل شوغرها بشرا تزوجها  
على انها بكر فاذا اى ثبت فليعلم كال مهر والعذرة تدب ببناء  
فيلحقن الثمن بها كذا في الملقطه ولو غلط وكيلها بالنكاح في اكم  
ايسرها ولم تكن طاهرة لا ينفقه النكاح تزوج امرأة اخرى وخاف  
ان يعزل لا يسهل ذلك وان علم انه يعدل بينها في القسم والنفقة  
وجعل لكل واحدة مسكن على حدة جاز لا ان يفعل فان لم يفعل فهو  
ما جرد لترك الغم عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهرها  
من مهرها وانما نصف المستحق لها بعدة من مهرها في الدنيا ولا  
يجل الا اقل من النكاح ان شرطها شيئا معلوما من المهر مجتلافا وفيها  
ذلك ليس لها ان تنسح وكذا المشروط بعادة حتى الخف والكعب وبياج  
الغفارة ودرهم السكر على ما هو عرف سيمر وقد وان شرطوا ان لا يزوج  
شيئا من ذلك لا يجب وان كنوا الا يجب الا ما صدق الوفاء في غير ردة  
في الخطاء وبشكل من مهرها والنفق الضعيف لا يملك المسكوت عنه بالمشروط  
كذا في الملقطه الغير لا يكون كذا للفتنة كبيرة او صغيرة الا ان  
يكون عالما او شريفا كذا في الملقطه ادعت بعد الزفاف انها ردة  
بغير ما قاله القول لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج به نبتة

ان لا يملك الزوج  
ان لا يملك الزوج

قال الامام ابو القاسم اذا ارادة ان تزوج باقية  
وخاف ان لا يعزل بينها فانه لا يسهل ان يزوج  
لان الله تعالى قال فان خفتن ان لا تعدوا فواحدة  
قال علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة والكنة  
جازه له ان يفعل وان لم يفعل فهو بائنا بغير اذن  
النفق عليها كذا في المنسح من شرط الامام

والعاقبة عن المهر والنفقة لا يكون كفو الفقير وانما  
الغدير عليها بل يكون كفو للفتنة التي لها احوال  
كثيرة عند ابه لو فاحم المهر لا يكون لان المال  
غادر رايه وعندها يكون لان الذكر يفرقها  
ويجوزون مدها وقال صاحب الوقاية قول ابن  
بوصف هو الصحيح للمهر المهر على طهر



سنة الحشر من سنة الحشر

سنة الحشر من سنة الحشر

وذكر في كتابه...

عن الوالد...

وذكر في كتابه...

سنة الحشر من سنة الحشر... لا ينبغي...

فان قيل كان الطلاق... لا ينبغي...

فان قيل كان الطلاق... لا ينبغي...

سنة الحشر من سنة الحشر

سنة الحشر من سنة الحشر

سنة الحشر من سنة الحشر

سنة الحشر من سنة الحشر

على الصحيح... لا ينبغي...

فان قيل كان الطلاق... لا ينبغي...



مثل ان دخلت ان دخلت  
مثل ان دخلت ان دخلت

من الزم كذا شرطاً والجزء واحد فوجبه شرطاً طلعت واحدة <sup>ارادة</sup>  
ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في الميراث ولو تعدد عطفها في الوقوع  
بالوفاة او الموت او الطلاق او الشبهة والافى واحدة ولو طلقها ثم اضر  
واشبهها لا يتعدى الا بالية ولو جمع الا في الوقوع في الاضراب تعدد  
على الاول اذا دخل كلمة او في الاضرب على امرأتين واعتقد بشرط فان الذين  
لم يعد وجود الشرط اذا طلق ثم اتى باوفاً كان ما بعد كذا وقوع بالاول  
والا لكرر الشرط ثم اعتقه جزاء واحد بعد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء  
بين شرطين تعدد الشرط لكل امرأة اضر بها حثت بالمائة عند طلاقها  
لكن ادبه اخذ الفقيه بالبيت يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كما دخلت فكذا  
كلما تعددت عندك فكذا اعتقد ساعة طلعت ثلثا كلما فربك فربها مبد  
طلعت شئتين وان يكن واحد فواحدة كلما طلقها فطلقها وقع شئتان  
كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلعت ثلثا وسط الشرط بين طلاقين يتجز  
الاول وعلق الاول ذكرنا في بيني شرط وجزء ثم نادى افرى بعتق  
طلاق الاول ويؤى في الاقرى ولو بداء بالثداء الواحدة ثم ذكر الشرط  
والجزء ثم نادى افرى فاذا وجد الشرط طلعت كلمة كل في التعليق عند  
عدم إمكان الاطالة بالا فواحدة مفرقة لثلاثة لئلا لو قال لها ان لم اقل  
عندك لا فبك بكل شيء في الدنيا فانت كذا اي شئ بثلثة انواع من البيع  
اذا علقه بوصف قائم بها كان وجوده في المستقبل كقولها اني ان عصفت  
ولم يصفه ان عصفت الا اذا قال كحيجه ان تحت الضابط ان يات بعد ذلك  
حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الا بقرينة القول ومنه طلب جماعات  
قال ان لم تدخلي معي البيت فدخلت بعد سكون شهود ومنه طلعت فقال  
ان لم اطلقك علقه على زناه فشهدا على اقراره وقع وان على المأينة لاكي  
لو شهدا ربيعة به فعدل منهم انسان قال لا ربيعة المذنوبات لكل امرأة لم  
ممكن الدلالة فالأقرب طلاق في جم واحد ثم طلقا فطلعت التي طلقها  
ثلثا وغيرهما شئتين اضافة وثقة فان قدم الجزاء واقف الشرط ووسط الوقت

خواتم طلاق ان دخلت  
ان دخلت طلاق

طلعت

والا لكرر الشرط ثم اعتقه جزاء واحد بعد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء  
بين شرطين تعدد الشرط لكل امرأة اضر بها حثت بالمائة عند طلاقها  
لكن ادبه اخذ الفقيه بالبيت يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كما دخلت فكذا  
كلما تعددت عندك فكذا اعتقد ساعة طلعت ثلثا كلما فربك فربها مبد  
طلعت شئتين وان يكن واحد فواحدة كلما طلقها فطلقها وقع شئتان  
كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلعت ثلثا وسط الشرط بين طلاقين يتجز

تعلق ولغت الاضامة ولو قدم الشرط تعلق الحضانة به ولو ذكر  
شرطاً او لائم جزاء ثم عطف عليه بالوفاة ثم ذكر جزاء آخر تعلق الاول  
بالاول الثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً كان المعلق بالثاني جزاء  
للاول كما يقع ولو جرد ان قبل الاول ثم الاول هذه المسألة في الصنفين  
مع ايضاحها من اني اني كل من علق على صنفه لا يقع دون وجودها  
الا اذا قال اني طلاق اسس فانها تطلق للحال ولم ار ان مان  
اعلى رويها الهال فراه غيره ما وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشر  
استثناء الكل من اكل بط وخرج عليه في النهاية من مسائل شتى  
من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة دراهم حيا ودان متصلا الا انها  
زيرف لم ينجح الاستثناء لانه استثناء الكل من اكل كما لو قال له على  
مائة درهم دينار الا دينار لم ينجح انتهى في الايضاح فيبيل الايمان  
اذا قال لك غلاماي حران سالم ويزنح الا ببيعنا صح الاستثناء لانه  
فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفترق وقد ذكرنا جملة  
فصلها كاستثناء بخلها ما لو قال سالم قرو بربع قوالا بزيلا لانه افرى كلا  
منها بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما كمل به بلاء ببيع انتهى الدائم  
**كتاب العتاق وتوابعه في ايضاح اكل ما في رجل كسبه**  
من الرقيق فقال عشرة من مالكي الا واحد اوارعتق الحنة لانه  
تدبره تسعة من مالكيه اوارده الحنة يعقوا ولو قال مالكي العشرة  
احرار الا واحد اعنتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذكر  
علق مودعاً فانصرف الى مالكيه اذا وجبت قيمة على انسان وختلف  
المعقون فانهم يتبعون بالوسط الا اذا كانت قيمة نفعه فانه لا يعق  
حتى يؤدى الا الى كافي كناية الظهيرة احد شرطي في العبد اذا اعنتق  
نصيبه بلا اذن شرطه وكان موكراً فان شرطه ان يصنفه حصته الا اذا  
اعنتق من حصة فلا ضمان عليه عند الامام خلافاً لما كذا في عن الظهيرة  
دعوة الاستيلاء مستند بالحر بقبض الاول اولى ديانته في الجاه

روى في قيمة انسان كسبه



مستحق البغض كما كتب الله في كتابه لا إذا جرح لا إذا ألقى الرق الثانية  
أو أجمع بينه وبين من في البيع بتعدي البطلان إلى الحق بخلاف  
المكاتب إذا جرح الله إذا قتل لم يترك وفاء لم يحل له صاحبه بخلاف  
المكاتب إذا قتل عن غير وفاء فانه القصاص واجب ذكره الزيلعي  
في الجانيات وإن نية في السراج الوهاج والآدمي المتون التومان  
كالولد الواحد كما تبع للأول في أحكامه فإذا اعتق ما في بطنها فلو  
توأمين الأول لا تل من سنة أشهر والكل في ما كانا كثر عتق كل تبع  
الأول بخلاف ما إذا ولدت الأول لها فانه لا يعتق واحد منهما إلا في  
مسئلتين **أ** من جنبايات المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالتقت  
جنينين خرج أحدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان في الأول  
غرة فقط وإن نية ناس التوأمين في الأول ومأنة عتق كل من  
ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه من ملك أخيه لا يبرأ من الزنا لم يمتنع  
ولو كانت اخته لأنه من الزنا اعتقت والزق في غاية البيان من باب  
الاستيلاء والعقد مير وصية فعتق المذموم الثالث لأنه لا يصح  
الرجوع عنه ويصح عنها وتبدل الميراث لا يبرأ من ملك أخيه ولا يبرأ من  
الوصية والثالث في الظلمة التي نسبت إلى مدة لا يعيش الإنسان إليها  
غالباً تأييد من في التدبير على المختار ويكون مطلقاً وفي الإجارة فتقتصر  
الأحكام في سنة الآفة النكاح في ما نسبت ففسد المتكاثراً لا يعلم معناه بل  
حكم في الطلاق والعنق والنكاح والتدبير الذي في مسائل البيع والبيع  
على الجمع فلا يلزمه المال والإجارة والبيعة والاراء من الدرر كما في  
نكاح الحائض المصنف لا يصح إقراره بأرق قلت الآفة مسئلة لو كان  
المصنف مجهول النسب فأقر بأرق رجل وصدة المصنف فانه يبطل إقراره  
كما في إقرار التخييص الولاء لا يحل إلا بطلان قلت الآفة مسئلة أصدرها  
المذكورة فانه يبطل الولاء بإقراره التي نية لو ارتدت المصنفة وسببت  
فاعتقها الثاني كان الولاء له بطل الولاء من الأول كما في إقرار الخبيص

أما في نية جرحه في البيع  
فإنه لا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه

والتفاسد وجه الولد ويولام التوأمين  
من الأول خلا في التوأمين ولدان  
من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما  
أقل مدة الحمل وهو ستة أشهر والقضاء  
العدة من الألف إجماعاً صدر المصنف

أما التوأمين كالولد الواحد إلا في  
مسئلتين  
مسئلة من جنبايات المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالتقت  
جنينين خرج أحدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان في الأول  
غرة فقط وإن نية ناس التوأمين في الأول ومأنة عتق كل من  
ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه من ملك أخيه لا يبرأ من الزنا لم يمتنع  
ولو كانت اخته لأنه من الزنا اعتقت والزق في غاية البيان من باب  
الاستيلاء والعقد مير وصية فعتق المذموم الثالث لأنه لا يصح  
الرجوع عنه ويصح عنها وتبدل الميراث لا يبرأ من ملك أخيه ولا يبرأ من  
الوصية والثالث في الظلمة التي نسبت إلى مدة لا يعيش الإنسان إليها  
غالباً تأييد من في التدبير على المختار ويكون مطلقاً وفي الإجارة فتقتصر  
الأحكام في سنة الآفة النكاح في ما نسبت ففسد المتكاثراً لا يعلم معناه بل  
حكم في الطلاق والعنق والنكاح والتدبير الذي في مسائل البيع والبيع  
على الجمع فلا يلزمه المال والإجارة والبيعة والاراء من الدرر كما في  
نكاح الحائض المصنف لا يصح إقراره بأرق قلت الآفة مسئلة لو كان  
المصنف مجهول النسب فأقر بأرق رجل وصدة المصنف فانه يبطل إقراره  
كما في إقرار التخييص الولاء لا يحل إلا بطلان قلت الآفة مسئلة أصدرها  
المذكورة فانه يبطل الولاء بإقراره التي نية لو ارتدت المصنفة وسببت  
فاعتقها الثاني كان الولاء له بطل الولاء من الأول كما في إقرار الخبيص

في نكاح

لو خلت المولى مع عبده في وجود شرط فالتولى في مسائل كل  
في حرة الآفة جبراً الآفة اشتراطاً من زيد الآفة الآفة الآفة  
شياً من هذه الآفة إذا ذكرت ذلك الوصف والآفة فالتولى قولها بخلاف  
ما إذا قال الآفة بكونه لم يشرطه فلان أولم الملاء بالبيعة أو الأخر  
أسية فالتولى له تمامه في إيمان الكافي المذموم إذا خرج من ثلث فانه  
لا يحل له عليه إلا إذا كان السيد في وقت التدبير فانه يسرى في قيد تدبيره  
كما في الحائض من الحرجة إذا قتل سيده كما في نكاح المذموم في نكاح  
كما في المكاتب عنه فلا يقبل شهادته كما في البراءة في المصنف في المرض في جنابة  
جنابة المكاتب كما في الكافي ووزعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسرى عنه  
وغيره في الكافي **البيان** المعرفة لا تدخل تحت  
النكاح الثاني المعرفة في الجراء كذا في الإيمان الظاهرة بين الصغولاً واحدة  
فيما الآفة في ثلاث الطلاق والعنق والتدبير كذا في الحلف لا يجوز تجميع  
المشرك الآفة في الحلف لا يكمل ملاءه ولا أعلن ولا يكون فانه حكم حلف  
كما في المبسوط بطلت الوصية للمولى والحالة هذه ولو وقف عليه كذلك في  
لغيره لا يكون الجمع للواصل في مسائل وقف على أولاده وليس الآفة  
بخلاف بينة وقف على ما كان المصنف في بعده كذا علم به في الآفة  
كما في العدة حلف لا يكمل أخوة فلان ليس الآفة وأصل حلف لا ياكل  
ثلاثة أرغفة من هذا الخبر وليس من الآفة واحد كما في الواقعات حلف لا يكمل  
الفرق حلف بواحد بخلاف حلف لا يركب دواب فلان لا يركب  
شباب لا يكمل عبده فتعقل مثلاً حلف لا يكمل زوجات فلان وصداق  
وأخوة لا يكمل الآفة بالكل والآفة الف والشافع فما كملت فيه بفعل  
البعض كما في الواقعات لا يكمل الحالف بفعل البعض الحالف عليه الآفة مسائل  
حلف لا ياكل كل هذا الطعام ولا ياكل الكه في مجلس أحد حلف لا يكمل فلان  
نكاحاً أصدرها كلهم هؤلاء أو كلهم أهل بيته أو كلهم حلف لا يكمل  
من الواقعات الصغيرة امرأة فحلفت بها في قوله ان تزوجت امرأة الآفة

فإنه لا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه

أما في نية جرحه في البيع  
فإنه لا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه  
ولا يبرأ من ملك أخيه

أما التوأمين كالولد الواحد إلا في  
مسئلتين  
مسئلة من جنبايات المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالتقت  
جنينين خرج أحدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان في الأول  
غرة فقط وإن نية ناس التوأمين في الأول ومأنة عتق كل من  
ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه من ملك أخيه لا يبرأ من الزنا لم يمتنع  
ولو كانت اخته لأنه من الزنا اعتقت والزق في غاية البيان من باب  
الاستيلاء والعقد مير وصية فعتق المذموم الثالث لأنه لا يصح  
الرجوع عنه ويصح عنها وتبدل الميراث لا يبرأ من ملك أخيه ولا يبرأ من  
الوصية والثالث في الظلمة التي نسبت إلى مدة لا يعيش الإنسان إليها  
غالباً تأييد من في التدبير على المختار ويكون مطلقاً وفي الإجارة فتقتصر  
الأحكام في سنة الآفة النكاح في ما نسبت ففسد المتكاثراً لا يعلم معناه بل  
حكم في الطلاق والعنق والنكاح والتدبير الذي في مسائل البيع والبيع  
على الجمع فلا يلزمه المال والإجارة والبيعة والاراء من الدرر كما في  
نكاح الحائض المصنف لا يصح إقراره بأرق قلت الآفة مسئلة لو كان  
المصنف مجهول النسب فأقر بأرق رجل وصدة المصنف فانه يبطل إقراره  
كما في إقرار التخييص الولاء لا يحل إلا بطلان قلت الآفة مسئلة أصدرها  
المذكورة فانه يبطل الولاء بإقراره التي نية لو ارتدت المصنفة وسببت  
فاعتقها الثاني كان الولاء له بطل الولاء من الأول كما في إقرار الخبيص

في نكاح



الايمان جنبه على اللفاظ لا على الاصول  
 فلو اختلفت من النسب في اللفظ  
 لا يشترى له شيئا بغيره فاشترى  
 جارية ورهيم لم يشترى ولو حلف لا يشترى  
 بعشرة فباعه باحد عشر او بعشرة  
 لم يشترى مع ان الزيادة لكن  
 لا حلف لا لفظ ولو حلف لا يشترى بعشرة  
 في شتره باحد عشر حلف وعامة في  
 التحصيل الجامع وشتره للعارس  
 الا في مسئلة لا يشترى امرأة لا يشترى بالصيغة الا ان جنبه على اللفظ  
 لا على الاصول فلو حلف لا يشترى بغيره فاشترى  
 وعامة به ولو حلف لا يشترى بغيره فاشترى  
 لا يشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى  
 ولو حلف لا يشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى  
 مستتر في الحلف لا يشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى  
 حلف لا يشترى بغيره فاشترى بغيره فاشترى  
 او يعلق على الشتر في ذوات الكثرة او بالتطبيق او بتولان اذ يتأتى  
 كذا فان شتر وان عجزت فان رقيق وان حلفت بعينه او عجزت بعينه  
 او بغيره فاشترى كافي الجامع الحالف على عتد لا يشترى الا بالاجاب والتبول  
 الا في شتر فانه يشترى بالاجاب وحده البينة والوصية والافراد والاراء  
 والاباحة والصدقة والاعارة والرضى والكفالة ان تزوجت بالثبوت او  
 اشترى العبد وكلت ان كفى ابنى ادم او اكلت الطعام او طعمت او شربت  
 الشراب او شربا يشترى بواحد بغيره لو قال ساء او عبيد ان شاء الله  
 بالجموع ولو نوى الحنفية في الكل صدق للحقيقة المعلق يتأخر والمضاف يتأخر  
 قال لا يشترى انت طالق قبل ان تزوجك بشتر او اطلق لا يشترى ولو  
 اذ تزوجك فانت طالق قبل ذلك الشتر فاشترى بها قبل شتر لا يشترى  
 وبعده تطلق البينة لا تطلق في الملقطه او في مسئلة ان اكلت ونوى طعاما  
 دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المستقر ونحوه اذا حلف  
 لا تتركه ونوى حبيبته او عتيقة المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان  
 دخل دارى هذه اجد اكلت عندي هذا او انى هذا او اضاف الى غيره  
 لا يدخل المالك لعونه بخلاف البينة ولو لم يصف بغيره لم يشترى الا في اللفظ  
 كاليد والراس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم في المرة ويجوز اقرى  
 قال ان شترته في المسجد او ميتة الى شرط حلفه كون النعل في

وان

وان غيبه او جرحه او قتلته او ميتة كون الحلف فيه الشرط مع اعترض على الشرط  
 يتقدم الموصوف المعلق بشرطه في شتره فاشترى بغيره فاشترى  
 بالعكس متباعدة الجمع بالجمع ينقسم وبالزود ولا وصف الشرط كالشرط الجزم للصدق  
 وغيره الا ان يصل بالباء وكذا الكنية والعلم والبشارة على الصدق في الخط  
 ويجعل شرطه للصدق صفة المالكية نزول بزوال ملكه وكونه مشترا بالاول اسم  
 لزوم سابق والاوسط فدين عدلين متساويين والآخر فدين اوفى النفي  
 ثم وفي الاثبات تحق الوصف المعتمد معتبر الغائب لاني العيني اضافة ما يشترى  
 الا ان لا يتقاربه بخلاف غيره الوصف موقوف بشرطه  
**المعروف** اذا صار لشيء في حقيقته عادى الى منه بغيره بغيره عند البعض  
 لا يتقاربه الى المذهب الا دون كذا في شفعه البزازية من اذى غيره بقوله  
 فعل بغيره كافي التا جانية وتوغير العيني ولو قال لذي يا كافر يا كافر يا كافر  
 عليه كذا في القينة وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد متقدم فيها التعزير  
 وظاهر اقتضاه ان يتر على ما في الكفارة ولم اره سلم دخل دار الحرب واتكلم  
 ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليها ثم يؤخذ بها الا في القتل فوجب الموت في ماله  
 عدا او خطاء بغيره على ما في الروع البار كثر في حرفة كذا في التا جانية  
 قال لا ينافى ما سبق ثم اراد اثبات مسقة بالبينة لم يقبل قوله لانه لا يدخل تحت  
 الحكم كما في القينة التعزير لا يستحق بالتوبة كذا في القينة من له دعوى  
 على رجل فلم يجد فامسك به بالظلمة بغير كفاية فقيده وجم وجموع وفروا  
 وعزمهم عزرك كذا في القينة رجل خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها  
 بغيره او صغيرة بحبس ان يكره توبة او يموت لانه ساع في الارض با  
 كذا في قضاء الولو الحية على عتق عبيد غلظناه فادعى العبد وجود  
 الشرط حلف المولى فان بكل عتق وخلفوا كون العبد قازفا كما في قضاء  
 الولو الحية وفي مناقب الكروى حرة الواطية عتقته فلا وجود لها في القينة  
 وقيل سمعته فلا وجود فيها وقيل عتق الله طائفة يكون بعضها الا على الحرة  
 المذكور ونسبها الاصل على صفة الاناث والصحح هو الاول انتهى وفي القينة

لف



ان الالباب اذا شتم ولون مع كونه لا يحمله واستشعر في لزوم التعديل  
 ذوى اليقائن فلا تحزب عليهم ولا تعلقوا في تفسيره فقليل من الصغيرة فقط و  
 وقيل من اذا اذنت من ولم اره الا ان لا يحيا **السيرة**  
 بتجليل الكافر كونه في سلم على الذي بتجليل الكافر ونحوه بالبحر في استنار  
 بتجليل الكافر كونه في سلم على الذي بتجليل الكافر ونحوه بالبحر في استنار  
 من وجوه رويته انه لا يكون لا يتبع ردة الكفر ان الله الاله يستب النعمان فانه  
 يقتل ولا ينفى عنه كذا في البرازية كل كافر تائب فتوبة مقبولة في الدنيا والآخرة  
 الا جماعة الكافر يستب النعمان وتب الشيعي او اصرحوا او بالبحر ولو اقرت و  
 وبالردة اذا اضرقت توبته على من لم يرد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة  
 ومن كان اسلام تبعا والصبي اذا علم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة  
 رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم جاءا في شهادته بالبيعة  
 حكم الاله وهو بالتبلي ان لم يرجع وحبس الا على مطلقا لكن اذا اسلم لا يقيسها  
 الا على كافر الا على اذا اسلم ويبطل ما رواه اخرون من الحديث فلا يجوز للرجل  
 منه ان يروي عنه بعد ردة كافي شهادته الواو الجية ويسنونه امره مطلقا وبطلان  
 وقته مطلقا واذا مات او قتل على ردة لم يدر في متا بر اهل مكة والمدينة في  
 صغرة كالكلمة المرتبة كذا في الكافر الا على الايمان تصديق محمد في جميع  
 ما جاء به من الدين ضرورة والكفر تكذيب محمد في شئ مما جاء به من الله تعالى  
 من الدين ضرورة ولا يكون احد من اهل القبلة الا بجوارحه او خليفه وحامل ما رواه  
 اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك في بعض اختلاف كتبه  
 لا يفتي بما فيه اختلاف بين الشيعي والمعتزلي وان فضل عليا عليه السلام في  
 كذا في الخلاصة وفي مناقب الكورى يكون اذا اكره خلافتها وبعضها في حجة  
 التوبة وانما اذا احب عليا اكثر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما  
 يصير ردا بانكار ما ذهبوا اليه لا وارب اذكر الاله او كلامه او اصدائه الانبياء  
 بالاسم والاشهاد يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كما فعلت بجماعة مشركي  
 مناسك الحج بالبيعة انكاره الاله توبته فاذا شهد واعلم بالردة وهو مشرك

حالة

الاحرار

لا يترقى

لا يتحقق له لا كذبه بشهود العدو بل لان انكاره توبته ورجوعه كذا  
 في فتح القدير فان غلبت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين  
 فانما يردت فقلت بثبوت ردة بالشهادة وانكاره توبته فثبت الاحكام  
 التي لم ترد ولو تاب من جملته اللام وبطلان الوقت ويسنونه الزوجه وتولس  
 لا يتحقق له انما هو في حقه قبل توبته في الدنيا اما من لا يتقبل توبته فانه يقتل كما ردة  
 سب النبي او الشيعي كما قد مناه وحقنوا في تكفير معتقد تعلق المذمة البعيدة  
 في من يسب رسول الله لا يكون بتولية لا على الا نحو والاشترط في حقه الا لا يجد عزمه  
 اسلم بسب بل كفى معرفة اسمه ومنه الله في بحقه زوجته فقلت كنت ظننت ان الله  
 في السماء كبرت ولا يكون بتولية الا يقولون ان ابليس الا اذا قال اعتقادي كذا  
 فقولوا في حقنوا في كونه في حال عند لا عند اركنت كذا في غلبت قبل الحيا انيت  
 كاخوة فقلت انما كاخوة كونه في حال الفاطمة بر وجهه كونه عند الجور ويكون موضع  
 جليله على المحقق سخيا والافلا استنوا بالعلم والعلم كونه يكون بالبحر اصل  
 الورود والحقية وذكر البهارة وما وانا استخفا واما اذا مر بها سلا او ما  
 فلو قال في الجبتي يكون ما رعاة علم الغيب يكون قولها لا اعرف الا انك استنوا  
 بالاذان كذا بالامامة ذن قال ان جوارح الكفار ودار الجحيم من دار الكلام  
 والمسلمين لا يكون الا ان اراد ان دينهم حيز ولا يكون بتولية المستعبد ان ردة  
 السلام اركنت كسيرة عظيمة ولا يكون بتولية لا نجيب فترى ان موسى عم  
 اعجب فغلبه فذلك يستفسر ان فتره بما يكون كذا في قول لا اله الا الله  
 نقالا قول لا يكون ولا يكون ان قال امر في احب الى من الله كما ان اراد توبته  
 وان اراد حجة الطاعة كونه عبادة القصر كونه لا اعتبار بما في قلبه وكذا الكفر  
 بقوله دم او كسفي عنده عورته وكذا الاصول عيسى يسجد له كذا في التفسير  
 لذلك وكذا ان استخفاف بالقران والمسيح ونحوه مما يعظم ولو اتمل نجاسة  
 بقصد ان استخفاف فذلك وكذا التوراة تترى ان اليهود والمسلمين دخل  
 كسبهم ولم يدخل ولو قال كنت استنوا بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته  
 ويكون اذا اشك في صدق النبي او سبه او قهقهة او محقرة وفي قوله جده خلافت



والا حجة لا تمنع ان لا يكون الله سبحانه ان لم يكن عداوة ولو قل ان جريته  
تكون كافر لا يقتل بكونه نسبة الانبياء الى الله تعالى كمن علم ان الله تعالى في نفسه  
لا يستحق ان يسمي قتل لا يقتل لم يصحوا حال البتة وقبلها كقولنا رد الفصول  
اذ لم يعرف ان محمد اخر الانبياء فليس مسلم لا يمتنع من الفروع بات **ق**  
**القيط والمقتطع** والابق والمفقود يجعل الجعل لراة الابق الا اذا ارده من  
في عيال السيد او رده احد الابوين مطلقا او الابن الى احدهما او احد الابوين  
الى الآخر او رده في البيع او رده اذن استعان به ما كره في رده السيد او رده  
او الشحنة او الحظيرة المستثنى عشرة من اطلاق المتن لو اراد المقتطع ان يثا  
بها بعد التعريف وكان غنيا لم يخل له وان كان فقيرا فكل ذلك الا بالذن العافي  
كافي الى ائمة الصبي لا التقاط كالمبيع والعبد كالمكره وان رد العبد الا بيق  
فالجعل بلولاه ان اشهد راد الابق انه اخذه ليرده على ما كان اتفق الثمان  
واستحق الجعل الا خلا فيها **ق** **الغرة** الغرة التي على جوارحها  
بالفعل من الشراء لا يصح الا في موضع يجري مجرى القود والمفاد في العقد من  
لا تقبل منها رده لا يجوز شركة التزاد والوعا ط والولا ليني والشا نين  
والحقت بهم المستور في الحكم وان شرط الرجوع للمحل اكثر من رأس المال لم يصح  
ويكون المال الواقع عند العمل مضاربة ولو شرط الرجوع للرافع اكثر من رأس  
ماله لم يصح الشرط ويكون مال الرافع عند العمل بضاعة وكل منهما مباح ما كان في الشركة  
ازا عمل احد الشريكين دون الآخر بعد راد بغيره فالراجح بينهما خلافه اذا قبل  
ثلثة من غير عقد شركة فعمل احدكم كان له ثلث الاجرة كشيء الا في ما شترت  
اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركه  
فيه فقال قد اشركت فيه جاز الا ان يكون قبل قبضته في احد ما شترت من الخرج  
وعن بيع النسيئة جاز ليس لها سهم السفر بغير اذن الا فنان سافر فمكده لم يضمن  
فيما لا حمل له ولا مؤنة والراجح بينهما ان شركة مع الذمي اختلفت في المال مع المضارب  
في التسيير والطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف  
المولى مع غيره ما العبد فالقول لهم **ق** **الوقف** لو وقف

على المصالح

على المصالح في المام والخطبة واليتم وشراء الرهن والمجمل المدايح كذا  
في ابن وهبان كل من بنى في ارض غيره بامر من غائب او لهما ولو بنى لنفسه  
بلا امره فالبنا له وله رده الا ان يقر بالافق وانما البناء في ارض الوقف  
فان كان الباقي المتولى عليه فان كان على الوقف فهو وقف وان كان من ماله  
للقوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوكلا فان كان بان  
المتولى لم يرجع به فهو وقف الا فان بنى الوقف فوقف وان منزه او اطلق رفعه  
لو لم يقر فان اقر فهو المضمح ماله فيستر به في ماله وفي بعض الكتب ان يقر بان يملك  
بائع التيممين الوقف منزه ماله وغير منزه ماله الوقف الساخر اذا اقر مات  
فانك الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الرخ بها  
تنسخ بولته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلق المتن في لفته  
الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا اخرج اليها المصلحة الوقف كمن وشرا او بذر  
فجوز بشرطين الاول لادن العافي والاك ان لا يشتر اجارة العين والوقف  
من اجرتها كذا حرره ابن وهبان ليس من الغرة الوقف على المستحقين كما في  
اليتم والاستدانة الترخ او الشراء بالسيقة وهل يجوز للمتولى ان يشترى منها  
بالكثر من قيمته وبسيقة يعرف على العارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم  
كما حرره ابن وهبان لا يشترط صحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وشمته  
ولو وقف على اولاد زير ولا ولد له فحقه وتفرق الفكرة الى التفرع الى ان يوجد له  
ولد وخلفه فيها اذا وقف على مدسنة او مسجد وبها كانا بناء قبل ان  
يسببه البيع الجواز اخذ من السابنة كما في فتح القدر اقالا فان شرط عقد الاجارة  
جارية الا في مسلمين الا اذا كان العاقدة ظاهرا قبله كما فهم من تعليمهم  
ان يئنه اذا كان انظر فيجعل الاجرة كما في القينة وشي عليه ابن وهبان  
استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل **ق** **الوقف** لو شرط الواقف ان يئنه  
اذ غصب المصاحب او روى الما وحقه حارب المصاحب للزراعة فيضمنه اليتم  
ويشترى بها ارضا بدلا **ق** **الوقف** ان يجره الفاعل ولا يئنه وهو الذي  
**الوقف** ان يرغب انسان فيه ببول كثر غلة وحسن طيبا فحوز على قول الحق  
صنفه

في القيمة و



وعليه الفتوى كما في فتاوى تارقي الهداية اجابة الوقت باطل بغير اجرة  
المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب بغير اجرة اجازتها الا بالمثل وفيما اذا كان  
المنعسان بغير شرط الوقت تجب ان لا يكون شرط الوقت كقوله الشارح  
الذي في وجوب العمل به وفي المنعوم والولاية كما بيناه في الشرح الا في مسائل  
**الله** شرط ان لا يجرى الا بغير الاصل الا في مسائل **الله** شرط ان لا يجرى  
وقفا اكثر من سنة وان لا يجرى في استيجارة سنة او كان في الزيادة نفع  
لغيره او قلنا في الخاتمة دون النافذة **الله** لو شرط ان يتراعى قربة بالعين  
باطل **الرابع** شرط ان يتصدق بنصف الفلقة على من يسأل في سجدة اكل  
يوم لم يراع شرط فليقتضه التصديق على من يسأل غير ذلك المسجدة او على من لا يسأل  
**الله** لو شرط للمستحقين خبز او لحم معينا كل يوم فليقتضه ان يرفع القيمة من  
الشدة في موضع اخر لم يطلب العين واخذ القيمة **الخامس** يجوز الزيادة  
من التي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي به وكان على ما اتفق **السادس**  
شرط الوقت عدم الاستبدال فليقتضه لا يستبدل اذا كان اسلح لا يجوز للفقير  
عزل النظار المشروط بالحيانة ولو عزل لا يغيره كما متوليا كذا في فصول  
الحامدي ويصح عزل النظار بالحيانة ان كان منصرفا فانما اذا عزل النظار  
ان كان من عزل النظار في تقدم الخرج الى الكا ان الاول عزل بالاسباب لا يغيره  
ولكن ياروه بان يشبه عنده انه اهل للولاية ما اذا ثبت اعاده ليس له ان  
عزل النظار بغير شكائهم المستحقين حتى يشبه عليه حيانه وكذا في الوقت  
اذا عزل النظار فان شرط له عزل على الوقت فحق اتفاقا والا لا عنه محمد ويصح  
عنه الى يومه وشيخ بلج اخذوا قول الكا والصدرا عند قول محمد في هذا  
الاختلاف لو انما لو اوقف على ولاية النظار كونه وكذا عنه فيكون له ان يشترط  
وتبطل ولاية عوته ومحمد ليس بوكيل فلا يملك له ولا تبطل عوته والخلاف  
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد حياته انما لو شرط ذلك لم تبطل عوته  
اتفاقا منها على ما في الخاتمة والبرازية والفتوى على قول في يوسف  
كما في الولاية في العينة لوم يحمل الوقت له فيما فتنصب في قضاة

بمؤاظة لم يملك الوقت اذ اجازته لم ارى حكم عزل الوقت للمدرس والامام  
الذي ولا يملك الا ما كان في انظر لتعليم الصحة عزله عند ان يكونه وكذا  
عنه وليس من بسا الوظيفه وكذا عن الوقت ولا يملك منه عن عزل مطلق لعدم  
الشرط في اصل الاجازة كونه بمؤاظة المنصب لاهل المؤذن بكذا كما في البرازية  
انما اولى منصب الامام والمؤذن وولوا اباني وعشيرة اولى من غيرهم بنج مسجد  
في محلة فزاره اهل المحلة في العارة فاباني اولى مطلقا وان تنازعوا في منصب  
الامام والمؤذن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل المحلة اولى من الذي  
اختاره اباني في اختاره اهل المحلة اولى من الذي اختاره اباني في اختاره  
اهل المحلة او وان كانا سواء فمقصودا بالي اولى انتهى كثر في زماننا اجازة  
ارض الوقت مقبلا وحرانا ما صوبت بذلك زوم الاجرة وان لم ترد ماء النيل  
ولا شدة حمة الاجازة لانه لم تستأجر للزراعة ولها منفعان مقصودة  
كما في اجازة الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في الياطرة الى غير الزا  
نحو الناء وغرس الاشجار ونصب السطاط ونحوها وفي المراجع وفي فتح القدير من  
البيع الى سد ولا يجوز اجازة المراجع الى الكلاء والمجلة في ذلك ان يستأجر  
ليغرب فيها فسطاط او ليجعلها حقلية لغنم ثم يستأجر المراجع وذكر الزيلعي  
المجلة يستأجرها لا يوافق الوداب او منفعة اخرى انتهى وكذا في القبل  
مكان القبلة وفي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الترمذي في القبل زمان  
القبلة او مكانها وهو الزمان في الالة وفي المراجع يومئذ في مستورا  
وحسن مقبلا وفي الناموس القليلة نصف النهار قال قبلا وقبلة وقبلة وقبلا  
ومقبلا انتهى واما المراجع فقال في الناموس ابراج الليل ردوا الى المراجع بالغم  
اي كما في في المراجع ابراج ابراج ابراج ابراج ابراج ابراج ابراج ابراج ابراج  
الشيء وهو من الزوال الى الليل والمراجع بغم المجمع حيث ما في الماشية بالليل  
والمراجع والمراجع في المجمع بهذا المجمع خطا لانه اسم مكان واسم المكان  
والزمان والمصدر من افضل بالالف مفعول بضم الميم صيغة المفعول واما المراجع  
بالفتح فاسم الموضع من راجعت بغير الف واسم المكان منه الثلاثي بالفتح والمراجع ايضا

الخاتمة قبوله



الموضع الذي يروح القوم من ارضهم الى ارضهم فوجه من المصلحة في الآ  
لما كان التعليل ويدل على صحة قوله لو شاء جوا انصب السط  
جاء لانه القبول ووجه من المراج الى مكان ما أدى الابل وبدل على صحتها  
له قوله لو شاء جوا لا يخال الدواب او يجلد ابطه فغيره جاز تحلته البعيد  
باطلة لكونه استأجر قربة وهو بالمهر لم يتج تحلته على الاصح كما في النية  
والنهي في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف  
فيبقى للمقولي ان يذهب الى الترية مع المستأجر فيجوز بينه وبينها او يركل كيد  
او رسوله احياء لما لا الوقف او الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا ولانه  
يستحق الربع دون وصية فلان صح في حق المتبرع دون غيره من اولاده وذرته  
ولو كان مكتوب الوقف فلان له علا على ان الواقف رجع على شرط ما اقر به  
المتبرع ذكره الخفاف في باب استقلال اطلاقه تقديره ما شرط الواقف ان يفي  
ليس الاصلح الا انفراد الا اذا شرط الواقف ان يستعمل لنفسه لا لغيره فان  
الانفراد لافلان كما في فتاوى تاجي فان مقتضاه لو شرط لها الاذخار  
والافراج ليس لغيرها ذلك ولو بعد موت الاخر يستعمل ذلك الشرط لموت  
احدهما على هذا الشرط النسخ لما كانت احدهما اقامت لغيره وليس للثاني  
الانفراد الا اذا اقامت لغيره كما في اسحاق الناطر وكيل الواقف عند أبي يوسف  
وكيل الفقهاء عند محمد فيقول بغير الشرط عند أبي يوسف ولا يخل  
ما شرط لموته خلافا لحد في الكل في الدور والموت المستلزم في الاستأجر  
عكسها يعني فاش نصف المثل او نحوه لا يغير اهل تحلية بالسكوت عنه  
اذا لم يكن دفعه وحسب على الحاكم ان يأخذه بالاستيجار باجر المثل وجوبه عليه  
تسليمه ولو كسني الماشية ولو كان القيم س كان قدره على الدفع الى  
التأخي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر فاذا اظفر الناظر على الساكن  
فلما اخذ النقص منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا في القينة عزال  
التأخي فاذن القيم انه قد اجرى له كذا من هبة او مائة وصية الموقوف  
في القبل لا يثبت له ان كان ما عينه او مثلها ووجه يعطيه الثاني

والا يحيط الا بآية ومطية الباقي انتهى يتج تعليل التقدير في الوقف  
اخترنا من جواز تعليل العطاء والامارة بجاسم الولاية فلما كانت معلقة  
بطل التقدير فاذا قال التأخي ان مات فلان او مئنة فليبدل كذا فقد قرر  
فيها صح وقد ذكره في النسخ الواسيل انقضاء وهو فقه حسن وفي فوائدها  
المحيط للامام والمؤذن وقف لم يستويا حتى ماتا سقط لانه في منع الغلبة  
وكذا التأخي في وقف لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر والحزب  
في البنية المحيية بالنسبة بان يورث قال بخلاف رزقا التأخي وفي البيع لا  
فرق تذكر كما ذكره انما بانها الغناء في الوطائف المستطعة بالاقواف لا اراء  
وسلاطين كما ان كان لها اصل من بيت المال او ربح الرية فيجوز لم يكن كان  
بصفة الاستحقاق من علم المعلوم شرعية وطالب العلم كذا في صوفى على طائفة  
فيما بل السنة ان ياكل مما وقوه غير متقيد بشرطه ويجوز في هذه الحالة  
الاستثناء لغيره وغيره وتناول المعلوم وان لم يباشروا لا استثناء التملك  
الاشيئ فاكثري في الوظيفة الواحدة والواحدة عشرة وطائفة ومن لم يكن بصفة  
الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من مال هذا الوقف ولو قدره الناظر  
وباشروا بصفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكم الشرع بجعل احد  
يتوجه كثير من الناس من يقول ملك الذي وقف فموتهم فاسدوا لا يقبل  
في باطن الاعراف او في ملكوها واقفوها فلما حكم افرده في قابله بالنسبة  
لا تملك اذا عجز الوقف عن العرف الى جميع المستحقين فان كان هلم من بيت  
المال روى فيه بصفة الحقيقة من بيت المال فان كان في اهل الوطائف من  
هو بصفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم  
من العلماء وطلعت العلم والرسول عم وان كانوا الحكم بصفة الاستحقاق منه قدم  
الاصح فان استوفوا في الحاجة قدم الاكبر الاكبر فيقدم المدرسي ثم المؤذن  
ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس به فهو ذاته بيت المال اسع في شرط  
الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يتقسم على كل منهم جميع  
مال الوقف بالسوية اهل الشعار وغيرهم انتهى بلفظه وقد اعترض بذلك

نك

الفتنة

سوطي



كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معانيهم الوطائف بغير مشقة  
 او مع شغل لغير الشروط والحال انما قيل لا يوطى عن قضاها ثم انما هو مما ينبغي  
 بيت المال ولم يثبت له انما الاراضي التي باعها السلطان وحكم ببحته  
 بيعها ثم وقول المشتري فانه لا يترتب مراعاة شرطه فان قلت هل في  
 مذهبنا لذلك اصل قلت نعم كما بينت في الرسالة المرحومة في الاراضي الموقوفة  
 وقد قيل ان ذلك الموقوف ابن العام فاجاب بان لا عام البيع اذا كان  
 بالمسلمين حاجته والعيادة بالملك وبينت في الرسالة ان ذلك ان فيه حكمة  
 صحيحة وان لم يكن حاجته كبيع على التيمم على قول المتأخرين الموقوف على بيت  
 هذا في اوقاف الامراء والاماني اوقاف المسلمين فلا تعلق لافق بينهما  
 لعلها الشراء من وكيل بيت المال وهي جلوب الواقعة الى اجاب عنها الموقوف  
 ابن العام في فتح القدر فانه سئل عن الكسوف برشي اذا اشترى من وكيل  
 بيت المال رضاء ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه وانما اذا وقف السلطان  
 من بيت المال ارضا للمصلحة العامة فموقوف كذا في حقها في قضاها وادارة  
 وهي راعي ما شرطه وادارها استواء تحقيق عند الصبيح في حقها لمذمونا  
 كما في الحاوي القدي الذي يورد به من ارتفاع الوقف غارة شرط الواقف  
 ام لا ثم ما هو اقرب الى الحارة وانما للمصلحة كما لا عام لمجدو المدرس كدره  
 يعرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والاصل كذلك انتهى ظاهره ان القديم  
 في العرف لا عام والمدرس والمواد والموثقي وما كان بعناهم لتعبيرها بها  
 فيما كان بعضهم الناطق وينبغي الحاق الشاذ في الحارة والكتاب بهم لان  
 كل زمان وينبغي الحاق الجاني المباشرة للجباية بهم السواق ملحق بهم ايضا  
 والمخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة ولكن قدي المدرس غير مدرسي المدرس  
 وظاهره اخراج في مدرسي الجامع ولا ينبغي ما بينهما من النقص فانه مدرسي المدرس  
 اذا غاب تعطلت المدرسة فتوازم الى الحارة كدرسي اقدم واما مدرسي  
 الجامع كالمدرسين بغير فلا ولا يكون مدرسي المدرس من الشعار الا اذا  
 لازم القدر يس على حكم شرط الواقف اما مدرسوننا فاعلم اننا لا نلحقهم وظاهرها

في الحارة

في الحاوي تقدم الامام والمدرس على بقية الشعار بغير مشقة فاذا علمت ذلك  
 ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير ذين الحارة والمزملان و  
 والشحنة وكما ان القسبة وحازة الكتب وبقية ارباب الوطائف ليسوا بهم  
 وينبغي الحاق المؤذنين بالامام وكذا الميعاني كقاضي الحاج الى المسجد  
 وظاهرها في الحاوي تقدم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاموال عند الصبيح  
 لانه يعلم كالحارة ولو شرط استواء الحارة بالمستحقين لم يترتب شرطه  
 فانما تقدم عليهم فكذا هم الجاوس كسبته في الاوقاف المباشرة بالاجرة وشبه  
 بالصدقة وشبه الاجرة وشبه الصلة فيعطى كل شئ بما يشبهه فاعيننا شئ  
 زمن الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من العلم والحل للاغنياء  
 وشبه الصلة باعتبار اداء اذ اقتضى المستحق العلم ثم مات او عزل فانه  
 لا يترتب منه حقيقة ما بين من السنة وشبه الصدقة للمصلحة اصل الوقف فانه  
 لا يخرج عن الاغنياء ابتداء فادامات المدرس فاشاء السنة مثلا قبل  
 القلة وقبل الموت وما قد باشره فمات او عزل ينبغي ان ينظر وقت سنة  
 القلة الى مدة مباشرة والى مباشرة من باء بعده وبسط العلم على المدرس  
 وينظر كم يكون منه المدرس المتفضل المتفضل فيعطى بحسب مقدرة ولا يجزى  
 في حق اعتبار زمان مجي القلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف  
 بل ينظر في الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وجب وتكفي ما وسواها  
 بالحق والاعول كذا حقه الطوسي في نسخ الوسائل **البيان** ان اعتبار  
 زمن مجي القلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموقوفة على الاغنياء  
 القلة كل اربعة اشهر شرطه فحينئذ ادراك القلة فكل من كان مخلوقا  
 قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط من الاولاد كما في فتح القدر  
 لا ينسخ الاجازة بموت الموقوف الا في مسكنه ما اذا اجرا بالواقف  
 ثم اراد ثم مات لبطول الوقف برودة فانتقلت الى رثته وفيها اذا اخرج  
 ارضه ثم وقفها على معين ثم مات بنفسه ذكره ابن دهبان في فاف شرعه  
 ان طر اذا اجر انسانا فمات الوقف عليه لا يضمن كما في القارة جانيته

ويستطاع



بخلافها اذا اخط في حشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه اقر بارضه يد غيره  
 انها وقف ثم كذب ثم اشترانا او ورثها حاصرت وقتا مواجدة له بغيره وقد  
 كتبنا نظاير حجاج الاقرار ومعت حادثة وقف على الامير فلان ثم من بعده  
 على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريةهم وسلم  
 وعقبهم من الاكابر خاتمة دون الاناث فاذا الترخى اولاد ولد كوروف  
 الى كذا قيل قوله الذكر قبل الاباء والابناء حتى لا يستحق انثى واولاد  
 انثى ام هو قديره الاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكر ولو كان نثى  
 فاجبت هو قديره الاباء دون الابناء لانه الاصل كون الوصف بعد  
 متعطيني للاخير كما هو في باب طرقات في قوله من نسلكم الذي  
 وحلم بنى بعد قوله وربما ليكم واهات نسلكم ولان الظان مقتضوه  
 جومان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى ابائهم ذكورا واناثا و  
 يخصون اولاد الابناء ذكورا واناثا لكونهم ينسبون اليه وتبرئته قوله  
 بعده فاذا الترخى اولاد الذكر ولم يزل ابناؤا لذكور ولا بنات اولاد  
 والذكر جانه ثم لم يمت لم يمت ان يمت جليله قديره الاباء والابناء ووا  
 بعض الحنفية فرأيت الامام الاسود في التمهيد قبل ان الوقف بعد اجل رجع  
 الى الجميع عند ان يمت والى الاخير عند الحنفية وان كل كلام ان يمت فيما  
 اذا كان العطف بالواو اما يتم فيعود الى الاخير انما الاستدانة على الوقف  
 بمصالح الوقف عند الفروقة لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتول يقول  
 منه يستدين بغيره كذا في حوزة الحنفيتين الفاظا اذا فوض النظر لغيره  
 فان كان له التفويض بالشرط صح مطلقا والا فان فوض في حصة لم يصح  
 وان فوض في رضى موته صح كذا في القنبه والبيته وحوزة الحنفيتين وغيرهما  
 واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التفويض  
 والعزل كما حره الطرسوي في النفع الواسل ولم يذكر فيما اذا فوض في رضى  
 موته بالشرط وظننا بالحقه ينبغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالاباء  
 وسيلت من ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته حكم المسلمين قبل ان فوض

للنظر

الشان الخيرة ثم مات يستقل الحكم بكونه اولادها حجت بانه ان فوض في حصة  
 يستقل باوامر المعنوي له باقيا لقيام مقامه في وقت شرط مرتبا رجل  
 معين ثم من بعده لفقر او فزع عنه لغيره ثم مات قبل يستقل الى الفقراء  
 فاجبت بالانتقال ليس للماتى ان يقرر وظيفته في الوقف بغير شرط الواقف  
 ولا يلزم الاخذ الا النظر على الوقف ذكر الحاشي في واقفاته ان لا يمت  
 بنسب اليتيم بغير شرط وليس بنسب خاتم المسجد بغير شرط فاستغدت منها  
 ما ذكرت بغيره اعطاء قدير من وقف الفقراء ما تني رضى لانه صدقة فاجبت  
 الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابة فلا يكون كالوصية كذا في الاشياء روى  
 هنا يعلم حكم المرتب الكثير في وقف الفقراء لبعض العلماء والعقراء يحفظ اذا وقف  
 على فقراء قرابة لم يستحق مدبرها الا ببيته على القرابة والفقراء ولا بد من بيان  
 جهة القرابة ولا بد من بيان انه فقير معدوم من له نفقة على غيره ولا مال له  
 فقير ان كانت لا تجب الا بالعضاء كذوى الرحم الحرم وان كانت تجب  
 بغير قضاء وليس بغيره كالولد الصغير كذا في الاختيار والاصل في الوقف  
 في سنة وقطع معلوم المستحقين حكمه او بعضهم فاقطع لا يتولى له دين على الوقف  
 اذ لا حق له في الخلقة زمن التعديل من الاحتياج اليه عمر اولاد في الزخيرة  
 ما يبعد ان الفاظا اذا صرف لم يحل الحاجة الى التعديل فانه يمتى فائدة  
 ما ذكرناه لوجبات الخلقة في السنة ان يمتى فاضى شئ بعد وفاته عليه من هذه  
 السنة لا يعطيه من قبل عوضا عما قطع وقد استغنت عما اذا شرط الواقف  
 الفاضل عن المستحقين للعتق وقد قطع المستحقين في سنة شئ بسبب التعديل  
 هل يعطى الفاضل في السنة له ام للعتق فاجبت للعتق ولما ذكرناه  
 والله سبحانه اعلم واذا قلنا بتخصين الفاظا اذا صرف لم يحل الحاجة الى التعديل بل رضى  
 عليهم ما دفعه لكونهم يمتصون الا لا يستحقون اولادهم حركات فكلوه في بيته  
 النفعات ان يودع الفاضل اذا التقي الوديعة على البوي المودع بغير  
 اذنه واذا التقي فانه يمتى واذا ضمن لا يرضع عليها لانه لا يمتى بغيره  
 المودع ملكه كذا في ملكه الى وقت التقوى كما في الهداية وغيره وقالوا



في كل الغيبات المفوتات عليها الضامن مستند الى وقت التقدي  
 حتى لو غيب الغائب العين وضمن المالك عليها مستند الى وقت الغيب  
 فيستند بغيره الى بنى ولو اعتق العبد المقتصد بغير التصديق نفذ ولو كان في  
 عقد عليه كالمبيعة في النوع الثالث من بحث التزكية لا يفي في القصة  
 من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يعرف الفضل  
 لا الغرض فلم ينفذ في تلك السنة يعرف الفضل الى الموقوف المذكور ثم ظهر  
 دين على الواقف يسترد ذلك في المدفوع اليه انتهى لان الناظر لم يستند  
 في هذه الصورة لعدم ظهور الموقوف في الوقف فلم يملك القايض فكان النافذ  
 بخلاف مسئلتنا لانه متقد كونه عرف عليهم علم الحاجة الى التغير وكذا لا يرد  
 ما اذا اذن القايض بالرفع الى زوجه القايض فلما عرف حجه الحاجة وحلف  
 فانه قال في الغيبة ان شاء الله وضمن المرأة وان شاء الله والرافع ويرجع  
 هو على المرأة انتهى لانه غير متقد وقت الوقف وانما ظهر الخطأ في الاذن  
 فاعاد رفع بناء على صحة اذن القايض فكان لا الرجوع عليها لانه وان ملك  
 المدفوع بالتمان فليس بمسترد وفي التوازل سأل ابو بكر عن رجل وقف  
 دارا على مسجد ثم انما فضل من عمارته فهو الفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد  
 لا يكتفي الى الغلة للعمارة هل يعرف الى الفقراء قال لا يعرف الفقراء  
 وان اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز ان يحد للمسجد حصة والرجال لا  
 نقل قال الفقير سأل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب بكذا او  
 ولكن لا حجة في رعيته انه اذا علم انه قد اجتمع في الغلة مقدار ما يحتاج اليه  
 والدار الى العمارة امكن العمارة منها عرف الزيادة على الفقراء على ما شرط  
 الواقف بالخط فمقد استندنا منه ان الواقف اذا شرط تقديم العمارة ثم انما  
 ما لم يستحق كمال الوقف في اوقاف القارة فانه يجب على الناظر  
 امساك قدر ما يحتاج الى العمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج  
 الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه على هذا فيزوي القايض المستند  
 تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقديم العمارة عند  
 اليها

اليها ولا يرد عند عدم الحاجة اليها ومع الشرط تقدم عند الحاجة لها  
 ويؤخر لها عند عدمها لم يفرق البتة لان الوقف انما فعل انما فعل عنها  
 للفقراء ثم اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يرد في هذا  
 وعلى هذا فيكون ان شرطه على سنة من العمارة ولا يقال انه لا حاجة لنا  
 نذكره في التوازل جواز ان يحد للمسجد حصة والرجال لا ينفذ  
 جازوا بالمسجد وعلى الموقوف الموقوف لا غلة له فيؤدي الى الفقراء  
 من غير ادخال في الوقف الى الفقراء المشروط بتقديمها اول وقت الواقف  
 ناظر على اوقافهم كما يمتنع في اموالهم لو جعلوا وقتيا بعد عمل الاول كما  
 انما وحشا لا ناظر كما في الغيبة من الوقف لم يظفر وجهه فان متفق  
 في الوصايا ان يكونا ميتين حيث لم يزل الاول فيكونان ناظرين فيل  
 والمراجع غيره ذكرنا ما هنا من كونه **السورة**  
 احكام الجمل ذكرنا ما هنا من كونه لا يجوز بيعه ووثاقه في احكامها  
 العتق والدية المطلق لا المقتيد في الظهيرة والاحتياط والكتابة والحرمة  
 الصلوة وارق والمكسب لا سببه وحق المالك التعمير ليس له وحق الكسب  
 في البيع القاسد في الدين فيباع مع امه الدين وحق النجاسة والاس في  
 اني عشر سنة وما زاد على ما في المتون من جامع العصور ويتبعها في ان  
 فاذا ولدت المرحومة كان ربتها بخلاف المستأجرة والعتيلة والوجه  
 بخبرتها فانه لا يتبعها في ان من لا يلقى ولم ار لان حكمها اذا باع  
 جارية وجعلها اوطية كذا كذا فان علمنا قولهم بغير ان البيع فيما لو  
 باع جارية آلا عليها يكون مجزأ لا استثناء من مصاد كل قول لا نقول  
 بفساد البيع كونه بيع من معلوم ومجهول لكن لم يرد حيا وفي فتح القدير بعد  
 ما سبق الجمل لا يجوز بيع الام ويجوز بيعها بعد بيع الجمل على الاصح كذا في شروط  
 ولم احكم اذا علمت امه كاتبة من كافوا سلم هل يؤد ما كمل ببيعها الصغيرة  
 الحبل مسلما باسلام ابيها لا لا سيدا كافوا ولا يتبع امه في اجنابته فلا  
 يدفع منها الا لغيرها ولا لا يتبعها في حق الرجوع في البتة ولا في حق الفقراء ولا كوة

تقول

رد



في التامة ولا في وجوب التصاق على الام ولا في وجوب التعلق بها فلا تقتل  
 وتجوز الابعاد عنها ولا يتركها الجاني بركه في غير ما في سائر  
 ولا يتصور في التامة سواء الاجارة والايجار بخلافها في البيع ولم ار الا  
 حكم الاجارة له وينبغي التمسك لانه لا يجوز للمعدوم فاعمل اولى ينبغي ان يمتنع  
 الوقف عليه كالموصية بل اولى ولا فرق بين كون الجاني تبعا لاقدم من بني آدم  
 والحيوانات فالولد منها له نصيب لا في نصيب والده كذا في كراهية  
 البرازية ولا يرد حكم ما دام متصلا بها في بيع ولا يوجب الا في مسائل  
 اصولية مثله في بيعها في الاطلاق والله يبرر الوصية بوله والاقرار  
 وله بالشرط المذكور في المتون في الوصية والاقرار ونسب نسبه في بيعته  
 لانه يورث ويورث فانه ما يجب فيه من الغرة يكون مورثا بيني وبينه ويحظر  
 على ما في بطن جاريتهما ويكون الولد اذا ولدت لاقدم من كونه اشهر ولا يمتنع  
 في شيء من الحكم بعد الوضع الا في مسألة وهي اذا استحققت الام بغيره فانه  
 يتبعها ولو باقرار الام في الكفر وكان ان تباينت في اليمين يتبع امة  
 في البيع ان كان مهورا وقتة على القول بغيره في البيع بغيره في البيع  
 الكل الا في مسلمتين احدهما لو اصاب البائع بالثمن ثم رد البيع بغيره في البيع  
 لم يطل الحول ان يفسد لو باع بعد الرد بغيره في البيع ثم رد البيع بغيره في البيع  
 لم يرد ولو كان سحبا جازيا قال الفقهاء بوجوبه ان يفسد لو باع جازيا قبل  
 من المشتري في غير كونه سحبا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة  
 حتى رأينا من محدثي علمهم جواز قبل القبض مطلقا كذا في موع الزخيرة  
 اعتمد البيع باللفظ صوابه في موهبه منها الكفاية في شرط برادة الهبل  
 حوله وهي بشرط عدم برادته لانه لو قال بغيره في البيع لورث ان يورث  
 ان ذكر كونه ايام او اقل كان يكتفي باللفظ ولا يطل للتعلق به ولا يمتنع  
 ولو جهل الذي يحن عليه كان اراء اللفظ فلا يتوقف على القبول على البيع والقبول  
 اعتقد غير كونه بالقبول كان يكتفي باللفظ لانه ضمن اقتضاء فلا يرد في مشروط  
 وانما تارة في شرط المقتضى فلا بد ان يكون الامرا ملكا لا شاق ولا يفسد بالقبول

وطا

ورسله في ثروته لوراجعها بلفظ الكفاية صححت للقبول ولو كلفها بلفظ الرجوع  
 صححت للقبول ايضا ولو قال العبد ان اديت الى الغائبة فركان اذا ناله با  
 وتعلق بغيره بالاداء لفظ اللفظ لا كنية فاسدته ولو وقف على لا يحكي كني  
 فدان صح لفظ اللفظ وهو بيان الجاه كالتقاضي لا للفظ ليكون بغيره الجاهول  
 وينفذ البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت وينفذ بلفظ اليمين مع ذكر  
 البدل ولفظ الاطعام والاشراك والادخال والرد والاقالة على قول  
 وقد بينا مفصلا في شرح الكفر وينفذ الاجارة بلفظ اليمين والملك  
 كما في الثانية ولفظ التعلق عن المانع ولفظ العارية وينفذ الكفاية بما يدل  
 على ملك العين للمالك كالباع والاشراء والبيع والملك وينفذ السلم بلفظ  
 البيع ككسبه ولو قال العبد بعث نفسك منك بالقبول كان اعتاقا على مال  
 نظر اللفظ ولو شرط رب المال للمضارسة كل الربح كان المال فسادا ولو شرط  
 لرب المال كان بضاعة وتبع الطلاق باللفظ العتق ولو صالح عن العتق  
 على نصفه قالوا انه استعاط بالقبول فيعتقه عدم اشتراط القبول كالابراء  
 وكونه عتقا صح لفظ القبول لانه القيل ركنه الايجاب والقبول ولو وجب  
 المشتري البيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وفرج عن هذا  
 اهل مسائل منها لا تنفذ اليمين بالبيع بلائق ولا العارية بالاجارة  
 بلا اجرة ولا البيع بلفظ الكفاية والتزويج ولا يتبع العتق باللفظ  
 الطلاق وان نوى الطلاق والعتاق يراعى فيها الا ان اللفظ لا يفسد فقط  
 قال العبد ان اديت الى كذا في كسبي يفسد فانه قد ادى ما في كسبه  
 لم يعتق ولو كان بطلاق زوجته من غير اقلقة على كسبه لم يطل في اليمين  
 بشرط العتق نظر الى جانب اللفظ ابتداء فكانت اليمين ابتداء والى جانب  
 اليمين فكانت بغيره انتهاء فثبت الحكم من الخيارات ووجوب الشفعة  
 يتبع الاية لا يجوز الا لمن يرفع اليمين عنده ولو لم يرفع في الثانية  
 الشراء اذا وجد فسادا على المباشرة فلا يتوقف على الشراء الغضوي كاشراء  
 الوكيل الخالي ولا اجارة المتولى اجمالا لوقف بغيرهم ودان بل ينفذ



اعتراف

مستقاه



عليه والوحي كالمقوى وقيل نفع الاجارة للبيتم وبطلان الزيادة كما في  
الآخ مسئلة الامير والفاخي اذا استأجر اجرا بكثر من اجرة المثل  
نافة الزيادة باطله لا تنفع الاجارة له كما في سيرة في نية الذرع وصف  
في المذروع الثاني مسئلة الدعوى والشهادة كذا في دعوى البرازية  
والقبض على رسوم شراء محمول لا المقبوض على رسوم النظم كما في الذخيرة بكرة  
الايجاب مبطل للاول الثاني العتق على مال كذا في بيع الاخيرة العقود تعقد  
في حقها النافذة فلا يبيد البيع فلا يبيح بيع درهم بدرهم استويا وزنا  
وصفة كما في الاخيرة ولا يبيح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار  
اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الثاني مسائل **الاول** لا يملكه في بيع  
الهازل كما في الاصول **الثاني** لو اشتراه الكسبي من ماله لانه الصغير وعمله  
كذلك فاسد لا يملكه بالتبضع حتى يستعمله كذا في المحيط **الثالث** لو كان  
مقبوضا في المشتري امانة لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في القاسد  
بازن بالبيع بملكه ويستتبع احكام الملك كذا في مسائل لا يحل له الحكم ولا  
لبسه ولا وطئها لو جارية ولو وطئها ضمن عتقا ولا تخفة لجاره لو كان عتقا  
**الرابع** لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف  
المستأجر في الصحة والبطان فالقول لمدي البطان كما في البرازية ربح  
وفي الصحة والحق والقول لمدي الصحة كذا في الحائنة والظهير الثاني مسئلة  
في اقاله فتح القدر لو اراد المشتري ان يبيع المبيع من البائع باقل من الثمن  
قبل العقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعي ف العقد  
ولو كان على القلب بخالف واذ استي شيئا واشتريه الى خلافه كما اذا  
سعى باقوتما واشتريه الى زجاج فابيعه باطل يكون بيع المذموم مختلفا  
ينما اذا استي مرديا واشتريه الى مردى قبل باطل فلا يملكه بالتبضع وقيل  
فاسد كذا في الحائنة كل عقد اعيد وجرد فانه آكا باطل فالصالح بعد البيع  
باطل كما في جامع الفصولين والتمسح بعد التمكح كذا في القنية  
والحوالة بعد الحوالة باطل كما في الشفعة الثاني مسائل **الاول** الشراء

الزنا  
بعد الشراء

بغير شراء صحيح اطلقة في جامع الفصولين وقيدوه في القنية بان يكون الثاني  
الزنا من الاول او ادلى ويحسد في الاول **الثاني** الكفالة بغير كفالة  
صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الحوالة فانها مقبولة فلا يبعد ان كما في الشفعة  
واما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالحائنة صحيحة لا كما في  
البرازية التحلية تسليم الثاني مسائل **الاول** قبض المشتري المبيع قبل العقد  
بلا اذن البائع ثم خلى ببيعه وبيع البائع لا يكون رتال **الثاني** في البيع  
الفاصل على صحة العاوي في فصوله وصحة فاني فان انما تسليم **الثالث**  
في الهبة الفاسدة انما في **الرابعة** في الهبة الجارية في رواية خيار الشرط  
يشترى في غايته البيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال او كفاية والاراضي  
للرايين والخلع لها والاعتاق على مال المقتن لا للسيد والزوج يمكنه في فصول  
العاوي مغزا الى الاستروتنى نقلا عن بعضهم ويتوهم في جامع الفصولين  
وزدت عليها في الشرح سبعة افوي فصارت ثمانية عشر الكفالة والحوالة  
كما في البرازية والارادة عن الوثيق كما في اصول فخر الاسلام من بحث الزنا  
وتسليم الشفعة بعد الطلوع كما ذكره ايضا منه والقول على قول ابي يوسف  
والمرارعة والمصلحة الحاق لها بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة  
التمسح والطلاق الا الخلع لها واليمين والنذر والاورار الا واربعة بقوله  
والعرف والصلح بشرط التقاضي قبل الانقراق في العرف فان توفقا قبل بطل  
العقد الا فيما اذا استملك رجل بول العرف قبل القبض واختار المشتري  
اتباع الجاني وتوفق العاقدان قبل قبض البعثة من المتلف فان العرف  
لا يغني عنهما خلافا لما حكى في الجمع البيع لا يبطل بالشروط في اثنين وثلاثين  
موضعا شرط رهن وكفيل واحالة معلومين واشهاد وخيار وتقدش الى  
ثلاثة وتأجيل الشيء الى معلوم وبرأوه من العيوب وقطع الفار المبيعة وتركها  
على الخجل بعد ادراكها على المتقنية ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع  
حتى يتم الثمن ودره يعيب وهو كونه الطارق للمشتري وعدم خروج  
المبيع عن ملكه في غير الارضي واطعام المشتري المبيع الا اذا عتق ما يطعم

ثلاثين



الادنى وجعل الجارية وكونها مغيثة وكونها حلوبا وكون النسيب معلما جاك  
الجارية ما ولدت وانما الفتي في بلد آخر والجل الى منزل المشتري بماله على  
بالتأريسة وهذا الفعل وهو الحنك وجعل رقعة على النوب وجعلها وكون  
النوب سدا شيئا وكون السويق ملتقنا بسمن وكون الصابون متخذ من كذا  
جوة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها ببيع المشتري ذمى  
بخلافه شرط ان يجعلها المسلم سجدا ويرضى الجيران اذا عتقهم في بيع الدار  
الكل من الحائصة الجوزة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل  
في مال المريض تستبرئ الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي الطلب المهر  
اذا انكسر نقصت قيمة فله ان يتهين المهر حتى قيمة ذهبها وتكون رهنا  
كما ذكره لا يلقى في الرهن ما جازا ليراد العقد عليه بانزاعه حتى استناده الا  
الوصية بالخبرة يبيع افرادها دون استثنائها من اشترى ماله وقت العقد  
وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا علمه البائع الى بيت المشتري  
فلا يردّه اذا رآه الا اذا اعاده الى البائع ببيع الفضل موقوف الا في ثلث  
في اطل اذا شرط الخيار في المالك وهي في التمتع وفيها اذ باع الخمر وهي في  
البدايع وفيها اذ باع عرضا من غاصب يرضى المالك به وهي في فتح القبر  
بيع الرأفة التي يكتبها الديوان على افعال البيع فاوردة التمتع هي  
حيثما يبيع خطوط الأئمة فخرق بينهما بان قال الوقف قائم ثم ولائلك  
هنا كذا في القنية ببيع المعلوم باطل الا في استجرة الانسان من النعال  
اذا حاسبه على انما لها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا في القنية من باع او  
اشترى اذ اخذ ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوقف من ديون الميت  
دارا بشرطه ونفيتها منسوك لم تفع الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف  
وقيته ثلاثة لم يبيع ولا يملك ان الرد بالبيع يملكه بخيار شرط او روية  
والمعق على الوقف لو اصب الوقف ثم اقال لا ملحة لم تجز على الوقف  
والوكيل بالشر لا يبيع الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع تفعه وبين الوكيل بالبيع  
على خلاف تفع الاقالة الوارث والوصي دون الموحي له والوارث الرد بالبيع

دون الموحي له لا تفع الا جارة بعد هذا كالعيني الا في القنطة وفي اجارة  
العراء يبيع المأذون المديون بعد هذا كالعيني الموقوف بطل بوقت الموقوف  
على اجارته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كمان قسمة الولد الجيت  
لا يجوز تزويق الصفقة على البائع الا في الصفقة ولها صورتان في صفقة  
الولد الجيت الموقوف على العقد اذا جازته نقد ولا رجوع لما في مسألة في قسمة  
الولد الجيت اذا جاز الغريم قسمة الوارث فان لم يرجع الحق فالحق له لا يجوز  
الاحتياض بها كفي الصفقة فلو صالح عنه بالطلت ورجع به ولو صالح الخمر بطل  
لنحت به بطل وكذا في لها ولو صالح اخرى زوجته عال اشترى ثوبا لم يلزم ولا  
لها بكذا ذكره في الصفقة على هذا لا يجوز ان يتاخر عن الوطائف بالاداء فاف  
ودرج عنها حق العوض وكل الشك في حق الرق فانه لا يجوز الاحتياض بها كذا  
ذكره لا يلقى في الصفقة والكفيل بالنفس اذ صالح المكفولة بطل لم يبيع ولم يجب  
وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المورث في الطريق روايتان وكذا يبيع المورث  
المعقولا لا يباع العقد الا بعد اذ اقلق ببيع حق عبده ثم وارفع الف والالا  
في مسائل اجرة سدا فاطمست برحمتها فلا تولى بغيرها المشتري من المالك لو باع  
حيثما يملكه بغيره المشتري فاسدا اذا ارجع في طلبها بغيره بغيره وكذا اذا روج  
النفس من الا في مسئلتين احدهما في الولد الجيت اشترى المالك المسلم من دار  
الحرب ودفع النصف درهم زبوا او عرضا فمشتريه جازان كان قرا وان كان  
الفاير عبد الم يجر الثانية يجوز اعطاء الزبوا ولو في الجن بابا ببيع حتى  
جنس المبيع بل في الحال الا في مسائل في الزبوا لم يشرى بعد نفسه من مولاة  
ولو امر عبد اشترى نفسه من مولاة فاشترى الامر ولو باع دارا هو سكرها اذا اشترى  
المشتري المبيع بلا اذن البائع قبل ثمنه الثمن ثم تعرف فلبائع نقض قصته الا  
في التذير والاستيلاء والامتناع ولا يطل الكتاب في الزبوا شر او لثم  
لانها الصنفان يحتاج اليه غير نافذ عليها الا اذا اشترى من ابيه او منه او من جدي  
كفي الولد الجيت اقاله الاقالة صححة الا في السلم يكون له دينه سقطت  
لا يبيد كما ذكره لا يلقى في باب النكاح لمن يبيع مديونه وكما به دون



اتم ولوه ومن باع مالا غايب بكل بيعه الا الاستحسان كما في النفقات  
البرازية المتبوع على سبيل شراء سمون عند بيان النون وكونه النظر ليس  
بموقوف قطعا كما يشاهد في شرح الكفر الجلية في عدم صحة المشتري على ما يبيع بالثمن  
عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باع من المبيع قبل ذلك فلو رجع عليه رجع  
عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على حكم ظاهر المبيع فلا يبطل  
الاتي ببيع المتبوع اذا اشتراط المالك كونه مباحا بطلان في روق الكرايس في دعوى  
البرازية المرافقة عند الامام ان المانع للموقوف الطوق والمسلوك في ظاهر البرازية  
المرافقة على الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت المبيع الاتي الاستصناع فيبطل  
عوض الصانع اذا اختلف في اصل النافذ فيقول المالك في التسليم  
وان اختلف في مقدار فلا يخالف الاتي السلم رأس المال بعد الاقالة كقولها  
فلا يجوز التفرقة بعد بيعها الاتي مسئلتين لا يخالف اذا اختلفا فيه بعد  
تجلاها قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها بدل العرض  
كرأس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز التفرقة فيها قبل القبض  
الاتي مسئلة لا بد من قبضها قبل الافتراق بعد الاقالة كقولها بخلاف  
رأس المال والكل في الشراء يشترط قيام المبيع عند اختلاف المالك الاتي اذا اشترى  
في يد المبيع غير المشتري كما في الدرية الربو هزم الاتي مسائل بين مسلم وحربي  
ثم بين مسلمين مسلمة ولم يخرجها اليها بيني المولى وبينى المتقاولين  
وشركى البنان كما في ايضاح الكرماني **كتاب الكفالة والحالة**  
والحوالة برأيه الاصيل موصية برأيه الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي  
له على فلان فبعض فلان على انه قضاء قبل ضمان الكفيل فان الاصيل  
يسر ودون الكفيل كذا في الحاشية التاخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا  
صلح المكاتب عن قبل المدعيان ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخر مطالبته  
المفصل الى عتق الاصيل ولم مطالبته الكفيل لان كذا في الحاشية ولو كان المبرر  
موقفا عن الكفيل حتى يوفى عليه فقط فمطالبته خذله من وارث الكفيل  
ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالاحرج فيجل الامل عند ما كان في الجمع اذا

الكفيل

الكفيل بوجوب برأيه للمالك اذا اقاله الكفيل على مدونه بشرط  
برأيه نفسه فاحتمل كما في الدرية العزوة لا يوجب الرجوع فلو قال المالك  
هذا الطوق فانه امن فسله فاحذره العزوة وكل هذا الطام فانه ليس  
بمسوم فاحذرات لا ضمان وكذا الواجبه وكل انها حرة فتنزهها ثم ظهرت  
مملوكه فلا رجوع ببيعة الولد على المخر الان في ثلث **الكتاب** اذا كان الغزو بالشتر  
كما لو تزوج امرأة على انها حرة ثم استخفت فانه رجع على المخر باع غير مستحق  
من بية المولى **الكتاب** ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري  
على البائع ببيعة المولى اذا استخفت بدرا الاستيلاء ورجع ببيعة البناء لو بين  
المشتري ثم استخفت الدار بعد ان يسلم البناء وان اقاله الاب لا يمل  
الشتر ببيعها ابني فذا ذنت له في التجارة فظهر انه باع غيره رجوعا عليه  
لغيره وكذا اذا قال بايعوا عدي فقد اذنت له فبايعوه وطهه دين فظهر  
انه عبد لغيره رجوعا عليه ان كان الاب قراء الا فبعد الشتر وكذا اذا ظهر  
قرا او مدبر او مكانه لا بد من الرجوع من اضافته اليه والاربع ببيعة كذا  
في ما دون الشتر **الكتاب** ان يكون في عقد رجوع نفع الى الدافع  
كما لو دعيه والاجارة حتى لو ملك له الدعيه او العين المستأجرة ثم استخفت  
ضمن الدافع والمستأجر فانه يرجع الى الدافع فيما ضمنه وكذا ان كان  
للمعناهما في العارية والعتبة لا رجوع لان العتقة كان لنفسه وتامة في الحاشية  
من فصل القوم من فضل العزوة من السبوع وقد ذكره القنية مسائل اتمه  
ثم هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه ولا فاشتراه بناء على قوله ظهر انه اذ بدق  
نفعه وقد انكز المشتري بعضه فانه رجع الى المالك ورجع بالثمن ومنها اذا عجز  
البائع المشتري وقال ربيته متاعى كذا فاشتراه بناء على قوله ظهر فيه نفع  
فانه برأيه وبه يتي وكذا ان اشتري البائع ورده المشتري بغير الدلالة  
وبما قرناه ظهر ان قول المالك في باب ثبوت النسب ان الغزو باعده من  
بالشرط او بالغا ومعه فانه رجع على الشرط كما مسئلتان في باب  
منزعات بيع الكفر كشر في فانا عبادا تمني فانا عندنا ليلزم احدنا

حش







للجملة انتهى على وجهه حتى اذا امتنع على قضائه فانه لا يغرب وكذا اما لو ان  
 المدعي لا يفرغ من الحبس ولا يقيد ولا يفلت فقلت الا في ثلث اذا امتنع عن الاقامة  
 على قربه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه وعظايم برجع  
 كما في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفاية الظاهر مع قدرته كما  
 صرحوا به في باب النفقة بالجمعة ان الحق يثبت بان خفيها لان القسم لا يثبت  
 وكذا نفقة الزوج تستقطب على الزمان وجزاها في الجماع يثبت بالتأخير لا  
 الاصل لا يثبت التأخير على من يقول نكحوا على شرطه خفية مهمته لم يثبت  
 الا في مسائل **السادسة** اذا ائتمن القاضي وصحى اليتم **ان** في **السادسة** اذا ائتمن القاضي  
 فانه يحكم بانظر اليتم والوقت كما في دعوى **ان** في **السادسة** اذا ادعى المدعي  
 خيانة مطلقة فانه يحلف في القضية **الاربعة** الزين من الحول **الاربعة** في دعوى  
 الغصب **الاربعة** في دعوى السرقة وهي ثلث التي تسمع فيها الدعوى يقول  
 فحضرت سنة القضاء بغير حلف على ولا يتعدى الى غيره الا في ثلث  
 في اربعة يتعدى الى كافة النكاح فلا تسمع دعوى احدى بعد في الحرية الاصلية  
 والنسب العاقبة والنكاح كذا في الضمري والقضاء بالوقف لا يتعدى ولا  
 يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقت المحكوم به كما في الخيانة وجامع  
 الفضولين وفي واحدة يتعدى الى من يلقى المقتضى عليه الملك من نكاح المدعي  
 من المشتري باليتم والقضاء كان قضاء عليه وعلى من يلقى الملك من نكاح المدعي  
 بعد على الملك لا يتعدى ولو اتفق عين من يد وارث بقضاء بيته ذكر استات  
 ورثها كانت قضاء على سائر الورثة الميت فلا تسمع بيته وارثا في الزارة  
 وفي الشرح الدور والعزل لا يفسد من باب الاستحقاق والمك بالحرية الاصلية حكم على  
 الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك بانه وكذا المقتضى وفروعه وانما الحكم في الملك  
 المورث على الكافة من ان يرخ لا قبل بيته اذا قال زيد بكونك عبدي ملكتك  
 منذ عتق اعوان فقال ان كنت عبدا لم يملك من عتق اعوان فاعتق وبرهان  
 على ان يرفع دعوى زيد ثم قال عبدي بكونك عبدي ملكتك منذ عتق اعوان وانك  
 ملكي الان وبرهان عليه قبل يسخ الحكم بخرجه فاحل ملكا لغيره بدل عليه ان يرفع

قال

قال في اول البسوع في شرح الزيارات قصارت مسائل الباب على قسمين  
 احدهما علق في ملكه طلق وهو بمنزلة حرية الامل والقضاء به قضاء على كافة  
 النكاح وان في القضاء بالعتق في الملك الموقوف وهو قضاء على كافة النكاح  
 من وقت الترخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكره فان كانت الشبهة  
 خالية عن هذه النكاح عدة انتهى وبها فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة  
 بين ان يكون بيته او يقول انا قد اذ لم يسبق منه اقرار بالارق كما صرح في الخط  
 الرباني في اختلافات همدان مانع من قبولها ولا تميز من المطابق لفظا ومعنى  
 الا في مسائل **الاربعة** في الوقت يتبع بانظما كذا في شهادات فتح القدر موزيا  
 الحذف **ان** في المهر اذا اختلفت في مقدارها يتبع بالاصل كما في الزارة  
**ان** في شهادتها بالدية والاخر العتقة قبل **الاربعة** شهدا احدهما بالنكاح  
 والاخر بالتزويج وبها في شرح الزايعي **ان** شهدا احدهما ان عليه ان والاخر  
 انه اقرب اليك قبل كما في العدة **الاربعة** شهدا احدهما انه اعتقه بالحرية  
 والاخر بالندية قبل بخلاف الطلاق والايح القول فلهما **الاربعة** وجوبا  
 انما لا قبل في القذف كذا في الصيرفة وذكر في الشرح سنة عشر اخرى  
 فالمستثنى ثلث عشر من رأت في الخصاص في باب الشهادة بالوكالة **ان**  
 تزاو عليها فلا تسمع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسألة  
 وبينها مقتضى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في الزارة  
 والولوية والمضول عليها فروع الا في مسألة في الولوية فان يوم القتل لا يدخل  
 وفي مسألة الزوجة التي معها ولد فانها تقبل بيتهما بتاريخ مناقض لما في الشرح  
 به من يوم القتل وفي القضية من باب الدعوى في الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان  
 يوم الموت يدخل تحت القضاء خارجا اليها ان شئت وذكر مسائل في حواشي الاكل  
 في الدعوى في تزويج الموت فليتر اجمع وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح من باب  
 دعوى اهل بيته شهادته احدهما اذا اقر شهادته لا يقبل لقسمه كما في  
 اني احد الشريكين في التجارة مع شركي فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيا  
 ويخلف سقوط واثم ان في تركه ضرر فان الا في من الوصيتين يجبر كما في الخيانة

الذنية

مطل



ويشترط ان يكون الوقف كذلك الشهادة بالجملة غير صحيحة الا في ثلث احوال  
 شهدوا ان كل نفس ظان ولا يعرفونه واذا شهدوا ابراهيم لا يعرفونه  
 او يفتصب شي جملة كما في قضاء والى فيه الشهادة برهن جملة صحيحة الا لم  
 يعرفوا شهداء من غير الدين كما في القينة التي ان رسل عن سبيل ر  
 احتياط فان الى الحكم لا جبر كما اذا طلب منه الحكم اخرج دفتر الحساب بانه  
 باخاوه ولا جبره كما في الخانة قضاء والى فيه موضع الاتفاق جاز لان  
 موضع الخلاف وحمل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والكا ليس فيه  
 واما هو حادث كذا في التارخانية ومنهم من فرق بينهما بالاول بلا دون  
 ان كل من قبل قوله عليه السلام في ثلث عشرة مذكورة في القينة الواجبة  
 في دعوى الاتفاق على التيمم او رقيقة في بيع التام في مال التيمم وادى شرط  
 الرادة من كل عيب واذا ادعى على التام في اجارة مال الوقف او التيمم اذا  
 ادعى فيها اذا ادعى الموهوب له هلاك الدين او خلعها في شرط العوض  
 وفي قول العبد بالبيع انما ما دون والابن مقدار النفي اذا اشترى لانه الصغير  
 يختلف في الشفع وفيما اذا انكر الاب شراء النسيه وادعاه لانه وفيما في المنة  
 من التعريف المقتضى عليه حادثة لا شفع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى على الملك  
 من المدة او النسيج او برهن على ابطال القضاء كما ذكره العاد والفرع بعد  
 القضاء وما هو كما ذكره في شفع القضاء حكما يسمع الفرع قبل سماع غيره بهذه  
 الثلث وشمع الدعوى بعد القضاء بالكلية كما في الخانة التي تفتقر في قبول  
 الا انما كان محل الخلاف ومنه تناقض الوصي والوارث كما في الخانة الشهادة اذا  
 بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة الظهيرة اذا كان من دين  
 ونفاتي فشهادة نفيان عليها بالعتق فانما تقتل في حق الصغير فقط كما في  
 العتاق ومنها بنية النفي غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علمت طلاقا على عدم شيء  
 فشهادة بالعدم وفيما اذا شهد انه لم يستثن وفيما اذا شهد انه قال  
 المسكين ان الله لم يقبل قوله انما في وفيما اذا شهد انما كدابة عنده ولم  
 تنزل على ملكه وفيما اذا شهد بالجمع او طلاق ولم يستثن وفيما اذا اتفق الامام على

طريق الوقف بالالف والاختلاف

البيمين

لقد جاز استحقاقه في الوقف

مروية

مروية فشهادة ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدوا  
 ان الرجل لم يذكر في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما  
 شهدوا ان الخطبة ارضعت الولد بلبن الشاة لا بلبن غيرها كما في جامع  
 الفصولين وقيل بنية النفي المتزاك في الظهيرة والبرازية وفيما ان  
 الدابة لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد او لا ولا في عدم القبول فيسيرا  
 ذكره في قوله عنده قران لم يخرج النكاح فشهادة بخره في الكوفة لم ينعى بناء  
 على انه نفي من منع لم يخرج القضاء تحول على القصة مما يمكن ولا ينعى بالشك  
 كذا في شهادة الظهيرة العتوي على عدم العمل على التام في زمانها كما في  
 جامع الفصولين العتوي على فعله في يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القينة  
 والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمتهم في كلام الناس في ظاهر المذهب كما لا بد  
 وما ذكره محمد في السير الكبرية من جواز الاحتجاج به فمختلف ظاهر المذهب  
 في الدعوى من الظهيرة واما من عدم البرازية فمختلف كما في غاية البيان من الحج  
 الحق لا يستطع بنقادم الزمان قد فادوا قضاها او قضاها او قضاها كذا في  
 لعان الجورة اذا سئل المنة من شيء فانه ينعى بالقصة حكما على الكمال  
 وهو وجود شرط كذا في صلح البرازية المنة انما ينعى بما يقع عنده من المصلحة  
 كذا في تعذر البرازية ويتعين الاتفاق في الوقف بالامتنع كما في شرح  
 الجمع والمحاوي القدي يقبل قول الواحد في احد عشر موضع كما في منظومة  
 ابن وهبان في تعويم المتلف في الجرح والتعويل والمترجم وفي حدوده لم ينعى  
 وروايت وفي الاخبار بالافس بعد من المدة وفي رسول الله في المراكبي  
 وفي اثبات العبد برتبة ومضان عند الاستمال وفي اجابة الشاهد بالموت  
 وفي تعذر راس المتناف وذوت اخرى يقبل قول الابن القاضى اذا  
 اخبره بشهادة شهود على تقدير حضورها كما في دعوى القينة وفيما  
 ما اذا بعت خليفه الخدرة فقال جفنتها لم يقبل الا بشاهد موثق في الصغير  
 النكاح جاز بلا بيان الا في الشهادة والعصا والحرد والدة اذا  
 خطأ التام في كان خطاؤه على الحقيقة لو ان القصة كان عليه كذا في سير

طريق استماع بنية النفي المتزاك

مروية الدليل على الفاضل

ذكره الشارح في المروية

انما



لم يسمع استماع الدعوى بعد البراءة العامة

وتماضي في قضائها في الدعوى بعد البراءة العامة نحو لا حق في  
تقبلها لانها لا تكون الدعوى فانه لا يدخل في الدعوى الشفعة فانها تستطاب  
اذ البراءة الوارث الوصي البراءة عامة بان اقرانه تبين تركه والبراه لم يبق  
له حق منها الا استوفاه في ادعى في يد الوصي شيئا من تركه ابيه وبره  
تقبل وكذا اقر الوارث انه يقضي جميع ما على التارك من تركه ابيه في ادعى على  
وصل ديننا فسمع كذا في الحاشية وبجست فيه الطوسي بخلافه وان وجهه  
البراءة صالح احد الورثة وبراءة عامة في ظهر شيء من تركه لم يكن وقت  
التعليق الاصح جواز دعواه في حصة كذا في صالح البرازية الحاشية البراءة  
العامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا  
بعد هذا ان البراءة على البراءة لا يمنع فسمع الدعوى به تقبل البينة في  
البينة لوقال لا حق لي في هذه البينة في ادعى ان البينة لم تسمع ثم قال  
لو قال لا حق لي في حصة البينة ثم ادعى انها وقت عليه ولم يولد له فسمع  
اختلافها في المرفق وفي البينة ايضا ما من ورثة فانسموا بالتركه  
بينهم والبراءة على واحد منهم من جهة جميع الورثة وان احد الورثة ادعى  
ديننا على الملية ولم تركه الملية تسمع انتهى وفي حصة البينة قسما ايضا  
مشتركة واقر كل واحد منهم انه لا دعوى له على صاحبه ووزع نصيبه ثم اراد  
احد ما التمس بالعين فله ذلك اذا كان العين ناهيا عنه بعض الماشي  
انتهى وفي اجازة البرازية ان البراءة العامة لا يمنع اذا لم يقر العاين  
الدعوى فان اقر بعده ان العاين للملكية سلم له ولا يمنع البراءة في دعوى  
البينة ان البراءة العامة لا يمنع من دعوى الكالة وفي الرابع عشر من دعوى  
البرازية البراءة من الدعوى ثم ادعى عليه بكمال او وصاية حج في ادعى شراؤه  
بلانا ربح تقبل بخلافه لوقال لا حق لي قبله ثم ادعى التمس حتى يبرهن  
انه حادث بعد البراءة والنزق في جامع الفضولين ثم **قال** ان قوله لا  
لا تسمع الدعوى بعد البراءة العامة لا يثبت حادث بعده فييد بوار حادثة  
اقر ان في ذمته لفلان كذا وبراءة عامة ثم ادعى بعد عامته اقر بعد عامته لا

شأن

جواز استماع الدعوى بعد البراءة

لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينة لا ينها الا براء العام  
لانها لا ادعى بما يبطل بعده ولا يولد وتقبل في ضمان في الصلح انه لم يبرهن  
بعده على اقراره قبله بانه لا حق له قبل ولو يبرهن بعده لا اقراره حسبه  
انه لا حق له وانه يبطل فيها ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرنا من ان اقراره  
بعد البراءة العام يبطل ولكن في جامع الفضولين من التناقض كقول عيسى  
بالبراءة بل بالبراهة في يد غيره من الكليل على اقراره كذا في رد المحتار انما يارون  
فرا لا يقبل ولو اقر به الطالب عندنا في براءة وانما لا تقبل البينة على اقراره  
لانها تسمع عند محنة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كذا في اقراره  
ببينة انتهى انظر الى ما كتبه في المداينات من مسئلة دعوى البراءة بعد  
البراءة وافر ما في الجامع ما يدل على ان التناقض منها لا يسل معوقه عنه فيقال  
وتبطل المطلب فيحكم في حاشية انتهى تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحق الى  
والوقت رتب الامم وحاشية الاصلية وانها تسمى كذا في وفي الطلاق  
والا يولد والظهار وقامه في شرح ما بين وجهان رفع الدعوى صحح وكذا دفع لرفع  
وما زاد عليه ينجح على المخار وكما يصح دفع قبل اقامة البينة ببعدها وكما يصح  
قبل الحكم ببعده لان في المسئلة اثبت كاستناه في الشرع وكما يصح عند  
الحاكم الاول ببعده عند غيره وكما يصح قبل ان يستمال ببعده هو المختار  
**قال** في ثلث **الامم** اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا ينفذ اليه **البينة**  
لو يثبت كقول قال يستني به غايته عن البلد لم يقبل **ان الله** لو ياتي دفعا  
ناشرا ولو كان الدفع بحجها فقال يستني حاشية في المحرط لعله انما يخلص  
ان كذا في جامع الفضولين والامهال الموقفي به كما في البرازية وعلى هذا الوافر  
بالبرز وادعى انما هو او البراءة فان قال يستني في المحرط لا يقضى عليه بالدفع ولا  
قضى عليه بالدفع بعد الحكم صحيح لان في المسئلة اثبت كذا في الشرع اقر  
بالبرز بعد الدعوى ثم ادعى انما هو لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى انما هو  
بعد الاقرار به والنزق عن المجلس كذا في جامع الفضولين من غير الدعوى عليه  
لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا يستدب احد اخر عن احد قصده الغير

لم يسمع استماع الدعوى بعد البراءة

استماع الدعوى بعد البراءة  
وجوز الدفع بعد الحكم

طرد الدعوى ايضا الذي



وكالته ونيابة وولاية الآتي مستلزمين **الحكم** اطر الورثة يستصحبون على الباقين  
**ان** لا يكون احد الموقوف عليهم يستصحب خصما على الباقي كذا قوله ابن وهب على التخيير  
 لا يجوز التقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرط عطل الآت ثلث **الحكم** (جاء في الصلح بين  
 الاقارب **ان** اذا استعمل المذني **ان** اذا كان عنده ربيعة البقاء  
 اسلم في الابد والآتي مستلزمين **الحكم** اذا نسق القاضي فانه ينزل  
 واذا ادعى فاستأجره وهو قول البعض جوابه في النهاية والموا **الحكم**  
 الاذن الآتي صحيح واذا ادعى المأذون صار محجورا عليه ذكره الرافعي في القضاء  
 من على اقراره قبلت بيته والآت فلا اذا ادعى ارثا او نفقة او حضنة  
 نكاحا او امة اخوة او جدته وبنيها او ابن ابنة لا يقبل بغيرها والآتة والبنوة والزوج  
 والولاء بنوعيه وكذا محض ابية وهو من ماله وتماضي بانه عوى النسب  
 من الجاح لا يقبل شهادته كافر على مسلم الا تبعا او غرة فالاول اثبات وكيل  
 كافر وكافر بكافرين كل حق له با كونه على خصم كافر فيستدعي الى خصم مسلم  
 وكذا اشهادهما على عبد كافر بدين وموكله مسلم وكذا اشهادهما على وكيل  
 كافر وموكله مسلم وهذا بخلاف النفس المستلزمين كونهما شهادته على  
 المسلم فصداد في السابق خصما والآن في مستلزمين في الايمان شهد كافرين  
 على كافر آتة او محض كافر او حفر مسلما عليه حتى لميت وفي النسب شهدان  
 العرفاني ابن الميت فادعى على مسلم محض وتماضي شهادته الجاح لا يقضي  
 القاضي لقوله ولا لمن لا يقبل شهادته له الآتي الرخصة لو كان القاضي عريضا  
 الميت آتة فلانا وصيته صحيح ويرى بالوضع اليه بخلاف اذا ادعى له قبل القضاء  
 امتنع القضاء بخلاف الوكالة عريضا فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان  
 القاضي مريونا والنايب سواء كان قبل الدفع او بعده وتماضي قضاء  
 الجاح امين القاضي كالتأني لا عمدة عليه بخلاف الوحي فانه لم يجهل العمدة  
 ولو كان وصي القاضي فبيني وصي القاضي امانة فرق من هذه وفي اخرى  
 وصي القاضي يجوز عن التعريف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو  
 منصوب القاضي بخلافه مأمينة وهو يقول له القاضي جعلتك امينا

عقول شهادته الكافر

طريق الفاضل لفاضة  
 ومجوزة القاضي

في بيع

في بيع هذا العبد وخصما فيما فاق مال بيع هذا العبد لم يرد والحق انه امانة  
 فلا تملكه عمدة وقدا خصما في الشرح الكفر في البيع الزاوي من الوكالة انه يملك  
 العمدة فليدفع اليه نصيب الباقي وخصما في مواضع اذا كان على الميت دين اوله  
 او تسخير وصيته وفيما اذا كان الميت ولم يصفه وفيما اذا كان كسرى من ورثته  
 شيئا واراد رده فليس يردونه وفيما اذا كان البكر من ماله نصيبه لغيره وذكر  
 في قسمه الوراثية موضع آخر نصيبه في المراجع وفاق نصيبه ان يشهدوا عنه  
 القاضي ان فلا ثبات ولم يصب شيئا على نصيبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي  
 الميت ولا يلى النسب الا في القضاة والمأمور بذلك لا يقبل القاضي في الدية  
 الا ان ترضى ثم اذن جرت عادة بر قبل القضاء بشرطان لا يزيد وجوه  
 لها ودرت موضعين من تفريغها فلا يلى من السلطان ووالى البلد وجوه  
 فاق منها فانما هو مخوف من عار عانة الاجلاد هو ان يراعى الملك وثانيه  
 لم يراع اجلاها اذا ثبت انكاس الجوسى بعد المدة والسؤال فانه يملكه لا كغير  
 الآت مال اليتيم كما في البرازية والمختصة به مال الوصي وفيما اذا كان ربه الدين  
 غايها لا يجوز قضاء القاضي لمن لا يقبل شهادته لا الا اذا ورد في كتاب  
 القاضي في لا يقبل شهادته فانه يجوز القضاء به ذكره في السراج التمام  
 القاضي ان يفرق بين الشهود الآتي شهادته التاء قال في المنتقى  
 حكى ان ام بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقا بينهما فقلت ليس كذلك  
 قال تعالى ان تقاتل احديهما فقتل احديهما الاخرى فكذلك الحاكم شهد  
 الزور اذا تاب تقبل توبته الا اذا كان عدلا عند الحكم تقبل كذا في المنتقى  
 قضاء الامير طرير مع وجود قاضي البلدة ان يكون القاضي مولى من المكسفة  
 كذا في المنتقى الحاكم كالتأني الآت اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكفر  
 ونريد ان حكم لا يتبدل في مسألة وذكر الحنفية في باب شهادته بالوكالة  
 مسألة في اختلاف الشاهد من خالف الحكم فيها القاضي كل موضع يجري  
 فيه الوكالة فانه لا يولى نصيب خصما على الصغير فيه وما لا يلى نصيبه  
 في التزويج بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاية ولا نصيب عنه

عقود المحرمين

عقود النساء والذكور  
 في بيع



عدم استماع الميتة على مقر الوارث

في الزوجة ما لا ياء عن السلام القبان كذا في الحيط لتسبع البيت على مقر الوارث  
 مقر بين علم الميت فتقام الميتة للميت وفي مدعى عليه اقرب الوصيات فبان  
 التام في الوصي وفي مدعى عليه اقرب الوصاية فيشترها الوكيل دفعا للفرق وقال  
 في جامع الفصولين هذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع النفع  
 من غير المقر لولا ما يتكون هذا اصلا انتهى ثم رأيت رابعا كنت في الشريعة  
 من الدعوى وهو ان يتحقق قبول الميتة به مع اقرار المستحق عليه ميتة من الجوع  
 على بايعه ولا تسع على ساكته الا في مشكلة ذكرنا في دعوى شريعة ثم رأيت  
 خامسا في القينة معزيا الى جامع البرقي لمحمد الكلب في مدعى عليه فاق  
 لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام الميتة عليه مع اقراره بخلاف الوصي ومن كان  
 اذا اقر خرج عن الخصومة انتهى ثم رأيت سادسا في القينة لو اقر الوارث  
 للموحي له فانها تسع الميتة عليه مع اقراره ثم رأيت سادسا في جارة ميتة  
 المنة اقر دابة بينهما من اجل ثم من اقر فاقام الاول الميتة فان كان اقر  
 حاضر القبل على الميتة وان كان مقر بما يدعى هذا المقر وان كان غائبا  
 لا تقبل انتهى كما ان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد الطلب الا في مسائل  
 ان يكون عاجزا عن الذهاب وفيها اذ اقام الحق بغيره الا ان يكون اسرع  
 قبول وان يكون الحاكم جايلا وان لم يجزه عدلان باسقاط وان يكون معتقدا  
 القاضي خلاف معتقد الشاهد وان يعلم انه القاضي لا يقبل القاضي اذا اقام  
 تقبل شهادته الا في المحذور وفي العذف والمعروف بالكذب وشا هذا  
 اذا كان عدلا عاميا في المنظومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادته  
 الزوج المسلم الا اذا شهد الجدة لابن ابنه على ابنه شهادته الزوج على ابيه  
 جارية الا اذا شهدت على ربه لانه او شهد عليه بطلاق حرة امه والام في حكم  
 اذا اقامت بنية الطوع مع بنية الاكراه فبنية الاكراه او في البيع  
 والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما  
 اذا اختلفا في حصة بيع وشاهدا فالقول للمدعي الحصة اذا اختلفا لمساويا  
 تخالف الا في مشكلة ما اذا كان المبيع عبدا فكل بيعه على صدق دعواه

طحا في كذا الشهادة

فيها

فيها

فلا تحالف ولا تسخ ولا يزم البيع ولا يمتدح واليمين على المشتري كما في  
 القضاء جود شخصه وتبعية بالزمان والمكان واستثناء بعض  
 الخصومات كفي الحلافة وعل هذا لو اقر السلطان بعدم استماع الدعوى  
 بعد ثلثة عشر سنة لا تسع ويجب عليه سماعها الرأى على القاضي في مسائل  
 في السؤال عن سبيل الدين والحق لا جبر على بيان وفي طلب الحيازة بين المدعي  
 والمدعى عليه وان امتنع لا جبر على بيان في الخاتمة وفي التزويج بين الشهود  
 وفي السؤال عن المكان والامان وفي تخليف الشاهدان رده جاز كما  
 في الصيرفة وفي اذاباع الاسد الوصي على الصغير الرأى الى القاضي في  
 تعديك كما يجوز الخاتمة وفي مرة حبس المدعيون وفي تعذيب المحبوس  
 اذ اخيف فراره وفي حبس المدعيون في حبس القاضي او المحبوس اذ اخيف  
 فراره كما في جامع الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اقامته  
 وفيها اذا تعرفنا ان ظاهرا لا يجوز حبس الوقف وجهه فالرأى الى القاضي  
 ان شاء عزله وان شئت ونظم الرقعة بطلاق العاقر فانما يعيم الرقعة في قضية  
 من سعى في تعضيها من جهة فسيح ردود عليه الا في موضعين اشترى  
 عبدا وبعضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من ظان الغائب بكذا وجرى  
 فادى قبله وحبس جارية واستولى له الموهوب ثم ادعى الواهب انه  
 كان دبرها واستولى لها برهن قبل وليست دبرها والعقود كذا في بيع الوارث  
 والبرازية وزوت عليها مسائل **الاول** باع غنم ادعى انه كان اعتقه  
**الثاني** اشترى ارضا لم ادعى ان بايعها كان جعلها مقبرة او سجدا  
 وفي فتح القدر نقلا عن المشايخ التناقض لا يفرق المومة وفروهما  
 انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التبرير والاستيلاء تسع فالعنه في نظام  
 التناوي مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البايع التبرير  
 والاناق وذكر خلافا فيها **الثاني** اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع كان  
 اعتقه **الرابع** باع ارضا ثم ادعى انها وقف وفي بيع الخاتمة  
 وقضاها ففصل في فتح القدر فبقيت في اقراره الاستحقاق فيلزم عليه ففصل



في الظاهرية فيه تفصيلا آخر ووجهه وظاهره في العادة اذا انعقد التبرل  
 مطلقا **باب** الاستسار وله ثم ادعى انه وقع بينه وبين  
**المرأة** الوحي اذا باع ثم ادعى كذلك **باب** المستر على الوقف  
 كذلك ذكر الثالث في دعوى الغيبة ثم قل وكذلك كل من باع ثم ادعى الفساد  
 وشرط العاوي التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافنا ووجهه  
 المسئلة لو ادعى البائع انه قصدي لم يقبل ومنها لو كان في دعوى المبيع  
 لم يقبل لا بشرط في صحة الدعوى بيان السبب الذي دعوى الغيبة فانما  
 كما في البرازية كما ثبتت البينة العقارية لا بالبينة او علم القاضي ولا يكفي  
 لصحة الدعوى الا انه دعوى الغصب كما في التيسار والشرارة كما في البرازية  
 الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت والا لا في ما قبل ادعى وبيت  
 بسبب فشردا بالطلاق لو كان المشهود به اقل ادعى انه تزوجها فشردا  
 انها منكروته ادعى ملكا مطلقا بلنا يخرج فشردا به بتاريخ على المختار  
 ادعى انشا وفعل كغصب فقتل فشردا بالانذار به الذي كان له عن فلاح فشردا  
 بها كذا عن افرادي ملك عين بالشرارة من رجل لم يعينه فشردا بالطلاق ادعى  
 ملكا مطلقا فشردا بسبب وقال المذني هو بذكر السبب ادعى الاغواء  
 فشردا بالبراء او التحليل ادعى البينة فشردا بالصدقة كما في التخصيص وما  
 قبلها من الخلاصة وفي فتح القدر وقد ذكرنا في الشرع ثلثة عشر مسئلة قبل الجمع  
 الا انهم يفتي بحكم في هذا القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي  
 التمهيد بسبب يفتي القاضي في علمه الا في الحدود والقصاص ان في الواقع في حقه  
 فيه نفذ قضائه الا في مسائل نصيحتا فيها على عدم التقادم لو قضى  
 ببرطلان الحق بغير الحدة او بالتزويج المبرور عن الاتفاق غايها على الجمع  
 لاحقا او بغيره كما في حرة ابيه او بغيره لم يفتي عندنا في يوسف او بغيره  
 ام حرة ابيه او بغيره او بغيره او بسقوط الحد بالتقادم او بغيره ما قبل  
 العتق او بغيره محله بالجملة بلا رضا او بغيره وقوع الثلث على الجمل او  
 بغيره وقوعها قبل الدخول او بغيره الوقوع على الحرة او بغيره وقوعها زاد

مطلقا شرط الضرر في الشهادة الوحي

طلب الواسع بفضله

على الواسعة

على الواحدة او بغيره وقوع الثلث بجملة او بغيره وقوعه على الموطوءة عتبه  
 او بغيره بجملة بجملة بجملة قبل الواسعة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 في من قبل او بالتزويج بين زوجين شهادة المرافعة او حتى لو ادعى او  
 ربح اليه حكم صبي او عبدا وكافرا او حكرم بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 حرة او صبي او بغيره بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 على الاتح او بطلان عقد المرأة عن التوراد بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 اهل الحلة في معلوم الامام من اوقاف المسجد او بطلان الحلة بجملة بجملة بجملة  
 او بغيره ملكا ككافرا بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 حرة او بغيره بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 او بالمرعة في موقوف البعض او بغيره بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 لم ينفذ في الكل بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 ان هذا اذا ردت شهادة لعنة ثم زالت العلة فشردا بجملة بجملة بجملة بجملة  
 تقبل الا اربعة العبد والكافر على علم والاعى والعتق اذا شهدوا وخرت ثم زال  
 المانع فشردا لم يقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء  
 كان بعد سببين او لا كما في التفتيش للحنم ان يظن في الشاهد بجملة بجملة بجملة  
 عند ان الحدود وان او شريكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاة  
 الغني لا يشترط الدعوى والخصومة فاذا شهد على خصم بجملة بجملة بجملة بجملة  
 وجده وخصي بذلك الحق كان قضاء بنسبه بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 وقد ذكرنا في فصوله زوجين مختلفين حكما وذكر ان احداهما يباين على المرافعة  
 وقرن بينهما في جامع العنصرين فليست فيهما من مسمات مسائل القضاء وعلى  
 هذا لو شهد بان ثلاثة زوجة فلاح وكلت زوجهما فلاحا في كذا على  
 حكم منكر فخصي بتوكيدها كان قضاء بالزوجية بينهما وفي حادثة الفتوى  
 نظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 به دخول رمضان ويذكر بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة  
 فيثبت رمضان ضمن بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة بجملة

موضع قبول الشهادة بعد الرد

الدعوى  
 شرط القضاء بجملة بجملة بجملة



المستوفى من ائمة لو ادعى كماله على رجل بالباذنه فاقربها وانكر الدين فربما  
على الكفيل بالدين وقضى عليه بما كان قضا عليه قسدا وعلى الاصل الثاني  
ولم يخرج وتما حصل ذكرنا في الشرح قال في حراية القناوي اذا مات القاضي  
انزل خلفاؤه ولومات واحد من المولاة انزل خلفاؤه ولومات الخليفة  
لا تنزل ولاته وقضاة انتهى في الخلاصة وفي مهارة القاضي لو مات القاضي  
انزل خلفاؤه وكذا امواته الناجية بخلاف موت الخليفة السلطان  
اذا عزل القاضي انزل نائبه بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان  
القاضي انزل نائبه بخلاف اذا مات القاضي حيث لا ينزل نائبه هكذا قيل  
ويشبه ان لا ينزل القاضي بوزل القاضي لانه نائب السلطان او نائب  
الامة الا ترى انه لا ينزل بموت القاضي عليه كغيره من المشايخ انتهى في البراز  
ما في الخليفة وله امراء وعامل في كل بلد ولا تنزل في المحيطات القاضي في النزل  
خلفاؤه وكذا امراء الناجية بخلاف موت الخليفة واقام عزل انزل نائبه  
واذا مات لا تنزل خلفاؤه لا ينزل بوزل القاضي لانه نائب السلطان او الامة  
ولا ينزل نائب القاضي لا ينزل القاضي انتهى وفي القناوي وجامع النصولين  
كان في الخلاصة وفي قناوي قاضي خان واذا مات الخليفة لا تنزل قضاة  
وعامة وكذا لو كان القاضي ما دونها بالاختلاف في خلفه غيره وما شاع القاضي  
لا ينزل خلفه انتهى فخرج ذلك باختلاف المشايخ في انزل نائبه بوزل  
القاضي وموت وقول البرازي القناوي على انه لا ينزل بوزل القاضي بوزل  
على ان القناوي على انه لا ينزل بموت الحاكم لكن على بانه نائب السلطان فيكون  
على ان الموات لان ينزلون بوزل القاضي وموت لانهم نواب القاضي في كل  
فهم كالوكيل مع المكلول ولا هم احد الامة نائب السلطان ولهذا قال العلامة  
من النورين ونائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته فانه نائبه في كل  
انتهى فهو كالوكيل مع المكلول لكن جعل في المراجع كونه كوكيل قاضي العضاة  
منه هب الشافعي واحد وعنده انما هو نائب السلطان وفي التاراجانية  
ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب القناوي انتهى وفي وقت القنية

طلب الفرائد الفاضلة

لومات

لومات القاضي او عزل بغيره فانه ثم يبق قضا انتهى في القناوي  
وفي زماننا لا تعذر الترتيب بغيره القضاة اختاروا القضاة اختاروا القضاة  
كما اختاره ابن ابي عمير في حصوله القضاة انتهى في مناقب القضاة في باب  
الابوسف اعلم ان الخليفة المذبحي والشهداء منسوخ باطل والعمل بالنسوخ  
حرام وقد ذكره قناوي القناوي وفراية المفتين ان السلطان اذا امر  
بقضاة بتليف الشهود يجب على العلماء ان ينفقوا السلطان ويقولوا له  
لا تكلف قضاة كبر ان اطاعوك بلزم من سخط الخلق وان عموك بلزم من  
سخطك الى اخرها لا يخرج مجموع القاضي عن قضاة فلو قال وجبت عن قضا  
ادوقف في تلبس اليهود اذ اطلعت على بيع بعضا من كافي القاضي  
وقيته في خلاصة ما اذا كان مع شرايط القضاة وفي كذا اذا كان بعد  
دعوى محبة وشهادته سقيمة انتهى لاني سائل اذا كان القضاء  
بغيره الجوع من كذا ذكره ابن وهبان استنباطا من تعيينه في حصة  
بالسنة **القول الثاني** اذا اظهر خطاؤه وجب عليه نقضه بخلاف اذا ابتلى في  
الجمعة **القول الثالث** اذا قضى في غير مهلة لم ينفذ في نقضه دون غيره  
كان في شرح المنظومة امر القاضي حكمه ان يترك الحدود الى المذبحي والامر  
بمنع الدين والامر بحبس القاضي في مسئلة في الحادية والبرازية وقيل على القضاة  
فاحتمل بعض قراية الوقت فامر القاضي بان يعرف شيئا من الوقت ليس  
كان بمنزلة القناوي حتى لو اراد ان يعرفه الى غير ذلك فعل القاضي حكم منه  
فليس ان يزوج البتة الى الاولى لها من نفسه ولا من ابنه ولا من غيره  
شهادته له وانما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من ثمنه او من ثمنه  
فقد كونه في جامع العضوين من فصل يعرف القاضي والوجه في مال اليتيم  
فقال لم يجر بيع القاضي ماله من يسمه وكذا عكسه وانما ما شره من عيشته  
او باع من يسمه قبله وحيت فانه يجوز ولو يسمه من جهة القاضي انتهى لو  
باع القاضي ماله في الموضع في مرض موته بعد موته لفرمانه ثم ظهر ماله في الموضع  
البيع ويشترى بالثمن ارض توفيق بخلاف الوارث اذا باع الثمن عند

سلطان استخلاف الشهود

ملوكه او القضاة حكما وقوله

شراء القاضي ماله لنفسه



عدم الاطاعة فانه يشترى ببيعة المسلمين ارضا توفى لان فعل العاصي حكم  
 بخلاف غيره كما في الطهارة من الوقف الذي سئل ما اذا اطلق في غير ما وقف  
 الوقف فانه ليس حكمه كما ان يطلق غيره كما في جامع الفصولين وفيها اذا  
 اذن المولى للعاصي في تزويج الصغيرة فترجى العاصي كان وكذا فلا يكون  
 فله حكمه لو وقع عقده المذموم له نقضه كذا في القامحة فالمستحب  
 وتعلم ان فعله حكم يعل على ان الدعوى التي هي الحكم التولي دون العقلي فليست  
 له وقد ذكرنا في الشرع اذا قال المولى ابيع اقراره لا يشهد على نفسه  
 ان يشهد عليه كما في الخلاصة اذا قال لا امر له لا يشهد عليه بما اقر فليست  
 لا يشهد كما في حيل الناصرانية من حيل المدعيات ثم قال واخلعوا فيما  
 قال واخلعوا فيما اذا رجع المولى وقال انما نمتك لعذر وطلب منه الشهادة  
 قبل يشهد وقيل لا يشهد فليكن كذا في غلام الميت بان الدين واجب  
 على الميت وما اراد منه ولو كان ثابتا باقرار المولى في مرض موته كذا في  
 الناصرانية من كسب الجمل انما يجوز اقامة البيعة على المستخر اذا لم يعلم  
 الناصر بانه مستخر وان علم به فلا اشياء التي كل عند الناصر بلا ضم ما كان  
 الناصر عرف الموكل باسمه ولا ينزل الناصر بالردة والنفس ولا ينزل الى  
 الجنة بالنزول بالزل حتى يقيم انما واختلف المشايخ في الناصر الا ان  
 يكون في المشهور اذا اتاك كذا في قدعك كذا فلا ينزل الا بطلبه انما  
 كان به حجة الا براء في غيبته فحكمه لم يكتب له عند ابي يوسف خلافا لمحمد وجمهور  
 على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولا حجة الطلاق قال الناصر في غيبته بكذا  
 عليك بيعة او اقرار يقبل ارسال الناصر الى المذخرة للدعوى واليمين لا يمين  
 على البينة الدعوى ولو كان تجوز الا بالحجزة التي سماها ويكلف  
 العبد ولو تجوزا وتضي بكونه بواحدة بعد التيق الا حجة لا يلف على الدين  
 الموقبل قبل طول الاصل لا يقبل قول امين الناصر انه خلف المذخرة الا  
 بشهادتي القضاء يختص بالزمان والمكان فاذا ولاء فاضا بكان  
 كذا لا يكون فاضيا في غيره وفي المسقط وقضاء الناصر في غير مكان ولا في

حكم فعل العاصي حكم

تحليف غير الميت

مدعيه الغنى الى الغاثة بالرهة والرهة

قول به العاصي قبول

لا ينجح

لا ينجح واخلعوا فيما اذا كانت المتاعا في ولايته فاضا في الكثرة عدم  
 قضاء وجميع في الخلاصة وقصر بقاءه فان عليه الخلاف انما هو في المتاع لا في  
 العيني والديني في البرازية وفي القنية قضي في ولايته ثم اشهد على قضاة في غير  
 ولايته لا ينجح الا شهادته وانتهى لا تقبل شهادته من قال ادعى امون انا ام  
 لذلك في الايمان وكذا العامة كذا في شهادته وانتهى لا تقبل شهادته  
 بلا دعوى من طلاق المرأة وتبقى الامة والوقف وسبلال رمضان وغيره الا ان  
 القضاة اذ في الحدود والآخذة في كسرتة واخلعوا في قبولها بلا دعوى  
 في السب كما في الطهارة من النسب جزم بالقول ابن وهب وفي تدبير الامة  
 وحرمة المعاصاة والمجس والاطلاء والطهارة لا تقبل في غنى العبد بدون دعواه  
 عنده خلافا لهما واخلعوا على قوله في الحرمة الا بيمينه والمعد والنجاح يقبض بدو  
 الدعوى كالحلاق لان حيل الزوج والحرمة فيه حق الله كما في زينة من غير دعوى  
 كذا في فرق الكرابسي من النجاح المشهور عليه شي ان كان حاضرا كفت  
 الاشارة اليه وان كان غائبا فلا يقبض بيمينه بيمينه وابطه وجوز ولا يكتفي  
 النسبة الى العذر ولا الى الحرمة ولا يكتفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون له  
 ويكتفي النسبة الى الزوج لان المقتضى العلم ولا بد من بيان حليته ويكتفي بغير العبد  
 اسم مولاه واب مولاه ولا بد من النكاح وجهها في التعريف والقوى  
 على قولها انه لا يشترط في الخجل ان يهد بيمينه ونسب كثر من عدلين لانه لا يضر  
 والحق هو الذي ينظر في وجه المرأة ويكتب خلافا لاثله كحل من البرازية  
 لا اعتبار بانتهى هذا واحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب الناصر الى العاصي  
 يكتب كذا في البرازية ذكره النسبة من باب ما يبطل دعوى المدعي ما كسبت  
 شيخ العلم الناصر علماء الدين المردوي يقول يقع عند كثير ان الرجل يتر  
 على نفسه بانه صكك ونسب مدعي ثم يدعي ان بعض هذا المال قرضي وبعضه ربوا  
 عليه ونجح نفع اذا قام على ذلك بيمينه تقبل وان كان منافضا لانا نعلم انه محض  
 لا هذا الاقرار انتهى وفي كسب الموانيات قال كسنا وناومت واقعة في زمان  
 ان ولا كان يشترى الزهر الذي كان الدنيا رخصته ووافقه ثم يمينه في كحل

مطلب شهادة له



عدم الاجابة فانه يشترى ببيعة المذنبين ارضا توفيق لان فعل التام في حكم  
 بخلاف غيره كافي الطهارة من الوقف الثاني مسئلة ما اذا اطلق غير ان وقف  
 التمتع او فاته ليس بحكم كان لان يطل عليه كافي جامع النصوص يعني ونها اذا  
 اذن الوالي التام في تصرفه في المصنفه فترد حيا التام كان وكذا فلا يكون  
 فذلك كما هو لو وقع عقده الماخلف له نقضه كذا في القامحة فالمستثنى من  
 وقوله ان فعله حكم يدل على ان الدعوى التام هي حكم التام دون العقلي فليست  
 له وقد ذكرنا في الشرع اذا قال المولى مع اقراره لا تشهد علي وسعد  
 ان تشهد عليه كافي الحاشية الا اذا قال لا لمؤله لا تشهد علي عاقر خيل  
 لا يسمع كافي حيل التام حاشية من حيل المدعيات ثم قال وخلصوا فيها  
 قال وخلصوا فيها اذا رجع المؤله وقال انما تمليك لعذر وطلب منه الشهادة  
 قيل يشهد وقيل لا يشهد كذا في غرض الميت بانه الدين واجب  
 على الميت وما اراد منه ولو كان ثابتا باقرار المولى في حرض مؤله كذا في  
 التام حاشية من كافي الحيل التام بخلاف القامحة البينة على المسخر اذا لم يعلم  
 التام بانه مسخر وان علم به فلا اشياء التام عند التام في بلاضم ما كان  
 التام عرف الموكل باسمه ولا ينزل التام بالارادة والنسب ولا ينزل الى  
 الجملة بالعلم بالعلم حتى يقدم التام واختلف المخرج في التام الا ان  
 يكون في المسخر اذا اتاك كافي في مقدمه التام فلا ينزل الا بطلبه التام  
 كانه حجة الابرار في غيبة خفيه لم يكتب له عند الابرار بصف خلافا لمجدوا  
 على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولا حجة الطلاق قال التام في غيبة بكذا  
 عليك بينة او اقرار يقبل ارسال التام الى الخذرة للدعوى واليمين لا يمين  
 على البينة الدعوى ولو كان تجورا الا بخذرة التام في لسماعها وكلف  
 العبد ولو تجورا ويقتضي بكونه بواقدية بعد التام الاصح انه لا يكلف على الدين  
 المؤتمل قبل طول الاصل لا يقبل قول امين التام اية خلف الخذرة الا  
 بشهادتي القضاء فيخصص بالزمان والمكان فاذا ولاءه قاضيا لمكان  
 كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي المستقط وقضاء التام في غير مكان ولا في

محل حكم فعل القامحة حكم

تجديف بخبر الميت

محل عدم التام القامحة بالارادة الغرض

قول سيد القامحة قول

لا ينجح

لا ينجح وخلصوا فيها اذا كان التام الثاني ولا يمينه في خذرة اكثر من حرم  
 قضاء في حق الخاضعة لغيره فانه لا يمينه في خذرة التام ولا في  
 بر وقرب نكح

محل شهادة له

قديم مركه اولاد في بر مركه وزيره ابا لبلد  
 امره ايجار ايدوب ومستوليس اولاد  
 زبد ايجاري اولاد عتند في الماشرك  
 اولاد اولاد لفتي وزيره ابا لبلد في تمام  
 اخذ ابنته كه نكح دعوى ايله  
 وزيره رعه كد كد الكا ايجو بيلد  
 محل درجه مركه اولاد  
 بيانه بيورك اقدم

ان ولا كان يشترى الزهبا ارضي زمانا الدنيا رخصته ووافق ثم بينه في سكر



منهم ما رآه مما بقي لم حال كون ذلك مستلزما فكسبت انما غير ما يبرأ  
وكسبت ان الدين الربا والاراء لا يجل في الربا لان رده حتى الشرع  
وبه اجاب نجم الدين الجيني معللا بهذا التعليل قال بهذا المستند من ظهير الدين  
المرغيناني قال في قرب من ظني ان الجواب كذلك رددت عليك طلب  
الفتوى لا يجوز جوابي عنه فحضرت هذه المسئلة على علماء الأئمة الجياطي فاجابوا  
انه يبرأ اذا كان الارباء بغير الهلاك غضب من جواب غيره انه لا يبرأ فان زاد  
ظني بجهة جوابي ولم اجد عليه ما ذكره البيردوي في عناء الفتوى من  
جملة صدور البيع انما هو جملة العقد الربوي يملك العوض فيها بالتبضع فاذا  
استملك على ملكه ضمن مثله فلو لم يبرأ الارباء لزم مثله فيكون ذلك رد ضمان  
ما استملكه لاراد عين ما استملكه ويرد ضمان ما استملكه لاراد رفع العقد السامع  
بل يتعدى مقتضى الملك فخص الارباء فلو لم يكن في رده فائدة نقص عقد الربا  
فيجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رده عين الربا ان كان  
قائما لاراد ضمانه انتهى قد انقبت اخفا ان الكو بان الشهود اذا شهدوا  
ان النقص لا حقيقة له وانما فعل موافاة وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق الجبوس  
الارباضي فضلا اذا ثبت اعتباره اذ احضر الدين للفاضي في عينية فخصه بغير  
التي في الاركان مبنية على الكيفية فما خرج عنها منه بطل وقد ذكرنا منها  
من ذلك شيئا من التعاهد وما يدل عليه انه لو عول ابن الوائف من النظم المشروط  
وولي غيره بلا حياثة لم يتج كافي فصول النماذج من الوقف وجامع الفصول  
من القضاء ولو عيّن للناظر معلوما وعزل نظر ان كان ما عيّن له بقدر  
اوجهه او دونه اجزأه ان عليه الاجل لما جاز المشمل وخطا الزيادة كما  
في القنية وغيرها ومنها ممة احوال تبرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف  
كافي لا خيرة وغيرها وقد ذكرنا في ان عدة الى ممة ان من اعتد على احوالها  
الذي ليس بشرط لم يخرج عن العدة ونقلنا هناك فرائض فنادى الولوا حتى  
والا يراض ما في القنية طالب اليتيم اهل المحلة ان تعرض الى المسجد لا يام بالخ  
نارعه القاضي به فافرضه ثم مات الامام فملك اليمين القنية انتهى لانه لا يرضى

طريق جواز الطلاق لا يرضى

بالقرين

بالاقرض باذن الله في الالة في الاقرض من مال المسجدة في الكا في  
من الشها طات الاقرض ان الله في اذا علم ان المحضر مستحق لا يجوز اخا ممة  
البيتة عليه ولا يجوز انشاء الوكالة والوصاية بلا علم حاضر لا تقبل شهادته  
المعقل وتقبل اقراره كما في الولو الجينة شهدا على انه مات وهو اقره او خرا  
انه طلقنا فالاولى اولى تنازعنا في ولاء رجل بغير موته فبر ان كل الة اعتقده  
وهو على كماله لم يرض بغيرها كما لو برضا على نسب ولد كان بينها والى بيتة  
سبقت وبخى بها لم تقبل لا فرى سبيل الشهود والبيع عن النش فقالوا  
لا نعلم لم تقبل وبالفصح عين المرفقا لولا لا نعلم تقبل كما في الصغير قنية  
الاقرض انه لا يفتي بجواز تحمل الشهادة على المتقنية واجمعوا على انه لا تحملها  
من وراء جوار كذا في الجينة وفي البرازية شهدا بطلاق او عناق وقالوا  
لا نرى ان كان في محلة او عرض نوعا على المرفق ولو قال الوارث كذا يهدى  
يصدق حتمى يشهد وانما يحج العقل في الحراثة قال هو زوج الكرى  
لكن لا نرى الكرى تكلف اقامة البيتة ان الكرى هذه شهدا انها  
زوجة نفسها ولا تخلم هل هي في الحال امرته ام لا شهدا انها باع منه هذا الولي  
ولا نرى انه هل هو دخل في ملكه في الحال ام لا تقضى بالسكنى والملك في الحال  
بالاستحباب ان شهد في القدرت ههنا في الحال انتهى وفي البرازية جواز الى الجا  
الت شهدا واعيان رابة شبع رابة وترى ان يشهدا بالقدرة والشا ج  
انتمى لا يحلف المرفق اذا حلف المرفق عليه الا في مسئلة ذكرنا ما في الدعوى  
من مخرج عن الخط وقال نبي انما من خواص هذا الكرى بغير ابره فنجيب  
حفظا اللعب بالشرط لا يسقط العوالة الا بواحد من طمة القمار  
عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة عن وقتها بسببها والتعب على الطريق  
ذكر شي من النسخ عليه كما بيناه في شرح الكفر الدعوى على غير ذي اليد  
لا تسع الا في دعوى الغصب المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كما في  
البيتة شهدا رة الزوج على زوجته مقبولة الا بواحدة وحقه قد ذكرنا كما في  
حقه الذوق فيما اذا شهدا على اقرارها بانها امه لول يرضى بها فلا تقبل

طريق سبقت وقبيل

طريق الشطرنج







مسئله زنده بود فقضاة مؤيد بقصد ادوب قاض في اجتهاد في الدنيا حديث  
 من يعني ومن جعل في ضياء نقه فيج بعين سكين خبير في خلقه تدركه تكرار  
 ادوب بارن قيامت كونه في فيلر ادوب يدوب ايكي بلوكني ناره داخل  
 دبر بلوكني جنة الصار ادوب دوطدق في قاضي فكيين فزكيين فيج ادوب دوسه اجتهاد  
 حديث اولكده عده احتمال و حديث ثابته اطلاق في حال وار حيدر ساه سورم

احول  
 حديث اولكده تسميم باعتبار العدد وكلد ريكه باعتبار الوصف حضرت رسول ص في حق  
 حديث كونه تفرج بغير ادوب القضاة ثلثه واحد في اجتهاد والثاني في الشارح في الادي  
 في اجتهاد رجل عفي الحق في حق فيج دوزخ في كونه النار ورجل في حق  
 نفس على جعل في كونه في كونه في اطلاق او زرينه او بلوكني في حق  
 حاره محموله لكن مبتدا بالقضاة اولكده في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 ترك قضاة ترعيب بقصد بغير ادوب صورة اطلاق كونه في كونه في كونه في كونه  
 عاكول في يوم واحد افضل عن رجل في حق في كونه في كونه في كونه في كونه  
 اجبت الى في ان را بط سته حديث شريفي حاكم عادك كل فو كوردن  
 استثناسه تدين عالين در كونه كونه

اختيار به بيهوديو قاضي و ديك ستر عا حلالدر و ديو خرم مدر حلال به  
 حرام دين كاخ اولور في و كجيد ايمان كجيد نجاح نوزم اولور في  
 كونه حرام در اما حرامه انكار ايدن كونه او كونه  
 لاسن كمال  
 و بيهود

اداماسي و بيل في ديهود و بيهود  
 حرام اولور و بيل في ديهود و بيهود  
 حرام اولور و بيل في ديهود و بيهود  
 حرام اولور و بيل في ديهود و بيهود

حجة ملوكة الشهي قبل شهادته العتيق لمعتق لاني مسئلة ما اذا شهد  
 بالثمن عند اختلافهما في الحادثة وقبل عليه لاني مسئلة ذكرنا في الشرح  
 قال في سبط الانوار لاني في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 ان حق والي في اذ لم يكن القاضى في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 اليك في والاد و قاض في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 ذكرنا في الشرح في مسئلة الطاهر في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقا في الميسر و دعوى الاني لا تحليف بل  
 طلب المدعى لاني اربعة على قولنا في يوسف مذكرة في الحادثة قبل الشهادته  
 حسبه بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكرة في منظومه ابن و بيهود في الوقت  
 و طلاق الزوجه و تعليق طلاقها و حرة الامة و تدبيرها و الخلع و بطلان نكاح  
 و نسب و زدت خمسة من كلامهم ايضا هذا لاننا و هذا الثوب الايلاء و الظهار  
 و حرة المصاهرة و المراء بالوقف الشهادته باصلا و اما برية فلا و على هذا  
 لا تسمع الدعوى من غير من الحق فلا جواب لها فالعوى حسبه لا يجوز و الشهادته  
 حسبه بلا دعوى جازية في هذه المواضع للمحافظة زدت سادسة من العتية  
 فصار ثمانية عشر موضعاً في الشهادته على دعوى مولا سبعة لم ادر كجا  
 جرت اليك هذه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

بلا عذر في حق ولا تقبل شهادته بقصد عليه في الحدود و طلاق الزوجه  
 و عتق الامة و طاهر في العتية في الكمال و في في الطهارة و البيعة و قد  
 التفت فيها رسالة ثلثا في حصة و ليس لنا مدعى الحصة لاني دعوى  
 الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض و الفتوى على انما لا تسمع  
 الدعوى الا من المولى كافي البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه  
 لا تسمع دعواه فالجواب في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 اننا قد و بيل يقبل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
 لا يحال بين المولى و عبده قبل ثبوت عتقه لاني في كونه في كونه في كونه  
 المصلحة و لا يحال بين المستول و المدعى عليه لاني في كونه في كونه في كونه

في ثلثة

هذا هو الخبر في كونه



المدعى بيان السبب بصدقه الآتي المشتبه ودعوى المرأة التي  
 على تركه زوجها والثانية في جامع النضولين والآتي الشرح في الدعوى المتبادلة  
 بحرية العبد بدين ودعواه لا تقبل عند الامام الآتي مستثنى **الله** اذا ثبت  
 بحرية الاهلية وانه حية تقبل لا يرد موتها **الله** شهادته او حله  
 باعتاقه تقبل وان لم يرد العبد واما في آخر المداينة والآتي فقرة على الضيف  
 فان الجمع عنده اشترط دعواه في العارية والاهلية كما قد مضاه ولا تسع  
 دعوى الاعتاق من غير العبد الآتي مسئلة في باب التحالف من المصطلح على  
 ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسع فيها وان كان  
 في يد المشتري تسع في الشراء فمطلوب لا يشترط صحة دعوى الحرية الاهلية ذكر  
 اسماء ولا اسم ابنته لجواز ان يكون من الهمل وانه رتبة قرع به في آخر  
 العارية وجامع النضولين وكذا في الشهادة بحرية الهمل كافي دعوى التنية  
 القضاء بعد صدوره محججا لا يبطل بابطال اصرار الآتي اخر المقض لا يبطل  
 فانه يبطل الآتي المقض بحرية وفيها اذا ظهر الشهود عبيدا او محرودين في  
 القذف بالبيته فانه يبطل القضاء لكن كونه غير صحيح يحل المنكر الآتي اصرار  
 وتلخيص مسئلة تناسل ما في شرح الكثرة اذا ادعى جلال كل منهما كاذب  
 اليد استحقاق ما في يده فانه لا يرد ما وانكر الآتي يستلزم المنكر منها الآتي  
 في ثلثة في دعوى الغصب الا بداع والاعارة فانه يستلزم المنكر بعد قراره  
 لا يرد ما كافي اليه من قبل في الخلاصة كل موضع لو اقر بيلزم فاذا انكره  
 يستلزم الآتي ثلثة وذكر ما في الطوب الآتي اربع وثلثين وقد ذكرنا  
 في الشرح يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كافي في القاضي الآتي  
 ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في المختص وقد  
 افتت بان توليته يات معرقا صياحي كافي قضيت بجمع وجودها فيها  
 المولى من السلطان باطله لا لا يجوز في اليد ذكر في الصداق الشهادة بشرع  
 ادراكه فان المولى لا يكون في حيا قبل وصول الحمل ولايته فمقتضاه  
 جواز قبول الادعية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنائه بارسال ناييب

عدم جواز القضاء الوباوار  
 المقض عليه

على نصيب الباشا المولى لوجه كونه

في نقل

في محل تضاد وعلى القضاة الآن على ارسال ناييب جيني التولية في بلد  
 السلطان والقطاعة باذن السلطان وح لا كلام فيه جاذبة ادعى انه  
 غرس اقل في ارض محروقة بكذا في مدة ثمانية عشر سنة على ان الارض  
 ان ظهر لها مالك دفع اجرتها وان المدعى عليه يتوقف بغير حق وطالب بذلك  
 فان جاب المدعى عليه بان الاصل المذكور غرسه مستاجر الوقت له فاحضر المولى  
 ش هذين شهدا بانه غرسه من مدة المذكورة وزاد اعدا بانه واضع  
 اليد عليه فكم اتا في بالملك للمدعى ولم يطلب البيته من المدعى عليه فسكت  
 عن الحكم فاجبت بانه غير صحيح لانه المدعى لم يبين فيها انه خارج او زور  
 وعلى كل لا مطالبة بين الدعوى والشهادة والى سلك ان القاضي يستأنف  
 الدعوى فان ذكر المدعى عليه انه وضع اليد وادع خارج وصدقه المدعى عليه  
 على وضع اليد وبرهن عليه ثم برهن على الغرس وشهد على طعن الدعوى طلب  
 من انظر الرهان فان برهن على ما ادعى تقدم برهان الخارج لان الغرس  
 مما يتكره فليس كما يحتاج وان ذكر المدعى انه وضع اليد وان الناظر المدعى  
 عليه يارضه برهن فبرهن ان الناظر غرس على ما ادعى تقدم برهان الناظر  
 لكونه خارجا وهل الترجيح لبيته الناظر لكونه ثبت الغرس بحق والآتي  
 تشبه غصبا فلتستلزم الترجيح بذكره فسكت لوارتفاع الغرس فاجبت  
 بتقدم بيته الخارج الآتي اسبق تاريخ ذي اليد لتقدم لان الغرس مما يتكره  
 وقا ان الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم ردت في غصبة التنية  
 لو غرس المسلم في ارض مسيلة كانت سبيلا انتهى فمقتضاه ان يكون الاصل  
 وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابنا لسبيل وظاهر ما في الاسعاف  
 انه لو غرس في الوقف ولم يورس له كانت ملكا لا وقفا ذكره في اربعة المئين  
 من الوقف حكم ما اذا غصب ارضا وبني فيها او غرس لا تحال اذا خلت  
 في الاجل الآتي اجل السلم دعوى رفع التورع مسوعة على المفع به كافي دعوى  
 البرازية ودعوى قطع النزاع لا كافي في تناوي قاضي الدعاة اختلاف  
 الش هذين مانع الآتي اهو وثلثين مسئلة ذكرنا ما في الشرح اذا اخطرت

انظر ارق

طلبه او انه غرس في ارض محروقة

مدعى في الوقف كونه

في



بشي حال قضاء قبل منه الا اذا اضر بار رجل بجد وقامه في شرح ادب  
 ان في المصدر لا سمح الدعوى بدین علی المکتب الا عا وارش له او حتى او حتى  
 فلا سمح على غم له في جامع النصولي الا اذا اوجبت جميع على لا حتى وسمه له  
 فانها سمح عليه لكونه زيدا كما في حزانة المغنين المدعى عليه اذا دفع دعوى  
 المدعى الملك من فلان بان فلانا او دعواه اياه انه فوت الدعوى بلا بينة  
 الا في مسئلتين **مسئلة** اذا ادعى الارث عنه فانها لا تنزع بخلاف دعوى  
 الشري منه **مسئلة** اذا ادعى الشري منه وقال احرني بالتبني منك لم  
 ينزع فان لم ينف في فروع الكرايس دعوى القضاء والشهادة عليه من غير حجة  
 القاضي لا يبيع الا في المسئلةين **مسئلة** الشهادة بالوقف بان فاضلا  
 من قضاة المسلمين حكم بحجة تحت **مسئلة** الشهادة بالارث اي بان  
 فاضلا من القضاة حكم بان لا ارث له تحت وهما في الحزانة ودعوى الفعل  
 من غير بيان الفاعل لا سمح الا في اربعة مسئلتين القاضي وان ثبت الشهادة  
 بانه اشتراه فهو حقه في صفه صحيحة وان لم يستوفه **الاجابة** الشهادة  
 بان وكيله باع من غير بيان والكل من حزانة المغنين **مسئلة** نسبة فعل  
 لا متولى وقف من غير بيان من نصيبه على التقيين **مسئلة** نسبة فعل الى  
 وحى يتيم كذا وكذا يمكن رجوع الا في رتبتي الى الادعاء بالحقية وقضاء  
 على الكافة من ذلك التاريخ فلا سمح فيه دعوى ملك عبده وسمه قبله كما  
 ذكره من لا يخسر وفي شرح الدرر النور القول المنكر الاجل الا في السلم فله  
 الشراء يبيع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا للفرقة كما اذا خاف  
 من الفاضل بلفظ الدين فاشترانا او اخذها ودعوه ذكره لهادي في النصولي  
 وفي جامع النصولي كن بصنعه يثبت له المالك في المنكوسة تمنع الحجة وفي المهر  
 اذا كانت فاشته فمهر المثل **مسئلة** قال لا تسط كعبه في البيع في المبيع ونحن  
 تمنع الحجة الا اذا اتفق بعتق عن ملك مرفق فانه يمكن قضاء على الكافة  
 الا اذا ادعى حق في دار فادعى الاخر عليه فانه دار اخرى فتساوي الحجتين  
 الجملتين بانه جائز وفي الاشارة تمنع الحجة في البيع او في الابوة كذا وهذا

في فروع

قضى

الا اذا اتفق بعتق عن ملك مرفق  
 فانه يكون قضا على الكافة

الاستيعاض

وفي الدعوى

وفي الدعوى تمنع الحجة الا في الغصب السرقة وفي الشهادة كذا لا يفيها وفي  
 الرهن وفي الاستيفاء تمنع الا في سنة هذه اثنتي عشرة دعوى بخلاف مبره على  
 المدعى وتجلبف الوحي على تمام القاضي له وكذا المستولى وكذا الاقرار لمنه الا  
 في مسئلة ذكرنا في باب دعوى الوصية لا يفيها والبيان الى الموصي او ارثه وفي  
 العتق لو قال اعطوا فلانا شيئا او جزأ من مالي اعطوه ما شاء وفي الوكالة  
 فان في الموكل فيه وفي حشمت منعته والا فلا في الموكل فيه كذا وهذا وقيل لا  
 وفي الطلاق ولو قال فلان عليه لبيان وفي الحدود تمنع كذا فان وهذا لا يجوز  
 المدعى عليه لا كما اذا كان عالما بالحق الا في دعوى الغيب فان البيع الكفا  
 يقع المشتري اليه عليه ليمكن من الرزق عليه وفي الوصي اذا علم بالدين وذ  
 في بيع النوازل اذا اتم الخارج بيته على الشايع في ملكه وذ وليه كذا  
 فتمت بيته ذى اليد كذا اطلق احكام المتون فقلت لان مسئلتين  
 ذكرنا في حزانة الاكل من دعوى النسب او كان النزاع في عبدة فقال الخارج  
 انه ذى ملكي وعنته ورجن وقال ذى اليد ولو في ملكي فخطا فاش اذا  
 قال الخارج ببرته او كما قسمة فانه لا يتقدم الثانية لو قال الخارج ذى اليد ملك  
 من امة هذه او يعاينى فتم على ذى اليد لا برهن الخارج وذ ذى اليد على نسب  
 صغير تقدم ذى اليد الا في الحزانة الا لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأة  
 هذه وهاجران وافهم ذى اليد بيته انه ابنه ولم ينسبه الى امته وهو الخارج  
 ان يثبت لو كان ذى اليد ميتا والخارج مسلم فبرهن الذي يشهدون الكفر  
 وبرهن الخارج سواد برهن مسلمين او يثبت ولو برهن الكافر على مسلم  
 تقدم على المسلم مطلق لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكفا في علم الجوس في الدعوى  
 الا في دعوى النسب كما في حزانة الاكل اذا شهدوا بانه وارث فلان من  
 غير بيان سيمه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلان القاضي قضى بانه وارث فلان  
 تقبل كما في حزانة الاكل اخرا دعوى اذا شهدوا بقرائه كاتمة اخوه او عمة  
 او ابن عمة لانه لا يثبتوا له لايه واقوا الا في الابن البنت وابن الابن  
 والاسب الام كما في الحزانة لجهة بيته عادلة او اقرا او كقول عن يمين او يمين







وكذا قال في الكفر وبطلان التكليف بالآتي مسئلة ما اذا وكل المولى  
 براء ونفسه فانه صحيح وكذا لا يتقيد بالبيع صحيح وان كان عالما لنفسه  
 بخلافه اذا وكله بتبضع المولى من نفسه لم ينعكس في الزاوية الوكيل  
 اذا اسك بالموكل وفعل بال نفسه فانه يكون متعديا لنفسيه اسك دينار  
 الموكل وبيع ديناره لم ينعكس في الزاوية الآتي مسائل **الوكيل بالطلاق**  
 على اهل وجوه مسئلة **الكفر** **الوكيل بالانفاق** على بناء داره في الطاعة  
**الوكيل بالشراء** اذا اسك المرفوع ونفذ من مال نفسه **الوكيل**  
 بتبضع المولى كذا في الطاعة ايضا وقيل ان الشتر فيها با اذا كان المال  
 قاعا ولم ينعكس الشراء الى نفسه **الوكيل باعطاء الزكاة** اذا امره بتبضع  
 بماله ما ويا الرجوع اجرا في القيمة **السادة** ابرأ الوكيل بالبيع المشتري  
 عن الثمن قبل قبضه وجهته صحيح عند الجح واما خط الكل عنه فغير صحيح  
 خلافا لما قيل اني حيل النامانية وما خرج عن قوام يجوز الوكيل بكل ما  
 بعده الوكيل لنفسه الوصي فانه ان يشترى مال يتيم لنفسه النفع ظاهر  
 ولا يجوز ان يكون وكلا في شراءه للغير كما في بيع الزاوية الا اذا قيد  
 العقل بزمان سبيع هذا قد اختلفوا في فاعل الامر بعد جاز كذا في  
 صحيح الحائنة من ملك المقر في شئ ملكه في بعضه فلو وكل في بيع عبد فباعه  
 صحيح عند الامم وتوقف عند ما اوفى شراءه معينين ولم يستثن  
 فاشترى احد صاحبه اوفى قبضه منه ملك قبضه لا اذا انفق على ان لا يقبض  
 الا الكل معا كما في الزاوية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نفسه توقف بالم  
 يتساربا في كافي الكفر الوكيل اذا وكل بغير اذن وتعم واجاز ما فعله وكذا  
 نفذ الا الطلاق والطلاق التوكيل بالموكل صحيح فانا وكل ان يوكل فلانا  
 في شراءه فاعل المشتري الوكيل يرجع بالثمن على المأمور هو على امره ولا يرجع  
 الوكيل على الامر كما في رفق الكفر **الوكيل** اذا كاف وكالته عامة  
 مطلقة ملك بشئ الا طلاق الزوجة وثق العبد وثق البيت وقد كتبت  
 فيها رسالة المأمور بالرفع الى الكافر اذا اعاده وكذا فلان فالتوكيل براءه

يتسره  
 طاعة التوكيل بالتوكيل

نفسه

نفس الا اذا كان غافا حيا او مريضا كما في مسئلة ابن جابر في الموقوف  
 الحال على يد رسول فملك فان كان رسول الدين ملك عليه ان كان رسول  
 المدين فملك عليه وقول الدين البعث بها مع فلان ليس حيا له فانه ملك  
 على المدين بخلاف قول ادفعها الى فلان فانه ارسل فان اهلكه ملك على المولى  
 وبما في شرح المسئلة لا ينعكس في كمال الاستحقاق على المولى كذا في  
 كافيته في مسائل شتى من كتب النفاذ وشرح الكفر ومن التوكيل المولى  
 قول المولى لم يورثه من ماله كذا او من اخذ المصداق او قال لك كذا  
 فادفع مالي عليك العلم لا ينعكس في كمال الاستحقاق على المولى كذا في التنية  
 الوكيل قبل قبضه يمينه فيما يورثه الا الوكيل بتبضع المولى اذا اذبح بعد موت  
 الموكل اذا كان قبضه في حياته ودفعه لفاة لا يقبل قوله الا بالبيعة كما في  
 نفاذ الوكيل بغيره من الكالة وقد ذكرنا في الامانات والآتي اذا اذبح  
 بعد موت الموكل ان يشترى لنفسه وكان الثمن مقدورا او فاما اذا قال بعد  
 عزلة بعته مسرعا وكذا الموكل فاما اذا قال بعد موت الموكل بعدة من فلان بالغ  
 درهم وبعضها وسهكت وكذا الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع  
 تاما لم ينعكس بخلافه اذا كان مستهلكا كالحل من الوكيل بغيره من الغنم الى  
 في اختلافنا الوكيل ما لم يملك في جامع الموصوفين كما ذكرنا في الآتي قال فلو  
 قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعت اليه لم يصدق الا اذا اخبرنا لا ملك  
 اشتاء وكان متهما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون الوكيل بتبضع المولى بعد  
 كذا ولم ينسب لافرق بالولوي بينهما بان الوكيل بتبضع المولى يريد ان يبيع  
 الضمان على الميتة او المولى بتبضع بامثالها بخلاف الوكيل بتبضع المولى لا  
 يريد في الضمان عن نفسه المشتري ولست في شرح الكفر في باب الوكيل بالقبض  
 والتبضع لا يقبل فيما تول الوكيل بالتبضع ان يبيع في الوافاة  
 الحاشية الوكيل بتبضع المولى اذا قال قبضته وصدة المرفوض وكذا  
 الموكل فالتوكيل اذا اقامت الموكل بطلت الكالة الا في التوكيل بالبيع  
 فانه كما في بيع الزاوية اذا قبض المولى بالمشترى صحيح استحسانا الآتي

بالعقود

مطلبه قبول دعاه الوكيل

العرف



كذا في ميثاق الموكل اذا اجاز فعل المضمون او وكل بلا اذن وتعميم حصره  
 فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضوره في الاذن في الموكل بالطلاق والعتاق  
 لان المقصود عبارته والجمع ويكتفى به كالمبيع كافي ميثاق الميثاق المضمون الى  
 اثنين لا يملك احدهما كوكيلين والوصيتين وان ظن من والفا صبيحتي وكفي  
 ولو دعيين وعشر ووطيها الاستبدال والادخال والاخراج الا في مسئلة ما اذا  
 شرط الواقف ان يظل او الاستبدال مع غلات فان المواقف الا انفراد دون  
 فلان كما في الحائنة من الوقف لا يكون وكيلاً قبل الاحتياك كالة الا  
 في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الموكل البائع بكونه وكيلاً كما في البرازية  
 وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع بغيرها الى فلات فمذموم لم يعلم  
 بكونه وكيلاً وهي في الحائنة بخلاف اذا وكل رجلاً بقبضها ولم يعلم المودع  
 والموكل بالوكالة فمذموم لان المالك خبير في تعيين ائتماء اذا ملك  
 وفي في الحائنة ايضا **كتاب الاقرار** المتعلق اذا اقر الموكل  
 بطل اقراره الا في الاقرار بامر من النسب وولاء العتاقة في شرح الجمع  
 معللاً بانها لا تحل التقضي ويراد الوقف فان الموكل اذا اقره ثم صدقة  
 صح كما في الكساف والطلاق والنسب اذ كانا البرازية والاقرار لا يجمع  
 البينة لانها لا تقوم الا على حكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات  
 دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في وكالة الحائنة الاقرار  
 بغيره الا في مسئلة ما اذا اقر المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على  
 اقراره انه باعه من قبل ولم يبيته قبل وسقط حق الرذلة في يوجع الذخيرة  
 الا في اقرار بعد ملكه على احد التوابع الا اذا استأجر المولى عبده من  
 نفسه لم يكن اقراراً بحائنة كما في القضية اذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل  
 كما في الحائنة الا اذا اقر بالطلاق بناء على ما افق في الميثاق ثم تبين عدم الوقوع  
 فانه لا يبيع كما في جامع النصوص في الحائنة اقرار الموكل بطل الا اذا اقر السان  
 مكرها فقد انشئ بعض المأثورين بحجة كذا في سرقة النظرية والاطمئنان حق  
 الزوايد المستحكمة ولو اقر ثم انكر يخلف على اقراره ما اقر به على انه انشأ ذلك

كن

لكن الصحيح تحليفه على اصل المال من ملك المالك ومكلا الاخبار كالوحي والمو  
 والمراجع والموكل بالمبيع ومنه لا يخبر وتعاريفه ايمان الجامع واست  
 في الشرح الا في مسئلة استئذنه الوحي على البيع فانه يملك انشاء وما اذ  
 الاخبار بها المتعلق ما اذ اذ اقراره عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف  
 كما في الكساف في باب الاقرار بالوقف الاختلاف في الميزان بغير حجة وفي سببه  
 لا اقره بعين ودية او مضاربة او اضافة فقال ليس في دية لكن في  
 عليك الف من ثمن مبيع او فرض فلا شيء لهما الا ان يعود الى تصديقه وهو غير  
 لوقال اقر حقه فلا اخذنا لاننا قما على ملكه الا اذا صدقة خلافا لابي  
 ولو اقر انها عصب فلا شأنها للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المتعلق اذا  
 صادف بغيره عا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالقبض والبائع بالبيع  
 وانما البينة ان الشفع باخذنا بالبيع لان القاضي كذا في المشتري في اقراره  
 وكذا اذا اقر المشتري بقاء المبيع للبائع ثم استحق من المشتري بالبيته  
 بالقضاء له الرجوع بالبيع على بائعه وان اقراره للبائع كذا في وقفاً والحلا  
 ومنه ما في الجامع ادعى عليه كذا في ميثاقه فانكر فبرهن المدعي قضى على المكيل  
 كان له الرجوع على المدعون اذ كان باعوه وخرج عن هذا الاصل مسئلة  
 في قضاء الخلاصة بجمعها ان القاضي اذا قضى باستحقاق المالك لا يكون  
 كذا في كالة **كتاب الاقرار** المتعلق ان البائع علق العبد قبل البيع وكذا تب  
 البائع فقص بالبائع على المشتري لم يبطل اقراره بالعقد حتى يعتق عليه **كتاب**  
 اذا ادعى المدعيون الايذاء او الابرأ عاربت الدين في حلق وقضى له  
 بالدين لم يبرأ من كذا ما في لودر ميثاقه تقبل وزدت مسائل **كتاب**  
 اقر المشتري بالملك للبائع حراً ثم استحق ببيته ورجع بالبائع لم يبطل اقراره  
 فلو عاد له بيوما من الوقف فانه يورث بالتسليم اليه **كتاب** ولدت ذروها  
 غايب وقطع بعد المدة ورضي القاضي له النسخة ولها بيته ثم حضر الرب  
 ونها لا تعلق وقطع النسب ولها اختان في المخرجي الجامع من الشراة على  
 هذا لو اقر بخرية عبده ثم اشترى عتق عليه لا يرجع بالبائع ان توفيقه وارغم









فصل في المطالب على شيء يسير او اقرار الطالب بالعلمانية انه لم يكن له علم بالموت  
 شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس له ورثة اذ يدعى على المدعي عليه ان  
 برهنوا على انه كان موجودا عليه مولا لكن بهذا الاقرار قصده اننا لا نسمع  
 وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجري ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان  
 ابائنا قصده اننا بهذا الاقرار وكان عليه تسع اشهر لكونه فمات هذا الاقرار  
 لتقدم الدعوى عليه على سبيل الحكم عند عدم قرينة على الشبهة ولا يابى فيه  
 ايضا ما في البرازية اقره بعد لاهوته ثم اعتقه فان صفة الوارث فيه  
 فالاعتق بطلان كذبه فالاعتق في الثلث انتهى لان كلامنا فيما اذا فاه من  
 بقوله لم يكن لي اولاد حتى لي والما جرد الاقرار للورثة فهو قوف على الاحالة  
 سواء كان بعين او دين او قبض من ماله او ابراء في ثلث لواق باطلا  
 ودعيته المعروفة او اقر قبض ما كان عنده ودعيته اذ قبض ما قبضه الوارث  
 بالوكالة من ماله كذا في تجميع ما يوجب ان يلجى بان يثبت اقراره بالمال  
 كلها ولو مال الشركة والعارية والمنفعة في كل ان ليس فيه اقرار البعض فافهم  
 هذا الخبر فانه من مفرادات هذا الكتاب وقد طعن كثير من لاهوتة بطلان  
 وقته انه الذي من قبيل الاقرار للورث وهو ضلال كما سمعته وقد علم ان  
 الاقرار بها بان الشيء لفلان ملك ان او اتى وانه عندي عارية بغيره ولو  
 لا ائتم لي فيه فيصح ليس من قبيل الاقرار بالعين للورث لانه فيما اذا قال  
 هذا فلان فليست له وراجع المنقول في جنائيات البرازية ذكره كرسيد  
 ان فلانا لم يكن بحره ومات الجرح منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والاش  
 لا يصح اشتهاؤه وان لم يكن معروفا عند الحاكم والاشك في بيع اشتهاؤه لا احتمال  
 الصديق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرح ومات منه  
 لا يقبل الا القضاء حتى المبتدأ ثم قال نظره ما اذا قال المقتوف لم  
 يتدفق فلان ان لم يكن قد دفق فلان معروفا بسمع قاره والاشك في القبول  
 في المرض اعط ذنبه من القبول في الجهة الا في مسئلة اسناد النسخة لغيره  
 بكذا فانه في مرض الموت صحيح لاني الجهة كافي في الشبهة وغيرها وكافي الحكم

الوردية  
 لم يسمع استماع دعوى الموت في حق بغيره  
 واستماعها في حق بغيره

في باب

عدم قبيل اقرار المضا ببيع

من باب الاقرار في المضاربة لواق المضارب ببيع الشيء في المال  
 ثم قال غلطت انما ختمت لم يصدق وهو ضامن لما اقر به انتهى فخلنا  
 في كون الاقرار للورث في الجهة اذ في المرض فالتقول لمن ادعى انه في المرض او في  
 في الصغير المولود فالتقول للمدعي الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا المطلق او اعتق  
 وقال كنت صغيرا فالتقول له وان استدلى الجنون فان كان موهوبا قبل والا فلا  
 مات المقله فبرهن واثبه على الاقرار ولم يبرهن انه المقله صدق المقله او كذبه تقبل  
 كما في القينة اقره مرضي موده شيء وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار  
 في المرض من غير استناد الى زمن الصحة فالتقول في الخفاصة لواق في المرض الذي مات  
 فيه انه باع هذا العبد فلان في صحة وقبض الشيء وادعى ذلك لشري فانه يصدق  
 في البيع ولا يصدق في قبض الشيء الا بعد الشك وفي العارية لا يصدق على شئها  
 الشيء الا ان يكون للعبد ثبات قبل مرضه انتهى وما من شرح ابن جويان  
 في قول الشبان اقرار بالرق لاسان وصدقة المولود صح وصار بعده ان كان قبل  
 تأكيد منه بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه كذا كاسل او بالعصا في الاطراف  
 لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذ اصح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجانيات  
 والحرد احكام العبيد وما من شرح المستظيرة في القبول يصدق الا في صحة  
 زوجته وكما تبين من قوله دام وله مولى معتد اقرار بالرق ثم ادعى الحرة لا تقبل الا  
 برهان كذا في البرازية واما حكمهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه  
 حر فانه يقبل لان القضاء بالملك لا يقبل النقص لعدم تقديره كذا في البرازية بخلاف  
 ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كذا في البرازية  
 لما قد مرناه ان القضاء بالنسب بما يتقوى فعلى هذا الواق عبد جويان انه ابنه  
 وصدقة وشبهه بولد لثمة حكمه بطريقه لم يسمع دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقله  
 وهذا يصح جملته ودعوى النسب وشرط في التهذيب بصدق المولى في الشبهة  
 من الدعوى سئل على هذا بعد عن رجل مات وترك لاهوتة الوارثون ثم جاء رجل  
 وادعى ان هذا الميت كان ابوه واشتت النسب عند القاضي باثباته اباه  
 اقراره ابنه فبقي القاضي له بشبهة النسب فيقول الوارثون بئس ان هذا الرجل

لدفعه



الذي مات نكح أمك هل يكون هذا وقتا نقول ان قضيته في ثبوت النسب ثبت  
نسبه بنوته ولا حاجة الى ايراد استهلاله المتضمن صحة الاقرار في مسئلة  
ما اذا قال كذا على حدنا الف درهم وجمع بين نفسه وعبدته التي مسئلتني فلا يصح  
ان يكون العبد مديونا او مكاتباً كذا في الملتقط الاقرار من المملوك صحيح الا اذا قال  
على عبداً ودار فانه غير صحيح كما في البرازية ثم قال على من شاة التي بقره لا يلزم  
شيء سواء كان بعينه ولا انتهى اذا اقر بمجهول لزم بيانه انه اذا قال لا ادري  
له على سوس ام ربع فانه لا يلزم الا في البرازية اذا اعتدوا الاقرار بمجهولين  
لزم الشئ في الاقرار بالقتل لو قال قتلته ابن فلان ثم قال قتلته ابن  
فلان وكان له ابناؤه وكذا في العبد وكذا في التزويج والاقرار بالزنا فثبت  
كما في اقرار منية المنع اذا اقر بالدين بعد الارادة لم يلزمه كما في القاتل خائفة الا  
اذا اقر زوجته بعد زواجها لم يلزمه على ما هو في التزويج عند الفقيه ويجوز زيادته اذا ثبت  
والكسبة خلافاً لعدم قصد كذا في البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة  
ما طهت في فتاوى قاضي الهندية انها تارة ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر اذا اقر  
فان ادعت ما بلا قضاء ولا رضاء لم يسمها للسقوط وان سمها ولا يستفسر المتزويج  
انتهى بينه فاذا اقر بانها في ذمته على اخطا بقضاء او رضا فليزعم انما اذا  
صدقت المرأة انها بغير قضاء ورضاء بعد اقراره المطلق ينبغي ان لا يلزمه العلم  
**كتاب الصلح** الصلح عن اقرار ببيع الآتي مسئلتين في المستصفي  
ما اذا صلح مع الدين على عبده وقبضه ليس له ان يبيعه مائة بل لا بد ان يبيعه  
لو تصادق على ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا انتهى بزيادة ما في الجمع  
لوصاله عن شاة على امرها بخرجه بخرجه ابو يوسف ومنعه من رواية وعلى هودا  
غيرها لا يجوز اتنا فاما في الشرع معناه بيع القصور على طهر الغنم لا يجوز الحق  
اذا احل له فانه لا يلزم ولا الرجوع في ثلث مسائل في شفعة الولو الجنية  
اجل الشفع المشتري بعد الطهين لا خذ حقه ولا الرجوع اجلت المرأة الغني  
زوجه بعد الحول حقه ولو ارجع استعمل المدعي عليه فانه المدعي حقه ولا الرجوع  
الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى المالك اذا نزاع وبيع

نحوه

بطلان المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو رجع المدعي بعده على كل  
الدعوى لم يقبل الا في صلح الرضى عن مال البينة على الكفا اذا صلح على بعضه  
ثم وجد بينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بعينه لا يقبل  
كما في الغنية التي بينت ادعى ديناً فآثر به وادعى الايلاء او الابرأ فان لم يفسخ  
ثم رجع عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لا فناء واليمين كذا في القارئة من القاسر  
ولو رجع من المدعي عليه على اقرار المدعي انه مبطل في الدعوى فان على اقراره قبل  
الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو رجع على صلح قبله بطل الكا اذا صلح للعبدة  
بط كذا في القارئة الصلح على الكفا بعد دعوى فاسدة فاسد كما في الغنية  
ولكن في الهداية في مسئلة شاة من القضا وان الصلح على الكفا جاز بعد  
دعوى بمجهول فليحفظ ويحل على فسادا بسبب منة قضت بالمدعي لا لمرك  
شرط المدعي كما ذكره في الغنية وهو توقيف واجب فيقال الآتي كذا والله  
سبحانه علم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه صلح الوارث  
مع الموصي له بجبن الآفة صحيح وان كان لا يجوز بيعه بياضه من حصيل  
التاهاجينة طلب الصلح والاراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح  
والاراء عن المال يكون اقراراً الصلح على الكفا على شاة فانما يرفع النزاع في  
الونيا لا في الغني الا اذا قال صاحبك على كذا او ابرأ منك عن ابنا الصلح  
اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على هدمه العبد المدعي  
الا اذا صاحته على غلته او على غلته الدار فانه غير جائز كثره النخل كما في الخلاصة  
اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان على لا يقبل النقص فانه  
يرجع بعينه كما لعصا من دعوى النكاح والجمع كما في الجامع البكر الصلح جاز  
عن دعوى المناقاة الادعوى جارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن الحد  
ولا يسقط باحد القذف اذا كان قبل المرافعة كما في الحاشية صلح الجور  
ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبل المولى لانه الغالب  
حسبه ظاهراً كما في البرازية الصلح يقبل الاقالة والنقض الا اذا صلح العشرة  
على حقة كما في الغنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده ان كاشى عليه بطل الصلح

صلح الصلح عن الدعوى







كما في العادة من العشر **المضاربة** اذا قدمت كان للمضارب  
 اجر مثله ان غل الآ في الوحي باخذ مال اليتيم مضاربة فاسد فلا شيء له اذا  
 غل كذا في الحكم المتعار اذا ادعى المضارب فسادا فالتول للرب المال او عكسه  
 فليضارب بالتول لمعنى العهدة الآ اذا قال رب المال شرطت كذا الثلث  
 وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالتول للمضارب كما في الذخيرة من  
 المضارب الشراء الآ اخذ بالشفعة فلا يملك الآ بالشرط كما في البرازية والمضارب  
 البيع بالنسيئة الآ الا اقبل لا يبيع اليه المحتار ويملك البيع الفاسد لا البطل  
 لا تجاوز المضارب ما عتده له رب المال اذا اقيده عليه بسوق بخلاف  
 التقيد بالبلد والآ اذا قيد ببلد كاهل الكوفة فلا يتقيد لم بخلاف  
 المضي منهم المضاربة تقبل التقيد بالتوقف فتبطل بمضيته تعرف اولها كما  
 في الهداية يبيع رب المال مضاربة الآ اذا صار المال عروضا اذا قال له  
 اعمل رأيك ثم قال له لا اعمل رأيك حتى تبيع الآ اذا كان ببلد عمل اطلقا ثم نهاه  
 عن السفر على تبيع الآ اذا كان ببلد الشراء **المسئول**  
 لا يجوز الآ في مسئلة ما اذا وجب لآب لولد الصغير كما في الاخير فبطل  
 القبيح على الالبته صحيح الآ اذا ذهب له اعي لا تنفع بلمحة موته فان قبوله  
 بطل ويرد الى الواهب كما في الاخير عليك الدين من غير علمه الدين بطل  
 الآ اذا سقط على قبضه ومنها لو ذهبت من ابنها لمعنا ابيه لها فاعتمد  
 القبيح للسلط وتزوج على الحسن لو قضي دين غيره على ان يكون الدين له  
 لم يجوز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا ارادوا ان  
 ان الدين للمالك وان اسمعاريه فيه فهو صحيح كونه اخبارا لا يملكها ويكون  
 للمقر ولاية قبضه كما في البرازية البتة تكون مجازا عن الاقاله في البيع  
 والا جارة كما في اجارة الولوالجية لا جبر على الصلوات الآ في مسئلة منها  
 نفقة الزوجة والثانية العشر الموصى به يجب على الوارث دفعها الى الوصي  
 بعد موت الموصي مع انها صلة **الشفعة** تجب على المشتري تسليم  
 العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة

كذا في شرح ادب العاني الصدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال  
 الوقت يجب على الناظر تسليمه لموقوف عليه مع انه صلة شخصية ان لم يكن في متاع  
 على والآ يفتت شئتها **المسئول** وفيه مسائل  
 الابرار عن الدين اذا قال الطالب لطلوبه لا تعلق في عليك كان ابراء  
 كقول لا حق لي قبلك الآ اذا طالب الدين الكفيل فقال له طالب الكفيل لا  
 لا تعلق لي عليه لم يبرأ الا بطل يلوحن كما في القنينة الابرار يرتد بالآ في  
 مسائل **الآ** اذا اراد المالك ان يحال عليه فردة لم يرتد كما ذكرناه في شرح كفن  
**الآ** اذا قال المولى لبرئني فابراه فردة لا يرتد كما في البرازية **الآ**  
 اذا اراد الطالب الكفيل فردة لم يرتد كما ذكره في الكفاية وقيل يرتد **الآ**  
 اذا قيل ثم رده لم يرتد كما ذكره الا بطل من مسائل شتى من القضاء الابرار  
 لا يتوقف على القبول الآ في الابرار في بدل العرف السلم كما في البدائع الابرار بعد  
 قضاء الدين صحيح لانه لا قط بالمطالبة لا اهل الدين فيرجع المدينون بما  
 آذاه اذا ابراه رادة استقاط واذا ابراه رادة استغناء فلا رجوع  
 ويختلفون فيما اذا طلقتها كما في الذخيرة من البيوع وخرج به ابن وهبان في شرح  
 الهبة وعلى هذا لو علق طلاقا ببراءتها عن المهر غم دفعها لا يبطل التعليق  
 فاذا ابراه رادة استقاط وقع ورجع عليها وحكم في الجمع خلافا في صحة ابراء  
 المكنال الحيل بعد الجواز فابطل ابو يوسف بناء على انها تقبل الدين وصحة  
 محمد بناء على انها تنقل المطالبة فقط وفي مواريث القنينة ترجع بقضاء  
 دين عن انسان ثم ابراء الطالب لطلوبه على وجه الخطا للمبرح ان يرجع  
 بما تبرع به انتهى وتزوج على ان الدين لا ينفذ بامثالها **مسائل** منها لو  
 هلك الدين بعد ابراء من الدين فان لم يكن مضمونا بخلافه هلكا بعد الانهاء  
 ذكره لا يلى ومنها لو قبل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل ان كان  
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الآ بنية لانه يريد الحيل الضمان على  
 المكنة بخلاف الوكيل بقبض العيني كما في وكالة الولوالجية هبة الدين كمالا رآه  
 الآ في مسائل **الآ** لو وجب المكنال الدين من المال عليه رجع به على الحيل







ولا البراءة منه بعد اقراره من كونه في حق الجبل منه وفي كماله البراءة للزوج  
عليها وهي طلبة النفقة لانفع المنة بدين النفقة بل رضى الزوج بخلاف  
سائر الديون بان دين النفقة ضعف فصلا بخلاف الجنس فانه ما اذا كان  
اجل الحقين جديدا والاخر رديا لا تنفع التقاضي بل تراعى عند رجل ودية وللزوج  
عليه من جنس الوديعه لم يترق صاها بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يترق  
ما لم يجر فيه قبضا وان في يده يكتفى بالاتفاق بلا تجريد نفقة المنة وقسم  
المنفوس عند قيامه في يد رب الدين كالموديعه استقر اذا تقاضت بينة الزجر  
وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تقاضت بينة الزوج  
البراءة قدمت بينة البيع كذا في الخطوط بآراء عوى الزجلين **الاجابات**  
وفي الاصحح الكرماني من باب الاستسقاء والاجارة عندنا متوقف على الاجارة في  
اجازها المالك قبل استيفاء المقتدر عليه فالاجرة وان كان بعده فلا وان كان  
بعد قبض البعض فكل المالك عند ابي يوسف وقار محمد المانع للمالك والمستقبل  
للكل استمرى القصب بسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا امكن افراج العاصب  
بشفاة او حياطة كافي ان تاراجية والقيمة الثمن في الانتفاع بوجوب الاجرة الا في  
مسائل **الله** اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بكنة الانتفاع كافي فلو  
العمادى وظاهره في الاسكان افراج الوقت فوجب اجرة في الفاسدة بالتمسك **الله**  
اذا استأجر دابة للركوب خارج المهر فجب اجرة فلا اجر كافي في اجرة بخلافها  
اذا استأجر دابة للركوب في المهر فجب اجرة **الله** استأجر ثوبا لكل يوم يدين  
فاسكه سين في غير بس لم يجبه اجرا بعد المدة التي لو بسخر في كافي الحاشية  
وتخرج على ان يئنه انها لو هلك في زمن اسكها عنده يضمنها لانه كما لم يجبه الاجر  
لم يكن ما دونها في اسكها بخلافه اذا استأجر دابة للركوب في المهر هلكت بغير اسكها  
صح كافي فزوقا انكرا بسى الزيادة في الاجرة المستأجر من غير ان يزيد عليه احد  
فان كان بعد مضي بعض المدة لم يترق والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد  
على المستأجر فانه في المالك لم يقبل مطلقا لو وضعت وهو مل مال البس يوم  
وان كانت العين ونفان كانت الاجارة فاسدة اجرا الناظر بلا عوض على الاثر

او لاصح كذا لكن الامم ونوعها صحيحة باجر المثل فاذا ادعى رجل انما  
بغيره فاشترى رصا في الماهل البصير والامانة فان اجرها وانما لا يترك  
فيها والواحد يكتفى عندنا بخلاف المثل كما في وصايا الخائفة والنفق كذا  
وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في النفق كذا  
والا فان كان اقرارا وقتها لم يقبل وان كانت الزيادة اجرا لمثلها فاختار  
قبولها فيفسخ المسمى وقضيه القاضي وان امتنع المسمى فسخها ان عني  
كما حرة في النفق الذي لم يجرها عن زاد فان كانت دارا او حائطا  
عوضها على المستأجر فان قبلها فهو الحق وكان عليه الزيادة في وقت قبولها  
لان اول المدة وان اكر زيادة اجرا لمثلها وادعى انها اقرارا بدين المهر فان  
عليه وان لم يقبلها اجرا المسمى وان كانت ارضاء فان غرضه عن الترخيص كما  
وان منعونه لم يترق اجرتها غير مجب الزرع كفي نعم الزيادة من وقتها  
على المستأجر وانما الزيادة على المستأجر بعد ما في او عرس فانه كان لها من هبة  
فانها توجر لغيره اذا فرغ الشتران لم يقبلها والبنا بتملك الناظر بتمسك القلع  
للقوتن او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجر لغيره وانما نعم  
عليه الزيادة كالزيادة ولها زرع وانما اذا زاد اجرا لمثل في نفسه من غير ان يزيد  
احد فلكون فيفسخا عليه الترخي ولم يترق كان على المستأجر المسمى في القيمة  
هنا ما حرة في هذه المسئلة من كلامنا نحن اذا فسخ العقد لم يقبل ابد  
صح كما كان العقدا في سنة فلكون جبر المبدل حتى يستوفى البول ذكره لا يلحق  
في البيع انما سد مخرجا بان المستأجر غير البس حتى يستوفى ما تجله ولا يلحق  
ما في اجارة الوالوجية لانه فيما اذا كانت العين في يد المور وما ذكره الزيلعي  
انما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد مر به في الاجارة الفاسدة من جامع  
الغصوني الاجارة عند لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقت على استهلاك عني  
كاستهلاكها لغيره لو في فسخا بلا عذر واصلة في المزارعة لرب البذر الفسخ  
دون المثل من اقرارها المجورة بفسخا الذي على المور ولا دفاع الا من غفرها  
فلم يفسخ بفسخها الا اذا كانت الاجرة المحجلة مستوفى ففسخها لا يفسخ الا بفسخ

منه







لا يجب على المورث لكن يجب ان كان للغير وكذا اصلاح الميراث تطهير السطح  
 وكذا لان المالك لا يجب اصلاح ملكه واخراج تراب الميراث عليه وكذا ان كانت  
 ورثته لا ترفع الميراثية وتامست في المورث في مكان الاجارة  
 الصحيح ان الاجارة لا اذا انفسخت في ثلثي الثانية الاجارة من المستأجر  
 او مستأجرة المورث لا تنفسخ ولا ينقض الا بالنقصان عن احوال المثل في الوقت  
 اذا كان يسير اجارته او اجارته غير ثلثي الثانية موقوفة على اجارة الا  
 فان رد ما بطلت وان اجارته لا اجارة له استأجره لم يكن ينفسخ بغيره  
 بلا عمل فله انفسخ الاجارة لموت المورث العاقد لنفسه لا لغيره كونه  
 في طريق ملكه ولا في طريق الطريق والملك فنتقل الى ملكه فيرفع الارض الى  
 ليحصل الاصح لموت المورث في وقتها ان كان ابنه او غيرها بالقيمة فان  
 برهن المستأجر على قبض الاجارة لا ياب رد عليه حصته من ثلثي البيت  
 منها بل يرفع لانه يريد الاخذ من ثلثي ما في يده فاذا اعتق الاجرة انشاء المدة  
 بغيره فانفسخ فله انفسخ الاجارة وان اجارته لا اجارة له ولو بلغ اليتم  
 في اثنائها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا ابرأ اليتم فله فسخ اجارة الوصي  
 بلا اذن ثم اعتق نفدت وما عمل في رقبته فله الله وفي عتقه له ولو مات في خدمته  
 قبل عتقه صحته مرضي العبد وابادة وسرقة عذر المستأجر في فسخها وكذا اذا كان  
 غلاما فاستاد لا يخدمه حتى نازل الخان ودخل الحمام وسكن المعدل كالمعدل  
 الفصيص يصدق والاجرة واجب فله انفسخ العظم والملاح في سفارة المورث  
 له صبره وبأخذ الاجرة بالان يكون الا بوسعه له فله انفسخ كونها مشفوعة  
 او فسخه بكم الحال اذا فسخها في حتمها وفسادها فله انفسخ العتق  
 الفصل الا اذا ادعى المورث انها كانت مشفوعة له بالزعم او ادعى المستأجر انها  
 كانت فارغة فله انفسخ المورث في افرارته البرازية او اجارة المستأجر انها  
 كانت فارغة باكثر مما استأجره لا يخلط الزيادة فيصدق بها الا في مشككتين  
 اذ يستأجر بخلافه فسخ استأجره وان يخلطها فله انفسخ كما في البرازية فله انفسخ  
 في الحطب والاجرة العتق والميراث فله انفسخ الميراث في العتق الموقوف

والباب

والباب والآخر والحق والموقوف فانه المستأجر **مسألة**  
 من الوديعة والعارية وغيرها الامانات تنقلب محتوية بالموت عن تحمل  
 الا في ثلث الامانات بجملة غلات كوتف والحق في الامانات بجملة  
 اموال اليتامى عند من اودعها والسلطة اذا اودع بعض الغنم عند  
 العازي ثم مات ولم يبين عند من اودعها فله انفسخ في فناء في قاضي جان  
 من الوقت وفي الحقيقة من الوديعة وذكرها الولي في يده ولم يذكر ان  
 احد المتأمنين اذ مات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر ان  
 فصار المستثنى بالتلفيق اربعة ورثت عليها مسائل **مسألة** الوصي اذا مات  
 بجملة امواله كان عليه ان يبيع النصفين **مسألة** الاب اذا مات بجملة  
 مال ابنه ذكره فيه **مسألة** اذا مات الوارث بجملة ما اودع عند  
 مورثه **مسألة** اذا مات بجملة ما اودع في يده في يده **مسألة** اذا مات  
 بجملة ما اودع ما كان في يده بغيره **مسألة** اذا مات العتق بجملة ما اودع  
 عنده فله انفسخ وهذه الثلث في تخفيض المالك الكبير للمالك في فسخ المستثنى عشرة  
 وقيدوا بتحصيل الفقة لان النظار اذ مات بجملة المال البذل فانه يحمي  
 كافي الحانية ومنع موته بجملة ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان  
 وارثه لا يعلمها فان بينها وكان يريها فلا يحمي ان برهن الوارث على  
 مقالة وان لم يقبل قوله ان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا يحمي ولذا قال  
 في البرازية والمورث انما يحمي بالجملة اذا لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا  
 عرف والمورث يعلم انه يعلم ومات ولم يبين ولم يضمن ولو قال الوارث  
 انما علمتها وانظر الطالب انفسخه وقال في كذا وكذا لو ملكك صدق انما  
 ومنع ضمانها صيرورتها دينيا في تركته وكذا الوارث الطالب للجملة وادعى  
 الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت حرة ثم ملكت فله انفسخ **مسألة**  
 في الصحيح كذا في البرازية لم يرفع العارية فيما اذا استعار صبرا غيره لوضعه حرة  
 ووضعه ثم باع الميراث فله انفسخ لا يملك من رقبته وقيل لا يملك من رقبته  
 ذلك وقت البيع كذا في القضية اذا قرأ الميراث ثم ازاله الا في النقصان

في حيوة م



كالمستعير والمستأجر الآ في الوكيل بالبيع أو بالخط أو بالاجارة أو بالتجارة  
 والمضاربة والمستفيع والشركة عينا أو مئونة أو مخرج واستعارة  
 وهي في الغنم الآ الاخرى تنفي في المتوسط الوديعة لا تؤدع ولا تقار ولا تؤجر فيل  
 ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويأجر ولا يرهن والعارية تقار ولا تؤجر فيل  
 يؤدع مستأجر والعارية اذا نتج عاداتها وهي أقوى من الوديعة فيل  
 لأن الهبة لا يسلمها الى غير عياله وانما جازت الاعارة لاذن الميعر ولو  
 الاطلاق في الاستفاعة وهو مودع في الوديعة فان قيل اذا عار فقد ودع  
 قلنا ضمني لا قصدي والزمين كالوديعة لا يؤدع ولا يقار ولا يؤجر واما  
 الوحي فيحمل الوديعة والاجارة دون الاعارة كافي وصايا الجاهل  
 وكذا المستوفى على الوقت والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلثة  
 كما في جامع الفصولي العمل بغير امانة لا اجرة الآ الوحي والناظر مستحق  
 بقدر اجرة المثل اذا عمل الآ اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحق  
 الآ بالعمل لو كان الوقف طاعة وقوله والموقوف عليه يستعمله فلا اجر للناظر  
 كما في الحاشية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا اصيل عليه  
 المستحقون ولا اجر للوكيل الآ بالشرط وفي الجامع الفصولي الوكيل بقبض  
 الوديعة اذا سمي له اجر آيا في جهاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح  
 استجاره الآ اذا وقت له وقتا وفي البرازية لو جعل للوكيل اجر المصحح  
 وذكر الزيلعي انه الوديعة باجر مضونة وفي الصيرفية من الحكم الوديعة  
 اذا استأجر المودع المودع بخلاف الزمان اذا استأجر الممرتين كل امين  
 ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالوديعة الآ اذا ادعى الرد والوكيل  
 والناظر اذا ادعى العرف الى الموقوف عليهم وسواها كان في حيوة مستحقها او بعد  
 موته الآ الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له  
 في جموعه لم يتقبل الآ ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والوقف في الولو الجبسة  
 القول للامين مع العين الآ اذا كذب الناظر فلا يتقبل قول الوحي في نفقة زانية  
 ضالحت الظاهر وكذا المستوفى الهبة اذا خلط بقبض مولى المالك بقبض او الامانة

عالمی

بأنه فانه ضامن فالمودع اذا اخطأها بما لا يحيط لا يتغير ضمنها ولو انفق بعضها  
فردده فخطبها ضمنها والعالم اذا سأل المقر او شيئا فخطب المودع ثم رددها  
ضمنها لا يبرأها ولا يجزئهم عن الزكوة الا ان يأكروا المقر او كما لا ينفرد المودع  
اذا اخطأ المودع او قاف فخطبته يعني الا اذا كان باذن الثاني والشارع  
اذا اخطأ المودع الكس وانما ما باع ضمن الثاني موضع جرت العادة بالاذن  
بالخط والوصي اذا اخطأ مال اليتيم ضمنه الثاني مسائل لا يخفى الا يعني بالخط  
الثاني اذا اخطأ مال غيره او مال رجل بما لا يفوق المستحق الى الوقت بما لا  
نفسه وقيل يعني ولو اختلف المستحق الى الوقت ثم وضع مثله لم يبرأ وجبلة براءة  
انفاقه في المقر او ان يرفع المقر الى الثاني فيقتضي الثاني من يأخذه منه  
فيبرأ ثم يردده عليه الا يعني اذا هلكت الامانة عنده لم يعني الا اذا سقط  
شيء عليها فملكته كذا في الولوالجية والبرازية الصحيح اذا نسب وشترى  
شيئا من كسبه وادعه فملكته عند المودع فانه يعني لكونه مال المودع  
مع ان العبد يراعيه حتى لو ادع شيئا وعاب فليس للموذي اخذ لما ذكروا  
لكنه شيء كاذب الامانة ونحوها ورجوعا وعدم رجوعه وخرج عنه مسلمان  
المودع اذا اذن انسانا دفع المودعة الى المودع فدفعها لم يبرأ فتمت  
بنيته بعد الملك فلا ضمان على المودع والمسحوق تعفين الواقع كافي جامع  
القصوين **الاجابة** تمام مشترك بين الشئين آخر كل واحد منها حقيقة رطل  
ثم اذن احدنا مستأجرة بالعمارة فقير لا يرجع للمستأجر على الشريك الساكن  
ولو عمر احد الشريكين الحام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصة كذا  
في اجارة الولوالجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الثاني مسائل لو كانت  
سيفا فطلبه ليضرب به ظملا ولو كانت كتابا فيه اقربال لغيره او قبض بها  
في الحايثة المودع اذا زال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع  
موقتا فتعدي بعده ثم ازاله لم يزل الضمان كافي جامع القصوين المودع  
اذا اخرجها ضمنها الا اذا هلكت قبل النقل كافي الاجمات المودعة الامانة  
الا اذا كانت باجر فمضونة ذكره الزيلعي وتقدمت للمعير ان يسترد العارية

مطابق التماز

طعام شتره بیا استوف



طلب تحليف المدين عند رد الرقة  
او الموقوف

من شاء ان يمسك الرقة لا يستحق رزمة لا رهن ولا ضمان ولا ضمانا الا ان يشاء  
لا الرهن ولا الرقة ولا المثل في النظام ولو رجع في فري النازي قبل الرد  
في مكان لا يقد على الشراء والكل له المثل واما في النية وفيها فاختار  
ارضا للرقة وزعمها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يوقت وتترك باجر  
مؤنة رد العارية على المستر لا عارية الرهن كما في المبسوط تحليف الايمن  
عند رد الرقة او الهلاك قبل النية وقيل لا كما في الفخار لا يثبت الرد  
بيمينه لو ادعى الرد على الوحي حلف لم يضمن الوحي كذا في ودعيه المبسوط  
لو رد الرقة الى المدين فحلف لم يمسكها وكان يقوم عليها او لا هو حلف  
الا فاما فيما اذا رد بها لا يثبت ما كذا اذ من في غيابه ولو رد بها المودع  
الى الوارث بلا امر اذ من ان كان مستوفى بالدين لم يكن مؤثما والآن  
قلا الا اذا دفع لغيره ولو دفع المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ  
مروءة لم يثبت برفع الدين الى الوارث وعلى الميت ذم ادعى المودع دفعها الى  
ما ذون بالكلية وكذا به فالتقوى في الرد لان وجوب الفخار عليه لما ذون  
بالرفع اذ ادعاه فان كانت امانة فالقول له وان كان مخفونا كما نصب  
والدين لا كما في فتاوى قاضي الهادي ومن ان كان اذ ذن المودع المستأجر بتغير  
من الاجرة فلا بد من البيان وهي في الحكم العارية من العادي استأجر بغير  
الامانة فهو على الردح دون الحلف ولو استأجر بغيره فاعلى كذا في اجارة  
الولو الجية وفي وكالة البرازية المستضع لا يملك الا بضاعة ولا يبرع ولا يبيع  
المطلقة كما لو كان الموقوف بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال اشترى به ثوبا  
صح كما اذا قال اشترى به ثوب شيئة وكذلك لو دفع اليه بضاعة واحدة  
يشترى له ثوبا صح والبضاعة كما مضاربة الا ان المضارب يملك البيع ويستضع  
الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترجاع او قضى على ذلك انتهى الا عارة  
كما لا جارة تنفس بموت احدكما كما في المشيئة القول للمودع في دعوى الرد والملك  
الا اذا قال احترق ثوبها الى فلان فدفعت اليه وكذا به ثوبها فالتقوى لربها  
والمودع ضامن عند احتياها خلافا لابن ابي ليلى كذا في آخر الوديعه

منه

من اهل المحلة المودع اذا قال لا ادري انك استودعني وادعاه رجلا وانى  
ان يحلف له بها ولا يثبت بغيرها لها نصين ونحن نعلمها بغيرها لانه انك  
ما استودع بجهلها بل عليه ان يقره ودعيه بغيره ما تركه بغيره  
وصاحب الوديعه بالخصص كذا في اهل البها **باب الرد**  
المجبر عليه بالسف على قولها والاستيلاء والتدبير وجوب الرد على المدين  
وزوال ولاية ابيه وجبه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة  
وصاياه بالرب من الثلث فهو كالبايع في هذه حكمه كالعبرة في الكفاة فلا يكره  
الا بالقدم حتى لو اعترف عن كفاة ظاهره ولا يبرئ منها ويصير لها وناس  
في شرح ابن وهبان واما اقراره في التام حانية انه صحيح عند المدين  
اشتهى بغيره بناء على الجرح بالسف القبيح الجرح عليه مواخذنا فغاله فيضن بالثقة  
من المال واذا قيل فالدية على عاتق الآتي مسائل لو انك ما اقترضه وما ادع  
عنده بلا اذن ودية وما اعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه  
اذا ادع صبي محجور مثله وهي ملك غيره فانما لك تخمين الدافع او لا فاقال  
ان جامع النصولين وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمن  
العبيد السليطه ما كذا ومنها لم يرجع كما لا يخفى الا اذن في الاجارة في التجارة  
وكذا في السراجه لا يبيع الا اذن لا يبيع المصنوع المحجور ولا يثبت ولا يصير  
محجورا بها على الصحيح اذن لغيره ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بالبيع  
فاني قد اذنت له في التجارة فيما يبيعوه وهو لا يعلم بخلاف اذا قال بالبيع  
ابن اذا قال له اجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان  
كان اذنا بالاجارة كما في الحائضه والامر بالشري كذا في الولو الجية  
فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا اليس كان اذنا وهي حادثة النوى  
فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل الخصص الا اذا كان الاذن مضارفا في نوع  
واحد فان لم يضره فانه يكون ما ذون في ذلك النوع خاتمة وقال  
الحسن التاج عند التوكيد في الطهيرة اذا رأى المولى عبده ببيع وشي  
فسكت كان ما ذون اذ كان المولى قاضيا كما في الطهيرة السقيمة



اذا رويت نفسك من كونه حج فان قمرت عن مثلها كان للولي الاعلى من  
 ولو اختلفت من زوجه على حال وقع ولا يلزمها ولا يلزم اقرار السيد ولا الا  
 عليه ولو دفع الوحي الى السيد بعد بلوغه سفيها فمعه ولو لم يحجر عليه ولو حرج  
 الثاني على السيد فالتقاضي اطلاق لان الحرج ليس بقضاء ولا يجوز ان  
 تنفيذ الحرج الاول خلافا لضاف وقت الحرج عليه بالسيد بطر وختلوا فيما  
 اذا وقع باذن الثاني صحيح صحيح البطلان بواقيكم ولا يصح السيد بحجرا  
 عليه بالسيد عندها ولا يدين حرج الثاني ولا يقع عنه الحرج بالارشاد ولا يتر  
 من اطلاق الثاني خلافا لغيرها ولا يشترط صفة الحق الحرج عليه كما في حرة  
 المتبني ووقت حادثة حرج الثاني على السيد ثم ادعى الرشد وادعى ضميمة بقاوه  
 على السيد ووجهنا فلم نرضها فقلنا حرجا ونسبى بغيره بقاءه على السيد  
 كما في المحيط من الحرج انما زال السفل لان عقده بغيره عند ذكره في دليل الى كونه  
 على السيد لا يخرجه الا حرج الثاني وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف  
 اذا اختلف الزوجان في امر من غير ما يرضى فان رضى من رضى من المثل  
 لم يقبل بغيره لانها الاثبات فكل بغيره يشهد لها الظاهر لم يقبل وجهنا بغيره  
 زوال السيد يشهد لها الظاهر فلم يقبل لما دون اذا اختلفت بين يتلقى بكسبه  
 ورقبته الا اذا كان اجيرا في البيع والشراء كما في اجاره مائة الف الف الف  
 المديون اذا اوصى بغيره رجل ثم مات ولم يحجر الغريم كان ملكا للمولى  
 اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كملك الوارث والدين في رقبته ولو وجبه  
 في عبوته فله فخر بطلانها ونسبه الثاني فانضل من ثمنه فله ما يهب كذا في حرة  
 المتبني من الوطى **الشفعة** هي بيع في جميع الاحكام  
 الثاني طمان الفرع فان استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع لمشتري على الشفع  
 كما لو حوسبه والمالك القديم واستبدل بالاب بغيره لا يلزم البيع فزوية المشتري  
 ورضاه بالبيع لا يطهره حق الشفع كما لا جل ويرد كما في البيع لا يسلم للمشتري  
 ودلت المسئلة على العتق دون التحول قال الاستيعابي والتحول لا يوجب بطلان  
 بالمعلم لا يوجب للموهم فلو قطع بين رجلين فخر احداهما اقتضى له ولا يخرى

الدية

الدية ولو حصر احد الشفعين قضى له بكل كذا في جنات شرح المجمع باع  
 في اجاره الفير هو شفعها فان اجاز البيع اخذها بالشفقة والابطلت  
 الاجاره ان رد ما كان في الولاية الاب اذا اشترى دارا لغيره الصغير وكان  
 كان له الاخذها والوحي كما اذا كان له الاخذها

كان له الشفعة  
 بيع دور  
 فان سلم له  
 مكتة بطلت  
 والآبطلت  
 الشفع على الم  
 ولا يبطل او با  
 ان شاء الله  
 الشفع الجار  
 فاستنعى فخر الم  
 اطلالها بالشرط  
 تولى العلم ادعى الش  
 وفي منظومه ابن  
 في مقدار الثمن فانه  
 كانت بعض القبط  
 في رقبته الدار وشفق  
 الى والانا فاعطى  
 عالم لا يكون خلافا  
 العقل والشفقة وال  
 التراتمات ان كانت  
 النفس فهي على عدد

انفس فهي على عدد ما اذا علم السلطان



اذا رقت نفسها من كونه حج فان قمرت عن مثلها كان للوفا لا غير  
 ولو اختلفت من زوجها حال وقوع ولا يلزمها ولا يلزم اقرار السفيد ولا الا  
 عليه ولو دفع الوحي المال اليه بعد بلوغه صغيرا فمعه ولو لم يجز عليه ولو حج

اجتنب كل مسكر يشتمل الخمر من ماء العنب في راي  
 اجتناب ما شانه الاسكار وان قل كقطرة افرجه الطبراني عن عبد الله  
 بن مسعود رضي الله عنه جامع الصغير  
 اجتناب ما اسكر اي ما شانه الاسكار فيخرج من راي مسكر  
 لعنته افرجه الطبراني عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 هب عن ابي هريرة رضي الله عنه اذا دخل احدكم على اخيه المسكر فاطمعه  
 من طعامه فلياكل ولا يسال عنه وان سقاه من شرابه  
 فليشرب ولا يسال عنه جامع الصغير  
 ما جاز من كل مسكر صرام ان على الله عهدا من شرب  
 المسكر ان يسقيه من طينة اخطاه قالوا يا رسول الله  
 وما طينة الجاهل قال عرق اهل النار او عذبة اهل النار  
 قال ابن عمر رضي الله عنهما كل مسكر صرام وفي شرب  
 الخمر في الدنيا فانه وهبه منها لم ينسب لم يشربها في الاخرة  
 مشاركة

الدية

الدية ولو حضر احد الشيعيين قضي له بكل كذا في جنايات شرب الخمر ما عدا  
 في اجارة الفير وهو شيعي فان اجاز البيع اضربا بالشفقة والابطال  
 الباطل ان رد ما كان في الولوية الاب اذا اشترى دارا لابنه الصغير وكان شيعيا  
 كان له الاخذ بها والوحي كالباب اذا كانت دار الشيعي ملازمة لبعض المبيع  
 كان له الشفعة فيها لازمة فمما وان كان فيه تفرق الصفقة والفتوى على جواز  
 بيع دور مكة وجوب الشفعة فيها بيع الطلب من الوكيل بالشران لم يستلم المالك  
 فان لم يبيع وطلعت المالك بالشران وتسلم من الشفعي لم يبيعه مطلقا سمي بالبيع المبرور  
 مكنه بطلب طلب المالك بطلبه بشرط ان قدره الا وكل او كتب كتابا وارسله  
 والابطال تسليم المالك الشريك في حصة حتى لو سلم الشريك لم يأخذ المالك سلام  
 الشفعي على المشتري لا يبيعه المالك بالشران الا براء العام من الشفعي بطلان فمما مطلقا  
 ولا يبيعه او ياتيه ان لم يعلم بها اذا اشترى المالك بناءا فمما الشفعي فهو مختار  
 ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء ترك كما في الولوية وقيمة نظرا آخر  
 الشفعي المالك الطلب يكون الذي لا يراى فهو موقوف وكذا لو طلب المالك في حصة  
 فامتنع ما في اليهودي اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا فيعاقب  
 ابطالها بالشرط ان لا يكون المشتري طلب الشفعي حين علم بالقول مع عينية على  
 نفي العلم ادعى الشفعي على المشتري انه احتال الا بطلانها كالحلف فان نكل في الشفعة  
 وفي منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم قبلها مع الشفعي  
 في مقدار ثمن قالوا لا بطلان بل لا يبيعه بغيره بعض الثمن فظهر حق الشفعي الا اذا  
 كانت بعض القبض حصة الوكيل بالبيع فلا يلحقه في حق الشفعي لدفعه  
 في رقبته الدار وشفقة فيها يقول بهن الدار واري وانا اذ غيرها فان وصلت  
 الي والافاني ناعا شفقة فيها استولى الشفعي عليها بلاقضاء ان اعتماد قول  
 عالم لا يكون خلافا في جنايات المتقطعة وعن ابي حنيفة اشياء على عود الرضا  
 العقل والشفقة وافرقة القام والطريق اذا اختلفوا فمما انتهى في القسمة  
 الغرامات ان كانت كحفظ الاملاك فالتقسمة على قدر الملك وان كانت كحفظ  
 النفس فهي على عدد الرؤوس وفرض عليها الولوية في القسمة ما اذا عزم المسلم

منذور



اهل قرية فانها تقسم على هذا وهذا في كنفه الى ان تخرجت في فتاوى قاري  
 الهداية اذا خيف الفرق فالتقوا على ان ينفقوا من ثمنها فالتقوا فالتقوا  
 بعد الميراث لانها لحظت لا تنسل انتهى القسم التاسع لا ينفق المالك بالقبض  
 وفي بطلان الشرط ان ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 لا ينفق ولا يملك الميراث ان ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 فانه في هذا الطريق ان لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 الميراث اذا كان الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 ثم اجوز له جمع بين احداهما بغير اذن الا في طلب دفع بناءه قسم وان وقع في انفس  
 البناء فيها والانه لا ينفق في سدة وان تأذى جاره في ظاهر ارضه فله ان  
 يجعل فيها شجرة او حائطا او اخفى ما تلف به من ثمنه في سدة يظهره او في حصة الا  
 اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا ينفق في سدة يظهره او في حصة الا  
 اذا كانت بالترخي اما بغيره لا ينفق في سدة يظهره او في حصة الا  
 الميراث **الكراه** بيع الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 بالاجازة بخلاف الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 دون القبض والتمس امانه في يد الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 وان لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 او ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 اكثر على الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 اكثر على الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 الكراه على الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 باليمين او بالقرابة اذا انفرد الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 الا انه ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 اكثر على الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 بشي انتهي **العصب** الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 وغاصب الميراث اذا كان في الوقت الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً

الكراه

الكراه من الاول فان الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 اذا انفرد الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 في مال المرأة فانها اذا انفردت في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 من ماله حايط غيره فانه ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 كذا في كراهية الحائض الاجارة لا ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 المالك اجزئت او ضمت لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 بالاجازة في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
**الاول** اذا كان الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
**الاول** اذا كان الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 الا في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 فان الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 كذا اذا ارسلت بالانفاق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 اذا ارسلت بالانفاق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 في جامع الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 في السراجية يجوز الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
**والثاني** اذا انفرد الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 استطلاع رأي القاضي لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 فبا عواما شئته وعذته وجهه وردها اليه في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 عليه من ماله لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 ومن هذا النوع المسائل التي لا ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 انجته غيره بلا اذنه في ايامه لم ينفق في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 للميراث وكذا الوصية قد راعى كونه في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 لو طهرت براءته في ورق وربط الحار في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 تلف وكذا الوصية في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً  
 شراً مما جازها ومنها احوام رقيقة لا غناء وسقارته بعد نذر الميراث وليس منها  
 سلع النساء بعد تليقها بالنساء ولا كراهية في جامع الميراث في سدة يجوز بناء المسجد في طريق الميراث ان كان وسعاً

في سدة



حما من وان لم يتخذ المستحب الا اذا كان مستعدا فلو ربح من ملكه فاحسب  
انسانا خفيا ولو غفر بغيره في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ولو  
ارضعت الكلب الصبيحة لم يضمن نصف من الضيعة الا بتقيد ان كان قدام قلم بالخارج  
ويكون الارض مباحا له وان يكون لغير حاجته والحمل عندنا معتبر لرفع اليد  
كافي بوضع اليد العارية العارية لا يضمن الا في مسائل اذا وجد المودع واذا باع القاص  
وسمى واذا رجع اليه يدين به بغير قضاء كما في جامع الأصول من مناقب الصبيحة التي لا في  
ثلاث مال اليتم وما للوقف والمعد لكسب المال من المثل لا يستعمل معونه الا اذا كان  
بنا وبل ملكا وعقد كبيت سكر اهل الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكت احدهما  
بالفعل دون اذن الاخر سواء كان موقفا للسكنى او للزراعة فانه يجب الاجر  
ويستحق من مال البيت مسئلة سكتت اتم مع زوجها في داره بلا اجر لغيرها ذلك  
ولا اجر عليها كذا في وصايا العنينة لا تصير لدار معونة له باجارتها انما تصير معونة  
اذا بناها لذلك واشترائها له وباعها لغيره لا تصير معونة في حق المشتري القاصب  
اذا اجر ملكا فمع معونة من مال وقف او بيت او معد على المثل او المستحب لا اجر للمثل  
ولا يلزم في حبس او المثل او غيرهما قبضة من السكنى بنا وبل عقد سكنى المثل  
لو استاجر ما سته باجر معلوم فكنها مستحب ودفع اجرتها ليس له ان يتردد في  
على اهلها يتفق ان لا يكون ان لم تكن معونة كونه دفع ما ليس بواجب فيستره الا  
اذا دفع على وجه البتة واستر ملكا لموجر اجر العنقوي دار موقوفة وقضى الاجرة في  
المستاجر على العدة اذا كان ذلك المثل ويرد الى الوقف او القاصب ورد  
اجرتها الى المالك طيب له لان اخذ الاجرة اجازة التي يفتي قال القاصب  
فيها فان ملكته قبل التقية ضمنها وان بعد الاجرة كسبت وكذا في اجرة طان  
يستطير الاخرية فيمنظر فسال الدم فيها من انه ضمن نقصان المثل كسبت اذا  
اكرم القاصب حشا لا يملكه ولا كسره الموهوب لم ينقطع الصوع منسحق في زق  
انسان وصنع في الطريق ضمنه الا اذا صنع فيه ضرره لا يجوز دخول بيت  
انسان الا باذنه الا في الفنى وكفى منية المنة وفيما اذا سقطت في بيت  
غيره وخافوا ان يملكوا فيه كافي الودية غير قربة فدفن فيه او بئنا فهو ثلثة

ادع

او جفان كان في ارض مملوكة الى فاعلم انك النيش عليه واخرجه ولو التمس  
والدفع فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن الحافرة قيمة حفره من دفن فيه وان  
كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في الارض مئنة لانه الحافرة لا يدرى بانى  
ارض موت هكذا ذكر النروج القلعة في الوقف الحاسمية من الوقف وينبغي  
ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمته الحفر ويحل سكونه على النكاح في صورة  
الوقف عليه في صورته ان في ارض مملوكة فاعلم انك الحافرة في مباحة فدفن فيها  
الحفر **كتاب الصيد والاباح** **الصيد** الصيد مباح الا للكلبي او هرة  
كذا في البرازية وفي هذا فافهم هذه حرفة لصيادته السكك ارام وبها سب الملك  
ثلاثة يشترط للملك من هله وهو ان يستلزم على المباح وعامل بالبيع والبتة ونحوها  
وضافة ملك الوارث فالاول شرط خلق المخل عن الملك فلو استولى على خلقه  
غيره في المباحة لم يملك ولا يحل للمعتكس ما يجده بلا تعريف ولو ارسل انسان ملكه  
وقالت من اخذه فهو له لا يملك بالاكسلا فله صيده اخذه بعده حتى تشور الرعا  
المطاعة لكن المختار ان يملك تشور الرعا ولو اتى بهمة الميت فباعه وحلها واخذ  
جدها فاعلم ان اخذه فهو له رد له ما زاد الرباح ان كان بمال قيمة والاكسلا فله  
حديثه وحلها فالاول بوضع اليد والاكسلا فله فاذ انقضت الشبهة للمصيد ملك ما  
تتعلق بخلافه اذ انقضت بالخلاف واذا انقضت الفسلاط فتعلق الصيد به ملكها  
ولو نصيرها لم تتعلق بها فافهم هذه غرة فالاول لم يجز تبديده لا اخذه ملكه  
فيا اخذه من الكا والافلا ولو غفر بغير الصيد الذي باب وغاب فتقدم افر منية الصيد  
فوقع الذئبة في البئر فلو طافه وما تعلق في ارضه فهو له وان لم يمسها ولا لانه من  
انما لها تحلفا فالحل والظلم اذا تكتسب وباضى الصيد فانه لا يكون لصاحبها  
الا بالتمهينة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو تبديده لا اخذه ولو وقع في حجره من  
الناس شيئا فافهم هذه فهو للاخذ الا ان يفتي بحره له وانما انك فشرط وجوب  
الملكية في المثل فلا يجوز بيع غريمه القاصي والقاصي لعدم الملك لا تحل في حجة  
الجبري فان كان ابو سبيا وان كان جبريا حلت سبكه في ملكه فان  
كانت حجة حلت والا فلا لانها مستعينة وان وجد بها ذرعة فاعلم ان







كما في شرح صحيح مسلم الاول والسادس وعشرون عن القائل يستحق حقهم في العاصم الذي  
 لا يمتنع من كذا في الدنيا الواجب لا يتغير بمرور السلمة والمباح يقتضيه  
 فلا يخاف لو سري قطع القاع في النفس وكذا اذا مات المعز وكذا اذا سري  
 العاصم الى النفس لم يجر المعنا ولو جوبه بالعقد ولو قطع المخطوع بوجه طاعة  
 فسرقت ضمن الدية لا تارة مباح فيقتضيه وجهي لو عزز وجهه ثمان ومنه المروءة  
 في الطريق مقتضاها ومنه ضرب لا يابسه تأديبا او الام او الوحي او العلم باذن  
 الاب تعليمات في الناحية فخر بالان ديب متيد كونه مباحا وخرجه في العلم بالكون  
 واجبا وحكمه في القربى المضافا داما غير فوجبه في الناحية في الكل وخرجه في الكل  
 انما اذا اولى زوجة فاضا اذ ماتت فلا تخاف عليه بكونه مباحا كذا في الروا  
 اخذ موجد وهو لم يجر في باب باخر وقامه في القربى من الزبلى الجنايات  
 على شق في احدى النفس بها دونها لا بد اختلاف الا اذا كان خطأ ولم يتكلمها به  
 فخر به واحدة ذكره الزبلى العاصم يجب ليمت ابتداء ثم يقتل الوارث فلو  
 قتل الدية مولاه والابن ان فعلى احدى سقط العاصم ولا شئ في العاصم عند  
 الامام وخرج عن الجرح وتقتضيه ذبونه منه لو اقبل بالاولى او مورث على ارضى السب  
 فيمنه الزوجان كالا مولى لا اعتبار في ضمان النفس بعد الجناية لا بعد الجنايات  
 خروج الولد في الاجارة لو امره ان يغرب عبده عشرة اسواق فخر به ثمان  
 ربح عنه ما تقتضيه عشرة وضمن ما تقتضيه الا بغيره فخر به عشرة اسواق ونصف  
 ربحته دية القتل خطأ او شبع على العاقلة الا اذا اثبت باقراره وكان القتل  
 في دار الحرب ان كان في دار الحرب لا يوجب حمة الدم فلا قصاص ولا دية على قتله  
 بامته العاصم لغير ان لا يكون لانه لا يجرى فيه التملك كذا في اجارة الولد الجنية  
 لا يجب على المكرة دية المكرة على القتل اذا قتله الاجرة وفيها القصة لكل احد الترضى على  
 من شرح جناح في الطريق ولا يابسون بالسكوت عن بعض المبشرين انهم لم يتعدوا  
 فيضمن الحد اذا اطلق الحدود فقتلوا عينا والعصارا اذا دق في مائة فانهم  
 حاتوت جاره لا اعتبار برضا اهل الحكة بالسكة انما فدية عفو يجرى في تركه  
 غير غير الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الجراح من عينه وكان غير حافظ حيث

اصلاح

فيليه

فعليه نصف الدية من حسب الامور التي ان الامام شرط لغيرها العاصم  
 كالحودود ومذهب الفقهاء الفرق العاصم كالحودود التي في نفس ذكرنا  
 في قاعدة ان الحدود وتعد بالاشبهات عفو الوحي عن القاتل افضل من العاصم  
 وكذا عفو الجرح وعفو الوحي بوجوب براءة القاتل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله  
 كالموارث اذا برئ المديون برئ ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطل اذا اقال الجرح  
 يقتل فلان ثمان لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الموارث ان فلان  
 اخر قتله بخلاف اذا اقال جرحي فلان ثمان فبرئ ابنه ان فلانا افرجه  
 تقتل كما في شرح المخطوطة بفتح عفو الجرح والوارث قبل موته لا تقتل السب  
 لهما كما في البرازية الحدود وتعد بالاشبهات ولا يثبت مدها الا في الترجمة فانها  
 تدخل في الحدود وان فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء **كتاب الوصايا**  
 لا يجوز للوحي صبي عتق الرقيم عند المقتضى ومنعه المقتضى من العاصم الا  
 في ثلث كما ذكره الزبلى اذا بيع بغيره فقيمة وفيما اذا احتج بالقيمة الى المقتضى  
 ولا مال له سواء واذا كان على اميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة  
 فصار المستغنى سبعة ثلثة من الظهيرة فيما اذا كان في الحركة وقيمة حرة  
 لا في ذلها الا منه وفيما اذا كانت ثلث لا تزيد على ثلثة وفيما اذا كان حاتوتا  
 او دارا خشي عليه نقصان اشترى **والا ب** من يبيع الى ثلثة فيما اذا كان  
 العاصم يد متقلب فافاض الوحي عليه فلم يبعه انتهى وفي الجمع وضمن العاصم  
 الى العاصم من يبيته فان شكى اليه ذلك لا يجيب حتى يتحقق فان ظهر عجزه  
 وان شكى منه الورثة لا يفرل حتى تظهر له جناية انتهى وفيه بيع العاصم  
 من البيت او شراؤه لنفسه وفيه نفع للعبي جازا انتهى واختلعا في نفسه النفع  
 فيقتل بقتل العاصم في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل  
 درهما في العشرة نقصا بزيادة وقامه في وصايا الخاتمة وقسمه الذي لا  
 مشترك بينه وبين الصغير يجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام فلا فائدة  
 كذا في قسمه القيمة وفي جامع الفصولين قضى وقيمة دين بغيره انما في  
 فلي كبر الرقيم انكر دينه على ابيه ضمن وقيمة ما دفعه لو لم يجد بيته اذا اقر



النعمان وهو الفرح الى لا محبة فلو لم يكن غيرهم له حصته لوقع باختياره  
 بعضي حقه الى غيره فلو لم يكن غيرهم الاول بينة على الدرس يعني ما دفعه لوقوعه  
 بغير حقه حتى ادعى ديناً فأنكر الورثة تقبل بنية وتولوا بنية فله تخلف  
 الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضا دين على الميت  
 سواء كان المانع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان  
 اذا دفعه بلا بنية كما في حرمانه المقتنين وقيد في جامع النصوص على قول  
 بالمؤجل عرفا وفي بيع العتقة ولو باع القاني من وصي الميت شيئا من الزكاة  
 ضمن لا ينفذ لانه محجور به والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاني  
 لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وفي المستقط النفي الوصي  
 على الموصي في حيوته وهو مقتضى اللسان يعني ولو انفق الوكيل ما يضمن ولو انفق  
 الوصي بعد بلوغ اليتيم ان كان باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان باعها  
 والا لا كذلك دعوى حرمانه الاكل ويقبل قوله الوصي فيما يدعيه من الاتفاق  
 بلا بنية الا في ثلث في واحدة اتفاقا وحي ما اذا فرغ القاني نفقة ذاك  
 الحرم على اليتيم فادعى الوصي الوقع كذا في شرح الجمع معلا بان هذا ليس  
 به حرج على اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حواجز انتهى فبني ان  
 لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها من حواجز ولا يشكل عليه قبول قول  
 الناظر فيما يدعيه من الفرق على المستحقين بلا بنية لان هذا من جملة عمله  
 في الوقت وفي شئتي اختلاف لو قال لا يت فراج ارضه وجعل عبده الا بقي  
 قال ابو يوسف لا يان عليه وقال محمد بالبيان كما في الجمع والمسلم ان الوصي  
 يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل **السادس** ادعى قضاء دين الميت **الثانية**  
 ادعى ان اليتيم استهلك ما لا افرق دفع فانه **الثالثة** ادعى انه ادعى  
 جعل عبده الا في غير اجارة **الرابعة** ادعى انه ادعى فراج ارضه  
 نه وقت لا يصح للزراعة **الخامسة** ادعى الاتفاق على حرم اليتيم **السادس**  
 ادعى انه اذن اليتيم في التجارة وانه ركب ديون نفقضا عنه **السابعة**  
 ادعى الاتفاق عليه مع مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع **الثامنة**

ادعى

ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا **ان** **السادس** ادعى الرجوع في ماله  
 ان كان مضاربا **الثانية** ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع الزكاة قبل قبضتها **الثالثة**  
 ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع الزكاة قبل قبضتها **الثالثة**  
 ادعى انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في قضا دين الميت  
 من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شئ كان سلبا عليه فانه مستوفى  
 ومالا فلا وحي القاني كوصي الميت الا في مسائل **السادس** لو وصي الميت ان يبيع  
 من نفسه بشئ من نفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الوصي خلافا لما اذا كان  
 القاني فليس له ذلك اتفاقا لا كالكوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا في شرح الجمع  
 من الوصايا **ان** **الثانية** اذا خصه القاني بخصيص بخلاف وصي الميت **الثالثة**  
 اذا باع من لا يقبل شهادته لم ينجح بخلاف وصي الميت وحيما في خلاصته  
 وذكره في تلخيص الجامع استواء روايته على **الرابعة** لو وصي الميت ان يواجر  
 الصنعة لحيطة الزهيب وبرا لا على بخلاف وصي القاني كذا في القنية **الثانية**  
 ليس للقاني ان يعزل وصي الميت العدل الكافي ولا يعزل وصي القاني كذا في القنية  
 خلافا لما في اليتيم **السادس** لا يملك وصي القاني العتق الا باذن مبتدأ  
 من القاني بعد الايصاء بخلاف وصي الميت كذا في القنية وفي الحرارة وحي  
**السابعة** يعمل من القاني عن بعض التعريفات ولا يعمل من الميت كذا في الحرارة  
 وهي راجعة الى قبول التخصيص **الثانية** وصي القاني اذا جعل وصيا  
 عنه مودة لا يصير كالوصي بخلاف وصي الميت كذا في القنية وفي الحرارة وحي  
 وصي القاني كوصيه اذا كانت الرعية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق بترجيح  
 الموصي في مرض الموت انما ينفذ الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالمانحة  
 فانه فاقه من جميع المال كذا في وصايا القناوي الصغرى وظاهر ما في تلخيص  
 الجامع الكبير من الوصايا بخلاف وصوتها الا يملك في كل الغرضين المراض  
 اعاد من اجبتي الموصي عليه انه اذا اجر باقل مما جاز المثل فانه ينفذ من الجمع  
 وقال الطرسوسي انما فاقعت القواعد ليس الاجارة والاجارة بطلان  
 لموته فلا اقرار على الورثة بعد موته لنفسه وفي حيوته لا يملك لهما فافهم اذا



ابراء الوحي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم ينجح ضمن الآتي مسئلة لو كانت  
الوحي عبد اليتيم ثم ابراه في العدل لم ينجح كما في الثانية والمستول على الوقت  
كما لوحي كما في جامع النصولين الاشارة من الفاطمي باطلة في وقتية وغيره  
الآتي لاشارة والاقرار بالنسبة لاسلام اكثر كذا في التلخيص وخلصوا في حجة  
مقتل آل كافي في الجمع والفتوى على حقها ان دالم العقلة الى الموت ولا  
بطلت ليس للوحي عزل الوحي العدل الكافي فان عزل كان طرزا كما في الخط  
واخلصوا في حجة عزله والاكثر على الحق كما ذكره ابن السكيت لكن يجب الاقرار  
بعدم صحة كافي جامع النصولين واما عزل الثاني فواجب واما العاجز  
فيتم اليه افر كما في قتله والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه فيستبان  
احدنا ان يجعل الميت وحيثما كان ان يزول بنفسه متى شاء وانما ان يتبع ديننا  
على الميت فيتمه القاضى فخره كذا في الوولو الجية وفي الثانية القاضى اذا اتم  
الوحي لا يخرج على قولنا في 2 وانما ينجح اليه افر وقال ابو يوسف خذ عليه  
الفتوى المقتضى في مرض الموت كما يكتب في زمن سعيته فلو علق عليه  
فيه فقتل مولا فخطا فخلع فيمتان يسعي فيهما واحدة الا ان يعلق فيه كونه وحيته  
ولا وصية لقائل واخرى وهن الاقل من يمتة ومن ذرية المقتول فيجانبه كما يكتب  
اذا جنى خطاء ولو شهد من سعيته لم يقتل كما في منها دار النصولي والمذكر  
بعد موت مولا كما مقتضى في زمن المرض فلو قتل في زمن السعة فخطا وكان  
عليه الاقل وعندنا الدية على عاقلة وهي من جنابات الجمع ايضا وقرعة في كفاية  
قبيل القامة باق المدبرة في زمن سعيته كما يكتب عنده وقرع مدبرون  
عندهما وكذا الوما ت وترك مدبرا لاملاله غيره فقتل هذا المدبر خطا  
فعليه ان يسعي في قيمته لوحي القليل عنده كما يكتب وعندنا عليه الدية  
انتهى على هذا ليس للمدبرة ان تزوج نفسها في زمن سعيته لان الكتابة  
لا تزوج نفسها وعندنا لها ذلك لانها حرة وقد انشئت بر القاضى لا يوزل  
وهي الميت الآتي ثلث فيما اذا طهرت حبانته او تعرف بالاجور عالما بختار  
او ادعى دينا على الميت وعجز عن الثابتة ولكن في هذه يقول لانا ان تبرئ

الميت

الميت ادعى لك ولا يصح وشياع وجوده الا اذا غاب عنه منه طعم  
او اقر على الدين كما في حرمانه لا يملك الوحي يسعي حتى باقل من ثلث المثل  
الآتي مسئلة ما اذا دعى يسعي عبده من فلان فلم يرض له موحي له يعني المثل في الخط  
الوارث اذا تعرف بالثلث الموحي به للفقراء او هناك حتى لم يرض وياخذ الحق  
الثلث حرة اخرى وتصديق به كما في القينة الوحي يملك الاله سواء كان دعى  
الميت او ان في منها كافي في الثانية الوحي اذا خطط الى الصيد عالم لم ينجح بها  
ايضا لدعى اطلاقه فخرج الميت من الجسد ان كان مسرا لان كان مورا لملك  
ان في التعرف ما لم ييتيم مع وجود وصيته ولو كان منصوبه كافي يسوع فينية  
البحر الوحي ما انقعه على وحيته خزان اليتيم اذا كان متعارفا لا سرف فيه  
ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل بغيره مطلقا كذا في غصن اليتيم القاضى اذا  
اقام ثلثا ليجز الوحي لا ينزل الوحي وان اقامه تمام الاول انزل كذا في قسمه  
الولو الجية اذا مات احد الوصيين اقام القاضي في وقتها وقيم العاقر ولا تطل  
الا اذا دعى لهما بالتصدق بالثلث بضعاه حيث شاء وكذا في حرمانه وفي ان  
خطا الوحي اذا ابراه غراما وجب بعقده ويحصى فتح الآ اذا ابراه سكاية عن نفسه  
الكنية وكذا الوكيل والابس كما في الثانية الغلام اذا لم يكن البوه جايكا فليس لها  
موت حرة تعين الجياكة لانه يعبر بها ولان الاجارة ابنها ولو كان في حجر  
عنته قال القاضي جعلتك مكلا في تركه فلا كان وكلا بالخط لا غير لو زاد  
تشرى وتبع كان وكلا فيهما ولو قال جعلتك وصية تركه فلا كان وصيا  
في الكلي اذا مات الوحي خرج الموحي به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى قبيل الوحي له  
فيوض في ملكه او يرد فيض في ملك الوثيرة كذا في التهذيب ادعى الى رجل  
ثم الى اخرها شر كيان في كلمة كذا في التهذيب قضى الدين ثم ظهر اخر من له حصته  
الا اذا قضى باجر القاضي النفق الوحي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل  
الا ببيتة **الزايض** الميت لا يملك بعد الموت الا اذا  
نصب شيعة للصيد ثم مات فتعلق الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه ويورث  
عنه كذا في لا يلقى في المكاتب لا يورث كذا في صلح البرازيرة ذكر



الزيلعي من اول كتاب الولاء ان بنت الملقى تترك الملقى في زماننا  
 وكذا ما فضل بعد خي احد الزوجين بطله وكذا المال يكون للبنت رضاها  
 وعزاها الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا بيت مال لانهم يصفونهم جميعا  
 برث وورث الاثنته الايشاء الارثون ولا يورثون وما قبل من ابيهم  
 ورث جميعا لم يصح وانما وصيت بالمال في حيتها واما بعد الارث وترثه ورثته  
 المسلمون والجنين برث ولا يورث كذا في افر السبعة وفي ان لا يورثه علم كما  
 قدمناه في السبع وختلوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر  
 جزء من اجزاء حصة المورث وقال مشايخ بلج عند الموت وفاتحة اهلها  
 فيما لو قال الوارث لبارية مورثه ان مات مولاك فانيت قرعة فاعطى الاول ثلث  
 على ان كان في السبعة الارث يجرى في الامان واما الحقوق فمما لا يجرى فيه  
 كحق الشفعة وخيار الشرط وهذا القذف والكلح لا يورث وجسوس المسب والارث  
 يورث والمولات والوارث والوداج لا يورث وختلوا في خيار البيع منهم  
 من قال يورث ومنهم من اقبل للوارث ابتداء والدية تترك اتفاقا وختلوا  
 في العصاص فذكر في الكل ان يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقال  
 لا يورث عنده خلافا لما اخذ من مسئلة لورث من اصل الورثة على التمسك  
 والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لما كذا في البيعة واما  
 خيار التعيين فانفقوا على انه مثبت للوارث ابتداء الجدة كالارث في احد عشر  
 مسئلة فسخ الوارث دست في غيرها اما الحسن **قال الله** الجدة ام الاب  
 لا ارث لها مع الاب ولا يجب بالجد **الافان** الا حصة الابوين يستطون بالاب  
 ولا يستطون بالجد على قولهما ويستطون به كلاب قول الامام عليه العتري قال في  
 على قولهما حصة **الان** ثلاث ما يجرى مع احد الزوجين والاب ولو كان  
 الارث جده فلا تم ثلث جميع المال عنداني في جده خلافا لابي يوسف **الرابعة** لو مات  
 الملقى عن ابن معتقة وابن معتقة فلا يرثس والباقي لابن في رواية  
 ولو كان مكان الاب جده في كل الابن في الروايات كما على قول الامام **الخامسة**  
 لو ترك جده معتقة واخاه قال ابو جعفر يترك جده بالولاء وقال الولاء بينهما

ديوان

ولو كان مكان الجدة اب فالملزمت كذا في اوقات المسائل الست فارتفع  
 في الكنت المشهورة لو ادعى لاقرباء فلان لا يرث الاب ويصل الجدة فافترق  
 الرواية في صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على ابية الغنى دون جده ولو اتفق  
 الاب جده ولده الى ماله وفي الجدة ويغير الصغير سلما باسلام بيه دون جده  
**السادسة** لو مات وترك اولاد منها راو اما لا فالولاية للاب فهو كوفي الميت  
 بخلاف الجدة **السابعة** في ولاية النكاح لو كان للصغير اخي وجده فعلى قول  
 الجدي يوسف يشتركان على قول الامام يخص الجدة ولو كان مكان اب اختص اتفاقا  
 ثم ردت شافري وهو انه اذا مات ابوه صار بينهما ولا يورث الجدة من الارث لانه  
 اليه عليه في ابي عشر مسئلة ثم رأت شافري في نكاحات الجدة لو مات وترك  
 اولاد وصغار ولا مال له ولهم ام حواطة فالنفقة عليها اتفاقا الثلث على الامم  
 والثلث على الجدة انتهى ولو كان كالاب كانت عنها على كلاب لاثنته انهم  
 في نفقتهم في ثلثه عشر الجدة انما سدر ذوى الارحام وليس كلاب فلا يلى لكما 2  
 على العصباء ولا يملك التفرغ في مال الصغير ولو ادعى نسب لرجل ابية ابن بنت لم يثبت  
 بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الاربعة مسئلة ما اذا قتل ولد وبنته فانه  
 لا يترك له كلاب كما ذكره الزيلعي والحداد في من الجنائيات وفي الميت كلاب  
 الا في مسائل لا يجوز اقرار احد اتفاقا ويجوز اقرار الاب في رواية **ان** يترى  
 ويبيع لمنه بشرط الخيرة للبيتم والاب ذلك بشرط ان لا يترى **الثانية** كلاب  
 ان يقتل دينة من مال ولده بخلاف الوحي **الرابعة** كلاب الاكل من مال ولده عند  
 الحاجة ولو قتل بغير علم **الخامسة** كلاب ان يرضى مال ولده على دينة بخلاف الوحي  
**السادسة** لا يتوم عبادة مقام عبادتي فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط فلا يترى  
 من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف كلاب **السابعة** لا يلى الا نكاح بخلاف كلاب  
**ان** من لا يورثه بخلاف كلاب **الثامنة** لا يورث من ماله صدقة فطر بخلاف كلاب  
**العاشرة** لا يستخونه بخلاف كلاب **الحادية عشر** لا يرضاه لغيره بخلاف كلاب  
 الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا غر ببلعي امرأة فالتقت ميتا فالقرعة يرثها  
 الجنين تورث عنه في جنائيات بسوط ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناها







حزانه المتيقن واما الجمل في حقيقة عدم العلم بما فيه شك فان كان اعتقاد  
 النقيض فتركه هو المراد بالشعور بالشك على خلاف ما هو به والا فبسيط و  
 وهو المراد بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الأصوليون كما في المتن رابعة جهل  
 باطل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله كما واحكام الآخرة و جهل صاحب  
 الهوى و جهل الباغي حتى يظن مال العادل اذا اختلف و جهل من خالف في اجتهاده  
 الكف بالسنة كالنقوى بسبع آيات الاولاد فاما الجمل في موضع الاجتهاد  
 الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا في الآخرة كالحجة اذا اخطأ على طبعها  
 فطرة وكن زنى بجارية والده او زوجته على طبعها فاما الجمل في وان لم يكن  
 في دار الحرب من مسلم لم يهاجروا وانه يكون عذرا ويحجب به جهل الشيع و جهل  
 الامه بالمشاق و جهل الكبر بكناح الوتى و جهل الكليل والمأذون بالطلاق  
 وضده انتهى و يخاف قوله بهي العلم و الجهل لو قال ان اقبل فلانا فكذا هو  
 ميت ان علم به حنث والا لا كذا ان لم يكن و قالوا لو لم تعلم الامه بان له اختيار  
 العتيق لا يظن بسكوتها ولو لم تعلم الصغيرة فيها البلوغ بطل وقالوا لو لم  
 جارية متعقبة او ثوبا ملفوفا فخطأ في ملكه بعد اكتشافه قبل بيعه اذا ادعاه  
 للجمل في موضع الحنث وقيل لا والمعتد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي والمند  
 بالتأقضي للجمل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلث قبل تسع فاذ اجازته  
 استردت البذل للجمل في حمله ولو قيل ان كانت وادى البذل ثم ادعى الاعتاق  
 قبل تسع واسترد اذا برهن وقالوا اذا ابايع الوصي او الاسب ثم ادعى انه وقع  
 بيني فاشى وقال لم اعلم يقبل وقالوا في باب الضاع ولا يغفل الشا قضي  
 في الحية والنسب والطلاق كما اوضحناه في الجوز باب المتفرقات ان الجمل يعتبر  
 عندنا لرفع الغنا وفراخه على الكثرة لو جهلت ان الارض مضمونة في الدلية  
 وفي الحياصة او الحكم بكلمة اكثر جاهلا قال بعضهم لا يكون وعامة على انه يكثر  
 ولا يعذر انتهى وفي آخر التهمة طعن الجمل انه ما قبله من الخطوط خلاصه فان كان  
 قايما من دين النبي ثم خرد في كونه والا وقالوا في باب جوار الزمة كذا  
 ما كان ربه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم لان مرتبة عدم الرضا به كذا

في الدلية وقالوا في كتاب الخصم بان الجمل يكون مال الغير يرفع الاثم  
 لا العنان وفي اقرار التهمة سئل على بن ابي نجران عن اقراره عليه السلام حنثه  
 من سلم عقده بينهما ثم انه بعد ذلك سأل التهمة عن العقد فقال هو  
 فاصد فلا يجب عليه شيء والمقر معروف بالجمل قبل يوافق بقراره فقال  
 لا يسقط عنه الحق بدعوى الجمل انتهى وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلث  
 على طعن صدق المنيح بالواقع ثم يتبين خطؤه باقضاء الابل لم يقع ديانته ولا حنثه  
 في الحكم لو بايع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يحجز البيع ولو بايع الوصي قبل العلم  
 بالايضا جاز ولو بايع مكررا لم يبيعه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو بايع الجير مال  
 ابنه ولم يعلم بموته ففزع على الصغير وتنقض بيع الوارث انه لو رجع ابنه ثم بان  
 ميتا نفذ ولو بايع على انه ابي فبان راجعا ينقض ان ينفذ وقا في قوله يبي  
 العلم والجمل ما في وكالة الخا ينسأ الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب  
 بعد ما وجب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالدين ضمن والا فلا ولو  
 دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق التهمة ان الوضع الى الطالب  
 بعد رده لا يجوز ما دفعه والا لا بدود دفع بعد ما دفع الموكل فغنى الى يوسف  
 الفرق بين العلم والجمل والمدح في النحان مطلقا كما لمضا وضيق اذا اذن كل  
 واحد منهما له حصة بآداء الزكاة فاذا اجمعا عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى  
 اكل عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والامور بقضاء الدين اذا ادى الامر  
 بنسبة ثم قضى الامر فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قولهما  
 اما على قوله يضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الوارث الوصي ولم يعلم بما اوصى به  
 لم يحجز اجازتهم كذا في وصايا الخا ينسأ وفي وكالة المنيته امر جمل بسبع غلامه  
 بآية دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما يملكه فقال الما مورعته العلم  
 فقال اجرت جاز البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجرت ما عر كذا لم يحجز  
 انتهى وفي وكالة الوارثية اذا غنى بعض الوارث عن اقل عدا ثم قتله اجمعا  
 ان علم ان غنوا بعض يسقط النصا حتى انتفى منه والا لا لان هذا فيشكل  
 على الكس انتهى وفي جراح الغصون وكلمة يقتضي ربه فقتله بعد ابراء الطالب



ولم يعلم فذلك يدره لم ينفى وللادفع تعيّن الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه  
بعد موته غير عالم ونفسه التي وهبته يدره لم ينفى ولا ضمان على الموكل ان يشتري  
**قوله** انكره في آخر الحمار وهو شبيهه في الزوج تركها بقصد  
احكام الصبيان هو جنسي ما دام في بطن امه فاذا انفصل ذكرها فبقيت نسبي  
ولا كانه آية الميراث الى البلوغ فغلام الى تسع عشرة وثبات الى اربع  
وثلاثين فكل الى احد وخمسين فشيخ الى اربع وعشرين هكذا في الفتنة وقام في ايمان  
البرازية فلا تكليف عليه بشي من العبادات حتى الزكوة عند تاداشي من الفتنة  
فلا عذر له لو فعل اسبابها ولا تصالح عليه وحده خطا واما الايمان بالفتنة في الزكوة  
واستغفر في الاسلام من العبادات الايمان فان ثبت اصل وجوبه في الصبي سببه  
حدث العالم لا الاداء فاذا سلم على لا وقع فضا فلا يجب تجديده بالفتنة لتجديد  
الزكوة بعد السبب ونهاه شمس الا انه لعدم حكمه ولو اذاه وقع فضا لان عدم الوجوب  
كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول او وجد انتهى او خلفا في وجوبه عند النظر  
في ماله لا في حبه والمعتد الوجوب فيكون بالاولى ويذكر كما ولا يتصدق بشي من  
جمله فيطيع منه وتباع له بالباقي ما يتبع عنه والتفوق على وجوب العشر والخراج  
في ارضه وعرضه وجوب نفقة زوجته وعياله ورايته كالباقي على رطلان عباداته  
يفعل ما يند صا نه في كلام في الصلوة واكلة الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف  
كن لا دم عليه في فعل خطره او امره ولا يتفق طهارته بالعمرة في صلوة وان  
ابطلت الصلوة وتبع عبادته وان لم يجب عليه واختلفوا في قواها والعقد انه  
وللمعلم نوال التعلم وكذا اجمع حسنة ولا تصح امامته وختلوا في حجة في التراجع والمعتد  
عزها وجب سجدة التلاوة على سواها من صبي وقبل لا بد من عقده وحصل فضيلة  
الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس هو من اهل الولايات  
فلا يلحق بالانحاج ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان  
وصلى بالاجازة وصح سلطنته كما يقال في البرازية مات السلطان وانفتحت الزعامة  
على سلطنته ابن صغير لم ينفى ان يتوفى امور التقليد على وال وبعده الذي انفسه  
تبعه لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن في الحقيقة هو الولي العظم

الاذن

الاذن بالقضاء والجمعة من الادوية له ان يشتري ويصلح وميتا وناظر او يتيم القاص  
مكاشه بالغ الى بلوغه كما في منطومة ابن وهبان من الوصايا وفي الصحاح  
وفي المنطقه لا تصح حضرة العصبى الا ان يكون ما ذونا في حضرة وهو كالبالغ  
في نواقض الوضوء والالتفات والتمتع ويصح اذا نكح كراهة كما في الجمع لكن في السراج  
الواجب انه لا كراهة في اذان العصبى العقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ انفصل  
على حد تصح تقديره في وظيفة الاذان واما قيامه في صلوة الفريضة فظاهر  
كلهم انه لا بد منه الحكم بجهتها وان كانت اركانها شرعا لها لا توصف بالوجوب  
في حقه واما فرض الكفاية فعمل يسقط بفعله تعالى وقيل روايته وتصح الاطاعة  
له وقيل قوله في الهدية والاذن لمنع من المسحوق وتقع العصبية المطلقة والمنع  
عنها وجوبها من التزوج الى القضاء والعقد ولا نقول بوجوبها عليها على المعتد  
ويصح امامته ولا يواى الا باذن وليه وثبت اذن بنت الطفل مكره قس  
ولابا دس به استحسانا كما في المنطقه واذا اهدى المصبي شي وعلم انه لم يفسد للاب  
الاكل منه لغير حاجته كما في المنطقه وتصح توكيده اذا كان يعقل النقد ويتصدده  
ولو محجورا ولا يرفع الحقوق اليه نحو بيع بل لموكله وكذا في دفع الزكوة والاعتبار  
ليسته الموكل ويعمل في قبول الخيرة المعاملات كهدية وتوجه في المنطقه ولا  
تصح الحضرة من العصبى الا ان يكون ما ذونا انتهى وحصل بطلان التحليل المطلقة  
ثلاثا اذا كان حرا فاجتزأ كراهة يشتهى النساء ويملك المال بالاكسلا على المبا  
كالبالغ والنقاط كالتقاط البالغ ويجب ان يسلطه ويصح اسلمه وورثته  
ولا يقتل لوارثه مبدلا من صغيرا او تبعا ويحل ذبيحة بشرط ان يقتل الشبيبة  
ويجسرها بان يعلم ان الحق لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويحكم الصيد برمي  
اذ سعى وليد كالبالغ في النظر الى اجنبية وخلوة بها فيجوز له الدخول على نسائه  
الا خمسة عشر سنة كما في المنطقه ولا يتبع طلاقه وثمة الاحكام في مسائل ذكرنا  
في النوع الثاني من النوايز في الطلاق والحكم في الاقوال كلها في الافعال  
فيصنف ما التفت اليه في مسائل ذكرناها في آخر وثبت حرمة المصاهرة بوطء  
ان كان محن يشتهى النساء والا فلا وتثبت ايضا بوطء العصبية لم يشتهاه وهي



بنت قيس على المختار ولا يدخل الصبي في النسبة والوقلة وان وجد قتل  
 في داره فالدم على عاتقه كما في الصغرى ولا جزية عليه ولا يدخل في الغزاة  
 السلطنة كما في قسمة الولد الجارية ولا يرأخذ صبيان أهل الذمة بالغير عن  
 صبيان المسلمين كما في ولاشي على صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد  
 الحر اذ لم يتأهل ولو قتل في احد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه  
 لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه  
 فاذا قتل الصبي استحق سلبه مقتوله لقول الامام لا يدخل فيه كل من سبي الفينة  
 سرها اذ رخص استئجاره في الكثرة ان الصبي من يرضى له اذا قاتل ولو قال السلطان  
 للصبي اذا ادركت فصل بالملك لجهة جاز وفي النزاهة السلطان او الوالي  
 اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج الى تقليد جديده انتهى ولا تنفذ عينه ولو كان ما دون  
 فباع فوجده يشتري به عينا لا يملكه حتى يدرك كما في العدة ولو ادعى على صبي محجور  
 ولا يثبت له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فحكم لا يقع عليه كذا في العدة  
 وتيمم التعزير عليه ثابها وتوقف عتوده المترددة بين النفع والقرص اجازته  
 واليه ويصح قبضه للميتة ولا يتوقف في احواله ما تحضر خرا ومنه اقرضه واستقر عنه  
 لو تجوز لا لو كان ما دونها وكما انه باطله ولو كان ابسه حجت له ولو مطلقا  
 وقد عم الهادي في فصوله احكام الصبيان ممن اراد الاطلاق على كثرة فروعا  
 وحسن تميزنا واستيفائنا وعلى نعم الله تعالى علينا فيما تقصده من جمع المنفقات  
 فيمنع ما ذكره الهادي وقد ذكر الهادي ما يكون به بالغ وما يتعلق به تركه  
 فبعد التفرع حكمه في كل باب وكما بناه هذا ان من ادعى ان له ابسه كما في المزدات  
 الملتصقات والعتبة التي لا تشتمل على التزويج بغير حرم ولا ضمن الصبي ان يصب  
 في غيبه صبيات عنده لم يضمنه الا اذا اتى الى سبعة او كان الوباء او الحي  
 وقد سئل عن اخذ ابن انسان صبي واخره من البلد هل يلزم مضارته الى ابيه  
 فاجبت بما في الحديث من ان غيبه صبيات فخر اخذ الصبي عن يده فان الغيب  
 يحبس حتى يحكى بالصبي او يعلم انه مات انتهى ولو صدر حتى اخذه برضاه لم يلزم  
 حامي الخارئة لانه ما غصبه لانه لا اخذ قهرا في المستطاع من النكاح وعن محمد بن

خري

خري بنت رجل او امرأته واخرجهما من منزله قال جسد ابرأ حتى يأتي بها  
 او يعلم موتها انتهى ولو قطع طرف صبي لم يملك حمة فدية بكونه عدلا لادته ولو دفع  
 سكينه الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الوانع وان قتل غيره فالدية على عاتق المعتصم  
 ويرجعون بها على الدافع وكذا الوانع جنيبا بقتل انسان تقتله ولو امر جنيبا  
 بالوئع من شجرة فوقع ضمن دية ولو ارسله في جارية فغصبه فقتله وكذا الوانع  
 فغصبه شجرة لقتلها فوقع ضمن دية وكذا الوامر بسراطيب كذا في الحائض  
 وفيها ايضا صبي ابن تسع سنين يسقط من سطح او غرق في ماء قال بعض الحكماء  
 على الوالد ان لا يرضى من يخطئ نفسه ان كان لا يفعل او كان اصغر سنين قالوا لو كان  
 على الوالد ان لا يرضى من كان الصبي في جرحه الكفاية لترك الخطأ قال بعضهم ليس  
 على الوالد ان لا يرضى من كان الصبي في جرحه الكفاية لان يسقط من يرضى عليه الكفاية ولو عمل  
 جنيبا على دية وقال سكره الى وجه واقفة فسقط ديات كان على قتله الذي  
 حملته دية مطلقا وان سير الصبي الدابة فادخلت انسانا فقتله فالدية على قتله  
 الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهدر ولو كان الرجل ركبها فقتل جنيبا  
 معه فقتل الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك فالدية على عاتق الرجل  
 فقط والا فقتلها فقتلها انتهى ولو ملاه صبي كوزا من حوض ثم صب فيه لم يحل له  
 ان يشرب منه ولا يجوز للولي البس السحر والذهب ولا ان يسقيه خمر ولا ان  
 يجلسه للبول والقيط مستقبلا او مستقبلا ولا ان يحضبه بده او جله بالحناء  
 وفي الملقط زواج ابنته من رجل وذهبت ولا بدري لا يجبر زوجها على الطأب  
 انتهى **احكام السران** هو مكلف لقوله لا تؤموا الصلوة وانتم سكارى  
 خاطبهم ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من حرم فسكران منه هو المكلف  
 ان كان من مباح فلا فهو كما في عليه لا نزع طلاقه ولا يملك التخيير فيها اذ سكره  
 او مضطرا فطلق وقد مر في النوايا انه من حرم كالمهاجي الذي نكح الزمة والذرة  
 بالحد والحق العمة وان شهادته على شهادة نفسه وزدت على الشبهة تزويج الصغير والصغيرة  
 باقتل من ماله مثل ابا بكر فانه لا ينفذ **ان** الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر  
 فطلق لم يقع **ان** الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ **على** موكلة **الابنة**





عصبة من صباغ وردة عليه وهو كران وفيه في فصول العبادي فهو كالصباغ  
الذي يصبغ فيها ثوبا قذرا وانهما لا يختلفان فيهما اذا سكر من الكثرة المتخذة  
من الجيوب او العمل في التوى على انه سكر من حرم بيعه طلاقه وعتقه ولو زال عقله  
بالسج لم ينع عن الام ان كان يعلم انه سكر من حرم شرب ينع والآن فلا وصرفها  
بكرهه اذ ان السكران واستجاب اعادته وينبغي ان لا ينع اذ انه كالمجنون  
واما صوم في رمضان فلا اشكال انه ان سكر قبل فوج وقت الصلاة لم ينع منه  
اذا انوى لانا لا يشترط التبت فيها واذا خرج وقتها قبل غروب الشمس وقضى  
ولا يبطل التكليف سكر ولا ينع وتوفه بركات كالمعتق عليه لعدم اشتراط التبت فيه  
ويختلف في حد السكران فيقبل من لا يعرف لا ينع من السماء والارض من المرأة وقيل  
الامام الاظم وقيل في كلامه اشتراط وصفه بان وهو قولهما وبهذا ذكر المشايخ  
والعقبة في النجاسات المسكرة حتى حرمت ما قاله احتياط في الرمات والخلاف في الحد  
والغنى على قولهما في انتفاخي الطهارة به وفي عينه ان لا يسكر كما بيناه في سورة  
الكافر **قوله** ان السكران مساح كالاغصا يستثنى منه سقوط العقاب  
فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم فليته لانه يصنع كذا في الحديث **افكم العبد**  
لا يجتمع عليه ولا عيب ولا شريك ولا اذن ولا اقامة ولا حج ولا عترة وعورته  
كالرجل تزداد البطن والظهر ويحرم قطر غير حرم الى عورته فقط وما عداها ان اشتد  
ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا على نية ولا عارا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتب حكم  
ولا يمشي حاكم ولا امام اعظم ولا يضيء ولا يلبس في شحاح او ثوب ولا يلبس اعراسا  
الا بنية عن الامام الاظم فله نصبه في نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم ينع  
ولو اذن العبد بالقضاء ففقه بعد عتقه جاز بل يجزى اذن ولا وصية الا اذا كان  
عبد لوصي والورثة صفاء عند الامام الاظم ولا يملك وان ملكه سيده ولا ركوبه عليه  
ولا فطرة وانما ان على مولاه ان كان لخدمته ولا محبة ولا يهرى عليه ولا يكره الا الصوم  
ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضا وجب بايجابه وكذا الاضطرار والنجس  
والعورة ولا ينفذ اقراره بما لا يذون او كتابا الا باذن مولاه اذا اقر الماء ذولا  
بما في يده او بعد حجره وكذا اقراره بجنابة موصية للزوج او لغيره صحيح بخلاف جنة

اذا نوى

او ثوب ولا ينفذ ثوبه ونحوه بحجر عليه ويجعل صدقا ويكون نذرا وعرضا ولا يشترط  
ولا يورث ولا ينع كماله حاله الا باذن سيده ولا ينع في قتله وجمعه فاعنه  
معامها كمالا وبضا ولا ينفذها ولا عاقلة لهم ولا لهم وحده النصف ولا احصان  
له جنابته متعلقة برقبته كدبته ولا سهم له من الغنيمة وانما رخص لان قاتل وبيع  
في دينه ويدفع في جنابته اذ لم ينفذ سيده ويكفي اثبتني ولا يهرى له مطلقا وطلا  
شهران وعدهما حبس شهران ونصف المقدر ولا لعان بقدر ثمنها ولا تنكح على حرة  
ويصح عتقه عن الكفارات ولا يحد قاذف وانما يعزق قسمها على النصفين قسم  
الحرة ومهرها لغيرها ولا يلحق ولدنا مولانا الا بدعوتها ولو اقر بوطئها وايلاد  
الامة المتكثرة مشرك ولا خادم لها ولو جعلته ولا يحد نفقتها الا بالنسوة  
ولا نوطاء الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصته بعد السراري وكجزع جمعها  
في مسكن بدون الرضى ولا ظلم ولا ايلاد من امته ولا مطالبة لها اذا كان مولانا  
عينا ولا حصانة لا قارب بل سيده ولا فصاحي بنسبه وبين الرضى الاطراف  
بخلاف النفس وجب الحكومت بخلق حينه ودوامه بضا على مولاه بخلاف الحرة ولو تزوج  
واذ لم يقد على الوضوء ولا يلبس فعلى السيد ان يوضئه بخلاف الحرة ولا ينفذ  
الا باذن مولاه ومهره تعلق برقبته كما امرت في بيعه في نفقة زوجته ولا يجب  
عليه نفقة ولده ولا نفقة لها بالنسوة ولا تسع الدعوى والشهادة عليه الا  
كحضر سيده ولا يحبس دينه ويملك الكفار بالامتناع ولا يبيع تصادق العبد  
والامة على النكاح الا في المستبين قبل القسمة بخلاف الركن كما في التاخرية  
واعتاقه باطل ولو مطلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته وصيته وتبرعته  
الا بعد اداء السيرة المأذون والمباينة السيرة منه والاذن في العزل الى مولانا  
وهو المطالب لزوجها العيني والجبوب بالتزويق وليس مخرقا للصدقات الزانية  
الا اذا كان مولاه فخر او كان مكاتب ولا تجل عنه مولاه الا دم اخصا على علم  
ما ذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه ولو وكلنا تجورا ولا جزية عليه ولا يدخل في الرق  
ووطئ اهرى الاثني بيان للعتق المهر بخلاف طلع اهرى المراتين لا يكون  
بيانا في الطلاق المهر وامره عبده بانما في موصية لضمته وامر عبد الغير



بأنه لا ينفك عن مولاه موصي للفقير على أن يملكه بخلافه إذا كان سلفا  
ويخفى بأنه حسب خلافه ولو صغير ولا يصح دفعه وعقده موقوف على جارة  
مولاه وتخرج المأنة في العدة ويحل سنها بغير حرم ولا حق له في بيت مال  
ولا يواخذ بالتبني من لو كان عند ربي ولا يصح الوقف على عبده لو أمته  
عند خد الآلهة ولو أم الولد ولم يركب النكاح واستلزامه على المباح ويستغنى  
في أن أن يملكه مولاه اخذ من قولهم لو رد آبقا فاجعل مولاه ويعتبره مولاه  
على الصحيح ولا يكره عندنا ومن نعم الله على عبده يشتره من حالها ولم  
أربا مجموع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم أنت خير من محمد  
والنهار شرناه **الحكام** **الاعني** هو كالبصير لأن مسائل منها لا يحد  
عليه ولا يحد ولا جماعة ولا حج وأن وجه فائد ولا يصح للشهادة مطلقا  
على المتحد والتضاد والامانة العظمى ولا رتبة في عينه وإنما الواجب الحكمة  
ونكره امامة الآن يكون اعلم القوم ولا يصح عقده عن كفاية ولم يركب ذبح  
وصيده وحضائنه ورؤيته لا يشتره بالوصف ويستغنى أن يكره ذبحه  
وأما حضائنه فان أمكنه حفظا الحصى كان أهلا ولا يملك نازلا  
وحضائنه الثانية في منظومة ابن وهبان والأكاد في اوقاف هلال كافي الكشاف  
**الحكام** **الاربع** قال في المستغنى الأحكام تثبت بطريق أربعة الاقتصار  
كما إذا نشأ الطلاق والنفاق وله نظائر تحت والانتداب وهو انقلاب ما  
ليس بعينه عكسه كما إذا علق الطلاق أو النفاق بالشرط فنفسه بشرط ينقلب  
ما ليس بعينه عكسه والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند وهو ما يربى  
التبني والاقصاء وذلك كما لم يثبت عكسه عند اداء النكاح مستند إلى وقت  
وجوده وبكاتبه وكما انصب فانه يجب الزكوة فيه عند تمام الحول مستند إلى وقت  
وجوده وكما أنه المستحق ختمه الميتة ينقض عند خروج الوقت وروية الماء مستند  
إلى وقت الحدث ولقد قلنا لا يجوز المسح لها والتبني وهو الذي يظن في الحال  
أن الحكم كان ثابتا قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيدا في الدار فانت  
طالق تبني في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه

وكا

وكا إذا قال لامرأة إذا حضيت فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق  
الطلاق ما لم يند ثلثة أيام فإذا تم ثلثة أيام حكم بوقوع الطلاق من حين  
حاضت والنفق بين التبيين والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطلق عليه العباد  
وفي الاستناد لا يمكن وفي الخيض يمكن الاستناد عليه بشرط البطن فيعلم أنه من لحم  
وكذا اشترط الحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر في العلم  
دون الملامى وان التبيين يظهر فيهما مطلقا أنت طالق قبل تقدم فلان  
بشرط المطلق حتى يثبت فلان بعد التبيين بشرط أن مات تمام الشهر طلقت  
مستدلا بالاول الشهر تعتبر العدة اوله ولو طهر في الشهر صار من أهله ولو كان  
الطلاق حيا وغم الغفر لو كان باينا ويزدرا الزوج بدل الخلع إليها لو خالها  
في حلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع اذ لم يجب  
العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم محل وجها يتبين أنه فيها بطريق  
الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت طالق قبل تقدم فلان  
بشرط يقع منه على العدة مستند استند في النفق بينهما في المستغنى وقد  
فرع الكرايس في الفروع على الاستناد تسع مسائل فخر اجمع فيها **الحكام** **النفق**  
ما يتبعني فيه وما لا يتبعني لا يتبعني في المعاشات وفي نفقته في العدة قال  
روايتان في خروج بعضهن تفصيلا بان ما نفقته من أصله يتبعني فيه لا نفقته  
محمدة ويصح تبينه في العرف بعرفه وبعد هلاك الميسر وفي الذين لم يشرك  
فيهم رد نصف ما قبض على شركه وفيما إذا تبين بطلان النكاح فلو ادعى  
على آخره ما لا واخذه ثم أتراته لم يكن له على خصمه حق فلعن الموعى رد عين ما قبض  
ما دام قائما ولا يتبعني في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولو  
زها زكوة لونها باحوا قيا عندها ولا يتبعني في المهر والوكالة قبل التسليم  
وأما بعده فالقائمة كذلك ويتبعني في الامانات والبهت والصدقة والشركة  
والضاربة والغصب تمام في فصول العار وكنت في يمينه خرج جريا الدار  
جريا الزانية في غايته وفي كالة النيابة اعلم أن عدم تبين الدار والدانية  
في حق الاستحقاق لا يغيرانها يتبعان كجنت وقد رآه جفا كالألفاق



مطلب بيان الحق

وبه حرج الامام الثاني في شرح الجامع الصغير ما قيل في حق الحق وما لا يعلم  
وبين الساقط لا يعود له قال الوارث تركت حتى لم يطل حق اذ الملك لا يطل  
بالترك والحق يطل به حتى لو ان احد النابين قال قبل القسمة تركت حتى يطل حق  
وكذا لو قال المرء تركت حتى في حبس الحق يطل كذا في جامع النصوص وفي  
العمادى وظاهره ان كل حق يسقط بالاعتقاد هو ايضا ظاهر في الحائز من  
وخلط به بل لم يسل ما في دار غيره فباع صاحب الدار له في المسيل وفيه  
المسيل كان له قبل المسيل ان يغرب بتركه في الحق وان كان له حق امر الماذون  
الزينة لا شيء له من الحق ولا يسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل يبيع بطل سكنه  
داره فباع الحق وبيع الوارث الدار وفي الموصى له جازا البيع وبطل سكنه  
ولو لم يبيع صاحب الدار له بكنى قال صاحب المسيل بطلت حتى في المسيل فان كان  
له حق امر الماذون الزينة بطلت حتى في المسيل الكنى وان كان له رتبة المسيل  
لا يطل ذلك بالابطال وذكره الحق سببا اذا اوى رجل فبطلت له وما لا يطل  
فصالح الوارث الموصى له من الثلث على النكس جازا الفصل وذكر الشيخ الامام  
المعروف نحو انه زاد الحق الموصى له حق الوارث قبل القسمة غير متأكد بحتم  
السقوط بالاعتقاد انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة حتى حبس الحق  
المسيل المتجدد حتى الموصى له بالسكنى حتى الموصى له بالثلث قبل القسمة وحتى  
الوارث قبل القسمة كما قول نحو انه زاد يسقط بالاعتقاد وهو جازا حتى الشفعة  
يسقط بالاعتقاد والواحق الرجوع في البتة لم يسقط كما في حجة البرزخية واما  
الحق في الوقف فما لا يخفى فان في قضاياه من الشهادات في الشهادة بوقف المدة  
ان من كان قضا من ايجاب المدة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بالابطال  
فانه لو قال بطلت حتى كان لا ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح  
الكثر من الشهادات ما فيه الطرسوى في عبارة قاضي خان وما رده عليه ابن جبر  
وما عذره فيها وقد بقي حقوق منها خيال شرطها لو استقطب منها خيال الزينة  
قالوا بطلت قبل الزينة بالتعليل لم يطل وبالفعل بطل وبعد ما يطل بها ومنها  
خيال العيب بطل به ومنها الدين يسقط بالبراء ومنها حق القصاص بطل

بالعفو

بالعفو ومنها حتى القسمة لزمه يسقط باستقامتها وان كان لها الرجوع  
في المستقبل واما حقوق الكسبي فلا يطل الاستقامت من العبد قالوا نعم الحق  
ثم عاد وطلب حتى لكن لا يتم بعد قوله ان حق الطلاق ما ليس بلازم من التودد  
فلا يتصرف بالاعتقاد كالمالك له الرجوع في قبوله لوديعته واما حتى لا جازية حتى  
ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير الشك منها ولم ار  
فيها حرجا بالتفتيش منها ان بعض الذرية المشرع حاله اربع اذا استقطب حق  
غيره من استحقاقه ومنها المشر وطلة النظر اذا استقطب غيره بان فرع له عنه  
الا ان في الزينة وغيرها المشر وطلة النظر اذا فوضه لغيره فان كان الفوضي  
له على وجه التوهم حتى تفويضه الا فان في محنة لم يجوز ان كان عند موته جازيا  
على ان للموصى ان يوصي غيره انتهى وفي القينة اذا عزل الفاضل المشر وطلة النظر  
نفسه لا ينزل الا ان يخرج الواقف او الغاي انتهى ومنها ان الواقف اذا  
شرط لنفسه شرا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج ولا يملكه ولا ينفق  
او لا يستبدل فان سقطت حق من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل  
لانه الاصل في سقوط حق عن شيء كعلم سابقا من كلام جامع النصوص الا اذا  
استقطب المشر وطلة الرجوع حق لا احد فلا يسقط كانه الطرسوى بخلاف ما  
اذا استقطب لغيره وفيما اذا استقطب الواقف حق فشرط لنفسه او لغيره  
فان قلت اذا اقر المشر وطلة الرجوع اربعة انه لا حق له فيه وانما يستحقه ذلك  
فيل يسقط حق فقلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره المحقق  
في باب استعمل ما حق المطالبة بدفع جزوع الغير الموصوفة على ما يطعنا  
فلا يسقط بالبراء ولا بالعتق ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره  
البرزخي في فصل الاختلاف فاختتم هذا الجواب فانه من فترات هذا الشايف  
ان شذذ ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضاح الكرماني  
لمسلم لو قال ربي اسم استقطت حتى في التسليم في ذلك المكان او البلد  
لم يسقط انتهى وقد وقع حادثة سبكت عن شرط الواقف له شروطا  
منه ادخال اخراج وغيرهما حكم الوقف متضمنا للشرط حكم حتى تم رجع الوقف

النظر











والموقف وفي اجتماع الجنائز عند الامام تجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا  
 في الحد وجب الدية بقطع نديها أو بخلية بخلافه من الرجل فالحكومة ولا تعاصي  
 بقطع طرفها بخلافه ولا فامة عليها ولا تدخل في العاقلة فلا شيء عليها من الدية  
 لو قتل غلام بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم ويغفر لها في الدم ان شئت زينا  
 بالبيتة ويجلد جالسة والرجل قائما ولا ينسحق بكساسة وينسحق هو عاتما بعد  
 على فاعلتها او على الجلد

لا تتركوا  
الذين هم  
منكم  
والذين هم  
منكم

كالاكتفاء ان يفرق بينه وبين من عليه او غيره  
وكذا للنظر ان لا يخرجون شيئا من كتابهم  
ولا ان يجمع فيه منهم ولا يخرجون احد الشيع والكتابين  
من كتابهم وليس لهم احد الشيع والكتابين  
والفريق خلاصه



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

فإنه إذا وجد امرأة حامل قبل الحائض زوجها قالت من الحيض  
فيكون النكاح في الإسلام بذكرها انتهى ومنها لو طمعت الحائض أن تنزل حجب  
عليها الفصل قال في حقها في فسادها أو امرأة قالت معي حتى يأتي غيبتي في النوم  
حرام وإذا جددت نفسها أجدها من زوجها غسل عليها انتهى وقيد بالحمل

والله ما ذكره قاضي خان في النوم لما إذا جامعها  
في البقرة فهو حرام

نحوه ١٩١  
عاجل







فإن المأكل من كل إذا كان من نفسه أو خرج عن أبيه الشهادة وجوبية تحل  
 بالسلام أو بغيره وما أو تفرضا والمطلقة ثلاثا بدخول الماء وانقضاء عدته  
 ومنكوسة الفرج بطلانها وانقضاء عدتها ومعددة الفرج بانقضائها وكذا الكاثر  
 للحرم في جوار النظر والخلوة والستر وأما بعد ذلك فلا جنتي على المعتكف الزوج  
 يشرك الحرم في هذه الثلاثة والنفقات لا يمين مقام الزوج والحرم في السر  
 واختص الحرم النسب بالحكم منها عتقه على قريبه لو ملكه ولا يختص بالكل الزوج  
 ومنها وجوب نفقة الغير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه حرا ما من جهة  
 القرابة وابن الأم لا من الأب من الرضا لا يمتنع ولا يجب نفقة ويقتل الحرم قريبه  
 ومنها أنه لا يجوز التفرق بين صغير وحرم بسبع أوجه الآتي عشر من كل ذكرنا  
 في شرح الكفر فان فرق بين السبع ومنها أن الحرية مانعة من الرضوخ في البتة  
 وتختص الأصول الزوج من بين سائر الحرام بالحكم منها أنه لا يقطع أصلها  
 بسرقته مال لآخر ومنها لا ينفق ولا يشهدا عدما لآخر ومنها تحريم موطوءة كل منها  
 على الآخر ولو برزقت ومنها تحريم منكوسة كل منها على الآخر بحد العدة ومنها لا يؤخذ  
 في الوصية إلا ما رتب وتختص الأصول بالحكم منها لا يجوز له قتل أصل الحرة إلا إذا فاض  
 من نفسه وإن خاف رجوعه ضيق عليه وإلجاءه ليعتقه غيره وله قتل فرع الحرة كحرمة  
 ومنها لا يقتل الأصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله ومنها لا يحد الأصل بفرعه بفرعه  
 ويحد الفرع بفرعه أصله ومنها لا يجوز من فرقة الزوج إلا بأذن من أهل دينه  
 لو ادعى الأصل وله جارية ابنه ثبتت نسبته والجداب الأب كالأب عند عدله ولو حكم  
 لعدم الحملته بخلاف النوع إذا ادعى وله جارية أصله لم ينجح إلا بتصديق الأصل  
 ومنها لا يجوز الجهاد إلا بأذن من خلاف الأصول لا يتوقف جهادهم على إذن الزوج  
 ومنها لا يجوز المسافة إلا بأذن من كان الطريق نحوفا والآتي أن لم يكن ملتحقا  
 فكذلك الآفل ومنها إذا دعاه أحد ابويهما في الصلوة وجبت إجابته إلا أن  
 يكون عمالا يكون فيها ولم ارى حكم الاجداد والجارات وينبغي الاحتياط ومنها أن أهله  
 بدون إذن من أهله من ابويهما أن احتج إلى خدمته ومنها جوارز تاديب الكليل  
 فرعه والقواعد التي تخص بالاب فالأم والاجداد والجارات كذلك ولم اره إلا أن

هذا هو الأصل في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحرمة والنجاسة والحدود والجنائز والصلوات والصدقات والعتق واليمينات والطلاق والنفقة والحرمة والنجاسة والحدود والجنائز والصلوات والصدقات والعتق واليمينات

برق

ومنها

ومنها جميعية النزع للأهل في الإسلام وكنت مسائل الجدة وما فيها من مسائل  
 في من الغواير ومنها لا يجسسون بدين الزرع والاجداد والجارات كذلك وتختص  
 الأصول المذكور بوجوب الاعتقاد في اعتقاد الأب الجدة بالاب بالحكم منها ولاية المال  
 فلا ولاية للأم في مال الصغير إلا الخطوط وشرا ولا بد منه للصغير ومنها أن يولي في  
 العقد نفق بالاب ماله من ابنه أو شترى وليس فيه يمين في مثل النفقة بكلامهم  
 ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب الجدة فقط وأما ولاية الكفاية فلا تختص  
 بها فثبت لكل ولي سواء كان عصبته أو من ذوى الأرحام وكذا الصلوة في الجنازة  
 لا تختص بها وفي المسقط من الكفاية لغير العلم بالولد بأذن الأب فثبت  
 لم يعمم إلا أن يخرج من الكفاية من لا يرضى به أو يرضى بأذن الأم ثم الولية إذا لم يملك  
 والجدة كالأب عند عدته والآتي عشر مسألة ذكرنا ما في التوابع المذكورين  
 وذكر ما خالف فيه الجدة الصحيح أن سبعة فائدة يترتب على النسب اثني عشر حكما تورث  
 المال والولد وعدم جهة الوصية عند المراجعة ويطبق لها الأقوال بالدين في مرضي  
 موته وتكمل الولية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال  
 وولاية الحضانة وطلبه الحرة وسقوط العصا في **الحكم عينية المستندة** يترتب  
 عليها أحكام وجوب غسل وتزويج الصلوة والسجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن  
 وحمل الخيف وشبهه وكفايته ودخول المسجد وكفايته الأكل والشرب قبل الغسل  
 ووجوب نزع الخيف والكفاية وجوبا أو ندبا في أول الجنب بدنيا وفي آخره نصف  
 دينار وفي الصم وهو كفايته والتعزير والكفاية وعدم الفجاءة إذا طلع  
 الخمر في الطل وقطع الشايع المشروط فيه وفي الاعتكاف وفي الاعتكاف والاحتياط  
 قبل الوقوف في العروة قبل طواف الكعبة ووجوب المعنى في فاسد بها ونقضها ووجوب  
 الدم وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرق ببيع إذا فعله كشرى بعد الإطلا  
 عليه مطلقا وقبل أن كانت بكرا أو نكحها أو تزوجها بالوطء شبهة أو نكحها  
 فاسد وثبوت إصبتها ببيع العبد في ماله إذا نكحها بذكور بغيره وتحميم العبيد  
 وتحميم أصل الموطوءة وفروعها عليه وتحميم ماله وفروعها عليها وتزويج الأول والسيد  
 الذي ملكها نفق قبل ملكها وتحميم أخيه إذا كانت أمه وزوال العتق وبطلان

هذا هو الأصل في النكاح والطلاق والعدة والنفقة والحرمة والنجاسة والحدود والجنائز والصلوات والصدقات والعتق واليمينات

المعنى إذا ضرب الصبي أو المحرم أو غيره  
 أن كان الضرب باليد أو غيره لا يوجب  
 في الموضع المذكور للمعنى المذكور  
 الضرب بغير اليد أو غيره لا يوجب  
 كان في الموضع المذكور للمعنى المذكور  
 الضرب بغير اليد أو غيره لا يوجب  
 في الموضع المذكور للمعنى المذكور  
 ولا الأب ولا الأم ولا الوصي في قولهم جميعا فتاوى



في العتقة وابطالها اذا كانت كبراً او كمالاً مستحقاً وجوباً لمثل المقتضية  
 واستحاطت جبرها نفساً لا شياً فكل من عاين قولها ودفع الطلاق المعلق بها  
 وشروط الستة والبدعة في طلاقها او كونه تيسيراً في طلاق المهر وشروط العتق في الابل  
 وجوب كفاية الدين لو كان بالمال وجوب العتق ومنع زوجه قبل الاستبراء  
 على قول محمد بن المنذر وجوب العتقة والسكنى المطلقة بعده وجوب الحد لو كان  
 زناً او لواطاً على قولها وذبح البهيمة المقتولة بها ثم حررها وجوب العتق لو كان  
 في ميتة او شتركة او مرقى ينفقها او حرم مملوكة له او لواطاً بزوجته وشروط  
 الاحصان وشروط النسب ودفع العتق المعلق به واستحقاق العتق من العتق والاول  
 والوصاية وردت الشهادة لو كان زناً **فوايد** الكفو في الابل لا يكون  
 محالاً او لا لكن بشرطان فصل الحارة معهما هكذا ذكره في التحليل فخرى في  
 الابواب **الثانية** ما ثبت للشفقة من الاحكام ثبت لمقتضى بان ثبوتها قد جها  
 وان لم يبق منه قد جها لم يتعلق بشيء من الاحكام ويجوز ان يظل كونه كمالاً ولم اره  
**الثالثة** الوطى في الدبر كالوطى في القبل فيجب النسل ويحرم به ما يحرم في الوطى  
 في القبل وليس الصوم انما هو في وجوب النكاح والاحتجاب وجوباً وتيسيراً  
 الاحتجاب قبل الوقوف على قولها وتختلف الرواية على قولها ولا يصح وجوبه كفاية  
 فتح القدر في سبب الاحتجاب وتثبت ما احتجب به كفاية البين التي  
 لا تثبت به حرمة المعاهرة ولا يجب عليه ان لا يترك مقتضى العتق  
 ولا تثبت به احصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العتقة  
 ولا يخرج به عن كونها كفاية كفاية بكونها ولا يحل محال الوطى في القبل خلاص  
 في الزوجه والامة عند عدم مانع ويستثنى ان سقط به صاير الشروط والعيوب لقوله مقتضى  
 بالقبيل المستبشبهة فهذا اولى بالدلالة على المحرم وفي جامع العتق من جامعها  
 في ذبحها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعتقة اسمى من هذا الوطى في الدبر لا يكون  
 كمالاً للمهر في النكاح الصحيح ولا يجب العتقة لو طلقها بعده من غير صلوة **الرابعة** الوطى  
 نكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل **السادس** وجوب زوجه قبل الاستبراء  
 على المستحق وفي الصحيح **ان** المستحق **ان** المستحق **ان** المستحق **ان** المستحق

اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق

عدم الاحصان **باب** الموطى بمك المهرين احكام كاحكام الوطى بنكاح  
 فلو جازت بغيرها على اصوله وفروعه وحرمت اصولها وفروعها عليه ودفعها قبل الاستبراء  
 وحرمة ختم اخصها اليها ونحو الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل  
 ولا الاحصان **باب** كل يوطى بالوطى لا يثبت به الا ان يكون **باب** لا يوطى  
 لا يوطى بالوطى بغير ملك المهرين عن غير احد لاني مسائل **السادس** الزينة او است  
 بغير عزم اشياء كانا يدعون ان لا يوطى بالوطى **باب** لا يوطى بالوطى  
 بغير اذن وليه وطلها طليعة فلا حد ولا مهر **باب** زوجه امته بغير عتقه فلا حد  
 ان لا مهر **باب** وطى العبد سيدة يشبهه فلا مهر اخذوا قولهم في ان لست  
 ان المولى لا يستوجب على عبده دين **باب** لو وطى حرته فلا مهر ولم اره  
**باب** الموقوف عليه او وطى الموقوفه يشبهه ان لا مهر ولم اره **باب**  
 البائع لو وطى الجارية قبل التسليم الى المشتري وجب في خطبي مقتضى كذا كذا  
**باب** اذن الزنا ان يوطى في الوطى طلقاً طلاقاً الحلال وينبغي ان لا يوطى  
 اره الان **باب** الذي يحرم على الرجل وطى زوجته مع بقائه النكاح المقتضى  
 والشك في الصوم الواجب وصيقت وقت الصلوة والاحتجاب والاجرام والايلاء  
 والظهار قبل النكاح وعتقه وطى الشبهة واذا صار مقتضى احتياطاً قبلها  
 ودرجها فانه لا يحل لثباتها صح يتحقق وتوعد في قبلها واذا صار لا تحمله  
 لصغار وحرمت او سكرت وعتق امتناعها يقتضي تحلل من لم يحل كرها وفي بعض  
 كتب الفقه فانه يحرم وطى من وهب عليها فها هو وليس بها طاهر **باب** لا يوطى  
 قبل المنيح من استيفاء ما وجب عليها **باب** اذا وطى وطى حرمت ذوا عتق الا في  
 الحضيض والنكاح الصوم من امن فحرم في الاحتجاب والظهار مطلقاً والظهار والظهار  
**باب** اذا احتلف الزوجان في الوطى فالقول بالحافيه في مسائل **باب**  
 ادعى الغيبين الا حصانه وانكرت وتولى يثبت فالقول له عتقه لان كانت كبراً  
 ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التام قبل او بعده **باب** المولى اذا ادعى  
 الوطى اليها قبل مضي العتقة قبل ان يوطى لا يثبت له عتقها **باب** لو طلقها  
 قبل الدخول في كماله لم يوطى قبله ولا يثبت له عتقها فالقول له عتقه بغير عتقه عليها

اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق

اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق  
 اراد العتق العتق











الف

[illegible]



في قوله لا تدرى ما يكون  
منه الا الله اعلم

ذكره في الكفر باو ولا بد من ان يكون موهوبه والا لا يتصور  
وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها الطلاق الآخرة  
المقرونة بتعديت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيان لما اجمله الاخرى انتهى  
واما اشارة غير الاخرى فان كان معتقلا للسان فنية اختلاف الفتوى على انه ان  
دامت العقلة او في الموت يجوز اقراره بالاشارة والله اعلم ومنهم من قرر ان  
سنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في رابع الكفر  
والسلام والنسب لا في كذا في بلعج المحمدي ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالار  
اشارة الشيخ في رواية الحديث وان كان الكافر اخذ من النسب لانه في طائفة من  
الدم وكذا ثبت بكتاب الامام لا قوته او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان  
تفصيل لهم كما لو قال انت طالق هكذا واثبت ثلث وقعت بخلاف اذا قال انت  
طالق طالت ثلث لم يقع كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا مشي  
باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى الصيد فقتله كجرب الجراء  
على المشير منها فروع ولم ارها الا ان **الاول** اشار الاخرس بالزادة وهو جيب  
ينبغي ان يحكم عليه اخذ من قوله ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا في ترك فزادة  
**الثاني** علق الطلاق بمشيئة افرس فاشارة بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود شرط  
**الثالث** لو علق بمشيئة رجل فاشارة بالمشيئة وينبغي الوقوع **قاعدة**  
فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وحكما يتولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية  
فقال في العدة من باب المهر الاصل ان المستحى اذا كان من جنس الماشاء الى تعلق العقد  
بالماز الى ان المستحى موجود في الماشاء والوصف يتبعه وان كان من جنس  
جنسه يتعلق بالمستحى لان المستحى قبل الماشاء وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التفر  
من حيث انها تعرف بالهبة والاشارة تعرف بالذات الا ترى ان حاشي شري نعتا على انه  
ياقوت فاذا هو زجاج لا يتعقد العقد لاختلاف الجنس لو اشترى على انه ياقوت احر  
فاذا هو اخر انعقد العقد لاختلاف الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل  
متفق عليه في الصحاح والبيوع والابارة وسائر العقود ولكن اوجب قبل الخمر والتحلل  
جنسا والحر والعبد واما هذا فتعلق بالماز الى فوجب من الماشاء فلو تزوجها على

هكذا

هذا الدرك من الخمر وشار الى غير هذا العبد وشار الى حر وكوتى حرانما  
واشار الى حلال فلها الحلال في الاصح ولو سمي في البيوع شيئا وشار الى خلافه فان  
كان من خلاف جنسه بطل البيوع كما اذا سمي ياقوتا وشار الى زجاج ككوتى بلعج المحمدي  
وكوتى فربا وشار الى مرقى وختلفوا في بطلانه اوف دعه هكذا الى رتبة  
في البيوع الباطل ذكر اختلاف في الثوب دون النقص ونظر العقب الزكرو والاشي  
من بني آدم حين بنوا من الحيوان جنس اخر فله الحيوان اذا كان الجنس محمدا وانما  
الوصف في باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بجند الامام زيد فبان ثم لم  
يجع الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام القديم في الجراب على ان الله زيد فبان  
انه محمدي ويصح ولو نوى الاقتداء بجند السائب فاذا لم يوجع لم يصح الاقتداء ولو  
بجند الشيخ فاذا هو شاب يصح لانه الشاب يدعى شيئا بعلمه وقياس الاول انه  
لوصي على جنازة عاتق رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسئلة الاقتداء  
شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلوة في سجود هذا  
افضل من الصلوة فيما سواه ان اعتبار التسمية عند الجنازة فلا يخفى ان التواب  
بما كان في زمنه عم الى اخر ما قاله واما الصحاح فقال في الخائنة رجل لم يمت وجنة  
اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا يتعقد النكاح  
ولو كانت المرأة طاهرة فقال الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه وشار الى عائشة  
وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك  
هذا النكاح وشار الى بنته البتة بتعويلا على الاشارة وكذا الوفاة زوجتك  
هذه الزوجة فكانت عجيبة او هذه الجوز فكانت رثابة او هذه البيضاء فكانت  
سودا او عكس وكذا الخائنة في جميع وجوه النسب الصفات والعقود والنزول  
واما في باب الايمان فقالوا الوصف لا يحكم بهذا الصبي او بهذا السائب  
فحكمه بعد ما شخ حنث ولو حلف لا ياكل لحم هذا الجمل فاكل بعد ما صار كرش  
حنث لان في الاول وصف الصبي وان كان داعيا الى الجوعين لكنه نهى عنه شرعا  
وفي الثاني وصفه الصبي ليس بداعيا اليها فان امتنع عن اكثر امتناعا عن لحم الكرش  
ولو حلف لا يحكم بعبد فلان هذا اذا مرته بهذه وصديقه هذا قرأت الاضافة



حكيم لم يثبت في العبد حنت في المرأة والصدقي وان حلف لا يملك صاحب  
 هذا الطيف فباعه ثم حكمه حنت **الملك** قال في فتح القدير الملك قدرة  
 يشترها الشارح ابتداء على التعريف يخرج نحو الكيل انتهى وينبغي ان يقال لا مانع  
 كما في عليه فانه ما كان ولا قدره على التعريف والمبيع المنقول يملك المشتري ولا قدره  
 له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الحال والى القدرى بانه اختصاص بالخبرة حكم الاستيلاء  
 لانه يثبت لا غير اذا ملكه كالكسور لا يسر لان اجتماع الملكين في محل واحد  
 محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والحال على الملك  
 هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الى اخره وفيه بطل **الملك**  
 اسباب الحكم المأخوذات المالية والاهار والخلع والميراث والهباء والصدقات  
 والوصايا والوقف والقبض والاستيلاء على المباح الى الورثة ومنها القوة عليها  
 الجني في فتور منتهى حسب اذ اخل بالقبض شيئا ازال به اسمه وعظم منافع  
 ملكه واذا اخلط المثلثي بثلثي بحيث لا يميز ملكه **ان** لا يضر في ملك الانسان  
 شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسألة ما ان يكون الموصي  
 بعد موت الموصي قبل قوله قال لا يلحق وكذا اذا اوصى للمحبين بغير ملكه غير  
 قبوله لاحتساب عدمه في ملكه حتى يقبل انتهى وزدت ما وجب للعبد وقوله في ان  
 السيد عليه السيد لا اختياره عليه الوقف عليها الموقوف عليه ان لم يقبل نصف  
 الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن يستحق الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا  
 وبعده ولا يملك الا بقضاء وضاعف كان في فتح القدير والمعيب اذ اوصى بالبيع بغير  
 ان كان قبل القبض النسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء والى  
 كالموجوب اذ ارجع الواهب فيه وارث الجناب والشفيع اذا ملك بالشفعة  
 دخل الثمن في ملكه كما هو من جبر المبيع اذا ملكه في بيعه فان النسخ قبل  
 في ملك المشتري وكذا انما ملكه من الولد والجار والماء النافع في ملكه وما كان من ازال  
 الا في الاكلاء وحشيش العسل الذي باع في ارضه **ان** المبيع عليه المشتري  
 بالايجاب القول الا اذا كان فيه خيار بشرط فان كان للبايع في ملكه المشتري انا  
 وان كان للمشتري فذلك عند الامام خلافا لما في الحقيقة لاحد من طرف فان تم

الوكيلة

كان

كان للمشتري فيكون الزاد بول من حنت وان فسح فهو للبايع فان زاد له  
 وترب منه ملك المرتفعة ينزل عنه زوال امره فان اسلم يثبت انه لم يزل  
 وان مات او قتل بان انه زال من وقتها **البيع** الموصى له يملك الموصى به بالقبول  
 الا في مسألة قد مرنا بان يحتاج اليها اشهران شبهة بالهبة فلا بد من قبول  
 وشبهة بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الباس من قبل الميراث  
 ميراثا فلا يتوقف على القبول واذا قبلها ثم رد ما على الورثة ان قبلوا انفسهم ملكه  
 والام بحجره وكما في الولو الجية والملك يتقبل يستند الى وقت موت الموصي بدليل  
 ما في الولو الجية هل اوصى بعبد لاشناس والموصى له غايب نفقة في مال الموصي  
 فان حضر الغائب ان قبل رجوع عليه بالنفقة ان قبل ذلك باقراره في وان لم يقبل  
 فهو ملك الورثة انتهى **الى** لا يملك المورث الاجرة بنفسه القدر انا يملك بالاجرة  
 او بالتقاضي منها او بالتعجيل او بشرط فلو كان عبدا فاعنته المورث قبل وجوده وهد  
 بما ذكرناه لم ينفذ عنه لعدم الملك على هذا لا يملك المستأجر المأخوذ بالقبول لا تهما  
 تحدث شيئا فشيئا وبهذا فاقمت البيع فاق المبيع عين موجودة فلام يكره  
 فبطل ملك المورث ولذا قلنا ان المستأجر لا يفتح اجارته من المورث **ان**  
 اخلفه في الرضى هل يملك المسترضي بالقبض او بالتصرف وقائده ما في الاراز  
 باع المورث من المسترضي اكر المسترضي الذي في يد المسترضي قبل الاستيلاء  
 يجوز لانه صار ملكا للمسترضي وقد امكن لا يجوز لانه لا يملك المسترضي قبل الاستيلاء  
 ويباع المسترضي بجور اجماعا فغيب دليل على انه يملك بنفس الرضى وان كان حيا  
 لا يتبعه كالنقد في يجوز بيعه في الذمة وان كان قائما في يد المسترضي ويجوز  
 للمرضى التصرف في اكر المسترضي بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى وليتأمل  
 في منسبة التعجيل للحكم **البيع** دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنقل الى ورثة  
 فكل يراهم لا يمتنع منها ديونهم وتنفذ وصايتهم ولو اوصى بثلث ماله دخلت عندنا  
 القصاص بدل عنها فهو شرك يراهم ولا يراهم الا بقبضه ويؤنه وتنفذ  
 وصايتهم ذكره الزبلي في باب القصاص فيما دون النفس فزعت على ذلك ولم ارجع فيه  
 لو قال اقلني فقتله وقتله لا قصاصي بائنا في الروايات عن الامام فلا دية ايضا



لأنها تشبه المقتول وقد اذن في قتله وهو احدى الزايتين وينبغي ترجيحها  
 لما ذكرنا ثم رأيت في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحت من جهة  
 نقل ذلك المحدث والمنتهى ولو جنى المبرون على وارث السيد قتلا لم اره الا ان مقتضى  
 ترجيحها يقع عليها ابتداء ان يكون الحكم في الحال ما اذا جنى على الابن **ان**  
 في رتبة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى ملك وان لا يدخل في  
 ملك الموقوف عليه ولو كان مينا **الكسرة** فمقتضى ان وقت ملك الوارث قبل في  
 آخره من اجزاء حصة المورث وقيل بوجوبه وقد ذكرناه من فائدة الاختلاف  
 في التراضي في الفوائد والدين المستوفى للتركة يمنع ملك الوارث فانه جامع لما  
 من الفصل ان من العشرين لو استوفى ثلثيها لا يملكها بآثار الا اذا ابراء الميشت  
 غريم او اذاه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اذاه من مال ينفقه مطلقا  
 بلك شرط التبرع اذ الرجوع يجب له دين على الميت فيقتصر قوله بدين فلا يملكه فلو  
 ترك ابنا وفتاة ودينه مستوفى فاذاه وارثه ثم اذن الموقوف في التجارة او كاتبة  
 لم يبيع ان لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث للتركة المستوفى بالدين وانما يبيع ان جنى  
 والدين المستوفى يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستوفى لا يبيعان معا لهما  
 يقتضوا دينه ولو فعلوا جاز ولو استوفى ثم ظهر دين جيط اولاد التسمية  
 والوارث استحقاق التركة بقضاء الدين ولو استوفى منها مسألة لو كان الدين للوارث  
 والمال مخمض فيه فهل سقط الدين وما يأخذه ميراث اولاد ما يأخذه دينه قال  
 في آخر البرازية استوفى التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع  
 الارث انتهى ثم علم ان ملك الوارث بطريق الخلاف على الميت فهو قائم مقام  
 كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مفرورا بالجارية التي اشتراها الميت  
 ويصح اثبات دين الميت عليه ويتمتع وحي الميت بالبيع التركة مع وجوده واما  
 ملك الموصي فلا خلاف عليه بل بعد بيعها ابتداء فانعكست الحكم المذكورة في حق  
 كذا ذكر الصدوق في شرح ادب القضاء والمصنف وذكر في التلخيص اذناه  
 وزاد عليه انه يبيع شرأوه ما باع الميت باقبل بما باع قبل نقد الشئ بخلاف الوارث  
**الشرع** يملك الصداق بالعقد لا زواياها قبل القبض وانما الحكم في

الزيادة

الزيادة مع الاجل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها في شرح الكسرة  
 وقومنا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض  
 مطلقا وبعده بقبضه او رضاه وفاتوته في الزوايا **الحادي عشر** في استوفار  
 الملك يستوفى البيع الحالى عن الخيار بالقبض يستوفى الصداق بالدخول المخلوة  
 او الموت او جوب العدة عليها منه قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح والاخير  
 من زيادة في اخذاته كلها من المهر والمهر من الاستوفار في البيع الآمن انفسه بالملك  
 وفي الصداق الآمن تشطير بالطلاق وقوط بالزادة وتقبل الزوج قبل  
 الدخول ولا يتوقف استوفاره على القبض لانه لو لم يملك لم يفسخ النكاح ولا فرق  
 بين الدين والعين وجميع الربون بعد زواياها مستوفى الا دين السلم لقبوله  
 النسخ بالا لقطع بخلاف حق المبيع فانه لا يقبل الا لقطع لجواز الاحتياض عنه  
 واما الملك في المقتضى المستوفى مستندنا الى وقت الغصب والاشتمال ملك  
 فاذا غصب المقتضى من قيمته ملكه عندنا مستندنا الى وقت الغصب وفاتوته بملك  
 الاكساب ووجوب الكسرة ونفوذ البيع ولا يكون الولد له التحقيق عندنا ان الملك  
 يثبت للمقتضى صاحب شرط القضاء بالقيمة حكما ثابتا بالغصب مقصودا ولذا لا يملك  
 الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكسرة في باب النسي وفي المداينة النقص  
 لو انفق المودع على البوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن  
 لم يرجع اليها لانه لا ضمن ملك بالخمان طرأ انه كان متبرعا وذكر الزاوية انه  
 بالخمان استند ملكه الى وقت التقدي فتعيق انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى  
 دين المودع بها انتهى في شرح الزايات لقاضي خان من اول كتاب الغصب  
 الاصل الاول ان زوال المقتضى عن ملك المالك عند ادائه الخمان عندنا مستند  
 الى وقت الغصب في حق المالك الغاصب في حق غيره ما يتم على التضمن الا اذا  
 تعلق بالاختصاص حكم شرعي يمنعنا من ان يجعل الزوال مقصورا على الحال في يستند  
 في حق الكل لانه الزوال في حق المالك والغاصب استند لا يكون الغصب سببا لملك  
 وضما يستند في حق الكل بل في حق وجوب الخمان في وقت الغصب فلا خلاف  
 ذلك في حق غيره الا اذا الفصل بالاختصاص حكم شرعي لانه حكم الشرع يظهر في



الحق في ذكره وكثيره على هذا الأصل منها الفاضل او مع العون ثم انك  
عند المودع في حق المالك الفاضل فلا يرجع له على المودع لانه ملكها بالحق  
فصار مودعا مال نفسه وادخلها جارية فادعها فابوت فحقه المالك  
يقعنها ملكها الفاضل فلو اعترضها الفاضل في حق المودع فاعترضها  
لم يجز ولو كانت جارية من الفاضل عتقت عليه على المودع اذ اعترضها لان الفاضل  
على الفاضل المودع وان جاز تخصيصه في المودع بما في حق الفاضل المودع  
لكنه على المالك لو كسب الشراء ولو احتار المودع بعد تحيظه اخذها بعد عودها  
ولا يرجع على الفاضل لم يكن له ذلك وان ملكته في يده بعد عودها الابا كانت  
امانة وله الرجوع على الفاضل بما في حقها وكذا اذا ذهبت عنها المودع جبرها  
على الفاضل حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فان ملكته بعد حبس ملكته وان ذهبت  
عنها بعد حبس لم يعطها كالكسب بالشرع لان الفاضل في حقها ولو كان يملكها  
تخير الفاضل ان يشتريها واخذها وادعى بيع القيد وان شترها في الكسب بالشرع  
ولو كان الفاضل جبرها او رهنها فهو والودعة سواء وان اعادها او رهنها  
فان ضمن الفاضل ملكها وان ضمن المستعير او الموهوب له كان الملك لها  
لا يستوجب الرجوع على الفاضل فلو كان الفاضل عليها مكان الملك لها  
ولو كان مكانها مشتر فحقه ملك الجارية له وكذا انما حصلها بغيره فحقه ملكها  
لانه لا يرجع على الاول فيعتق عليه لو كانت محررة وان ضمن الاول ملكها فحقه  
عليه لو كانت محررة ولو كانت اجنبية فلا يرجع على الفاضل لانه ملكها  
فيصيرها غاصبا ملك الاول وكذا الوارث المالك لو عتقها او رهنها لم كان  
للا رجوع على الفاضل وان ضمن المالك الاول ولم يعنى الاول انما حقه فلو اشتريها جارية كانت  
ملكه للاول فان تأخر انما استلم الثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الملك قد عدا  
رد العين فلا يجوز تخصيصه ان يرجع الاول على الثاني ثم ظهر ان الثاني في دعواه التوبة  
فيه ان **يشتري** الملك اما للعين والنقعة معا وهو الفاضل او للعين فقط او  
للمنفعة للموحي له فان اعارت الموحي له عادت المنفعة في المالك ولو اقرت له فليس  
للمالك وليس للموحي له الاجارة ولا افرجه من بله للموحي الا ان يكون اهل في غير

ويخرج العبد من الثلث ولا يملك استخراجه الا في بطله وعند اهلها ويخرج الصبي  
الموحي له على شئ وبطل الوصية وجاز بيع الوارث اقله من الموحي له ولو جنى العبد  
فالفداء على المودع فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب القيد فان ابي رجع  
العبد وان ابي المودع لم يفداء فذا المالك او دفعه بطلت الوصية وارثا الجارية  
عبد المالك كالموحي له وكسبه ان لم تنقضي الوصية فان نقصها اشترى بالارث  
خادم ان بلغ والا بيع الاول وحق الارث اشترى به خادم ولا يصح ان يملك  
عذرا لم يجزها على ما تملكه فان اختلف ضمن القيد فبعتة فبعتها بغيره ولو عتقت  
المالك نفقة ضمن قيمته فبعتها بغيره فبعتها في وصايا المحيط واما نفقته  
فان كان صغيرا يبلغ الخدمة فنقته على المالك وان بلغها فبعت الموحي له ان  
يعرضه مضطرا لمنفعة الخدمة في حق المالك فان تطاول المرض باعها في حق المالك  
واشترى بثمنه عبد اقيم مقامه كذا في نفقات المحيط واما صدقة فطره فحق المالك  
كما في الظهيرة وما في الاصل من ان لا يجب صدقة فطره فسبقه فحق المالك في القدر  
ويمكن عمله على ان المراد لا يجب على الموحي له بخلاف نفقته واما بيعه من غير الموحي له  
فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي ذكره  
في الشرائع الربا من الجانيات بغيره فان اذ اقبل خطاء واخذت نفقته  
فبعتها بغيره لم ينتقل حقه فيه من غير جديده كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف  
لا يبرله ذكره قاضي خان من الوقف وكالمدة اذا اقبل خطاء فبعتها بغيره  
ويكون متبرعا به غير مبرر ذكره لا يلحق به الجانيات ولم ارهم كتابه من المالك  
ويستغنى ان تكون كالعقارة لا تبيع الا بالتراضي وكما اعتاده على الكفاية ويغني  
ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وكسبه وطى المالك ويستغنى ان يحل له لانه  
تابع للملك القيد وقبضه ان قيمته بان يكون ممن لا تجل وان فلا **ان**  
تملك لهبة والصدقة بالتبني ويستقر الملك لهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة  
معلومه في النفقة وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك **الاربع عشرة** يملك العقار  
للمنفعة بالافادة بالتراضي او قضاء القاضي فقبلها للملك لم فلا تورث عنه  
لومات وبطل اذا باع ما يشفع به **تيسر** فقلت ان الموحي له ان ملك المنفعة



لا يوجد وينبغي ان لا الاعادة واما المستأجر فيجب ان لا يتصرف في المثلث  
المستعمل والموقوف عليه السكن لا يوجد ويعبرون فيه جعلوا ذلك احلا وهو  
ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة  
لا الاجارة ويجعلون المستعير الموقوف له بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط وهذا  
يخرج على قول الكوفي من ان الاعارة باجرة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا  
انها تملكها المنافع غير عوضي فهي كالاجارة عليك المنافع واما لا تملك المستعير  
الاجارة لانه ملك المنفعة غير عوضي فلا يملكها بل يملكه لوضي ولانه لو ملك  
الاجارة يملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بل عوضي فملكها نظير ملك ولا يملك  
لو ملكها لزم احد الارضين التي لزم العارية او عدم لزوم الاجارة وهذا  
التعليل يشمل الموقوف عليه والمستعير وما سواه على الراجح في ملك الموقوف  
عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما يسبح له الانتفاع وهو صنف بان له  
الاعارة وتمامه في نفع التمتع من الوقت واما اجارة المقطاع المقطاع فان في  
العقارة قائم بغيرها قال ولا اثر لافراج الامام له في انشاء المدة كما لا اثر لجواز  
موت المورث انشاءه لكونه ملك منفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المستأجر  
لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلته استعداده لما اعد له لا نظير المستعير لا قلنا  
واذا مات المورث او اقرض الاما للارض عن المقطاع لتسبح الاجارة لان نقل الملك  
لا غير المورث كما لو انتقل الملك في الظاهر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وما هي  
اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة معلومة واجارة  
الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال  
التجارة واجارة ام الولد انتهى وقد اختلفت رسالة في الاقطاع واخرى في سببها  
التي هي المصلحة في الاراضي المعروفة وفيما انفي به العلامة قائم الترخيص بان الامام  
ان يخرج الاقطاع عن المقطاع من شأه وهو محمول على اقطاع ارض خيرة من بيت  
المال كما اذا اقطاع ارضا مواتا حيا به ليس له افراس منه لانه حرام ما كتبا  
له رتبة كما ذكر ابو يوسف في كتاب الخواص **القول في الموقوف** وهو في المأوى  
التي بانه عبارة عن مال حكى كبريت في الذمة ببيع او استهلاك او غيرهما

وايضا

وايضا واستغاده لا يكون الا بطريق المعاقبة عند المثل اذا  
اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدث الشراء في ذمته  
عشرة دراهم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثلها  
في ذمة البائع دينار قد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب  
ووجب للمشتري على البائع مثلها بدلا عن المدفوعة اليه بالتقاضي فصارا انتهى  
ونزع عن طريق ايضا انما هو للمنافعة انه لو اراد ان يبيع ثوبا بدينار فوجبه  
المدينون على الدين ما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم الثوابد و  
واختصم الدين باحكام حكم الاول جواز الكفاية له اذا كان دينيا صحيحا وهو  
ما لا يسقط الا بالاداء والبراءة فلا يجوز بيع الكفاية لانه يسقط بدونها  
بالتجيز **الحكم الثاني** جواز الرهن به فلا يجوز الكفاية والرهن بالاعيان الامة  
والمعقودة بغيرها كالمبيع واما المعقودة بنفسها كالمعقود وبذلك المهر  
وبذلك الصلح عن العهد والمبيع فاسد والمعقود على سواهما صحيح فثبت الكفاية  
والرهن بها لانها ملحقة بالدين قال ابو حنيفة في الرهن بالسكنى في كفاية شرع  
المذهب خرج حديث في الاضمار التبرئة وقت وكتب شرط الواقف ان  
لا تعار الا برهن او لا يخرج من مكان تحبسها الا برهن او لا يخرج احلا والذ  
اقول في هذا ان الرهن لا يبيع بها لانها غير معقودة في الموقوف عليه لا قال  
لها عارية ايضا بل لاخذها ان كان من اصل الوقف استحق الانتفاع به  
عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهنها فاسدا  
ويكون في يد جازن الكفاية لانه فاسد في الختان كصحها والرهن  
امانة هذا اذا اراد الرهن الشرعي وان اراد بدلوله وان يكون تذكرة  
في شرط لانه غرض صحيح واذا لم يعمل اراد الواقف فيجعل ان يقال بالبطالة  
في الشرط المذكور فلا على المانع الشرعي ويجوز ان يقال بالحق عمدا على العقوبة  
وهو الاقرب لصحح الكلام ما يمكن وجب لا يجوز افراسها بدونه وان قلنا  
ببطالته لم يجوز افراسها به لتعقوده ولا بد منه اما لانه خلاف شرط الواقف  
واما لفد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو شرط ذلك صح لانه شرط





فيه غرض صحيح لان اخراجها من مظهره ضارعا بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن  
كل من يقصد الانتفاع بشك الكسبة مكانها وفي بعض الاماكن يقول لا يخرج  
الا بقرارة وهذا لا بأس به ولا وجه لبطائه وهو كما حملنا عليه قوله لا يخرج  
في المدلول اللغوي فيصح ويكون المعصود ان يجوز الوقف الانتفاع لمن يخرج  
به مشروط بان يضع في حوزة الوقف ما يذكرو به عارة الموقوف و  
يتذكر الحازن به مطالبته فيستحق ان يخرج هذا متى اخذه على غير هذا الوجه لانه  
شرط الوقف يتحقق ولا نقول بانه تلك التذكرة تنفي عنها بل ان  
ياخذها فاذا اخذها طالب الحازن برز الكتاب بوجوب عليه ان يردده ايضا  
فيطلب ولا يسعد ان يحمل قوله الوقف اليه على هذا المعنى حتى يصح اذا  
ذكره بلفظ اليه تنزيلا للفظ على القيمة ما يمكن وجوب اخراجها بالشرط  
المذكور ويحقق بغيره لكن لا تثبت الاحكام اليه ولا يتحقق بغيره ولا بد  
الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تزييد ولو تلف بغيره فله ان يتبعه  
ذلك الموقوف لو فاته ولا يستحق عليه التوقف فيه انتهى وقول اجماعنا لا يخرج  
اليه بالامانة يشك في كسبه الموقوفه واليه بالامانة باطل فاذا امكن  
لم يجب شي بخلاف اليه العا سرفاته مخول كما لا يخفى واما وجوب اتباع شرط  
وجله على المعنى اللغوي فيغير بعيد ومنها حجة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان  
والابرار عن دعواتهم فلو قال ابرارك عن دعوى هذا العيني صح الابرار  
فلا يصح دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوى مسلمه  
لم يصح دعواه وبنيته ولو قال ابرارك عنها او عن خصوصية فيها فلو بطا ولم  
ان يخافه واما ابرار عن غايه كذا في النهاية من التصريح في كذا الحكم من الاقرار  
لا يقتضي قبيل يبرأ من العيني والبر من الكفالة والجاره والحد والعصا انتهى  
وبعلم انه يبرأ من الاعيان في الابرار العا لكن في مدانيات النسبة اقتصروا  
وابرأوا كل واحد منهما صاحب جميع الدعوى وكان للزوج بذره ارضها  
واعيان فائده فالحصاد والاعيان الفائده لا تفضل في الابرار عن جميع الدعوى  
انتهى ويدخل في الابرار العا الشفعة فهو مستحق لها قضاء لا ديانة ان لم يفسد

كما

كما في الاول الجدية وفي الحراية الابرار عن العيني المعصودة ابرار عن خاتمة  
وتحريمها في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الابرار وبنوع مخونه ولو كانت  
العيني مستهلكة صح الابرار ويرى عن قيمتها انتهى فتقولم الابرار عن الاعيان  
بطمناه انها لا تكون ملكا له بالابرار والابرار عنها سقوط النقصان  
صح او حمل على الامانة **الثالث** قبل الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لان  
الاجل شرع دفعا لتحقيق العيني حكمة **قواعد** الاول ليس في الشرع دين لا يكون  
الا حالا الا ان راس مال السلم وبديل العرف العرفي الذي بعد الاقالة ودين المبت  
وما اخذ به الشفع العا كما كتبناه في شرح الكسبة عنه قوله وجب تأجيل كل دين  
الا العرفي وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه واما بديل  
الكتابة فيصح عنه حالا ومؤجلا **الثاني** ما في القرض لا يتبعني الا بقبض  
ولهذا لو كان له دين بسبب احد فقبض احد ما يتبعه فان لم يكن ان يشرك  
ويصح تزييده عا لانه ما في القرض لا يتبعه **الثالث** الاجل لا يحمل قبل  
وقته الا بموت المدين ولو حكم بالحق في تزييد ابرار لم يحمل بموت  
الراعي واما الحرة اذا سرق وله دين مؤجل فتقول بسقوط الدين مطلقا  
لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما الجنون فقط كما هم انه لا يجب  
الحلول لا مكان التحصيل بولي **الرابعة** الحال لا يقبل الا وجب الا ما قدما  
والمجلة في لزوم الترضي شيان حكم المالك بملكوته بعد ما ثبت عنده حمل  
الدين او ان يحمل المستوفى حسب المالك على اجل الى سنة او سنتين يصح  
ويكون المالك على الحال الى سنة الى ذلك الوقت وعند انقضاء الحال لا يقبله  
بعد لزوم الا اذا اعتذر ان لا يطالب به الا بعد شهر او اوصى بذلك وشرط ان  
القبول الا فلا يصح والمال حال وشرط ايضا ان لا يكون له اهل اجماله  
متفاحشة فلا يصح ان يصير الى رتب اربح ويجوز المطر ويصح الى الخصم  
والربا من وان كان البيع لا يجوز فحين مؤجلا اليها كذا في الغنية **خامسة**  
قال الدين المدبر ان اذ هب واعطى كل شئ فليس بتأجيل لانه امر  
بالاعطاء **الحكم الرابع** لا يصح تعليقك في غير من هو عليه الا اذا سطر على نفسه

جبل



فكون وكيلها بقضا للموكل ثم لنفسه وتفضاه حصة عن التسلط قبل  
وتدكاله الواقعات الحاصية ولو قال وبيت منك الدراهم التي على فلان  
فان قبضها منه فقبض مكانها وانما جاز لانه صار الحق للموكل فله ذلك لا يفسد  
انتهى به مقتضى عدم جرم الجوع على التسلط وفي منتهى المنع من الزكوة لو تصدق  
بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكوة وادرج بقبضه فقبضه اجراه وحقق  
الزكاة وجب له دين على رجل وادرج بقبضه جاز استحسانا وان لم ياتره لا  
ويصح الدين لا يجوز ولو باع من المديون او وجبه جاز والنت لو وجبت له  
من امرها او لانها الضمير من هذا الراجح ان احث بالقبض تحت والآلات  
بهت الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مدانيات القنية قبض دين غيره  
ليكون له ما المطلب سخر في جاز ثم رفعه لآخر بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع  
لآخر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على  
هذا فاسدا ويرجع البايع على الآخر باعطاءه وكان الثمن على المشتري على طم  
انتهى ثم قال فانما كانت المدة التي على زوجي لو اولى لا يجوز ان اقر بانتهى  
وخرج عن عليك الدين لغير من هو عليه الجواز فانها كذلك مع جرحها كما اشار  
اليه لا يلقى منها وخرج ايضا الوصية بغير من هو عليه فانها جازية كافي صاها  
الزكاة فالمستثنى ثلث وخرج الامام الاظم على عدم حجة عليك من غير عليه انه  
لو وكله بشراء عبدا عليه ولم يعين المبيع والبايع لم يصح التوكيل وخرج ان عيني  
اصرها وادرجها انه لو وكل مديونه بان يتصدق با عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل  
المستأجر بان يهر العيين من الاجرة صح وقد اوجهاه في وكالته البحر **الراجح**  
لا تجب الزكوة فيه اذا كان المديون جاحدا ولو له بيته عليه فلو كان على حرة  
وجبت الا اذا كان غلبا فانما قبض اربعين قما اصله به (كجارة وبيع عليه  
دفعه وقد بينا ان سب الزكوة من شره الكثرة انواع الدين منسما  
منع الدين وجوبه وما لا يمنع **القول** الما في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه  
لنول الزكوة في افر باب التيمم والمراد بالثمن الفضل عن حاجته **القول** السرة لذلك  
فيما ينبغي ولم اراه **القول** الزكوة والمراد به فيها ماله على البع في العباد فلا يمنع

دين الذر وكفارات ودين الزكوة مانع **الراجح** الكفارة وتختلف في منعه  
وجوبها والتجوز ان يمنع بالمال كما في شرعنا على المنار من تحت **الراجح** منسي  
صدقة الفطر وتقول على منعه وجوبها **تبيين** دين العبد لا يمنع وجوب صدقة  
الفطر ويمنع زكوة لو كان التجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل **القول** الحارح يمنع  
اتفاقا **القول** نفقة التزويج وينبغي ان يمنع لان الفتوى على عدم وجوبها  
الا بملك نصاب حرمان الصدقة **القول** في ان سرية الاتفاق ولا يمنع لان  
الدين لا يمنع دين اخر **القول** الودية لا يمنع وجوبها **القول** الضحية يمنع كصدقة  
الفطر **القول** قد منا انه لا يمنع مكل الوارث للزكاة ان لم يكن مستمرا وفيه  
اذا كان نفاذ الوصية والشرع من المريض ويصح اخذ الزكوة والرفع الى المديون  
اخذها ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت اذا هلك المال فالزكوة بعد وجوبها  
لا تتبع ذمته ولو بعد الحكم من دفعها وطلب السعي بخلافه اذا استمر ملكه كصدقة  
الفطر لا تسقط بعد وجوبها بملك المال وكذا الحج بخلافه اذا كان معسرا  
وقت الوجوب ثم اسر بعده فانها لا يجبان وما يجزئ فيه بيني القدم وغيره  
فلا فرق فيه بين الفقة والفقير كجزء الصيد وفدية الخلق واللباس والطيب  
لعذر وكفارة العيني وما يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة الفطر  
في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والقران فينوق فيه  
بينها في اعتبار عساره وقت تكفيره بالقصم وكذا الفرق في فدية الشيخ  
الذي في نداء وجوب على الفقة فاذا اسر لا يلزم الافراج ما يقوم على الدين وما يوفى  
عنه واما حقوق الاكس كما زكوة وصدقة الفطر فتسقط بالموت واما الكلام  
في حقوق العباد فان وقت الزكاة بالكل فلا كلام والا قدم المتعلق بالديني  
على ما تعلق بالذممة واذا اوجى بحقوق الاكس قدمت الفرائض وان افرحها كالحج  
والزكوة والكفارات وان تساوت في القوة يرى بما يولاه واذا اجمعت  
الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العلق والمجاورة ولا يفسر بالتقدم  
وان افسر ما لم يتصل عليه وقامه في وصايا الزكوة **القول** فيما تقدم عند  
الاجتماع من غير الدين ثلاث في السفر جنب وايضا وميت وشمه ما يملكه **القول**



فان كان الماء ممكنا لاحد من هؤلاء لم يكن له جميعا لا يعرفه  
 ويجوز التيمم لكل وان كان الماء ممكنا كان الجنب اولى به لانه عليه رتبة  
 غسل الميت سنة وارجل يصلح اما المرأة فيغتسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم  
 الميت ولو كان الميت بين الابن والابن فالاب اول لان له حق ملك بال  
 الابن ولو وجب لم يقدرا يمكن لاحد من هؤلاء الرجل اولى به لان الميت ليس  
 من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامانة الرجل قال مولانا وسيد الجواز انما  
 يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل التسمية لا تنفذ للملك وان فصل  
 به التيمم كذا في فتاوى قاضي خان ومراده من قوله ان غسل الميت سنة  
 ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه في التران وينبغي ان يلحق بها اذا كان  
 مباحا اما اذا اوصى به لآخره بالنكاح لا يكتفى الا اخرج من بين يديه  
 وهو مجرد وجوبه يكتفى لاحد من ائمة فانه يجب حفره الى الجحيم كافي في القدير  
 من الاجناس وكل هذا لو كان على التمسك به فانه يستقيم عليهم ولم اراه اجمع  
 جنازة وسنة وصية قدمت الجنازة واما اذا اجمع كفوف وصية او فرضت  
 لم اراه وينبغي تقديم الرضى ان ضاق الوقت والا فكسوف لانه يخشى فواته بالكلية  
 ولو اجمع عيدا وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجمعت مع هبة  
 وفرض ولم يخف فروع وقتة وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الورع والترابح  
 واما الحدود اذا اجمعت ففي المحيط اذا اجمع حدان وقدر على دري اهدى  
 دري وان كان من اجناس مختلفة بان اجمع حد الزنا والسرقة والشراب  
 والتدفع والعقار بدرى بالنقاء فاذا برى حد للتدفع فان ابرئ كان شاء  
 برئ بالقطع وان شاء ببراءة جرد الزنا وحد شراب اخر بالنبوة بالاجتهاد  
 من الصحابة وان كان معا يبرأ بالنقاء ثم تجزئ التدفع ثم بالرحم وملت غيرهما  
 انتهى ولو اجمع التعزير والحد وقدم التعزير على الحد ففي الاستيفاء تحققت  
 للعبد كذا في النظرية ولم ارا لان ما اذا اجمع قتل العاصي والردة والزنا  
 وينبغي تقديم العاصي قطعا حتى العبد وما اذا اجمع قتل الزنا والردة وينبغي  
 تقديم الرحم لانه يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الزنا فانه يثبت الرحم

واذا

واذا قدم قتل العاصي وهو يقتل بالسيف حصل مقصود العاصي والردة  
 وان فاته الرحم **فمن** يترتب من هذه المسائل اجتماع الغضبية والنفعية  
 فيها الصلوة اول الوقت بالتيمم واخره بالوضوء فعندنا يستحب ان يختر ان كان  
 طمع في وجود الماء اخره والا فالتيمم افضل ولم ارا لحيث ان تيمم في اوله ويصلح  
 فان وجدته اخره توفى وصلى ثانيا ولا يبعد لئول بافضليته وقال الشافعية  
 انه النهاية في تحصيل الغضبية ومنها الوصل منقرا اصل في الوقت المستحب وان افر  
 عنه صلح مع الجماعة فافضل ان اخر منها لو كان لو استغنى الوضوء ونوت الجماعة  
 ولو اقتصر على اخره ادركها فينبغي تفضل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين  
 افضل من مسح علي الخفين لمن جازده والا فهو افضل وكذا الجفيرة من لا يراه و  
 ومنها التوضي من الحوض افضل من الزهر بخفيرة من لا يراه والا لا ومنها الوضوء  
 فوات الركعة لو مشى الى الصفا في البسمة افضل ادراكه الركوع وقول النووي  
 في شرح المذهب لم ارفقه لحيث ان لا يغير شيئا قصور منها لو كان بحيث  
 لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد التيمم عليه في الخلاصة يخرج الى المسجد  
 ويصلح قائما عند اذانها لو كان لو صلح قائما قدر على سنة التزادة وان صلح قائما  
 لا يبعد وقراءتها ومنها الوضوء الوقت عن سنن الطهارة او الصلوة تركها وجوبا  
 ولو ضاق الوقت المستحب عن استيعاب السن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة  
 في المستحب ومنها تقديم الدين المقرب في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين  
 المقرب في المرض ومنها باب الامانة بتقديم العلم ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاستين  
 ثم الاصحح وجهان في السن فلقا ثم حسن رويته ثم من له جاه ثم الاظف ثوبا  
 ثم التيمم على المسافر ثم التواضع على المعق ثم التيمم عن الجرح على المشيم على الجنازة  
 وتما في الشرح ويترتب من هذه المسائل بعض خطا الكفاية تقابل البعض  
 فالعالم الجي كقول العوتية ولو شريفة وعلمه تقابل نسبها وكذا اشرفه **خاتمة**  
 لا يقدم احد في التواضع على الحقوق الا بمرح ومنه سبق كاللزام في الرعي  
 والافناء والورس فان استوفى في المحي اقرب بينهم انتهى **التواضع**  
**المثل واخيه المثل ومثل مثلها** اما عن المثل فذكره في مواضع



منها باب التيمم قال الكنتز ولو لم يعطه الا ثمن المثل ولتخذ التيمم والاسم  
وتمسك في النهاية لمثل القيمة في اقرب موضع يقر فيه الماء او يغتسل به ليكره  
الايدي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين ان ذلك وقت عزته اذ في تلك الاوقات  
والظن الاول بان الاعتبار للقيمة حاله التيمم ويتعين ان لا يعتبر عن المثل عند  
الحاجة الى استدراكي وظرف الملاك وبقا تطل الشربة الى زمانه فيجب شراؤها  
على القادر باصفاف قيمتها احياء لنفسه ومنها باب الحج فثبت المثل للزاد والماء  
القدر الثاني به وكذا الراحلة كافي فتح القدر ومنها على قول محمد اذا اختلف  
المبايعان تحانا وناسخا وكان المبيع ما كانا فان البيع صحيح على القيمة المالك  
وقيل تعتبر قيمته يوم التلف او قبض او اقلها قال في  
ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تدرده كيف يرجع به قال فانقص  
وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيحا لا عيب به ويوم ذل العيب فان كان ذلك  
العيب ينقص عشر القيمة كان حقه النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها  
يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره الا يلقى وان الهام وينبغي اعتبارها يوم البيع  
ومنها المتبوض على سون الشراء المضمون بتسليمه الثمن اذا كان قيمتها لا اعتبارا لقيمة  
يوم القبض او يوم التلف قال ومنها المضمون القيمي اذا ملكه المضمون قيمته يوم غصبه  
اقلها ومنها المضمون المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة تعتبر قيمته يوم الحصة وقال  
ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها المثل بلا غصب تعتبر قيمته  
يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المتبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لانه به  
دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لانه به يتقدر عليه ذكره الا يلقى في البيع  
الناسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد اذا ضل قيمته  
السيد غير علم بها وثلاثا يضمن الاقل من قيمته وخمس اربعة من المعتبر يوم الجناية او قيمته  
يوم ائتمانه ومنها الرهن اذا ملكه بالاقبل من قيمته وخمس الدين من المعتبر قيمته يوم  
الملاك لتولم ان يده يدانته فيه حتى كانت نفقته على الرهن في حيدته وكنته  
عليه اذ مات كما ذكره الا يلقى ومنها لو اخذ من الارز والعنكب وما شابه ذلك  
وقد كان دفع اليه دينارا مثلا لينفق عليه ثم اخضعه بعد ذلك في قيمة المأخوذ وهل

تعتبر

تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الحصة قال في القيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له  
لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمنه كما يجمع عنده قال  
يعتبر وقت الاخذ لانه سون حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد  
المشرك اذا اعتقه احدكما وكان موكرا واختار السكك تخمينه فالقيمة القيمة  
يوم ائتمانه كما اعتبر عالمه السار والشارف كما ذكره الا يلقى ومنها قيمة ولد  
المغور الرخ في الحصة تعتبر قيمته يوم الحصة واقتر عليه وحكامه في النهاية  
ثم حكى عن الاسيحي اني انه تعتبر يوم القضاء والظن ان لا خلاف في اعتبار يوم  
الحصة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يراضى عنها  
ولهذا ذكر الا يلقى ولا اعتبار يوم الحصة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم ار من اعتبر  
يوم وضعه ومنها ضمان جنين الامه قالوا لو كان ذكر او جيب على الضارب بضعف  
عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنتز في الحائضه واما في القدر  
سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم والاحرام  
ففي الكنتز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله واقر بوضع منه ولم يذكر الزنا والظن  
فيها يوم قتله كما في المتلف ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها او استغنى بها  
بعد التوفيق ولم يذكر ما كانا فالمعتبر قيمتها يوم القبض لتولم ان سبب الضمان  
تقرض في مال غيره بغير اذنه ولم اره مرجحا ومنها قيمة جارية الانثى اذا اجلبها الا  
وارعاه والظن من كلامهم ان الاعتبار بغيرها يوم العلق لتولم ان المكسب ثبت  
شرطا لا سببلا عندنا لا حكما ومنها قيمة الصداق اذا انصفت بالطلاق قبل  
المسيس وكان ما كان ولم اره مرجحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او التراضي كما قد  
انه لا يعود الى ملك الزوج النصف الا باحدهما الا اذا كان بعد القبض محذوفه تسعة  
عشر موضعا فاعتبرها **الكلام في اجرة المثل** يجب مواضع احديها الاجارة في صورة  
الاسدية ومنها لو قال له الموجه بعد نقضاء المدة ان فرغت اليوم والآن فاعليك  
كل شهر كذا او قبيل يجب المستمي ومنها لو قال مشري العيني لا جبر اعمل كما كنت  
ولم يعلم بالاجرة بخلافه اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره  
وكان الصانع مودنا بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد بن نفع ومنها

منها



غصب المنافع اذا كان المقصود بالبيع او وقف او معة لا يتعلل على المنفعة  
وليس منها ما اذا خالف المستاجر الى سربان حل اكثر من شرط فاته لا يجب  
اجرا زاد لان الضمان والاجر لا يجتمعان ومنها اذا فسدت المساقاة والمراعاة  
كان للعامل اجر مثل ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض ذرع فاته  
يترك باجر المثل الى ان يستحصده ومنها اذا فسدت المضاربة للعامل باجر مثله  
الا في مسئلة ذكرنا في التوايد ومنها على الزكوة يستحق اجر مثل على تقدير ما  
يكفيه ويكتفي اعوانه فانتهت ان انما اخذ اجره انه لو لم يعمل بان عمل ارباب  
الاموال اموالهم الى الامام فلا اجر ومنها ان شرط الوقف اذا لم يشترط الوقف  
فلا اجر مثل على لو كان الوقف طاعة يستعملها الموقوف عليهم فلا اجر له  
فيها كما في الخيثة وهذا اذا عين الناحي له اجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة  
فلا شيء له كذا في الخيثة ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط الناحي ولا  
يجتمع له اجر النظر والعلم لو عمل مع العلم انتهى ومنها الوحي اذا نصبه الناحي  
وعين له اجر بقرارة مثله جاز واما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كما في الخيثة  
ومنها التي لم يولم يستاجر بعين فاته يستحق اجر المثل ومنها يستحق الناحي  
على كونه الماخوذ بالسجلات اجره مثله **مبهمات الاول** قوله في الزرع  
بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل مناه بالتضاد والرضا والآن  
فلا اجر كما في الخيثة **الثاني** اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد  
فان كان معلوما لا يرا عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغا ما يبلغ  
**الثالث** يجب اجر المثل من جنس الدار والذات **الرابع** اذا وجب اجر المثل  
وكان متفاوتا منهم من يستحق ومنهم من يساهل في الاجر يجب الوسط حتى  
لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر  
وجب احدى عشر بخلاف التتبع لو تصفوا المقوقون في مستهلك فشهد اثنان  
ان قيمة عشرة وشهد اثنان ان قيمة اقل وجب لاحد بالاكثرة والاطمع  
في باب السرقة **المسألة** المثل في الاجارة الفاسدة يطالب ان كان السبب  
حراما والكحل من الخيثة وقد مضى حكم زيادة جرة المثل في التوايد **الكلام في المثل**

هل

الاجل اعتبار حديث برزخ بنت واثق وبياني شرح الكفر ما هو  
يسته ويأكل الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها نفي الكساح الصحيح عند عدم التسمية  
او تسمية ما لا يتحقق منها كالكساح والخشيرة والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم والتم  
وهو كساح النصارى وهو كساح النصارى وتسمية ان على خط وفوات بالشرط لها من المنافع  
بشرط الدخول في الكحل او الموت وانما اذا اطلقها قبلها فالتعقيد ولا يتصف في الكساح  
انما سجد الدخول في الوطى بشبهة ان لم يدر المالك سابقا كان امه انما اذا جلتها  
فلا يجوز على انتهى **يتعدد في الوطى** وما لا يتعدد اما في الكساح الصحيح فله  
الزوج منقسم على عدد الوطىات تقدر او لا يتعدد كما لا يتعدد بوطى الاب جارية  
ابنه اذا لم يتعد وكذا بوطى السيد كما تبين في الكساح الثاني ويتعدد بوطى الاب  
جارية ابنة او الزوج جارية امراته وافق والوالد السيد بالتعدد في الجارية المستتركة  
وتما في شرحنا على الكفر **تنبه** يجب مردان فيما اذا زنى باجرة ثم تزوجها وهو  
مما لحاها من المثل بالاول وتسمى بالتعدد مردان ونصف فيما لو قال كذا تزوجت  
فان قلت طالق فترجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد ما بين ودخل بها في كل مرة  
فعدت في تعدد تعدد وبيان في فتاوى قاضي خان **التعدد في الشرط والتعلق**  
التعلق ربط حصول مفعول جملة بحصول مفعول اخرى فشرط في التعلق بان  
تعلق حصول مفعول جملة بحصول مفعول جملة انتهى بشرط صحة التعلق كون الشرط  
معدوما على شرط الوجود والتعلق بكائنه فيجوز بالمستحيل بطر وجوده وبطريق  
كان الجرا مؤثرا والآن تجزئه وعدم فاصل اجنبى بين الشرط والجرا وركنه اذ اذ  
شرط فلهذا هو الصالح فلو انقضى الاداء لا يتعلق ولا يتلوه في تجزئه لوقوع الجرا  
والغوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكفر **بالبطلان والتعلق وما قبله** تعلق التعلقات  
والتيقيدات بالشرط بطر السبع والشراء والاجارة والاستيجار والهبه والهدية والتم  
والاقرار والابراء وعزال الكوكل وحج الماذون والرجعة والحكيم والكتابة والكفالة بغير  
الملازم والوقف في رواية والهبه بغير المتعارف وما جاز تعلقه بالشرط لم يبطل بالشرط  
انما سجد كطلاق وتنفق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الاصل والاتالة  
بالشرط انما سجد وتعلق السبع بكلمة ان باطل الا اذا قال اجعتان رضى ابى ووقت كجار



الشرط بكلمة على صحيح ان كان ما يتنص إليه العقد ولا يأله او جرى الوفاء به او رد  
به او كان لا منفعة فيه لاحد من الطرفين او كان في مديونية الفوائد ما فرج عن قوله لا يبيح  
تعلق الاراء بالشرط وفي البيع ثلثين مسئلة يجوز تعليقها وحلها بالبيع فكيف  
ويطلب فاسد ثلثة عشر البيع القسمة والاجارة والرجعة والصحة على مال والاراء والحج  
وعزل الوكيل في رداية واجاب الاستكشاف والمزاينة والمعاملة والقرار والوقف  
في رداية وما لا يطل بالشرط الفاسد الطلاق والحل والامن والقرض والهبه والصدقة  
والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحالة والاقالة  
والغصب وامان القرض ودعوة الولد والقيل على العصامي وجناية غصب عقد ذمينة  
وددية وعارية اذا ضمنها رجل بشرط فيها كانت احواله وتعلق الرد بعين او بخيار  
شرط وعزل القاضي والحكيم عند ختمه وتام في جامع التصولي والبرازية **فائدة**  
من مكن التخيير مكن التعليل اذا امكن بالطلاق على التخيير ولا يملك التعليل من  
لا يملك التخيير لا يملك التعليل الا اذا علقه بالملك وسبب ان فيه العبد والمكاتب  
لو قال كل مملوك امك فمؤقر بعد عتق صح بخلاف الصبي وتام في جامع التصولي  
من باب اليقين في ملك العبد والمكاتب **القول في احكام الشرع** رخصة القهر  
والنظر والسمع ثلثة ايام بغير ايام واما التعليل على الدابة في حكم خارج المحر لا الشر  
ومنها سقوط الحجة والعديد من الالحقة وتكثير الترخي واما الحجة المقتضية في احكام  
المحر واما احكام الشرع فمقتضى المرأة بغير زوج او حرم ولو كان واجبا ومن غم  
كان وجود احد شرط لوجوب الحج عليها واختلافها وجوب نفقة عليها اذا  
امتنع الحرام الا بالام والمعتد الوجوب عليها بناء على انه شرط وجوبه لا ادائه يستثنى  
من حرمة فروعها الا باصدا اخرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكام من الولد  
منه الا برضا وابويه الا في الحج اذا استغنى عنه وتحريم المردون الا باذن الدارين  
الا اذا كان مؤملا ويختص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلب الملاك  
وتحريم السفر منه وثمان المودع لو سافر فجاء في البحر وكذا الوصي ويستويان في قيمة الام  
منها اذا اخرا في البحر ومعه نرس فانه يستحق سهم الناس كافي الخاتمة **القول**  
**في احكام الوارث** لا يظلم احد الا حرجا وتكره الجارية به ولا يقتل ولا يقطع من فعل

خارجة والنجاسة وحرم التعرض لصيد وحجب الجرا وتقبله وحرم قطع شجرة وفي  
حشيشة الا الا زفر وليس الغسل للوضوء وتضاعف فيه الصلوات وحشيشة  
كسبائه ويؤخذ فيه بالهم ولا يكتفى فيه كافر ولا دخول فيه ولا تمنع ولا قرآن  
لكي ويختص الدايا به ويكره اخراجه جازية وترابه وهو مسافر وغيره عندنا  
في اللطم والربة على التال في خطاء ولا حرم للمدينة عندنا فلا تنبت هذه الا  
الا استبان النسل لزوجها وذكر اهية الجارية جها والله سبحانه اعلم **القول**  
**في احكام المسجون** في كثيرة جدا وقد ذكرها المحاسب الفارسي في كتاب الصلوة  
في باب على حدة فمنها تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء ولو على وجه القبول  
وادخال الجانسة في حياض منها التلوين ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع  
لصلوة الجانسة وان لم يكن الميت فيه الا لغرض طرده وحده ويختلف في علته فمنهم  
من علق تحريم التلوين ومنهم من علقه بان لم يبين لها وعلى الاول هو خير من  
وعلى ان تنزه بجملة وزجج الاول العلامة تاسم ولم يعقل احد منا بجانسة الميت  
لا جاعلهم طهارة بالنقل حيث كان ساجدا ومنها حجة الاستكشاف فيه ومنها حرمة  
ادخال العبيد والجانيين حيث غلب تخيسهم والا فخير ومنها منع القاء البول  
بعد موتها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في اناء واما الفصد فبغير اناء فلم يمتنع  
ان لا فرق ومنها منع اخذ شئ من اجارته قالوا ان تراه ان كان محبها جازا اخذ  
منه ومسح الرجل عليه الا لا ومنها حرمة البصاق فيه والهاء الجانسة فوق الحصر  
اقتضى وضوحها فانه اضطر اليه دفنه وتكره المصافحة والوضوء فيه الا ان يكون  
ثم مرفوعا عند ذلك لا يصلي فيه او في اناء ويكره مسح الرجل في الطين على عموده  
والزراق على حيطانه ويكره فيه بئر ماء وتترك القدية ويكره غرس الشجر فيه الا المنفعة  
ليقتل النتن ولا يجوز اتحا وطريق فيه لوراء العذرة وتكره الصنعة فيه من خياطة  
وكتابه باجر وتعليم صبيان باجر لا يغيره الا حفظ المسجد في رداية ويكره الحكيوس  
فيه للصبي وسحب الحجة لداية فان كان محي تكرر دخوله كفته كعتان كل يوم  
ويحجب عقد الشكاح فيه وجوبس القاف في نفسه ويحرم الطل في فيه ونوقه كالتحلي ويكره  
دخوله في اكل ذاريج كخبزة وقنقعه وكذا اكل موز فيه ولو طبا منه ومن البيع ورا



اوكل عقد غير المتكليف بعد حاجته ان لم يحضر الصلوة وانشاء الصلاة والاشعار  
والاكل والنوم وغيره من غير متكلف وكلام الجاهل وفي فتح القدير انه باكل الحسنات  
كما تاكل النار الخيط وفي الصلوة بالذكر لا للمتعمقة واخره في الحج فيمنع  
والحصى ولا يستكن كسنة وتظلمه وتطيل به وشره وبقاره وتقدم اليه على السر  
عند قوله وعكس فوجه من اعتاد المروءية بان لا ينسق ويكره تخصيص مكان  
فيه صلوة ولا يتبع باللائحة فلا يزعج غيره لو سبغ اليه ولا يهل الحلة قبل سجدة  
الواحد مسجدين والاوان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واهدا  
ولا يجوز عمارته ادواته مسجد افلا يشغل المسجد بالمساجد الا لاخوف في الفتنة  
العامة **فان** اعظم المساجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في مكة ثم مسجد  
بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد الخصال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البويع  
**احكام** **باب** **الجمعة** اختص بالحكم لزوم صلوة الجمعة وشرائط اتمامها لادائها  
ثلاثة سوى الامام والخطبة لادائها كونها قبلها بشرط اتمامها وقراءة السورة المختصة لها  
وتحريم الشرف قبلها بشرط استئذان الغل لها والخطبة لبس الحسن وتكميل الاظفار  
خلق الشر ولكن بعد ما افضل في الجوزة المسجد والتكبير لها والاستقبال باللبانة  
الاخروج للخطبة ولا يسن الا بالاداء ويكره اداها بالصوم واذا لم يلقه بالقيام  
وقراءة الكهف فيه في كراهية النافلة وقت التواضع على خطب النبي صلى الله عليه وسلم  
المعتمد وهو غير ايام الاكسوع ويوم عيد وفي ساعة اجابة وتجمع فيه الارواح  
وتزار فيه القبور واما الميت فيه من عذاب القبر وما مات فيه اذ في ليلة من  
من فتنه القبر وعذابه ولا يسجد فيه جهنم وفيه خلق ادم وفيه اخراج من الجنة  
وفي يوم الجمعة وفيه يزور اهل الجنة رتب سبحانه وكما وهذا اخرا اورداها مما  
فيه الجمع والنزول كما يكثر دوره ويتبع بالفتنة جهنم ولا الحمد والمئة والحمد لله  
ثم الان شرع بجعل الله وتوتم في الجمع والنزول ما افترق فيه الصلوة والغسل يست  
تجدد الصلوة عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا في غير الحنف  
وينزع الغسل يست في الترتيب بخلاف الغسل في المصنفة والاستنفاق فيه  
بخلاف الغسل في فريضة مسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول **ما افترق** فيه مسح

وغسل الرجل يات المسح دونه ورايت بعض كتب الفقه يجوز غسل الرجل  
المقصود به خلاف لا يجوز مسح الحنف المقصود به صورة الرجل المقصود به  
ان يستحي قطع جمل فلا يمكن منها يستحب ثلث الغسل دون المسح يجب تعميم  
الرجل دون الحنف لا تنقصه الجبابة بخلاف المسح وهو افضل من المسح لمن رآه  
**ما افترق** فيه مسح الرأس الحنف يستحب استيعاب الرأس دون الحنف لو ثلث  
مسح الرأس لم يكره وان لم ينوب ويكره ثلث الحنف **ما افترق** فيه الوضوء  
والتيه كونه في الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا لغرض ولا مسح به الحنف وينتقل الى  
ولا يسكن بجديده ولا ثلثه ويستحب في النقص يستوي في الحدث الاخر والاكبر  
**ما افترق** فيه مسح الجبهة ومسح الحنف لا يشترط شدة ما على وضوء وشدة ما على  
على كمال الظاهرة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الحنف ويجب تعميمها او اكثرها بخلاف  
الحنف وتلح الصلوة بدونه في رواية وهو المذهب بخلاف المسح على الحنف ان لم يغسلها  
ولا تقدر بعده بخلافه ولا يستغنى اذا سقطت من غير ريق فلا يجب عادته بخلاف  
الحنف اذا سقط لا تنزع للجبابة بخلاف الحنف واذا كان على عضو جبير كان  
سقطت احدها بلا اعادة مسحها بخلاف نزع احد الخفين **ما افترق** فيه  
الحض والنكاس اقل الحضي حدود ولا حد لقل النكاس واكثر عشرة واكثر  
النكاس اربعون ويكون له البولغ والاستبراء دون النكاس الحضي لا يقطع التام  
في صوم الكفارة بخلاف النكاس وتنقص العدة به دون النكاس ويحصل به  
الفصل بين طلاق السنة والبرعة بخلاف النكاس ففي سبعة فاني النهاية من  
الاقرار باربعة قصور **ما افترق** فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلوة  
عن الاذان بخلاف الاقامة يستحب التحليل فيه والاراع فيها تكرر اقامة المحدث  
لا اذانه **ما افترق** فيه سجود السهو والتلاوة هو سجدة واحدة وهو افر  
صلوة بعد السهم وهي فيها هو لا يكره بخلافها لا يقوم له ويوم لها يستشهد له  
وسلم بخلافها الا ذكر المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه **ما افترق** فيه سجود  
التلاوة والذكر سجود كذا لا يدخل الصلوة بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة  
التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها اجابة عند ابي حنيفة لا واجبة وهو معنى ما روي



عنه انما ليست مشروعة او وجوبا **ما افرق** فيه الامام والمأموم في الامام  
 واجبة على المأموم دون الامام الا في صلوة النكاح فلهما في صلوة النكاح  
 ولا تبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم بخلافه على ما عتق الامام وخطاه  
 لم يصح اقتداءه بخلاف الامام اذا عتق المأموم وخطاه **ما افرق** فيه الحجعة والعبد  
 الحجعة في العبد واجبة وقتها وقت الظهيرة ووقتته بعد طلوع الشمس الى زوالها  
 بشرط ما اخطته كونها قبلها بخلافه فيها وان لا يتعدى في مصر على قول صحيح  
 بخلافه يستحب في غير الظهيرة ان يطعم قبل فوجبه الى المصلح بخلافه **ما افرق**  
 في غسل الميت والحي يستحب البدية لنفسه وجعل الميت بخلافه الحي ولا يؤخر غسل  
 جليده بخلافه الحي ان كان في مستنقع الماء ولا يسح رأسه وضوء الغسل بخلافه  
 الحي روايته **ما افرق** فيه الزكوة وصرفه الفطر بشرط في مضارب الزكوة  
 التحوط لو تعدى بخلاف مضاربها ولا يجوز دفعها لذاتي بخلافه ولا وقت لها لصلة  
 الفطر وقت محدود بياض بلقاء من اليوم الاول لا يجوز تعجيلها قبل ملك  
 النصاب بخلافها بعد وجود الرأس **ما افرق** فيه التمتع والقران يتخلل من العدة  
 بعد الزاغة منها ان لم يسق الذي بخلافه يحرم بالفترة وهذا من الميقات  
 ويأتي بافائها ثم يحرم بالحج من الحرم بخلافه فان حرم بهما معا لم يمتنع  
**ما افرق** فيه العترة والبراء بشرط لها القول بخلافه لا اصرع فيها عند  
 عدم الحائض بخلافه مطلقا **ما افرق** فيه الاجارة والبيع القيد بغيره  
 ويملك الرض فيه بالعتق وفيها لا الا بواحدة اربعة وتفسخ بالاغفار بخلافه  
 وتفسخ بغيرها وبخلافه واذا ملك العتي قبل قبضه لا يبطل البيع واذا ملك  
 الاجرة العين قبل ان يشحن **ما افرق** فيه الزوجة والامه لا تسلم لانه بخلافها  
 ولا يحرم لعدد الاماء بخلاف الزوجات ولا تعد نفقتها بخلاف الزوجة فانها  
 حالها ولا يستطرها الشور بخلاف الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة **ما افرق**  
 فيه نفقة الزوجة والترب نفقتها مقدرة بحالها ونفقة الكفاية ونفقتها  
 لا تستقطب على الزمان بعد التفرؤ الا بطلان بخلاف نفقة شرط نفقة عا  
 ولم يجز له ولا يبيع بخاصه ولا يكل ذبيحة ويحدر دم ويؤخر ملكه وتصر فانه

ولا يبي

ولا يبي ولا يباري ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدين في مزار  
 اهل مله ولا يبيع ولده فيها **ما افرق** فيه العتق والطلاق وتنع الطلاق  
 بالفاظ العتق دون عكسه وهو الغض المباحات الى الامم دون العتق ويكره  
 بيعنا في بعض الاحوال دون العتق **ما افرق** فيه العتق والوقف العتق قبل  
 العتق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين **ما افرق**  
 فيه المدبر وادم الولد ثلثة عشر كافي فزوق الكرا بيسي لا تثنى بالغضب بالاشاق  
 والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتنع من جميع المال وهو  
 من الثلث وخميتها ثلث ثمنها لو كانت قنة وهو نصف راتبه والثلثان في  
 اخرى والجميع في اخرى عليها العدة اذا عتقت او مات السيد لا على المدبرة ولو  
 استولت ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحب النكاح بخلاف المدبرة ونسبت  
 نسب ولدها بالسكرت دون ولد المدبرة ولا تسحق لاني المولى بعد موته بخلافه  
 ولا تسحق تدبيره ولا ينج استيلاء المدبرة ولا يملك الحرة ببيعها ولو استولت  
 جارية ولده قح ولو صغيرا ولو بر عبده **ما افرق** فيه البيع الفاسد والبيع  
 اعناق البائع بعد قبض المشتري بترك لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو اصره  
 المشتري باعاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو اصره بترك الشاة  
 ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو اصره عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم  
 يملك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا يضمن عليه ولا شفعة فيه بخلافه **ما افرق**  
 فيه الامامة العظمى والعشاء بشرط في الامام ان يكون قرشيا بخلاف  
 العاصي ولا يجوز تعدده في عمر واحد وجز تعدد العاصي ولو في عمر واحد  
 ولا ينفذ الامام بالنسق بخلاف العاصي على قول **ما افرق** فيه القضاء والحسبة  
 للعاصي سماع الكوفي عموما والحسبة فيما يتعلق بنجس تطهير وغش ولا  
 يسمع البيعة ولا يخلف **ما افرق** فيه الشهادة والرواية بشرط العدول فيها  
 دون الرواية لا بشرط الزكوة في الرواية مطلقا وبشرط في الشهادة بالحدود  
 والعصا بشرط الحرية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاصله وزعمه  
 ورفقه بخلاف الرواية للعالم الحكم بغيره في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا



بجواز التمسك بعلمه فغيره لا يوجب قبول الحج المبرور من العالم به بخلافه  
في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تقدير اصل بخلاف الرواية  
او اورد شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة يقبل الحكم لا تقبل  
شهادة المحدث في قذف بعد التوبة وتقبل روايته **ما افرق** فيه جيس  
والمسح لو كان المسح غايبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والابن اذا كان  
غايبا عن المهر والنجى المهرتين مؤنة في اخصاره لم يلزمه اخصاره قبل اخذ الوصي  
والمرتضى اذا اعار الرهن من الابن لم يبطل صحة في الجس فمؤنة بخلاف  
البائع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقطت فدا عليه ردنا وما في بوء  
السراج التوامج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زورا  
او بهرجه وردنا ليس له استرداد المبيع وفي الابن يسترده ولو قبضه المشتري  
باذن البائع بعد نقد الثمن وتفرغ فيه ببيع اذ بهت ثم وجد البائع الثمن زورا  
ليس له المطالبة بقرق المشتري بخلاف الابن ذكره الاستيعاب في البيع وقا  
خان في الابن **ما افرق** فيه الوكيل بالبيع والوكيل بتبضع الدين صح ابراء الاول  
من الثمن وصحة ضمن ولا يصح من انما صح من الاول قبول الحوالة ومن الثاني  
وصح من الاول اخذ الرهن لا من انما صح منها اخذ الكفيل وخان الوكيل بتبضع  
المدين فيه ولا يصح خان الوكيل في المبيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة الوكيل  
بالتبضع بالدين لا الوكيل بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه لادائه  
للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالتبضع للثمن ولا يصح من الموكل المشتري  
عن الوضو الا الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالتبضع **ما افرق** فيه النكاح والجمعة  
لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضا بخلافها لا يحررها بخلافه لا يصح  
الا بمعتقة بخلافه **ما افرق** فيه الوكيل والوصي على الوكيل عزل نفسه لا الوصي  
بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتبعية الوكيل  
بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي  
ولا يصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها  
الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل

ولا يشترط

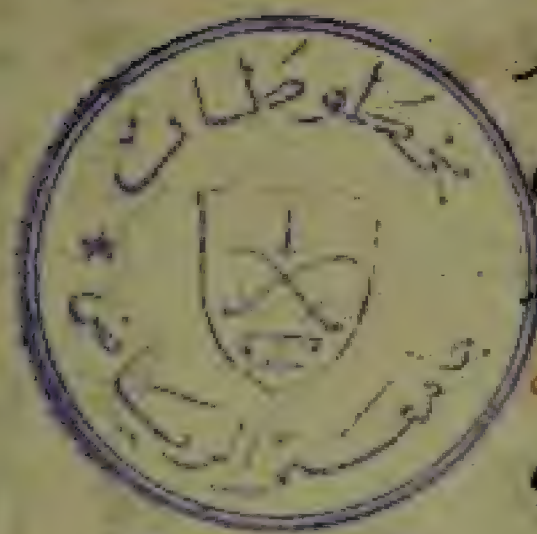
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام التصديق نصيب القاصي  
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا من تصدق له المخطوف في ان القاصي يعزل وصي  
الميت في حياته او تهره بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من الزكاة نادى  
المشتري انه مبيع لا يبيته فانه يخلف على البتات بخلاف الوكيل يخلف على نفي العلم  
في التينة ولو ادعى نفيها اهل بلخ فالاقتل للوصي ان يجاوز بلخ فان طر في كورة  
اخرى جاز على الاتح ولو ادعى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم  
من الفقراء ولو صدق فقال الفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا جازاته المستثنى  
وفي الخيثة لو قال الله على ان تصدق على عيسى فتصدق على غيره لو نزل ذلك فبفسخ جاز  
ولو امر غيره بالتصدق ففعل ذلك المأمور ضمن المأمور انتهى فعلا كما خلف فيه الوصي  
الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي كانه وصيه له بشرط العمل وهي  
في الخيثة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان عمل معلوم صح والآلا  
وتجتمعت في ان كلا منهما امين مقبول القول في المدين ويصح ابراءهما عما وجب  
بعدهما ويصحان وكذا يصح خطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعدهما  
واسلم ان الوصي والوارث يشتركان في الحفاضة عن الميت في التعرف والوارث  
اقوى ملكة الدين فلو ادعى بيقع عبديتين فكل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث  
اعتاقه بتجيرة او تدينا وتدبيره وكذا به ولا يملك الوصي الا التجيز وهي في التخصيص  
ولا يملك الوارث بيع تركته لنفسه والدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا  
باجرة القاصي وهي في الخيثة وهي القاصي كوصي الميت ويترقان في احكام ذكرنا  
في وصايا الغايب امين القاصي كوصية ويترقان في ان الامين لا تحقه لغة  
كالقاصي ووصية تلحقه كوصي الميت الحمد لله رب العالمين ونلتم هذا الوقت  
بمواعد شتى من ابواب متفرقة وفوارب لم تذكر فيما سبق **ما جاز** اذ اني بالواجب  
وزاد عليه بل يقع الكل واجبا ام لا قال لا محالة لو قرأ القرآن كله في الصلوة  
وقرأ وضوءا لو اخل الركوع والسجود فيها وقع وضوءا وخلعوا فيها اذا مسح  
جميع ارجلهم فقبل يتبع الكل وضوءا والمعتد وقوع الربع وضوءا الباقي سنة وحكموا  
في تكرار العمل فقبل يتبع الكل وضوءا والمعتد ان الاول في وضوءه الثانية والثالثة

جب



سنة مكرمة ولم ار ان ما اذا اخرج بي عن غيبه من الابل من بيعه وضاو  
وما اذا اندر في شاة فخرج بدينه وهل يات في السنة هل ينوي في الكل الوجوه  
والا في الثواب هل يناب على الكل فواب الواجب او ثواب النفل فبما اذ في سنة  
الركوة لو استحق الكسرة او ما كان هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم استتم قالوا  
في الاجبة كما ذكره ابن وهب من ثاب الى خلافة الله اذا نجي بين وقت واحدة  
وضاوا الا في تطوع وقيل الا في لم استتم ولم اركم ما اذا وقف بمرات ان بين  
القدر الواجب او زاد على حالها في نفقة الزوجه او كشف عورتها في الخلا زاندا  
على قدر الخراج اليه هل يات على الجميع ولا **قائمة** تعلم العلم يكون فرض عين وهو  
بتدريج الخراج اليه ليدبره فرض كفاية وهو ما زاد عليه المنع غيره ومنه وبما هو  
في النفقة وعلو القلب وما هو علم الفلسفة والشعبية والتجيم والامل علم الطب  
والبحر وطل في الفلسفة المنطق وفي هذا القسم علم الحروف والموسيقى وكرها وهو  
اشجار المولدين من النزل والبطالة ومباها كما شمارهم الى لا يستحقها وكذا  
الخراج يدفعه الاحكام كسنة كاشية في شرح الكثرة منه وكذا الاطلاق بدخله وكذا  
التقل **قائمة** ذكر البرازي في المناقب عن الامام الجباري الرجل لا يصير خيرا كما لا  
الا ان يكتب اربع اربع مثل اربع في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع  
لاربع وهذه الابعات لا تتم الا باربع مع اربع فاذا غت لها كانت عليه اربع  
وايتي باربع فاذا صبر اكرم الله مكانه الدنيا باربع واثابه في الاخرة باربع كما اذا  
فاخبار الرسول وم شرايم واخبار الحجة ومقاديرهم والنا بعين واحوالهم وسائر  
العلماء وتواريخهم اربع اسماء عالم وكان ام واسكنهم وارزمتهم كاربوع في التوحيد  
والخطبة والدعاء مع الترتيل والسميت السورة والتكبير والصلاة مع اربع المستدات  
والمرسلات والموقوفات والمعطوعات في اربع في صفه في ادراكه شبايه في الله  
عند اربع عند شطه عند فراغه وفرة وغناه باربع بالجمال بالبحار بالبلدان على  
على الاخراف والجلود والاكاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاول والآخر اربع  
عن من هو قومه ودينه وشمله وعن كنهه اربعة اذا علم انه ضل عن اربع لوجه الله  
ورضاه والثلث بان وافق كل سب الاكاف ونشر ما بين طائفة لا يحيا ذكره بديعة

ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربع من كتب العبد وهو معرفة الكتاب واللغة والعرف  
والخروج اربع من اعطاء الله الحكمة والقدرة والمرض والحفظ فاذا غت له هذه  
الاشياء كان عليه اربع الابل والولد والمال والوطن وايتي باربع شمانية الاكاف  
وسلامة الاهداء وطعن الجبال وحسد العلماء فاذا صبر اكرم الله مكانه الدنيا باربع  
بعد الفسقة وجبته النفس ولذة العلم وحموة الابد واثابه في الاخرة باربع الشفا  
لمن اراد من اخوانه ونقل الرش حيث لا تطل الا ظله والشرب من الكوز وجوار  
السيقين في اعلى عيسى فان يطيق احتمال هذه المشاق فعليه بالغة الذي يمكن  
فعله وهو في بيته قارس كن لا يحتاج الى بعد اسفار وطى ديار وركوب بحار  
مع ذلك ثمة الحديث ليس ثواب القعدة وعرة اقل من ثواب المحنة وعرة **قائمة**  
قال في المستصفي اذا استل عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الزوج يجب  
علينا ان نجيب بان مذهبنا مذهب يحل الخطاء ومذهب مخالفينا مذهب يحل  
الخطوب لانك لو قطعت القول بالحق قولن ان المذهب يخطئ ويصيب واذا سلطنا  
عن معتقنا ومعتقنا في القاية يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه  
والباطل ما عليه فمنا هذا نقل عن الشيخ انتهى **قائمة** المير والمضاف الى مرفعة  
القوم من جوابه في الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله تعالى في هذا الذي يخالفون  
عن امره اي كل امر الله كما ومنه فروع القولية لواجب لولوزيد او وقف على ولده  
وكان له لا لا ذكره وانما كان لكل ذكره في فتح القدرة الوقت وقد فرغته  
على الى عدة ومنه فروعها لوقال لا حارة ان كان حلك ذكر فانيت طالق وحده  
وان كان اني فشتي فلو لم ذكر لا وانتي قالوا لا تطلق لان الحلل اسم لكل عدل  
او جارية لم يوجد شرط ذكره الا يلق في باب التعليق وهو موافق للقاعدة فخرجت  
عليها ولو قلنا بعدم العموم لزم وتبع الثالث وخرج عن القاعدة لوقال زوجتي  
طالق او عديتي فطلقت واحدة وعن واحد فالتعيين اليه مقتضاها طلاق الكل  
وعنى الجميع في البرازية من الايمان ان فعلت كذا فانما طالق ولما اثنان  
فاكثر طلقت واحدة والبيان اليه انتهى وكاتبة انما خرج هذا الزوج عن الكل  
لكونه من باب التعيين المبينة على العرف كما لا يخفى **قائمة** قال بعض المشايخ





براهن شفيعة الخلق ناقة صلاح  
 تزيينها في رضاء وحمل  
 وزيدت على العشرة المذكورة ناقة ربه  
 وحسنها بغيره

العلم ثلثة علم يفتح وما احرقه وهو علم النحو والاصول وعلم لا يفتح ولا احرقه وهو  
 البيان والتفسير علم يفتح واحرقه وهو علم الفقه والحديث **فائدة** من الجوهره  
 قال محمد ثلثة من النافذة استغاض الجنب والحلبوس على باب الحمام والنظر في حراءه  
 الحكيم انتهى **فائدة** المستطرف ليس في الحيوان من يدخل الجنة الا تحت طيب  
 الكهف وكيس اسمعيل وناقة صالح وحملا العزيز وراق النبي **فائدة** من المؤمنين  
 يقطع حمة ظلمة الغفلة وشم النكد وريح التفتة ودخان الحرام ونار اللبس  
**فائدة** في الدعاء برفع الطاعون سبكت عنه في طاعون سنة تسع وستين  
 وسعمائة بالناصرة فاجبت بانى لم اده حركا ولكن خرج في الغاية وعزاه الشرح  
 اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلوة الفجر وهو قول  
 الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات  
 كلها انتهى وفي فتح الباري ان مشروعية القنوت للنوازل مستمرة لم ينسخ وبه قال جمهور  
 من اهل الحديث والاولى حديث الى جعفر عن انس ما زال القنوت حتى فارقت الزنا  
 اي عند النوازل وما ذكرنا من اخبار الخلف بغيره كنعلم ذلك بعد رسول الله  
 وقد قنت الصديق في حجارة الصحابة مسليمة وعمر بن الخطاب وكذا  
 قنت عمر رضي الله عنه على رضى في حجارة معاوية ومعاوية في حجارة انس رضي الله عنه  
 عننا في النوازل ثابت وهو الدعاء اي بغيرها ولا شك ان الطاعون من اشنع  
 النوازل قال في المصباح النازلة المحيية الشديدة تنزل بالناصرة انتهى في النوازل  
 النازلة الشديدة انتهى وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناصرة  
 انتهى وذكر في السراج التوامج قال الطحاوي والابن قتيبة في المعجم نازلة غير بلية  
 فان وقت بلية فلا بأس بك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قنت شراها يدعو على  
 غلى وركبان ونبي طيان ثم تركه في الملتقط انتهى فان قلت هل له صلوة  
 قلت هو كالحسوف لما في منية المنة فيل الزكوة وفي الحسوف الظلمة في النهار  
 واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعدم المرض يصلي وهدانا انتهى لا شك  
 ان الطاعون من قبيل عموم المرض فيسكن له ركعتان فرادى وذكر الالباني في  
 القرآن يتفرغ كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة الزلازل

والصواعق

والصواعق وانما الكوكب الصواعق الهابل بالليل والليل والامطار الدائمة وعموم الامطار  
 والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات  
 المخوفة انتهى فان قلت هل يشرح الاجماع للدعاء بدفعها ليعمل الناس بالعلم  
 بالجبل قلت هو كحسوف القمر وقد قال في حرانته المنية والصلوة في حسوف القمر  
 تؤدي فرادى وكذا كنه الحكمة والرجح والفرع لا بأس بان يصلوا فرادى ويدعون  
 ويتفرعون الى ان يزول ذلك انتهى فظاهره انهم يجمعون الدعاء والتفرع لانه اقرب  
 الى الاجابة وان كانت الصلوة فرادى وفي المجتبى في حسوف القمر قيل الجماعة بائنة  
 عننا لكنها ليست سنة انتهى وفي السراج التوامج يصلي كل واحد لنفسه حسوف القمر  
 وكذا في غير حسوف من الافزاع كاترجح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار  
 الدائمة والافزاع الغالبة وكلها حكم حسوف القمر كذا في الوجيز وحاصل ان العبد ينبغي  
 ان يترفع الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عم اذا فرغ من صلاته انتهى وذكر شيخ  
 الاسلام العيني في شرح الهداية الرجح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والامطار  
 الدائمة والصواعق والزلازل انتشار الكوكب الصواعق الهابل بالليل وعموم الامطار  
 وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا وسألوا فرادى  
 وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى وقد صرحوا بالاجماع والدعاء لعموم الامراض  
 وقد صرح شافعي والبخاري ومسلم والمكحولون على الطاعون كما بنى جرمانه الوباء اسم  
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتصرح اجماعنا  
 بالمرض العام بمنزلة تبركهم بالوباء وقد علمت انه يشتمك الطاعون وبه علم جواز الاجماع  
 للدعاء بدفعه لكن يصلوا فرادى ركعتين بنوى ركعتي دفع الطاعون وصرح ابن جرير  
 بان الاجماع للدعاء برفع يدعة والحال الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني  
 في شرح البخاري سبعة حكم من مات به من اقام في بلده صابرا محتسبا في فرج من بلده هو  
 فيها من دظها وبذلك علم ان اجابنا راجح لم يملوا الكلام على الطاعون وقد اوسع  
 الكلام في الامام الشافعي في القضاة من الخفيفة كما ذكره شيخ الاسلام ابن جرير  
 في كتابه المستمسك بعد الماعون في خوايد فضل الطاعون وقد طالع في تلك السنة  
 من اول الخريف وقد ذكر فيه انه المخرج عند متأخر في الشفعة ان الطاعون اذا اظلم

حزبه

الافزاع



في بديهة خوف الان يزول عنها فتعبر بقراءة من الثلث كما لم يرض عند المالكية  
روايتان والمخرج منها عندهم ان حكمه حكم الصحيح وانما الحنفية ولم ينصوا على عضو  
المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الحق عند المالكية هكذا قال في جماعة  
من علماءهم انتهى قلت انما كانت قواعدنا ان في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق  
المريض فلا يبرأ لزوجه لان الغالب السلامة بخلاف ما رزحوا او قدم البطل  
بقودا ورجع فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك انتهى دعاه في الطاعون  
ان يكون من زل بغيره كما لو اتين في صف القتال فلهذا قال في جماعة من علماءنا  
لاني جاز ان قواعدنا تقتضي ان لا يكون كالصحيح بين قبل نزوله بواحد اذا طعن  
واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو في مرض لم يطق من اهل البلد الذي  
نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن جرير في ذلك كتاب المسئلة الثالثة  
يستنبط من احد الادوية في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التفرق  
الى البلاد ومن الادوية الدالة على شدة دواء الحر في ايام الربا ومن امور  
ادويةها خذاق الاطباء مثل افراخ الرطوبات والفضيلة وتقليل الغذاء وترك  
الرياضة والكث في الحمام ولازمة السكون والدعوة وان لا يكثر من استنقاء الهواء  
الذي عنده وحره الرئيس ابو علي بن سينا بان اول شيء يداوى به علاج الطاعون  
الشرط ان امكن فيسيل ما فيه ولا يترك حتى يجد فتورا او سميعة فان اصابته  
بالحمية فليقل وقال ايضا يعالج الطاعون بما يتبعض ويبرد وباسفحة مبردة  
مغموسة في خل وماء اودهن ورد اودهن تفاح اودهن اسود يعالج بالاسفحة  
بالنصف ما يحمله الوقت او يخر ما يخرج المخلط فيبيل على القلب بالمخفظة والقوة  
بالمرات والمعطرات ويجعل على القلب من ادوية الحجاب الحفقات الجارية قلت  
وقد اغفل الاطباء في عصرنا ما قبله هذا التدبير فوقع التعريض الشدي من تولد ثم  
على عدم التعرض لاصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذا في حيث  
صار عامتهم يبتعدون عن ذلك وهذا النقل عن رئيسهم في انما اعتدوه والعقل بواقة  
كما تقدم ان الطعن يشير الدم الكاين فيسحب في البدن فيحصل اليك ان من ثم يصل  
ان ضرره الى القلب فيقتل لذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او النقص

انه واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رحمه في البرازية واذا انزلت الارض وهي  
في بيته يشجب له الزوال الى الهواء ولو لم يزل ولا يلقوا بابا يدرك الى التهلكة ونسب  
قبل الزوال لا يطاق من سجن المسلماني انتهى وهو يفيد جواز الزوال من الطاعون  
اذا نزل ببلدة والمدينة في التعجيب بخلافه وروى العلائي في فتاويه انه عم من  
يحدث ما يل فاسرع المشي فيقتل له ان من قضاء الله كما قال عم فرار الى قضاء الله  
ايضا انتهى **قائمة** نقل الامام السبكي رحمه الامام علي ان الكنيسة اذا هدمت  
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة بنائها ذكره الكاسطوني في حشر الخيرة في اخبار مصر والقاهرة  
ذكر الامام قلت ليستطمن ذلك انما اذا فعلت لا تنفع ولو بغير وجه كما وقع  
ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنيسة بجارة زويلة ففعلها الشيخ محمد بن الكاشي في  
العقصة فلم تنفع الا الان من ورد الى السلطان في بنائها فلم يخاسر حاكم على فتحها  
ولا ينافي ما نقله السبكي رحمه الامام قول الحبان وبعاد منهم لان الكلام فيما هدم  
الامام لانها انهم فليتأمل **قائمة** الغنى لا يمنع اهلية الشهادة والقضاء والامر  
والسلطنة والامانة والولاية في مال الولد والولاية على الاوقاف لا تحل توليته  
كما كتبه في الشرع واذا فسق لا ينزل فانما يستحقه من كونه عاقل وكفى عاقل  
الا ان السيف فانه لا ولاية في مال ولده كما في وصايا الخانية وقسمت عليه  
النظر فلا نظر في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط لما تفرغ له فله ان ينفذ  
تلك في تصرف في غير ملكه ولا يوقى على ما له ولا لا بد من الكوة بنوه ولا يوقى على  
كما ذكره في حكمة فكيف يوقى على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للفظ من لم يسأل  
الولاية للوقف ليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج به انظر ما اذا  
علم به فسق كسر الخرد وكذا انتهى ان يخرج من ماله اسم قاله في حقه القاضي  
لانه ينزل به لما عرف في القاضي ثم سلم ان السقف لا يستلزم النسق لما في الذخيرة  
من البحر الشيخ المجدد الحق مالكه سواء كان في الشراء بان جمع اهل الشرع النسق  
في داره ويطهرهم ويقيمهم ويسير في النفقة ونسب باب الجارية والطاء عليهم  
او في الخيران يعرفه في بناء المساجد واشباه ذلك في حقه القاضي صيانة لماله  
استهني وذكر الزيلعي ان السقف من عادة التبرع والكراف في النفقة وان يعرف



تحتل لا تفرق لا يفرق العقل والعلل والبرهان غرضه في دفع المال الى المصلحة  
 وطرا والجامع الطيارة بين عال والغب في الجرات في غير محله واهل المساجد  
 في العرفان والبرهان مشروعه والبرهان في العلم والشراب  
 انتهى والغلبة في كسب الجرح عندنا ايضا والفانل في كسب ولا يقصده كفت  
 لا انتهى الى التفرقات الراجحة فيقع في الساعا سلامة قلبه ذكره الزليعي ايضا  
 ولم ارجع شهادة السفيه ولا شك ان كان مضيقا لاله في الشراء فهو فاسق  
 لا يقبل شهادته وان كان في الخير فلا يقبل وان كان مغفلا لا يقبل شهادته لكن في كل  
 بالمغفل في الشهادة بالمغفل في الجرح في الحاشية في اشتد غفلته لا يقبل  
 شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على علم المغفل من التغفل وهو الذي لا يقبل  
 انتهى وفي المصباح الفعلة فينبه الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره له انتهى الط  
 ان المغفل في الجرح في الشهادة وهو انه في الجرح لا يقبل الى التفرقات الراجحة  
 وفي الشهادة لا يقبل كراواه او سمع فلا قدرة له على ضبط الشهادة **قاعدة**  
 لا تفرق الصلوة على ميت موضوع على مكان ولا ينافيه قوله ان له حكم الامام وهو  
 يكون انفرادا على المكان لا تفرق معقل بالتشبيه باهل الكتاب وهو مفقود منها والاصل  
 عدم كراهته وبه اقيمت **قاعدة** ذكر الالب في القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم  
 القضاء وقيمة القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالحكام  
 الكلية وعلم القضاء والفقه بالحكام الكلية علم بكيفية تنزيل العلم بالنوازل  
 الواقعة في هذا المعنى ما ذكره ابن الفرق ان امير افرقيته استفتح اسبغ الغوات  
 في دخول الحمام مع جواريه دون سائر له ولحق فاقاه بالجواز لانه ملكه واجاب  
 ابو حنيفة في ذلك قال لان جاز النظر اليه وجاز له النظر اليه لم يحزن له  
 بعض من بعض فاعل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الخيرية فلم يغيرها التي فيما  
 بينه وبين واعته ابو حنيفة والفرق المذكور هو في الفرق بين علم القضاء وفقه  
 الفقه ففقه الفقه هو العلم بالحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها  
 على النوازل ولما ذكر الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن سعيد قضاء القبر وان  
 وحمل كسبه في الفقه واهوله شهيرة فلما جلس الخصم اليه وفضل بينهم دخل منزله

مقبوضا

مقبوضا فتا لت زوجه ما شئت انك قال لها عسر على علم القضاء فتا لت له  
 رأت الفقيه سهرته اجعل الخصب في كسبه بين سائلك قال انها عسرت ذلك  
 فسهل على انتهى **قاعدة** ذكر الاموي ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية  
 الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا باجر الجرب وتدير الجيوش  
 وان يكون له قوة بحيث لا تقول له اقامة الجرد وودعها القاب والضاف  
 المظلم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكرا حرا فذا الحكم مطاعا قارا  
 على من فرج عن طاعته واما المختلف فيها فكونه قريشا وما شئت ومقصودا  
 وافضل زمانه ذكره الالب في كتاب الامامة **قاعدة** كل انسان غير الانبياء  
 لم يعلم ما اراد الله له وبه لان ارادته بما عيب عنا الا الفقه فاتهم علموا ارا دته  
 بهم بحجة الصادق المصدوق بقوله من يرد الله به خيرا يفكره في الدين كذا في اول  
 شرح البرهان للعراقي **قاعدة** اذا دلى السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته  
 لما قد مضى من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا يجوز توليته غير الابل خصوصا ان  
 سلم من سلطان زماننا انه انما يولي الموارس على اعتقاد الاجل فكلها كالمشروط  
 وقد قالوا في كتاب القضاء لو دلى السلطان قاضيا عدلا ففسخ النزل لانه  
 لما اعتد عدالة صارت كانه مشروط وقت التولية قال ابن ابي عمير  
 فذلك يقال ان السلطان اعتد اهليته فان لم يكن موجودا لم يصح تقديره  
 خصوصا ان كان المتقدم مدرسا اهل فان الابل لم يغزل وصرح البرازي  
 في الصلوة ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتضى بلوغ المستحق واعطاء  
 غير المستحق وقد مضى عن رسالة ابو يوسف الى مازون الرشيد ان الامام ليس  
 ان يخرج شيئا من يده الا بجنت ثابت معروف وعن فتاوى قاضي خان ان امر  
 السلطان انما يفقد اذا دافى الشرع والافلا فيفقد في معيد النعم ومبداء النعم  
 المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلم ولا يفتحق الفقهاء  
 المنزول معلوما لان مدرستهم شاعة عن مدرستهم وهذا كله مع قطع النظر  
 عن شرط الواقعة في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المدرس متصفا به لم يصح التدريس  
 وان كان اهل للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تجب على



من له بصيرة والذى يظهر لها معرفة منطق الكلام وتصوره ومعرفة المتعالمين  
وان يكون له سابقة اشتغال على المشي بحيث صار يعرف الاصطلاحات  
ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرته على ان يسأل ويجيب اذا  
سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والعرف بحيث صار يعرف  
الفعل في المعنويات والغير ذلك واذا قرأ اليقين وان الخي تبارى بحفرتة رذ عليه  
**فائدة** ثلثة لا يستجاب دعائهم رجل له امرأة سيئة الخلق فلا يظننها ورجل  
اعطى مالا سفيها ورجل داني ولم يشهد كذا في حجر المحيط **فائدة** كل شيء يسأل  
العبد عنه يوم القيمة الا العلم فان الله لا يسأله عنه لانه طلب من مبدء ان يطلب  
الزيادة منه وقيل رب زدني علما فكيف يسأله عنه ذكره في العصوصي **حاشية**  
سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي فيها احد ولا يدرس والفاضي جالس فيها  
لكم فقل له وضع خزانة بها لحفظ الخاضرة السجلات للنفع العام ام لا فاجبت  
بالجواب اذا قلتم قولهم لو ضاقت الطريق على المارة والمسجد واسع فقلتم ان يوسعوا  
الطريق الى المسجد ومن قولهم وضع اثاث بيته ومناخه في المسجد للوقوف في النسبة  
العامه جاز ولو كان الجواب من قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا لو كان  
ان يوسع في الجامع ليحضر المصلح المسجد ولم يضع السرير بالاجارة في فناءه ولا  
ان هذه الصفة من القضاء وحفظ السجلات من النفع العام فهم يجوزوا جعل  
المسجد طريقا دفعا للقران العام وجوزوا اشتغال بالحبوب والاثاث والمناخ  
دفعا للقران الخاص وجوزوا وضع النعل على دفعه وصرخوا بان القضاء بالجامع  
اولى من القضاء من بيته وصرخوا بان الفاضي يضع خطه عن عيونه اذا جلس  
في القضاء وهو ما فيه السجلات والمناخ والوثائق يجوزوا اشتغال بعض بها فاذا  
كثرت وتعدت جعلها كل يوم من بيت الفاضي الى الجامع دعيت المفروقة الى حفظها به  
**فائدة** من قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون التوقي  
عليه كذا في قضاء البرازية **فائدة** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو مستحق  
قولهم اذا بطل المتضمن بالكلية بطل المتضمن قالوا لو ابرأه او اخر ضمن عقدا  
فسد الاراء كافي البرازية وقالوا القاطع ضمن عقدا فاسدا وبطل لا ينعقد به شيء

كما في قوله

من الماذن

كما في الحاشية وقالوا لو قال بعثتك في بالي فقتله وجب العتصا كافي حاشية  
المستعين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاول بطله فانه لو قال اقتلني فقتله وجب العتصا  
لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كافي الحاشية لو اوجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر احي  
لم يبيع واذا لم يستأجره المارة فالتحق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت  
لان الاجارة لم يبيع ما في ضمنه وقالوا لو جده النكاح مكتوبة بغيره لم يلزم فقلت  
لان النكاح انما لم يبيع فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في الغنية مستلحق يلزم  
فيه ما لو جده للزيادة لا الهياط ولو قال لها ابرائني فاني املكك مائة جديدا  
فابرأت فجدها في هذه الصورة وقعت حادثة اشترى جامعها او قاضيه ووقعه  
وضمنه الى وقف او شرط له شروطا فافيت بطلان شرط بطلان المتضمن وهو  
شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى عيونه بال لم يجز وكان لان يختلف  
اشترى فقلت لان الشراء باطل بطل ما في ضمنه من استقاط العين ثم قلت يمكن ان  
يزرع عليه لو باع وطمعته في الوقف لم يبيع ولا يستقطقه منها يخرجها عنه وفرض  
عنها ما ذكره في السبع لو باع القار واجر الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة  
فقتضت القارة ان لا يطيب لشبوت الاذن ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب  
لو ابرأه المولى على يد الكفاة فلم يقبل عتق وتبع البول مع انه لا يبرأ من العتق  
وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لو صرح  
بمال لم يبيع لكن كان استقاط للشفعة مع ان المتضمن للاستقاط صلي وقد بطل ولم يبطل  
ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعة بمال لم يبيع وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل  
وقالوا لو قال العتيق لارأته او الخنزير للخنزيرة اختارني ترك النسخ بالني فاختارت  
لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لاني ضمنه وقالوا الكفاة بالنفس  
بغيره الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط **فائدة** يرب من هذا القاعدة قولهم  
المعنى على ان اسد فاسد استثنى منها مسألة ان الذبح الصحيح للدعوى الى اسد صحيح  
على المختار وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى  
وبينت في الشرع فائدة صحيحة يعرف بها في المسئلة **فائدة** اذا جمع  
الحقان قدم على العبد لا يصحبه على حق الله كما لعناه باذنه الا انما اذا احم



وفي مكة صير وجب ارساله حقا للمكة ومنهم من يقول انه باب الجمع بينهما  
لا المجمع ولذا يرسله على وجه لا يجمع **الكتاب الرابع من الشكوك والنظائر**  
**وتتلوه النبي الرابع الاغوار**  
الحمد لله اولاد افرا والصلوة والسلام على من نكثت حاسنه باطنا وظاهرا  
**بعد** فتلوه النبي الرابع من الشكوك والنظائر وهو في الاغوار جمع لغز  
تلك التلوه الغز في كلام اذا عني مراده والاسم للغز والجمع الاغوار مثل طلب  
وارطاب واصل الغز حجر البرقع بين القاصعاء والافاقا يحفر مستقيما الى الجبل  
ثم يعمل على عينه شحالا عروضا يعثر فيها فنجي مكانه بتلك الاغوار انتهى وقد طاب  
قدما حيرة الفقهاء والعهدة فرائدها اشتغلا على كثير من ذلك ثم رأيت في كتابا للشيخ  
الاشرفية الغار الحنفية شيخ الاسلام عبد الرزاق الشحنة فانتجت منها  
احسنها باقتضائها كما لا يخرج على ضعف او كان ظاهرا **طاهرة** ما افضل المياه  
فقل ما منع من احسانه عم اي حوض صغير لا نجس بوقوع النجاسة فيه فقل حوض  
الحمام اذا كان الغرف منه متداركا اي حيوان اذا خرج من البرص حيا نزع الجميع  
والنجات لا فقل **طاهرة** ان كانت عابرة من الهرة ينزع كله والا لا اي يسير  
يجب نزع ولو واحد منها فقل يسير صفة فيها ولو الاخير من يسير نجست عورت  
كوفارة اي ما لا يشترط يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل ما مات فيه صنف نجس  
ونفقت اي تكبير لا يكون به شرا فيها فقل تكبير النجس دون التعظيم اي مكلف  
لا يجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اي  
مصل فتلوه بقرائة التران فقل من سجد الحرف فقرأ في ذهابه اي صلوة  
تراه بعض السورة فيها افضل من سورة فقل التران لا سجدة بالجمع من مضان فاذا  
قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الا ان يعني ان يقال في غيرهما  
ايضا لان بعضا اذا كان اكثر ايات كان افضل اي صلوة انسدت نجسا واي صلوة  
سجدت نجسا فقل رجل ترك صلوة وصلى بعدها نجسا اذا كان الغار شنة فان قضي الثانية  
فدت الحنة وان صلى السنة قبل قضاها لمحت الحنة في كلام في شرح الكنتز  
اي صلوة نسدت بالحرف فقل مصطلح الرابع اذا قام الى الخ منته قبل العقود

قد الشهد فوضع جبهته فاحدث قبل الرنح عنت ولو نزع قبل الحدث قد  
وصف الغرضية وفيه قال ابو يوسف روى صلوة نسدت احدها الحرف تجب ان يقول  
محمد بن اي مصل قال نعم ولم تعد صلوة فقل من اعتاد في كلامه اي مصل  
متوضي رأى الماء نسدت فقل المعتدي بامام يتيم اذا رآه دون امامه اي اواة  
تصلح لامانة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة كسجدة وتبها الباكون اي فر يفته  
يجب ادائها ويحكم قضاؤها فقل المجعة اي رجل كرراية سجدة في مجلس واحد  
وتكر الوضوء عليه فقل اذا تلبسا خارجا للصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة  
**زكاة** اي مال وجبت زكوة ثم سقطت بعد الجول لم يملك فقل الوضوء اذا  
رجع الواهب فيه بعد الجول ولا زكاة على الواهب ايضا اي مضاب حوضي فارغ  
عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر قبل العقب او مال الضار اي رجل يزني وله  
اخرا فقل من ملك مضاب سائمة لا سادى ما في درهم اي رجل ملك مضابا  
من النقد جعلت له فقل من لم يملك لم يملكها اي رجل يشتري له اخفاء اطرافها  
عن بعض دول بعض فقل المربي اذا كاف من ورثة بجرهما ستر عنهم اي رجل  
يسحب له اخفاء فقل الخاف من الغلبة لا يكون كزرة ماله اي رجل غني عند  
الامام فلا تحل له فغير عند فقل له فقل من له دور يستغله ولا يملك نفسه با  
**القسمة** اي رجل اخذ بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورواها في  
شهادته ولكن ان تقول من كان في حجة صوم اخذ لاني اي رجل نوى رمضان  
في وقت السنة ووقع فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع ريق غيره عليه  
الكفارة فقل من ابتلع ريق جيبه اي صائم اخذ ولا قضاء عليه فقل من شرع  
فيه منظونا كن شرع بنية القضاء فبين ان لا قضاء عليه اي رجل نوى التطوع  
في وقت ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه **الحج** اي فارق لادم  
عليه فقل من احرم بها قبل وقت ثم اتى بانها الهام في وقت اي فغير يذمه الاخر من  
الحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه اي افاقي جاوزا لميسقات  
بلا احرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة او من جاوزا ولا المواقيت  
**الكتاب** اي اب زوج بتمه من كفوا ولم ينفذ عند الامام فقل الاب السران اذا



زوجها با قتل من مهرها اي امرأة اخذت ثلثة مهر من ثلثة ازواج ويوم واحد  
 قتل امرأة حال طلقته ثم وضعت لها كمال المهر ثم تزوجت وطلعت قبل الدخول  
 ثم تزوجت فان اي رجل مات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث  
 والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث  
 دون المهر قتل ابو عبد رزوه مولاه امته ثم اعتقه ثم تزوج حرة ونحوه اي صغير  
 توفي النكاح على اجازة قتل المكاتب الصغير اذا تزوج مولاه اي اب زوج  
 بنته فلم يرخص الوتي فبطل قتل العبد اي جماعة لا يوجد له مصاهرة فقتل جماعة  
 الصغيرة والميتة اي مطلقة ثلثة دخل بها اكلها ولم تحل قتل اذا كان العقد  
 فاسدا اي معتقة امتنعت جبرها ولم تحل لغيره فقتل اذا اغتسلت وتبعت  
 لمعة بقتل **الطلاق** اي رجل طلق ولم يتبع قتل اذا انبت الاجبار كاذبا اي  
 رجل قال كل امرأة اتردها حتى تتكلم الساعة فهو طالق فترجعه ولم يتبع قتل  
 اذا قصد تلك الساعة ان يتردها وهذا اذا سكن اي رجل له امرتان ارضعت  
 احدهما حبسا وموت الاخرى عليه وصرها قتل رجل زوج ابنة الصغيرة ما عتقت  
 فاختارت نفسها فترجعت بافواه زوجة فاضعت البنت الذي كان زوج  
 فرجها ببلين هذا الرجل موت فرجها عازدها لانه صار ابنه من الفاحش فصار  
 متزوجا حليمة ابنه فلا يجوز **العنف** اي عبد عتق بلا عتاق وصار مولاه  
 ملكا لم يفتل حر حتى يدخل دار ناعم عبده بلا امان والعبد لم يفتل حتى يفتل  
 ملكه ويُسأل بوجه اخر اي رجل صار حلو كالعبد وصار العبد حرا اي زوجين  
 مملوكين تولد منهما ولد حر قتل الزوج عتق تزوج بالاذن امه ابيه فالولد ملك  
 للاب وهو حر لانه ابن ابنة اي رجل عتق عبده وباعه ودارا فقتل اذا ارتد  
 العبد بعتقه فاسكه بعبده وباعه اي عبد عتق عتقه على شرط ووجد ولم يفتل  
 قتل اذا قال له ان صليت ركعة فانت حر فصليتها ثم تكلم ووصلت ركعتين عتق  
 فالركعة لا تدينه حتى يفرق اليها لكونها حرة اي رجل اقر بعتق عبده ولم يفتل  
 قتل اذا اسنده الى حال حياته **الايمان** قال لا والله ان فرجت من هذا الماء  
 فانت طالق فالحيلة قتل يخرج ولا يثبت لان الماء الذي كانت فيه زال

بالرجل

بالرجل اي رجل اتى الى امرأة بكسر فقال ان خلعتك فانت طالق وان  
 قصعت فانت طالق فاخرجت ما في الكسر ولم يتبع قتل ان الكسر كان  
 فيه سكر او ملح فوضعت في الماء فذارت فيه اي امرأة تزنت بالرجل فقال  
 لها زوجها ان لم اجعلك في هذه الثياب فانت طالق فترجعتها وابت لبسها  
 فما الخلاص قتل ان لبسها هو وكما معها فلا يثبت ان لم اطلقك مع هذه الثياب  
 فانت طالق وان وطئت من ثيابك فانت طالق فما الخلاص قتل ان يطأها  
 بغير ثياب ولا يثبت مادامت المعتقة باقية وبعها حيوان حلف لا يطأ سوانا  
 واراد في الخلاص قتل ان ينوي الموطع برجله فيصدق ديانته لثلاث نسوة ولم  
 ثوبان فقال ان لم يلبس كل واحدة منك ثوبا منها في هذا الشهر عشرين  
 والا فانت طالق كيف الخلاص قتل يلبس انسان منها كل ثوب يلبس احد  
 ثوبا عشرة وتنزع ثوب الاخرى بقتل الشهر حلف انه يشبهها من الجماع  
 اليوم ان لم يبارتها حتى انزلت فقد اشبهها ان وطئت عاريا فقتل اولاب  
 فقتل انما الخلاص قتل يطعمها ونصف مكشوف النصف **المهر** اي رجل سرق  
 مائة من حرز ولا قطع قتل اذا سرقها على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي رجل سرق  
 من مال ابيه وقطع قتل اذا كان من الرضاة اي رجل قال ان شربت الخمر  
 طابا فعبدى ففرشها طارعا بالبينة وعتق العبد ولم يجد قتل اذا كانت جلا  
 وارثنين **السيرة** اي رجل امن الناق قتل ولم يقتلوا قتل هو قتل حر على طلب  
 الامان لالف فعدا ولم يندفع اي حرقت لا يقتل قتل من كان اسلامه بقاء او  
 فيه شبهة اي حصن لا يجوز قتله ولا امان له قتل اذا كان فيهم ذبح لا يعرف  
 نكح فرج البعض جل قتل الباقي اي رضيع يحكم اسلامه بلا بينة قتل لقيط في دار  
 الاسلام **المفقود** اي رجل بعد ميتا وهو حي يقتل **المفقود الوفق**  
 اي شئ اذا فطم بفسه لا يجوز واذا دخل به جاز قتل الوفق اذا قبضه الوفق  
 لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز اي وقف اخرج انسان ثم مات فاقبض قتل  
 الواقع اذا اخرج ثم ارتد فانت فاته بغير ملكا لو رثته وتنفخ بغيره **البيع** اي  
 بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز قتل بيع المريض



بجارية يسيرة لا يجوز ومنه وصية جارية اي رجل يبيع اباه ويصح صلااته قتل  
اذن لبعده ان يزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها  
فطالب الابن مالكا ابيه بمهراته فوطئ المولى في بيع ابيه واستغناء المهر من ثمنه  
ففعل جاز اي رجل اشترى امته ولا تحل له قتل اذا كانت موطوءة ابدا وبني  
او جوسية او اخته من الرضاع او مطلقته شيئا اي جنيلا يجوز بيعه الا ان  
قتل ما عني بقاء خمس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم  
لا يشترطه ولم يجز بيعه لغيره بخلاف الفقة فانهم عند طهر فيجوز منهم  
بلا اعلم **المكاتب** اي كليل بالاراذل اي لم يرجع فقتل عبد كليل بانه  
فادى بغيره قضاء اي بيع جبارته فقتل بغير العبد ككافر والمخف  
الحاكم ككافر اي قوم وجبت عليهم دين فلما حلفوا واحد سقطت عن الباقي فقتل  
رجل اشترى دارا باباها في سكة نافذة وقد كان قدما في سكة غير نافذة  
فجد الجيران ولا يبيته خلفا وان نكلوا فقتل بفتح الباب وان حلفوا احد  
فلا يبيتن على الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع الحاكم بغيره البعض ذكره القاضي  
عن قتادة اي الليث **شهادات** اي شهود شهدوا على امرئ فقتل على امرئ  
دون الاقرار بشهود نصارى وشهود اعوانى ومسلم معتق عبد مشترك اي شهود تقبل  
شهادتهم ولا يعترفون المشهود عليه فقتل الشهادة على الشهادة اي شاهد جازله  
التي كان قتل اذا كان الحي يقوم بغيره او كان النافعي فاستأد او كان يعلم انه لا يقبل  
اي مسلم يقبل لا تقبل شهادته شيئا وشهد خزانة بصدقة فقتل بغير الحق  
مات الابن مسلمان شهدا اباه انه مات نصرانيا ونصرانية انه مات مسلمانا  
قبل النصرانيان **الاقرار** اي اقرار لا بد منه تكراره فقتل الاقرار بالزنا والاقراء بالزنا  
على غير طراز الزنا ذكره ابن الشحنة والكاظم اغرب بكونه والطان لا وجود لتلك  
الزنا **صلح** اي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالحح ويرد الخ دم البطل **الصلح**  
عن الشفعة **مضارة** اي مضار بغيره ما انفقته من غيره فقتل اذا لم يقع في يده  
منه ما لا شيء **ابنة** اي اب وجب لابنه ولا اروع فقتل اذا كان الابن مملوكا  
لا جنيته اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقتل المسلم باذنه او بغيره

الى المسلم

الى المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال **اجارة** خالة المستاجر من فسخ الاجارة  
بأثر الموهوبين ما اخلته فقتل ان يجعل السنة الاكوتيل من الاجارة ويجعل للآخر  
الاكثر **ديعة** اي رجل ادعى ديعة فصدقه المدعي عليه لم ياتر النافعي بالتسليم  
فقتل اذا اقر الوارث بانه المزكوك وديعة على الميت دين لم يبع او اقره ولو صدقه  
الغرماء فيقتل النافعي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصديقه وكذا في الاجارة  
للمضاربة والعارية والارهن **عارية** اي مستعير مكد المتع بقابل فقتل اذا اطلب  
السفينة في لجة البر والسيف ليعتقل بظلم او الظير بعد ما صار القسي لا يأخذ الا  
ثديها او فرس الغازي في دار الحرب او عارية الرهن قبل قضاء الرهن اي مودع  
ضمن بالهلاك فقتل اذا اظهرت صحة اي مودع لم يخالف ضمن فقتل اذا اقره بغيرها  
لا بعض ورثة فزعموا اليه بعد موته **المكاتب** اي كليل بغيره فقتل  
اذا كان المكاتب مديننا ظلمنا ونصرا اي مكاتب ومذبح جاز بغيره فقتل اذا كان  
حرق في دار الحرب او دبره ثم اخرج الى دار السلام او يلحق بدار الحرب مرتين فقتل  
المولى **المأذون** اي عبد لا يشب اذنه بالسكوت اذا اراده مولاه يسبح ويشترى  
فقتل عبد النافعي **الغصب** اي رجل استملك شيئا فزعم شيئا فقتل اذا استملك  
احد مخرج الباب او زوجي فقتل اي غاصب لا يبرأ بارتد على المالك فقتل اذا كان  
المالك لا يعقل اي مودع لا يجني بلا تعد فقتل مودع الناصب **شفعة** اي مشترك له  
الشفيع ولم تبطل فقتل هو الوكيل بالشراء **شركة** اي شركاء فيما عيني فقتل اذا  
طلبوا لم يمس فقتل السكة الغير نافذة ليس لهم ان يتسبوا وان اجمعوا على ذلك  
**النجاسة** اي مسلم عاقل ذكي وسطي ولم يحل فقتل اذا سمي ولم يرد بها التسمية على الذبح  
اي رجل ذبح شاة غيره فقتل ولم يجز فقتل شاة النجاسة في اياها او قصاب  
شاة للذبح **الكرهية** اي انا ومن غير النكاح كرم استعماله فقتل المستخدم اجزاه  
الا دعي اي انا مباح استعمال كره الوضوء من فقتل ما خضع لغيره اي مكان في المسجد  
نكر الصلوة فيه فقتل ما عينة لصلوة دون غيره اي ما سئل لا يجوز الشرب منه فقتل  
ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء اي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يبنها فقتل اذا  
وقع الحريق في حلة فقتلها لاطفائه باذن السلطان **جنابات** اي جارات



اذا مات الحنفي فليصف الدية واذا عاش فالدية فقل الحنفي وان اقطع شفة  
الصبي قطا باذن ابيه اى رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسة دنانير  
وان قطع اذنه فمليون دينار وقل اذا فرغ الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت  
فليدنه وان قطع اذنه فليدنه الفضة اى عشرة اشبار انسان يجب باطلاقه دية ثلثة  
انحاسها فقل الانسان **الفرايض** ما اول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد  
بن الربيع كذا في الخط اى رجل قبل له اوحي فقال لم اوحي انما يرثني عثمان  
وصاتاك وهدتك واخفاك وزوجتك فقل صحيح تزوج بجدة رجل ميراث  
ام امه وام ابيه والميراث من زوج بجدة الصحيح كذلك فولدت كل من جدتي الصحيح  
من الميراث ميتين فالبنتان من جدتي الصحيح ام امه خالته والقاتل من ام ابي عثمان  
وقد كان ابو الميراث من زوج امه الصحيح فولدت ميتين فاما الصحيح لأمه والميراث  
لابنه فانامات الميراث فلما رأت النش واما جدتها الصحيح والبنتان وهن  
عما الصحيح وخالته وجدة السوس واما امها الصحيح ولاخيه لايه باقى واما  
اخا الصحيح لأمه والميراث من جدتي واربعتين **الفقه الى مسهم هو حق الجمل**  
**بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله الذى علم دقائق الامور من غير الناس  
ويحكم بغير حجة وان جعل الناس والصلوة والسلام على افضل من اعد عليه فوفى  
الامور كلها اليه **وبعد** هذا هو النوع الخامس من الكسب والنظر في جهنم الجمل  
جمع حيلة وهي الخوف في تدبيره وروى في تليق الفكر في حيلة الى المقصود واصلها  
العاروا احتمال طلب الجمل كذا في المصباح واختلفت شتى في التعبير عن ذلك  
فاختار كثير التعبير بكتاب الجمل واختار كثير كتاب الجراج واختاره في الملتقط  
وقال ابو سليمان كذا يوافق محمد ليس اكن باب الجمل واما هو لرب الخوام والحق  
منه حسن قال الله تعالى فخذ بيدك ضعفا فاقرب به ولا تحث ذلك الخراج ربا  
اشترى بها عاتقها يعني فقال عم ارايت ما بعثت بك بالسلعة ثم ابعتت  
بسلعتك او بهذا كله اذ لم يود الى القربا بعد انتهى **الاول** في الصلوة اذا صلى  
النظر اربعا وقعت في المسجد فالجمل ان لا يجلس على رأس الاربعة حتى تعقب هذه  
الصلوة فلا يصح مع الامام **ان** في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام

وشعبان

وشعبان فادفع الثمان فتمت يوما فالجمل ان يا فريضة الشهر فتمت اليوم  
الاول من شهر رمضان عما التزم ولو علف الايام رمضان هذا في فريضة  
**الثالث** في الزكاة من له نصاب اراد منع الوجوب عنه فالجمل ان يتصدق  
بدينار منه قبل التمام او يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام يوم واحد  
في الكراهة ومن جحد اخذوا بقول محمد دفعا للفرق عن الفقهاء ومن له على فقير  
دين اراد جعله عن زكاة الدين فالجمل ان يتصدق عليه ثم ياخذه منه  
عن دينه وهو افضل منه غيره ولو امتنع المليون من دفعه لم يده يده وياخذه  
لكونه ظر بحسن قته فان مانعه وقعه الى القاضي فيكلفه قضاء الدين او يوكل  
المليون خادما الراي بقبض ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صارا ملكا للموكل  
ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه ويأى ما تقدم ودفعه بان يوكله ويثبت له  
المال الى الوكيل الا في غيبته ومنه من اخذ ان يقول كلما عزلتك فاست  
وكلي ودفعه بان في حجة التوكيل اخلافا فان كان للطالب شريك في الدين  
يخاف ان يشركه في القرض فالجمل ان يتصدق الراي بالدين ولب  
المليون ما قبضه للراي فلا شراكة والجمل في التكليف بها الصدوق بجها  
على فقير هو يكون فيكون الثواب لهما وكذا في فقير المساجد **الرابع** في العدة  
اراد العدة عن صوم ابيه او صلوة وهو فقير يعطى من ماله من الحنطة فقير اثم  
يستوهبه ثم يعطيه هكذا **الخامس** في الحج اذا اراد الافاقي دفن امكة  
بغير احوال من الميتات قصد مكانا او داخل المواقيت كبستان بنى عام اذا  
اراد ان يكون لبيته حرم في السورين وجهان في عبده بغيره فقط **السادس**  
في النكاح ادعت امرأة نكاحا فانكر ولا بينة ولا يمين عند الامام عليه السلام لا يملكها  
التزوج ولا يزوج بتطلتها لانه يصير حقا بالنكاح فالجمل ان يأجره القاضي  
ان يقول ان كنت اراي فاني طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحا فانكرت فالجمل  
في دفع البين عنها على قولها ان تزوج باخر وختلفت في حجة اقرارها بالنكاح  
والحجة في حجة هبة الاب شيئا من مهر بنته للزوج انها ان كانت كبيرة فانه يلب  
له كذا بان منها على انها ان انكرت الاذن فانها ضامني فينتج وان كانت صغيرة



يجعل الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان ملكا فتصح وبطلان الزوج واذا  
اراد ان يزوجه عبده على ان يكون الاول له تزوجه على ان امرها بيد المولى يطلقها  
المولى كما اراد واذا خافت المرأة الاخراج من بيدها تزوجه على من كان على ان لا يخرجها  
فان اخرجها كان لها تمام من بيدها او تتركها لغيرها او ولد لها بدين فاذا اراد اخرجها  
منها المولى فان خاف المولى ان يخلص الزوج ان يخلصها كذا باعها بدينك المال  
ثيبا فان اختلف لا يأنم والاوان تشتري شيئا ممن تترك به او تكفل له يكون على قول  
المالك فان خاف ان لا يوافق الاقرار اراد ان تزوجه وحيف من الله تعالى ان يخلصها  
بزوجها من نفسه ثم يقول بحفرة الشهود تزوجه المرأة الي جعلت امرها الي يصدق  
كذا يجوز الخصاص وان كان كفووا ذكر المولى ان الخصاص رجل كثر العلم  
يصح الاقصد وبطلان العقد عليه مردا وكان قد دفع الى امرها وخاف ان يخرجها  
يترك اصل النكاح وجاز له الخلف انما تزوجه ما عاكذا فاصد اليوم والامبار ليسه  
حيث كان مطلوبا حلفا لا تزوجه بالخيلة ان تزوجه بفضولي وبخبره بالنظر وكذا  
لا تزوجه ولو حلف لا تزوجه منه فزوجها واجازه الله لم يثبت **التسليم** في الطلاق  
كتب الى امرأة كل امرأة في غيرك وغير فلانة طالق ثم حجي ذكر فلان وبنت فلانة  
لها لم تطلق فلانة وهذه حليلة حيدة والخيلة للمطقة فلانة ان يقول المطلق قبل  
العقد ان تزوجهك وجا حقتك فانت طالق فلانة او ما يثبت فيقع بالجماع مرة فان  
خافت من امسكك بلا جماع يقول ان تزوجهك واسكتك فوق ثلثين عام ولم يصح  
فيما بين ذلك الحسن ان تزوجه على ان امرها بيدك في الطلاق بشرط بدارها بدينك  
ثم قبله اما اذا ابد المطلق فقال تزوجهك على ان امرك بيدك قبلت لم يصح بها  
الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجهك قبلت واذا خافت ظهور امرها  
في التحليل لم يثبت من تنق به لا يشتري به عموها ولا يعاين مع مثله ثم تزوجهها منه فاذا  
دخل بها هبه منها وتقبضه بنفسه النكاح ثم تبعت به الى بلد سابع ونظر فيها بالعبء  
ليس يكون ويكن حيلة على رضى المولى او امرها لا ولي لها حلفا ليطبقها اليوم بالخيلة  
ان يقول لها انت طالق ان شئت والا فالف فلانة قبل حلف لا يظن انها تخلفها  
اجتنبى ورفع له بدينك لو قال كل امرأة تزوجهها فنى طالق فتزوج فاذا امكن

شينا

شينا فكم يسلطان الزوجين في قولها ان لم اطلقك اليوم فانت طالق  
فاحيلة ان يكون لها انت طالق على انك زوجم لم يقبل لم يقع بغير المولى  
او كوطاها فاحيلة ان تدخل بيتا لم يقبل ان لا يكون له في هذا البيت فيقول  
لهم فبقا لم يملك له امة كذا في حلفي بانني يجب بدينك فتظهر فتشهد بان  
عليان لم يزوج في راتبعها حلال ونصها بامام فنى طالق فاحيلة ان تجعل  
الزوجة المولى ثم يخطب البيضا في حلف لا يدخل دار فلان فاحيلة حيلة لها في فيه  
لينة قال ان اظنها فنى طالق وان طرحتها فنى طالق يملك النصف والزوج النصف  
او ما خذها من غيرا من ان يزوجها في الخلع سليل الزوج من رجل قال لا امة  
انت طالق فلانة لم يخطب ولم اطلقك حلفت حجي بالعتق ان لم تسال الخلع  
قبل الدليل فقال الزوج المرأة سلبه الخلع فلانة فقال له قل فلعنك على الخلع فقال  
لها قولى لا اقبل فقلت فقال وان حجي بدينك فعدت لكل منها حيلة اخرى  
ان تسحب المرأة جميع ما عليها ممن تنق به قبل صفى اليوم لم تسره **الزمن**  
في الزمان لا تزوجه بالكدنة بعقد خارجها ولو في سوادها ما ينفسه او توكيله  
لا يزوجه عبده من امة ثم اراده فاحيلة ان يسيرها بدينه فيزوجها ثم يسرها  
لا يظنها بدينه بجاري من امة يملكها او يملك فيطلقها خارجها طلق لا يزوجه  
بعقد من نكاح ان تزوجهها فنى طالق فتزوجها الا وان يملكها قبل غيره  
ببعض حلفه امرأة بان كل جارية يشتريها فنى طلق قال نعم ما وبها حريه  
ببعضها تحت نسبه ولو نوى بالجارية السفينة تحت نسبه ولو قال كل امرأة  
ازوجهها عليك ما وبها على رقبتيك تحت مسمى على غيره فبقا فقال نعم لا يملك ولا  
يصح طاقا ولو المولى كذا في ان تار جارية على هذا مما يقع من التعاقب في الحيا  
انك لا تقول للزوج قبلت فبقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فبدي  
قر يعم ثم يفعل ثم يسره الخيلة في بيع مدين يفتق بوقت سيرة ان يقول  
اوامت وانت في ملكي فانت قر يفتق بانك او خيانت ثم ادعى به فاحيلة  
ان يخلص المولى عليه ما وبها ما كانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشتريه  
بأشئ عشر دها يشتريه بأشئ شر وشي اخر غير الدراهم لا يبيع النوب في ذلك





من ابدنا فالحيلة بيع الثوب منه وخرافه او بيع منه بعض او بعضه  
 ويذهب البعض او يوتكل ببيع منه او ببيع فضولي منه ويجوز البيع لا يشترط  
 يشترط بالخير وفيه نظر او يشترط به خرافه او يشترط به الاستحسان ثم يشترط السليم  
 لا بالضعف عليه وان اخذ منه متفرقا فافترقا لا درهم حلف ليا وفقد  
 منه فلان فقد او يقضيه ثم اراد ان لا يافترقه باخذ منه وكل الحلو فاعلى  
 او من كليله او حوله وقيل بحيث ان اكلت من هذا الخبز فقدمه فليقمه في عصبه  
 ويطعمه حتى يصير الكفايا ككله لا ياكل طعاما لئلا يبيعه او يهديه فياكل  
 ان صورت فكذا او نزلت فكذا ياكلها وينزل بها لا ينفق عليها بمسما لا  
 فتشقه او يشترها فبطل البيع اذا انقضت عدتها او تساو وزنها كل  
 سنة بكذا ان يتجر لها في الكسب لها وان كان صانعا يستاجر لتقبل  
 العمل طلبت ان يخلط خبزها فالحيلة ان يتزوج افرى اسمها على اسم الغرة  
 ثم يقول طلقت افرى فلانة ناويا الجديدة او يكتب اسم الغرة في كفة البشري  
 ثم يقول طلقت فلانة مشيرة بالبنى الى ما في كفة البشري حلف السارق ان لا يخبر  
 باسمه ثم تعقد عليه الكسب فيسب سارق يقول لا السارق يسكت عن اسم  
 فيعلم العاقل السارق ولا يكت الحالف لا يسكتها وشرق عليه نقل الامنة ببيع  
 متى ينفق به ويخرج ان لم اخذ منك حتى وقال لا اقران اعطيتك فالحيلة ان  
 الاخذ جبر **الفصل التاسع** في الاعاقى وتوابع الحيلة للشركيين في تدبير العبد  
 وكذا بتهالها ان يوكل من يفعل ذلك بكلمة واحدة الحيلة في عتق العبد في امره  
 بلا سعاية ان يبيعه نفسه ويتبعض العبد منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى  
 ليتبعض منه صفة الشهود وتختلفوا في صحة اقرار المولى بالتبعض اعقبه  
 ولم يشهد حتى مرضى فان اقر اعتبر من الثلث فالحيلة ان يقر بالعبد رجل ثم  
 الرجل بعقبة اذا اراد ان يطأ جارية ولا يمتنع ببيعها ولو لم يمتنع بها لانه  
 الصغير ثم تنزوها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون ام ولد **الفصل العاشر**  
 في الوقف والصدقة اراد الواقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة  
 يقر انه وقف رجل وان لم يسمه وانما متوليها وانه يوده اراد وقف داره فغا



صحي

صحي افاقا جعلها صدقة موقوفة على المكلف وسلمها الى المتولي  
 لم يشترط ان يحكم القاضي بالزوم او يتولى قاضيا حكم بجهة فليعلم ان ابطاله  
 قاضي كان صدقة **الحادي عشر** في الشركة الحيلة في جوازها بالعرض ان يبيع  
 كل نصف متاعا بنصف متاع الاخر ثم يعقد لها دين موقوف **الثاني عشر** في البتة  
 ارادت جهة المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يودعها فالحيلة  
 ان يبيعها شيئا مستورا لغيره فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان  
 ماتت فقد برئ الزوج وهكذا في من له دين واراد السهر على انه ان مات يبرأ  
 المدينون وانما نوع على حاله يفعل ذلك قال لها ان لم تمسين هذا قبل اليوم مات  
 طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا مملوفا بعد ثا ثم ترد بعد اليوم فيبقى المهر ولا  
**الثالث عشر** في البيع والشراء اراد بيع داره على انه ان امكنه سلمها والآرد  
 الثاني فالحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعها وهي في يده لم يقر بالعصب ولم  
 تمكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكره  
 المحصاف وعادوا عليه يعلم الكذب وكذلك عيب على الامام الاظم في قوله ابيع  
 جلي وخاف المشتري ان البائع ان يبيعها ويقتضي المبيع قال فالحيلة ان  
 يامر البائع ان يقر بان الجبل من عبده او فلان مع لواءه لم يسمع وجب عنها  
 بانه ليس امر بالكدب وانما المنة لو فعل كذا لكان حكمه كذا اراد شراء شيء  
 وخاف ان يكون البائع قد باعها للمشتري انه لم يستحق يرجع على البائع بضعف  
 الشئ ويكون حلالا فالحيلة ان يبيع بضعف الشئ ثوبا كالمائة دينار مثلاً ثم يشتري  
 الوار بائة دينار ويضع الثوب له والمائة فاذا استحق رجوع بالمائة ولو اراد  
 البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من فتي باع من رجل غريب ثم الغريب  
 من المشتري الحيلة في بيع جارية بعندها المشتري ان يقول ان اشتريتها في حرة  
 فان اشتريتها عتقت واذا اراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موتى فتكون موزنة  
 اراد شراء اناء ذهب بالفضة ليس هو الا النصف بغير ما معه ثم يشتريه منه  
 ثم ينفقه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغبه في الرضى الا ببيع فالحيلة ان  
 يشتري منه شيئا قليلا بغير حراة في الرجوع ثم يشتريه او اراد البائع ان لا يخاف



المشتري بعيب يأمره البائع بقوله ان خاصتك في عيب فمصدرة وان اراد  
 البائع ان لا يرجع المشتري اذا استحق فالحيلة ان يتر المشتري بانه يبيع البائع  
**الراجح** في الاستبراء في عدم لزوم ان يزوجه البائع اذ لا تمنع من حقته ثم  
 يبينها ويتبينها ثم يخلو قبل الرجوع ولو طلق قبل التبين وجب على البائع ان يزوجه  
 المشتري قبل التبين كذلك في بيعها فيطلقها ولو طلقها قبل التبين وجب على المشتري قبل  
 بيده كلما شاء وانما قلنا كلاما شاعرا لئلا يقتصر على المجلس او تزوجه المشتري قبل  
 ثم يشترها ويتبينها او يخلو في كراهة الحيلة كسقاط **الراجح** في المداينات  
 الحيلة في البراءة للمدين البراءة طلاء او تاجيل كذلك ان يتر الوارث  
 بالدين لرجل يتر به ويشهد ان همه كان عارته ويؤكد بقبضه ثم يذهبها الى التاجر  
 ويقول المثل ان كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقول له بذلك فيقول  
 المثل فيعاضى من هذا المثل من قبض المال وان يحدث فيه ضررا او يجر عليه ذلك  
 فيجوز ان يفي عليه ويمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم اراد اد اقبل او صالحي كان باطلا  
 وانما احتجنا الى الجرائم لان المثل هو الذي يملكه القبيض فلا ينفذ الحيلة فثبتت فانه يغفل  
 عنه ثم قال الخفاف بعده وقال ابو جعفر قبض الذي كان بسمه لئلا بعد اقراره  
 وتأجيله وبراءة وجهته لانه لا يرى الجرح كغير الحيلة في حلقه الذي يغير الطالب الاثر  
 كما سبق في المودة او ان يبيع رجل من الطالب شيئا بغيره فلان او يصالح عن ماله  
 المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المدينون ان يجل وفاته  
 الدين ان اجله يكون وكذا في البيع فلم ينجح تأجيله بعد التيق فالحيلة ان يتر  
 المال حين وجب كان مؤجلا لا وقت كذا اذا اراد احد الطرفين في دين ان يجل  
 نصيبه واني الا فرم بجزء الا برضا فالحيلة ان يتر ان حصته من الدين حين وجب  
 كان مؤجلا لا كذا واذا اراد المدينون التأجيل وظاف ان يكون الطالب اقرب بالبر  
 لغيره وافرغ نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب المطلوب ما يدر منه ذكر من قبل  
 من اقرار المحل وجهته وتوكيل وتعليكه وحديث احدث يبطل بانه يجل الذي استحققه  
 فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرضى ما يلزمه فاذا احتمل جهدا ثم خله ان يقر بالمال  
 قبل التأجيل واخذ المثل منه كان له حتى الرجوع مع الطالب فيكون عليه الى اجله

وحيلة

وحيلة اخرى ان يتر الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يتر المطلب بعده  
 اليوم قبل الدين للطالب مؤجلا فاذا انقضى كل من وجهه احضر الشهود وقالوا  
 لا تشهد واعلنا الا بعد قراة الكتاب بين فاذا اقر احدنا وامتنع الآخر لا تشهدوا  
 على المقر ونظر فيه فان ثبت بعد ان لا تشهد وان قال للمقر لا تشهد وجوابه ان  
 محله فيما اذا لم يقل للمقر لا تشهد على المقر اما اذا قال له لا يسعه الشهادة الحيلة  
 في تأجيل الدين بدو من علمه فانه لا يبيع اتفاقا على الرجوع ان يتر الوارث  
 بانه ضمن ما على الميت في صورة رجلا الى كذا ويصدق الطالب ان كان مؤجلا  
 عليها ويتر الطالب بان الميت لم يترك شيئا والا فدخل الدين بوجه فيقولوا  
 بالبيع لعطاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا دخل بوجه الموت  
 لا يجل على كنفيل **الراجح** في الاجارات اشترط الموت على المستأجر فيفسخها  
 والحيلة ان ينظر في قدر ما يحتاج الى دفعه من الاجرة ثم يأمر المستأجر بغيرها  
 فيكون المستأجر وكيفا بالاتفاق فان اكبح المستأجر الاتفاق لم يقبل منه  
 الا بجهة ولو اشهد للموثر ان قوله مقبول بلا جهة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجل  
 المستأجر قدر المونة ويؤخره الى الموثر ثم الموثر يدفعه الى المستأجر ويأمره بالاتفاق  
 في المدة فيقبل بلا بيان او يجعل مقدارها في يد عدل ولو استأجر عصفه باجرة  
 معينة واذن له رتب العيني بالبيت وفيها من الاوجه واذا انفق في البناء استوفى  
 عليه قدر ما انفق فيلحقه ان قصاصا ويتر ان انقض ان كان والبناء لم يجر  
 ولو امره بالبناء فقط فبني فخلوا قبل الاجرة وقبل المستأجر الحيلة في جواز اجارة  
 الارض المشقولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر او لا ثم يواجره وقيده  
 بعضه بما اذا كان يبيع رغبت لما اذا كان يبيع هندي وتنجيد او باكثر او بتقصا  
 يسير كسطر فراج الارض على المستأجر غير جائز كاستراط المدة والحيلة ان يزيد  
 في الاجرة بقدره ثم يارده بغيره وفيه ما تقدم في المدة واستراط العلف وطعام الغنم  
 على المستأجر غير طائر والحيلة ما تقدم في المدة الاجارة تنفس بغير موت احد ما اذا  
 اراد المستأجر ان لا تنفس بغير الموت يتر الموثر بانه المستأجر عشر سنين  
 يزرع فيها ماشاء وما فرغ في قوله او يتر بانه اجرا لرجل من المسلمين ويتر المستأجر



بانه استاجر ما ارسل من المسلمين فلا تبطل لموت احدهما واذ كان في الارض  
 عين فقط اذ قد اراد ان يكون المستاجر يتدبرها انها المستاجر عشر سنين وله  
 حتى لا تنفاج عشر سنين فحوزا اذا اجر ارضه فيها نخل فاراد ان يستمر  
 للمستاجر يبيع النخل الى المستاجر معاملة على ان رب الدين جزاء من الثمرة والباقي  
 للمستاجر **الب** عشر منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا فاحيلة لمنع  
 المدين ان يقر به لانه الصغير ولا يجتبي في الثاني اختلاف او يغيره لغيره  
 حقيقة فيعرضه المستعير للبيع فبما دمه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم  
 به ولو منع الثوب فساومه بطلت ولو قال لا اعلم او يبيع المدعى عليه ثوب  
 به ثم يبيع المدعى ثم يستحقه المشتري بالبيعة **الق** عشر في الوكالة الحيلة في جواز  
 شراء الوكيل بالبيع لنفسه ان يشتره بخلاف جنس امره او باكثر مما امره  
 او يبيع بالشرائه لنفسه بخلافه موكله او يبيع في شرائه الحيلة في صحة ابراء الوكيل  
 عن الثمن انما كان يرفع الوكيل قدر الثمن ثم يبيع المشتري الثمن له او الوكيل  
 انه اذا ارسل المساع لموكله لايخص في الحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا الواراد **اع**  
 يستأذنه او يبرئه الوكيل مع اجبر له لان الاجبر الواراد من عياله او يرفع الوكيل الامر  
 الى القاضي فيأذنه في ابرائه **ال** عشر في الشفعة الحيلة ان يهب الدار  
 المشتري ثم هو يهب قدر الثمن وكذا الصدقة او يقرن اراد شراءها لها ثم يقر  
 الاخر له بغير ثمنها او يتصدق عليه بخلافه مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعه الباس  
**العشرون** في الصلح مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالها  
 على مال فان صالحا على غير اقرار فاعمال عليها انما تار والوارثينها انما تار **ال**  
 عليها نصفان كالدار الحيلة في جعل الاقرار كغيره ان يصالح اجتنبي عنها على اقرار  
 على ان يستلم لها الثمن وكسبة او يقر المدعى بان لها الثمن والباقي للابن  
**الحادي والعشرون الثاني والعشرون** في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع اذا فلس  
 الحال عليه او ما من مفسد ان يكتب ان الحوالة على فلان جمهور الحيلة في عدم براءة  
 الجبل ان يبيع المال عليه **الثالث والعشرون** في ابن الحيلة في جواز بيع المشتع  
 ان يبيع منه النصف بالخير ثم يهب النصف ثم يبيع النصف الحيلة في جواز انتفاع

المثلين

حوله او يبيع من حله او يبيع من حله



بر دفعه شرعیه فصل او سبب آخر قاضی شافعی و امضا ابوبکر صمصامی اصله  
دیلمتک شریع ابوبکر الحوب امر سلطان اولی بجو اول زمانه و بجو  
رض سابقا شرعیه فصل او سبب نایب ابوبکر نفیر و نایب

و که گفتند حکم در طلاقه اختلاف الناس فیها انها تخلفه اولیست که تخلفه  
ان قضاء القاضی فیها یتوقف علی قضاء قاضی آخر و ان امضاء قاضی آخر یتوقف علی  
لاحد بعد ذلک ابطاله و ان ابطاله قاضی آخر بطل و لیس لاحد بعد ذلک امضاده  
نیز فی القضاء فی المجتهدات قضی بجو ثم امره السلطان بالانسیاف  
بخص من العی و لم یزرم الدار الحی ریح القضاة

المتمن بالان ان یتعیر بعد ان ینظر بطل بالعاریه و یبطل بالاجاره  
یخرج عن النکاح ما دام متعلقا ما اذا فرغ عاد النکاح الحلیة اثبات الانا  
عند القاضی فی غیبه الزمان ان یدعی انسان فیدعی بانه حین عنده فی القاضی  
بالاینة و دفع المضمونه **الاربعة عشر** فی الوضوء الوضوء لا یقبل التخصیص  
بمنع و مکان و زمان فاذا خصص زمانا لم یجوز ان یمنع کل  
فالجیلة ان بشرط کل ان یوکل و یعمل برأیه و بشرط له الا انرا الحلیة فی ان  
یکلک الوضوء عن نفسه من شاء ان بشرط الوضوء وقت الا یضاد الحلیة فی  
ان القاضی یعزل و فی المیتان یدعی دینا علی المیت فیمضی القاضی ان لم یملک  
**النکاح** فن الکشف و النظایر **المکمل** فی النکاح  
المکمل و سلام علی عبادہ الذین اصطفی **و بعد** فیما یوکلک و فیما یلک  
و النظایر و یوکلک و یوکلک فیما یلک کل باب شیشا یجمعها فی ذوق الامام  
اکبر استی بلیق المجتهد **باب المصداق** و فیها بعض مسائل **المطهر** البهرة  
اذ استطعت فی البئر لا یجس الماء و یضرب فی الحوض و الزرق ان البهرة علیها جلده  
فمنع من الشیوع و لا کذا کذا النصف فی الحلب علی هذا التیاس لا یجب علیه ان  
یرضاه و امره المریضه بخلاف عنده و امره و الزرق ان البهرة و لیس فیها  
لا المرأة لا یزجر ماء البئر کما بالان و تنزع فی ذنبها و الزرق ان الدم یخرج  
من ذنبها فنزع الکمل لو نظر المصداق الى المحض و قد منه فسد لا لافرج المرأة  
شهوة لانه الاول یعلم و یعلم لا کذا قال الامام بعد من کنت حیا فلا اعاده  
علیه و لو قال صلیت بلا وضوء و فی ثوب یجس اعدان کان یمنی و الزرق ان انضار  
الاول مستنکر بعد و انما یجس ایت بعد و یستغسل لا یطهر و یمنع من یطهر  
و یأثم و الزرق ان ان فی المصداق لا الاول سور الفارة یجس لاول الفرة و وجهه  
میتان دار الحرب مع زنا و فی حرج یصل علیه و فی دار الاسلام لا لانه فی دار الحرب  
قد لا یجد لانا الا یجس فی دار الاسلام **باب الزکوة** یجوز تجملها عن نصب  
بعد مکذ نصاب و فی الحول و لا یجوز تجمل العشر بعد الاربع قبل النبات و الزرق ان فیها



تجمل بعد وجوب السبب وفيه قيل لو قيل بدفعها له دفعها لانه دفعه وبالسبب  
لا يجوز والفرق ان منى الصدقة على المسكينة والمحاضرة على المفسدة فتكفي  
اذا لم يصب الحول اذ ما وفي اداء الصدقة بعد الوقت لا والفرق ان جميع العرف  
فيها الصلوة اذا اشك في اداها في الوقت اشترى له زعفرانا ليجعله على كعبك  
التجارة لا زكوة فيه ولو كان مسكنا وجبت له الزكوة ان الاول مستهلكه ولو كان  
والحق المحط للطلاق والحق الصوابون لفظ صا والسبب والفرق للبراع كما عرفت ان  
والعصر للصباح كالسبب للفرق ظاهر **سبب الصوم** نذر صوم يومين  
في يوم لا يلزم الا اذا صرنا ونفد حجتي في سنة لزمناه والفرق ان المكان الحجتي  
فيها بنفسه والنايب بخلافه ذاق في رمضان من المذلة كذا ولو كذا الا ان  
قيل نافع وكثيره مفر وقضى وكذا بتلاخ مسكه خارج لان يفيضها لانها تتلاخ  
بالمنع دون الابتلاع **سبب الحج** لورى الحجرة بالبعوض وبالجواهر لا  
لان في الاول استحفاف للشيطان وفي الثاني اعزازه لودن الحرم على قتل صيد  
الحرام ولو دل على قتل سلم لا والفرق ان الاول يحظر احواله وفي الثاني يحظر بكل  
حال ولو غلطوا في وقت الوقت لا اعادته وفي الصوم والاحقة اعادوا والفرق  
ان تداركه في الحج مستعذر وفي غيره ميتة استحق العبد بعد حجه حج الكلام وتكون  
الفقير كفاه والفرق انفق السبب حق الفقير دون العبد والصبي والعبد والاعمى  
والامني والمرأة بلا حرم كالفقير **سبب النكاح** النكاح يثبت بدين  
الدعوى كالطلاق والمكس بالبيع وكونه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى  
لان الخل والحرمة حقه سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد لا يفيض صلاتها  
قبل الرضوخ وهي بكر بالغة لا تبغى بها وهما الزوج لها ولو قبض بها كان لها كستراد  
والفرق انهما استجى من قبض صداقها فلان اذا نالته بخلافها في الحوص  
لو شتر امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لان الاصل  
داخل للجماع فانه متاه بخلافه ان شتر الدبر يوجب حرمة العصابة لا الجماع  
لان الاول داخ الى الولد لا الثاني تزوج أمه على ان كل ولد تملكه قرحة النكاح



والشرط

والشرط ولو اشترى كذا كذا في الثاني ينسب الشرط لا الاول **سبب**  
**الطلاق** قال ليست اراي وتصح ان نوى ولو زاد والله لا نوى له مخالف  
الاول الا انشاء وفي الثاني تحصى الاخبار يحل طلق المطلقة حجبها لا الشتر بها والفرق  
ان الوطى رجعة بخلاف المسافة قبيل الزوج المستعدة عن باين لا يحرمها ولها  
النفقة حال قيام النكاح بخلاف عدمها دفته النكاح في الاول بخلاف في الثاني  
انت طالق ان خلعت الدار عشرة فطلعت لا تبغى شي حتى تدخل شرا ولو قال  
انت طالق ان خلعت الدار ثلثا فخلعت مرة وقيل ثلث لانه العدد في الاول  
لا يصح للطلاق ويصح للدخول بخلافه ان كل نحو عزل كيد بالطلاق ولو كذا  
بطلانها لانه لا يملك لها يقع الطلاق والعتاق والابراء والعهد بين النكاح  
وان لم يعلم المعنى بالتقنين بخلاف البيع والهبه والجاره والاقالة والفرق ان  
تلك متعلقة بالانفاظ بل ارضى بخلاف ان فيه **سبب العتاق** لو اضاف  
الى فربعتى الى ذكره لانه الاول يعتبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك  
على واجب لا يقع بخلاف طلاقك على واجب لانه الاول يوصف به دون الثاني  
ولو قال كل عبد اشترته لنوقر فاشتراه فاستدانم صحيح لا يقع وفي النكاح طلقا  
لا خال الميمن في الاول بالفاصد بخلاف الثاني اعنى احد عديده ثم قال لم اعن هذا  
يعنى الاخر وكذا في الطلاق بخلافه الاقرانه لا يقعن الاقران لان البيا واجب  
فيها فكان يقينا اقامة **النق السابغ في الحكماء** بسبب الله تعالى  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فنهى هؤلاء السابغ من الاشياء  
والنظائر عامة وهو حق الحكماء والمراسلات وهو حق واسم فذكرت طالعوت  
فيه او فكتب العنا دي طالعوت مناقب الكردى حرارا وطبقات عباد القادر كالحق  
في هذا امر ليس منها الا اريد مستعرا غالبا علما شمل على احكام لا مجلس ابو يوسف  
للمدرسين غير اعلام الى في فارس لا يابح رجلا فسال عن سائل عنه **الادب**  
فصار نحو النوب وجا به مقصود اهل بسحق الاجرام لا ناجا بابو يوسف  
بسحق الاجر قال لا اصل اخطأت قال لا بسحق قال اخطأت ثم قال له  
هل ان كانت القصاصة قبل الحود اسحق والا لا **النسب** هل الدخول في الصلوة

فصحت



بالنزحى ام بالنسبة فقال بالنزحى فقال بالانكشاف فقال بالنسبة فقال بالانكشاف  
 فخير ابو يوسف فقال الرجل بها لان الكبير فرضي ورضع اليدين **الثانية**  
 ولم يسقط في قدر على النار فيه لم يرقق لم يركل ان لم يركل لم يركل فخطاه  
 فقال لا يركل فخطاه ثم قال ان كان الميطبوخا قبل سقوط الطير يغلي فخطاه  
 ويوكل ودرجى المرقق ولا يركل **الرابعة** مسلم لم يركل زوجته ذمية ماتت وحي حائل  
 منه تدفن في ابي القبر فقال ابو يوسف في مزارعها فخطاه فقال في  
 مزارع اهل القرية فخطاه فخير فقال تدفن في مزارع اليربود ولكن تحول  
 وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه  
 الى القبلة **الخامسة** ام ولد رجل تزوجت بغير اذن مولانا ماتت المولى  
 هل يجب العدة من المولى فقال يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال  
 الرجل ان كان الزوج دخل بها لا يجب والا وجبت فعلم ابو يوسف بغيره فعاد  
 الى ح فقال فريت قبل ان تحرم كذا ان اجازات الغني وفي مناقب الكردى  
 ان سبب نكاحه انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت املك  
 بعوى المسلمين ولكن اجبت لحيوتى علم كثير فلما برأ عجب بنفسي وعقد مجلس  
 الامامى وقال له حين جاء ما جاء بك الا مسئلة القصص سبحان الله من رجل  
 يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن مسئلة في الاجابة ثم قال منى ظن انه  
 يسكن في القوم فليتك على نفسه انتهى وفي اخر الحادى الحصى مسئلة جليلة  
 في ان المبيع يملك مع البيع او بعده قال ابو القاسم انما يملك مع البيع لان  
 بشره العقود مع يملك المالك بها معها او بعده الى الامر لان قال كذا  
 اريت لو ان دابة سقطت فانكسرت كان البيع ملاقاها الا في ارضها  
 او بعدها او ان المالك خلقا نازلا في فطنة فاحترقت ارض الخلق احترقت  
 او قبل او بعده وقد قال غير سفيان وهو صحيح عند اكثر اصحابنا ان المالك  
 في البيع يقع معه لا بعده يقع البيع والمالك جميعا من غير تقدم ولا تأخر لان البيع  
 عند مباداة وما وانه يجب ان يقع المالك في الطريق جميعا وكذا الكلام في  
 سائر العقود من النكاح والخلع وغيره مما في عقود المباداة الا في ما ذكره وفي مناقب

الكردرى

الكردى قال الامام الاظم قد عشتى امرأة وقد عشتى امرأة وزهوتى امرأة اما  
 الاكابر كنت تحت زانفا شاركت الى امرأة الى شئ مطروح في الطريق فتوقفت  
 انها فرسا وان الشئ لها فلما دفعت اليها قالت احفظ حتى تسلم لصاحبك الثانية  
 سالتنى امرأة عن مسئلة في الخيف فلم اعرضها فقالت قولنا تعلمت الفقه من اجله  
 والثالثة حررت ببعض الطقات فقالت امرأة هذا الذى يصنع الخبز بوضوء النساء  
 فتعلمت ذلك حتى صار دالى وسئل الامام عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف  
 النار ولا اخاف الله كما وكل الميتة وصلى بلا ركوع وسجد وشهد بالملم امة الغنى  
 الحى واحب النسيه فقال احب الله امر هذا الرجل مثل كل فقال الامام هذا رجل  
 يرحو الله الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف العلم من الايمان في عذابه ويأكل  
 السمك والحار ويصلى على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغنى الموت وهو حيا  
 ويحب المال والولد واما نسيه فقامت ثيل وقيل راسه وقال اشهد أنك  
 للعلم وعاد انتهى وفي آخر الفتاوى الطليعية سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل عن من يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة واخاف الله تعالى  
 وارحمه فقال قولنا لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خلق عباده  
 بالانوار وقوله فاتقوا النار التي اخوت للكافرين وفي قيل له ففما خوفك  
 الا كما قال لا اخاف ردة الذل كذا انتهى وفي مناقب الكردى قدم فتاده  
 الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه وقال الامام ما تقول في امرأة  
 المفقودة فقال قول عمر رضي الله عنه فترى رجلا يبيع نسيه ثم تعقد عده الوفاة  
 وتزوج بها ثم قال فان جاء زوجها الاول وقال لا تزوجت وانا حيا قال  
 انك تزوجت ولك زوج ايتها بلا عنى ففضض فتاده وقال لا ابيعك بشئ  
 قال الامام فزجنا مع حماد بن شعيب الاشجى اعون على ما لك بصلوة المغرب فافق حماد  
 باليتم لادل الوقت فقلت بؤخر الوقت فان وجد الماء والآن يتم فقلت  
 فوجد في اخر الوقت وانه اول مسئلة قال فيها اسأله وكان الامام جارية  
 لها غلام احببها منها دون الزوج فجلت فقال اسأله كيف تملكه وحى بكر فقال  
 يملكها احسن شئ به قالوا عنى فقال تحب الغلام منها ثم تزوجه منه فاذا اراد

فما دلتا دابحة



عندهما ردت الغلام اليها فينظر الكناح وخرج الامام الى بيت فلما رجع  
 مع ابيها اذ هو باين الى ليلى راكب على بغلة فساروا فمرا على نسوة يفتنين  
 فسكتن فقال الامام حسنتي فنظر ابن ليلى في فمطره فوجد قفصه فيها  
 شرا دة فدعا له شرا دة تلك القفصه فلما شرا دة سقطت منها دة وقال  
 قلت للمفتيات حسنتي فقال متى قلت ذلك حين سكتن ام حين يفتنين  
 قال حين سكتن اردت بذلك حسنتي بالسكوت فامضت شرا دة كان الوجه  
 في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقد روج صباها ابنته في  
 فغلطت اليتى فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان  
 بتضا على كل منهما المهر وترجع كل لزوجها فليل الامام فقال على  
 بالغلط مني فاني بها فقال احبب كل منكما ان يكون المصايب عنده قال  
 نعم فقال لكل منهما طلق الي عندها حينك ففعلت امر بتجديد الكناح فقام سفر  
 فقبل بين عيشة وحكي الخطيب الجوارزي ان كتاب ارم ارسل الى الخليفة  
 ما لا جزيلا على يد رسول واحد ان يسأل العلماء عن ثلث مسائل فان اجابوا  
 بول لهم المال وان لم يجيبوا اطلب من الحسين الخراج قال العلماء فلم يأت  
 احدا فيهم مقتنع وكان الامام اذ ذاك جيبا حاضرا مع ابيه فاستاذنه في جواب  
 الروقي فلم ياذن له فقام واستأذن من الخليفة فاذن له وكان الروقي على المنبر  
 فقال له اسئلت قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر فنزل  
 الروقي وصعد ابوح قال سل فقال اتي شيء كان قبل الله قال هل تعرف العود  
 قال نعم قال اما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد  
 الجازي الانطى شيء فكيف يكون قبل الواحد حقيقتي فقال الروقي في اتي حمة وطير  
 قال اذا اودت السراج فاني اتي وجه نوره قال ذاك نور يستوي فيه الجمادات  
 الاربع فقال اذا كان النور الجازي المستفاد الا باللا وجه له الى جهة فنور خالق  
 السموات والارض الباقي الوام الغنيص كيف يكون له جهة قال الروقي بما ذا  
 يشهد الله تعالى اذا كان على المنبر مشبه مثل انزل اذا كان على الارض مشبه  
 مثل دفعه كل يوم هو في شأن ففكر الملا وعاد الى ارم احتاج الامام الى الماء

في طريق

في طريق الحاج قسوم ابا قربة ما علم يبعث لا تجتهد دراهم فاشترى بها  
 ثم قال كيف انت بالسوي فقال ربي فوضعه بين يديه فاكل ما اراد عطيني  
 فطلب الماء وحج فلم يعط حتى اشترى شربة تجتهد دراهم **وحديث الامام الاعظم**  
**عنه** بعد ان ظهر له الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس قال  
 يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلة وانيك والكفر بين يدي وللوفور  
 عليه في كل وقت مالم يدرك لحاجة عليه فانك اذا كثرت الى الله اختلاف بها  
 بك وصنعت منزلة عنده فكن منكم انت من الناس تستغفرون وتتبعون ولا تدرك  
 منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه وانيك وكثرة الكلام بين يدي  
 فانه ياخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين يدي حاشية انه اعلم منك وانه  
 يحيط بك فتصغر في عين قومه ولكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك  
 ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرف فانك ان كنت ادون حاله  
 لكك ترفع عليه فيفكر ان كنت اعلم منه لكك تنحط عنه فتستطفي بذلك  
 من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعلمه فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم  
 انه يرضاك ويرضى مذهبه في العلم والعصا يا كيدا يحتاج الى ان كتاب من ذهب  
 غيرك في الحكومات ولا توصل اولياء السلطان وحاشيتك بل توب اليه فقط  
 وتباعد عن حاشيته ليكون مجربك وجاهك باقيا ولا تشكك بين يدي العاقبة  
 الا بما تسأل عنه وانيك والكلام في العاقبة والتجرا الى بما يرجع الى العلم كيف  
 يوقف على حجتك ورجعتك في المال فانهم يستشون الظلم ويتفقون عليك  
 لا اخذ الاموة منهم ولا تصحك لا تشتم بين يدي العاقبة ولا تكثر الخروج  
 الى الاسواق ولا تشكك المراهقين فانهم فتنة ولا بائس ان تحمل الا طفال  
 وبيع رؤسهم ولا تشتم في قاعة الطريق بل تمشي في العاقبة فانك ان قد تم  
 ازدرى ذلك لكك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انه اسس منك قال نعم  
 من لم يرج صغيرا ولم يوتر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا  
 دعاك ذكرك فاقعد في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من الشاي  
 ولا من ايدي السقائي ولا تقعد على الحوائث ولا تلبس اللوبياج والحلي والنواع

في بيتك



الا برسم فان ذلك ينفي الى العونة ولا تكثر الكلام في بيتك مع اولئك  
 في انراشي الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكثر لمسها ومستها ولا  
 تهرها الا بذكر الكرم ولا تنكلم بالرائد الغريبين يريها ولا باحراجي  
 فانها تنسب اليك كلامك ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن احوال  
 الاجانب ولا تنزوج امرأة كان لها بعل او اب او بنت ان قدمت  
 الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من فاق المرأة اذا كانت ذمالة يريها  
 ان جميع ما لها وانها عارية في يدها ولا تدخل بيتا يسرها قورت وآياك  
 ان ترعى ان تزحف في بيت ابوها فانهم ياخذون اموالكم ويطلعون فيها غارة  
 الطمع وآياك ان تنزوج بنات بنيك والبنات فانها تفرق جميع المال لهم  
 وتسرق من مالك وتنقض عليهم فان الولد اغر عليها منك ولا تجمع بين اقربي  
 في دار واحدة ولا تنزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها  
 واطلب العلم ولا تجمع المال من الخلال ثم تنزوج فانك ان طلبت المال  
 في وقت القيام عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شتر الجوارى والعلم  
 تشتغل بالديار والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد  
 وتكثر عيالك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في عنوان  
 شبابه وقت فراغ قلبك وخطرك ثم تشتغل بالمال ليجمع عنك فان كثرة  
 الولد والعيال يشوش البان فاذا جمعت المال فتزوج عليك بقوى الدنيا  
 واد الامانة والنسبة لجمع الى حمة والعامة ولا تخف بالفاك ووقرتك ووقرت  
 ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشرهم وحال معاشرتهم بذكر المسائل فانهم  
 كان من اهل العلم وان لم يكن من اهل اجبتك وآياك ان تكلم العامة بامر  
 الدين في الكلام فانهم يقدرونك فيشتغلون بذكرك ومن جاورك يستفتيك  
 في المسائل فلا تجب الا على سؤاله ولا تخم اليه غيره فانه يشوش عليك جوابه  
 وان بقيت عشر سنين بغير كتب لا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه  
 كانت معيتك شكاوا قبل على متفهمك فانك اتخذت كل واحد منهم ابنا  
 وولد لتزدهم عنه في العلم ومن ناقشك في العامة والسوقة فلا تناقشه فانه

يزهد

يذهب ماء وجهك ولا تشتت من احد عند ذكر الحق وان كان لطانا ولا ضي  
 لنفسك من العبادات الا بالكثرة ما يفعل غيرك وتعاظا ما فالعامة اذا  
 لم يروا منك الا قبالي عليها بالكثرة ما يفعلون اعتقدوا فيك فلهذا العيشة  
 واعتقدوا ان علمك لا ينفعك الا ما نفعهم الجمل الذي هم فيه واذا دخلت  
 بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلهم ليعلموا انك  
 لا تفقد جانيهم والآخر جاون عليك باجمعهم ويضعفون في مذهبك والعامة يخرجون  
 عليك وينظرون اليك باعينهم فتصير مطعوننا عندهم بلا فائدة وان اتفقوا  
 في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة والمطارات ولا تذكر لهم شيئا الا ان  
 دليل واضح ولا تظن في استادهم فانهم يطلعون فيك ومن لم يطلع على حذر  
 ومن لم يطلع في سررك كما انت له في علمك ولا تصليح العلم الا بعد ان يحل  
 سره كعلمه واذا ذاك السلطان علما لا يصلح لك فلا تعلم ذلك منه الا  
 بعد ان تعلم انه اقامت عليك فيك الا لعلمك وآياك ان تكثر الحكم فانه يبيت  
 القلب ولا تشي الا طائفة ولا تكن نحو لا في الامور وذكرك في خلفك فلا تجبه  
 فان الهام تنادى من خلفك واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك  
 واتخذ السكون وقلة الحركة كي يتحقق عند الناس ثباتك وكثرة ذكر الله تعالى  
 فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك ورذا خلف الصلوات  
 تنوؤها القرآن وتذكر الله تعالى وشكره على ما اودعك من العبر وادراك من النعم  
 واتخذ لنفسك اياما مودعة من كل شهر تقوم فيها ليعتدي غيرك بك وراقب نفسك  
 وخطك على الصبر لتتبع من دنياك واخرتك بعلمك ولا تشتر نفسك ولا تتبع  
 بل اتخذك معلمي يتوم باشتغالك ويحفظ عليه في امورك ولا تطعن الى دنياك  
 والى ما انت فيه فان الدنيا راس لك عن جميع ذلك ولا تشتر العلمان الامران ولا  
 تظهر من نفسك الترشب الى السلطان وان قربك فانه يرفع اليك فان تمت اماك  
 وان لم تتم عابك ولا تشبع اليك في خطاياهم بل اتبع صوابهم واذا عرضت  
 انسانا بالشر فلا تذكره بل اطلب منه خيرا فاذا ذكره به الا في باب الدين  
 فانك ان عرضت في دينه ذلك فان ذكره للناس ويخبروه قال ام اذكر والفاقر

بما يشقوه

المواظبة



بما فيه حتى يحضره الناس ان كان ذا جاه ومنزله والذي منه الخلفه الذي  
فاذكر ذلك ولا تبالي من جاهد فان الله بك معتك وناصر الدين  
فاذا فعلت ذلك مرة ما يوك ولم يتجاسر احد على اظهار البغية في الدين واذا اريدت  
من سلطانك بالانوار في العلم فاذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوى  
من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي امرت فيه سلطان وسلط على غيري اني  
اذكر من سيرتك بالانوار في العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة فاك لا تفعل اذا دخلت  
عليه ودمت لعلهم يشعروا بغيرك فيكون قبح الدين فاذا فعلت ذلك مرة او مرتين  
ليعرف منك الجدة في الدين والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعلت ذلك مرة اخرى  
فادخل عليه وصرخ في داره وانجبه في الدين وناظره ان كان مستعدا وان كان  
سلطانا فاذكر له ما يحرك من قلبه من سب الله ورسوله ثم فان قبل منك  
والا فاسئل الله ان يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفر لك الله ورضي الله  
عنهم العلم وداوم على العبادة والكفر من زيارته القبور وخرج والمواضع المباركة  
واقبل من العامة ما يعرضون عليك من رؤياهم التي هم في رؤيا الصالحين  
في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس من اهل الاوهام الا على سبيل الدعوة  
الى الدين ولا تكثر اللعب الشتم واذا اذن المؤذن فتأخذه لرفول المسجد  
كيدا تبتعد عنك العامة ولا تجتهد في جوار السلطان وتمازيت على جارك  
فاستره عليه فانه امانة ولا تظهر سرا للناس ومن استنادك في شئ فاشتر عليه علم  
ان يتركك الى الله واقبل وصيتي هذه فانك تستفيد بها في اولك واخرك  
ان شئت والله واياك والنجل فانه يفيض اليك ولا تفعل طاعة ولا كذبا ولا  
صاحب في ليل طرا حظه وذكرك في الامور كلها واليس في الثياب البهيض في الاحوال  
لكما واظهر غنى القلب مظهر عنك الفخ ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكنت  
ذاتة فان من ضعفتم اتمه ضعفتم منزلة واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت  
بعينك ولا شمما لا يرد اوجم النظر الى الارض واذا دخلت اقام فلا تقام للناس  
في ارجة الحام والجلس بل ارجع على ما تعطي العامة لتظهر وتك بنهم فيعظونك  
ولا تسلم الا منعة الى الحائك وسائر الصانع بل اتخذ لنفسك ثوبا يعلو ذلك

ولا تاتكس بالحيات الدوانيق ولا تزن الدرهم غيرك لئلا تقابل  
على العلم فذلك حفظ الحياتك اياك ان تترك الجانيين ومن لا يعرف المنفعة  
والجدة من اهل العلم والدين يظنون الجاه ويستغفون بذكر المسائل فما بيني  
الناس فانهم يظنون تجملك ولا يبالون منك وان عرضوك على الحق واذا  
دخلت على قوم كما يرونك ترفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم اذية واذا  
كنت في قوم فلا تبتعد عنهم في العلوة ما لم يبتعدوك على وجه التعظيم ولا تدخل  
الحمام وقت الظهيرة او الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم  
السلطين الا اذا عرفت انك اذا اكلت يتأخرون عن قولك بالحق فانهم  
فعلوا بجل وانك عندهم ربما لا يملك منعم ويطعن الناس ان ذلك حتى يسكتك  
فيما بينهم وقت الاقدام اليه واياك الغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان  
الخاص لا يبره ان يغضب واذا اردت انما تجلس لاحد من اهل العلم فان كان  
مجلس فقه فاحضر نفسك واذا كرهت فاعلم كيدا تغيب الناس حضورك فيظنون  
انه على صفة من العلم ليس هو على تلك الصفة فان كان يصح للمفتوى فاذكر منه  
ذلك والا فلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اترك عنده من احبابك ليخبرك  
بليغته كلامه وكيفية علمه ولا تخبر بحال الذي ذكر او من تجتهد مجلس عظيمة يا هك وترى بك  
له بل وجه اهل جنتك وعامتك الذي تفتد عليهم مع واحد من احبابك وقوضي  
امر المناجاة الى حطيت جنتك وكذا صلوة الجنائز والعيدين ولا تنس من صالح  
رعائك واقبل هذه الموعظة مني فانما اوصيتك بمصلحة المسلمين استر  
وفي اخر تلحق الجبوتي قال الحكيم الجليل تطرأت في ثلثمائة جزء مثل الامالي  
ونوادير من سماعة حتى اتقنت كتاب المستقى وقال حبي ايتي بحجة القتل عرو  
ومن جهة الازراك هذا اثر الدنيا على الآخرة والعالم مع اخي علم وترك حقه  
خفيف عليا ان يحثي بالسوء وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد  
مكررات وتطويلات حوسبها وحذف مكرراتها فقرأ محمد آخ منها فحسب  
لم فعلت هذا بكتبي فقال لان في الغفلة كسالي فحذفت المكرر وذكرت  
المكرر تشييرا فغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتيبي فابتلي بالازراك



صح جملوه على رأس شجر بين فتقطع نصفين رحمه الله كما انتهى قال المؤلف  
 هذا الخرافا ووردناه في كتاب الشبابة والنظائر في الفقه على مذهب الامام  
 الاعظم الى رحمة الله ورضي الله عنه وارضاه وجعل الجنة متقلبة ومثواه  
 الجامع للفنون لسبعة الى دعدنا بها في خطبته الزهري في نوعه بحيث لم اطلع  
 له على نظير في كتب ائمتنا رحمهم الله وكان الفراغ منه في السادس  
 والعشرين من رمضان المبارك يوم اذينه في وقت بين  
 الصلوتين وكانت مدة تأليفه ستة اشهر مع تخلل  
 ايام توعلي وولد الحمد على تمام على نبه افضل  
 الصلوة والسلام وحبه البررة الكرام وتابعه  
 باجاء الى يوم القيام والمحمد لله  
 رب العالمين

قد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة اللطيفة المرقومة بين العبد  
 على يد اضعف عباد الرحمن قليل الحسن كثير العصيان  
 الراجي الى رحمة ربه الغفران عبد الوحي بن الحاج محمد  
 غفر الله لهما وجميع المؤمنين والمؤمنات  
 في وقت النسخ في شهر ربيع الاخر

سنة ١٠٥٧

م

